الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إضافات إقتصادية

مجلة دورية - علمية - مُحكمة

Journal of economic additions

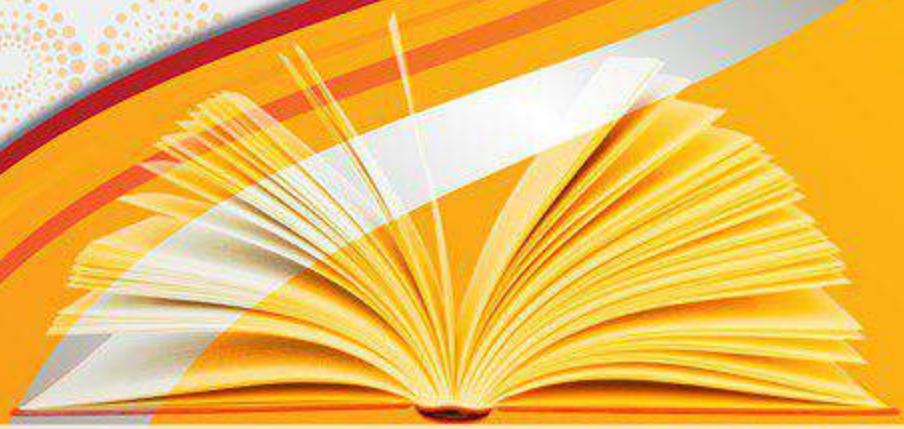

رقم التسلسل المعياري الدولي
ISSN : 2572-0074
Légal deposit : N⁰ Mars 2017

مجلة إضافات اقتصادية

مجلة نصف سنوية علمية محكمة تهتم بمجالات الاقتصاد والمال والادارة
والمحاسبة وموضوعات التنمية والقضايا الاقتصادية المعاصرة .
المجلد: 3 العدد: 01 مارس 2019
ISSN : 2572-0074

الرئيس الشرفي
أ.د دادة موسى بلخير

مدير المجلة
أ.د سليمان بلعور

رئيس التحرير
أ.د عبد اللطيف مصيطفى

مدير النشر
د. أحمد علماوي

أعضاء لجنة القراءة لمجلة إضافات اقتصادية

د. طويطي مصطفى	د. خنيش يوسف	د. أولاد حيمودة عبد اللطيف	أ.د. بوخاري عبد الحميد
أ. د بن سانية عبد الرحمان	أ. د. غزيل محمد مولود	د. شنيني حسين	أ. د. بلعور سليمان
د. عمي سعيد حمزة	د. شرقي مهدي	د. شنيني عبد الرحيم	د. رواني بوحفص
د. علماوي أحمد	د. شرع مريم	د. تيماوي عبد المجيد	د. قطيب عبد القادر
أ.د. مصيطفى عبد اللطيف	د. لعمور رميلة	د. دحو سليمان	

أعضاء لجنة التدقيق لمجلة إضافات اقتصادية

أ. برهان نور الدين	أ. طالب أحمد نور الدين

للتواصل والاستفسار: رئيس هيئة تحرير مجلة إضافات اقتصادية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة غرداية

ص ب: ولاية غرداية 47000 الجزائر

كل الأعمال والأبحاث ترسل فقط عبر البريد الإلكتروني للمجلة

journal.additions@gmail.com

الهيئة العلمية للمجلة

أ.د معراج هواري جامعة غرداية	أ.د عبد المجيد قدي جامعة الجزائر 3	د. يوسف ناصر الجامعة الاسلامية العالمية ماليزيا
أ.د مصيطفى عبد اللطيف جامعة غرداية	أ.د محمد بن بوزيان جامعة تلمسان	د. غسان عيسى العمري جامعة الزرقاء الاردن
أ.د بلعور سليمان جامعة غرداية	أ.د عزاوي اعمر جامعة ورقلة	د. محمد كنوش جامعة تراكيا، تركيا
أ.د غزيل محمد مولود جامعة غرداية	أ.د لعمى أحمد جامعة ورقلة	د. عبد الله محمد البدارين جامعة اليرموك الاردن
أ.د. أحلام بوعبدلي جامعة غرداية	أ.د ابراهيم بختي جامعة ورقلة	د. بابكر مبارك عثمان الشيخ جامعة نجران السعودية
أ.د. عبد الحميد بوخاري جامعة غرداية	أ.د محمد حمزة بن قرينة جامعة ورقلة	د. احمد بن عبد الرحمان بلالي جامعة الملك فيصل السعودية
أ.د عجيلة محمد جامعة غرداية	أ.د سليمان ناصر جامعة ورقلة	د. يحضيه بن محمد سملالي جامعة الملك فيصل السعودية
د. بن سانية عبد الرحمان جامعة غرداية	أ.د صوار يوسف جامعة سعيدة	ا.د محمد عبد الواحد محمد عثمان جامعة حلوان القاهرة
د. محمد زوزي جامعة غرداية	أ.د محمد زرقون جامعة ورقلة	ا.د منير البلومي جامعة سوسة تونس
د. حسين شنيني جامعة غرداية	أ.د إلياس بن ساسي جامعة ورقلة	د. عبد الفتاح علاوي جامعة نجران السعودية
د. مصطفى طويطي جامعة غرداية	أ.د هواري سويسي جامعة ورقلة	د. ثامر علي النويران جامعة الزرقاء الأردن
د. علماوي أحمد جامعة غرداية	أ.د. علاوي محمد لحسن جامعة ورقلة	د. عبد الواحد أحمد حاشد عبد الله جامعة الامير سطام بن عبد العزيز السعودية
د. لعمور رميلة جامعة غرداية	أ.د محمد قويدري جامعة الاغواط	د. بن ضب علي المركز الجامعي بعين تموشنت
د. مريم شرع جامعة غرداية	أ.د محمد فرحي جامعة الاغواط	بوقناديل محمد المركز الجامعي بعين تموشنت
د. دوار ابراهيم جامعة غرداية	أ.د براق محمد المعهد العالي للعلوم التجارية الجزائر	د. عقبة عبد اللاوي جامعة الوادي
د. أولاد حيمودة عبد اللطيف جامعة غرداية	أ.د دادن عبد الغني جامعة ورقلة	د. عبدات مراد جامعة الجزائر 3
د. عمي سعيد حمزة جامعة غرداية	أ.د دحمان بن عبد الفتاح جامعة أدرار	د. ابو بكر بوسالم المركز الجامعي ميلة
د. تيماوي عبد المجيد جامعة غرداية	أ.د مقدم عبيرات جامعة الاغواط	د. بوزيد سايح جامعة ورقلة
د. دحو سليمان جامعة غرداية	أ.د عبد السلام مخلوفي جامعة بشار	د. مولاي لخضر عبد الرزاق جامعة ورقلة
د. سيواني عبد الوهاب جامعة البويرة	د. فوزي محيريق جامعة الوادي	د. اسماعيل بن قانة جامعة ورقلة
د. غربي حمزة جامعة المسيلة	أ.د بورنان إبراهيم جامعة الاغواط	د. مجدوب خيرة جامعة تيارت
د. شاهد إلياس جامعة الوادي	د. بن عبد العزيز سفيان جامعة بشار	د. شراف عقون المركز الجامعي بميلة
أ.د شيخي محمد جامعة ورقلة	د. بن قدور أشواق المركز الجامعي بتمنغست	د. نصير أحمد جامعة الوادي

الرؤيـــة العـــامة

دورية أكاديمية محكمة دولية ومتخصصة، نصف سنوية، تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة غرداية .ترمي مجلة إضافات اقتصادية إلى الإسهام في تطوير المعرفة ونشرها، وذلك بنشر البحوث العلمية الأصيلة، والمراجعات العلمية في المجالات الاقتصاد والتسيير والتجارة. والمحاسبة والمالية.

اهتمـــامـــات المجلة : تعنى المجلة بنشر البحوث العلمية الرصينة في مجالات التخصص .

شروط وقواعد النشر

مجلة إضافات اقتصادية مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة غرداية دورية علمية محكمة، تصدر عن جامعة غرداية. وتُعنى بنشر البحوث العلمية وفق الضوابط والشروط الآتية:

1) تنشر المجلة البحوث العلمية الأصيلة التي تتوافر فيها شروط البحث العلمي وخطواته المتعارف عليها عالمياً. ويتم استلام البحث المستوفي للشروط والمعايير التالية:
   - وقوع موضوع البحث ضمن إهتمامات وأهداف المجلة. .
   - التزامه بقواعد النشر المتبعة في المجلة.
2) تتمثل العناصر الرئيسية التي يجب أن يرتكز عليها أي بحث في:
   - عنوان البحث وملخصا عنه .
   - مقدمة أو خلفية موضوع البحث وأدبياته ومسوغاته وأهميته.
   - مشكلة البحث وتحديد عناصرها وربطها بالمقدمة.
   - منهجية البحث المناسبة لطبيعة المشكلة البحثية وتتضمن الإجراءات والبيانات الكمية أو النوعية التي مكنت الباحث من معالجة المشكلة البحثية ضمن محددات وافتراضات بحثية واضحة.
   - خاتمة تتضمن تلخيصاً للموضوع، والنتائج التي تم التوصل إليها (نتائج البحث ومناقشتها مناقشة علمية مبنية على إطار فكري متين يعكس تفاعل الباحث مع موضوع البحث من خلال ما يتوصل اليه الباحث من استنتاجات وتوصيات مستندة إلى تلك النتائج).
3) يجب أن لا يكون المقال منشوراً أو مقدماً للنشر لدى جهة أخرى.
4) تقبل المجلة المقالات المكتوبة باللغة العربية، الفرنسية أو الإنجليزية على أن يرفق المقال بملخصين، أحدهما باللغة العربية، وأن لايتجاوز كل ملخص 150 كلمة. كما يجب أن يتضمن ملخصي المقال على: (الإشكالية، المنهجية المتبعة، أهمية المقال والأهداف المرجوة من خلاله).
5) يرفق كل ملخص بكلمات مفتاحية لا تقل عن 5 كلمات ترتب هجائياً، بالإضافة للتصنيف حسب نظام JEL (***Journal of Economic Literature* (JEL) Classification**)، الصادر عن الجمعية الأمريكية للاقتصاد (***American Economic Association – AEA***) ، والذي يوضع بعد الكلمات المفتاحية لكل ملخص.
6) يكون المقال في حدود 20 صفحة، بما فيها الجداول والأشكال والمراجع والملاحق (إن وجدت).

7) تكتب كل المقالات المقدمة ببرنامج (MS Word)؛

8) بالنسبة للمقالات المكتوبة باللغة العربية: تكتب بخط (Traditional Arabic) حجم14، وحجم 12 بالنسبة للهوامش.

9) بالنسبة للمقالات المكتوبة بلغة أجنبية: تكتب بخط (Times New Roman)حجم12، و10 للهوامش.

10) تكتب العناوين بخط غامق، ومسافة 1 بين الأسطر.

11) يكون التهميش في آخر المقال (Notes de fin) بطريقة آلية.

12) تتضمن الورقة الأولى عنوان المقال، اسم الباحث، اسم المؤسسة التي ينتمي إليها وبريده الالكتروني.

13) تدوين المراجع يكون في آخر المقال باعتماد أسلوب "هارفارد" (أنظر الرابط http://www.emeraldgroup publishing.com/portal/ar/authors/harvard/2.htm)، وذلك بإدراج إحالة (Notes de fin) في قلب النص، كما يمكن ذكر صاحب المرجع والسنة بين قوسين في قلب النص، على أن يُدون المرجع كاملا في قائمة المراجع.

14) قبول المقال للتحكيم مرهون بالالتزام الكامل بشروط النشر المذكورة أعلاه. كما يجب على الباحثين الاستعانة بالقالب النموذجي للمقالات (Template) الخاص بمجلة إضافات اقتصادية.

15) يحق لهيئة تحرير المجلة إجراء تعديلات شكلية على المقالات دون المساس بمضمونها متى لزم الأمر.

16) ترسل المقالات إلى عنوان المجلة الالكتروني: **(journal.additions@gmail.com)**.

17) يخضع البحث المرسل إلى المجلة إلى تحكيم أولي من قبل هيئة التحرير لتقرير أهليته للتحكيم الخارجي، ويحق للهيئة أن تعتذر عن السير في اجراءات التحكيم الخارجي أو عن قبول البحث للنشر في أي مرحلة دون إبداء الأسباب.

18) البحث المقبول للنشر يأخذ دوره للنشر حسب تاريخ قبوله للنشر بصرف النظر عن العدد الذي تم تحديده أو العدد الذي أرسل إليه أو في أحد الأعداد التي تليه.

19) تعتذر المجلة عن عدم إعادة البحث الذي يتم ارساله إلى المجلة (بكليته أو أجزاء منه) إلى الباحث في حالة عدم قبوله للنشر في أي مرحلة من المراحل.

20) المجلة غير مسؤولة عن أية سرقة علمية تتضمنها المقالات المنشورة.

21) ما ينشر في المجلة يعبر عن وجهة نظر الباحث (الباحثين)، ولا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة.

22) ترتب البحوث عند النشر في عدد المجلة وفق اعتبارات فنية، وليس لأي اعتبارات أخرى أي دور في هذا الترتيب، كما أنه لا مكان لأي اعتبارات غير علمية في إجراءات النشر.

مجلة إضافات اقتصادية

المجلد: 3 العدد: 01 مارس 2019

المقـــــــــــــــــــــالات

عنوان المقال والمؤلفين	الصفحات
كلمة مدير النشر د. علماوي أحمد	7
دور الإدارة الإلكترونية في تطوير وظيفة إدارة الموارد البشرية من وجهة نظر مديري ومنسوبي شؤون أعضاء هيئة التدريس والموظفين بجامعة نجران د. عبد الفتاح علاوي أ. ناصر الهمامي	28-8
قياس كفاءة البورصات العربية عند المستوى الضعيف خلال الفترة 2007-2017 أ.د/ بن سانية عبد الرحمان د/ نعاس صلاح الدين	59-29
أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مهنة التدقيق أ.موزارين عبد المجيد د. بن يوسف خلف الله	79-60
الذكاء الأخلاقي وأثره في إدارة الصورة الذهنية للمنظمة دراسة حالة منظمة الإسمنت عين توتة-فرع تقرت- أ. بلخير ميسون	97-80
مبررات تبني الحوكمة في البنوك الجزائرية د. قويدر بورقبة أ. ريـم عـمري أ. سامي عمري	117-98
تقييم واقع قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر خلال الفترة (2013-2017) أ. قنيع أحمد أ. بن أودينة بوحفص	138-118
دور الأساليب الحديثة لمحاسبة التكاليف في تحسين عملية قياس وتحليل تكاليف التصنيع الداخلي (دراسة تحليلية علي القطاع الصناعي بالسودان مصانع السكر) أ.منال إبراهيم أحمد محمد علي	162-139
دور سياسات التشغيل في معالجة مشكلة البطالة لدى خريجي الجامعات وأصحاب الشهادات د.بشيكر عابد أ.مسعودي زكرياء	185-163
قياس العائد والمخاطرة باستخدام نموذج التسعير بالمراجحة لبورصة الكويت أ.د.مصيطفى عبد اللطيف د.عنيشل عبد الله	203-186

214–204	**قيادة الإبداع (مفاهيم، مبادئ وسمات) –دراسة حالة مؤشر الإبداع في الأردن–** **أ. حبيش علي أ. بوبكر مصطفى**
243–215	**فاعلية برامج الإنقاذ الاقتصادية في الحد من أزمة منطقة اليورو** **أ. محمد مداحي**
263–244	**L'apprentissage des prom EntrepreneurialLearning at ANSEJ oteurs au niveau de l'ANSEJ** **HimraneMohammed Keddam Djame**
292–264	**THE ATTITUDES TOWARDS THE USE OF SOCIAL MEDIA TECHNOLOGIES IN LEARNING ENGLISH LANGUAGE AMONG COLLEG OF ENGINEERING STUDENTS: EVIDENCE FROM HADHRMAOUT UNIVERSITY** **KhaledSalmenAljaaidi Saeed Ali Omer Bahaj**
314–293	**CORPORATE SOCIAL AND ENVIRONMENTAL RESPONSIBILITIES AND CORPORATE PERFORMANCE IN MANUFACTURING SECTOR: EVIDENCE FROM SAUDI ARABIA** **KhaledSalmenAljaaidi Abdullah Mohammed Alzharani Salim Mohammed Bafaqeer**

دور الإدارة الإلكترونية في تطوير وظيفة إدارة الموارد البشرية من وجهة نظر مديري ومنسوبي شؤون أعضاء هيئة التدريس والموظفين بجامعة نجران

د. عبد الفتاح علاوي — جامعة نجران — allaouimsila@yahoo.fr

أ. ناصر الهمامي — جامعة نجران — h.nacer2008@hotmail.fr

هذا البحث مدعم من عمادة البحث العلمي بجامعة نجران برقم: NU/SHED/15/250

الملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على توجه شؤون أعضاء هيئة التدريس والموظفين بجامعة نجران للتحول نحو الإدارة الإلكترونية، ومعرفة مدى توفر بنية تحتية لدى مراكز تكنولوجيا المعلومات اللازمة لتطبيق استخدام الموارد البشرية إلكترونياً بجامعة نجران. وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي عن طريق المسح الاجتماعي باستخدام استبيان يتكون من 58 عبارة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن وضوح أهمية إدارة الموارد البشرية إلكترونياً ودعم الإدارة العليا متوفران ويساهمان بشكل كبير في عملية التحول إلى الإدارة الإلكترونية بشكل عام و E-HRM بشكل خاص، كما تبين أن البنية التحتية لمراكز تكنولوجيا المعلومات تعتبر كافية عمليا لهذا التحول، وأظهرت النتائج ضعف استعمال بعض الخدمات المرتبطة بادارة الموارد البشرية الكترونيا مثل: الاختبارات الإلكترونية في عملية التوظيف، تقييم أداء الموظفين إلكترونيا، تحديد الاحتياجات التدريبية إلكترونياً، استخدام وسائل التدريب الإلكترونية، والإحالة للتقاعد وإنهاء الخدمة إلكترونياً.

الكلمات المفتاحية: الادارة الالكترونية، متطلبات الإدارة الإلكترونية، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إدارة الموارد البشرية إلكترونياً، تحديات تطبيق إدارة البشرية الموارد إلكترونياً.

Abstract :

This study aims at realizing e-HRM at Najran University by studying the clearness of the importance of the concept at different management levels, the administrative support for changing to e-Management, the infrastructure of IT centers. To acquire data for the research, Researchers used a questionnaire consisting of 58 paragraphs, and followed the descriptive analytic style. And findings were there are full clearness for the importance of e-HRM at different managerial levels, the availability for sufficient infrastructure at IT Centers that could be used to start the changing process to e-Management in general and to e-HRM in specific, and Full support from the changing process to administrative e-Management. The results showed the misuse of some services related to human resources management electronically such as: Electronic tests in the recruitment process, Evaluation of staff performance electronically, Identify training needs electronically, Use of electronic training methods, And referral to retirement And electronic termination.

Key words: Electronic management, Requirements for electronic management, Information and communication technology, Human resources management electronically, Challenges of applying human resource management electronically.

JEL Classification : E26, C97

مقدمة:

للتكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال دورا كبيرا في العمل الإداري المعاصر، باعتبارها آلية من آليات الإدارة الحديثة التي يجب تطويعها لصالح العمل الإداري، وأحد الموارد الأساسية لتلك الهياكل في التعامل مع الظروف والمستجدات العالمية التي تتصف بالتغير السريع والمنافسة الحادة، بالإضافة إلى أنها إحدى الأسلحة الاستراتيجية للتغلب على الصعوبات البيروقراطية من جهة والتواؤم مع طبيعة العصر ومنتجاته الإلكترونية من جهة أخرى.

وتعد الإدارة الإلكترونية نتاج لثروة المعلومات والاتصالات والتقنيات الحديثة، وأصبحت تمثل الاتجاه الجديد في الإدارة المعاصرة، حيث تسود عالم اليوم حركة نشطة لاستثمار كل التقنيات الحديثة لتطوير عمل المنظمات، وتحويلها إلى منظمات إلكترونية تستخدم شبكة الانترنت والتطبيقات المتطورة للحسابات الآلية في إنجاز جميع أعمالها ومعاملاتها الإدارية من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة، ووظائفها من تسويق وإنتاج ومالية ومحاسبة وموارد بشرية بسرعة وبدقة فائقة.

وتعتبر الجامعات من المؤسسات الرائدة في تبني الأنظمة والمفاهيم الحديثة في مختلف المجالات حتى تحقق لنفسها ميزة تنافسية، ومن جهة أخرى فقد تناقصت الحاجة إلى استخدام الورق نوعاً ما حيث أصبحت الإدارة الحديثة تعتمد على استخدام التكنولوجيا الحديثة في إنجاز العمل الإداري.

وتقوم وحدة التعاملات الإلكترونية التابعة لعمادة شؤون أعضاء هيئة التدريس والموظفين بجامعة نجران بتحقيق الاستفادة المثلى من تقنيات المعلومات لدعم نشاطات العمادة وتطويرها بشكل مستمر، حيث تقوم الوحدة بأتمتت جميع إجراءات الإدارة وتطويرها على بيئة نظم حديثة من أجل تسهيل الحصول على المعلومة، كما تقوم الوحدة أيضا بجمع وحفظ جميع البيانات والمعلومات الإحصائية ذات العلاقة بشؤون أعضاء هيئة التدريس والموظفين، وتوفير البيانات والمعلومات الإحصائية الصحيحة والموثوقة للمسؤولين والباحثين والمهتمين، وبالتالي فقد تحددت مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما دور الإدارة الإلكترونية في تطوير وظيفة إدارة الموارد البشرية بجامعة نجران؟

وينبثق عن هذا التساؤل مجموعة الأسئلة الفرعية التالية:

-ما مدى وضوح أهمية الإدارة الإلكترونية لدى مديري وموظفي شؤون أعضاء هيئة التدريس والموظفين بجامعة نجران؟

- ما مدى دعم إدارة الجامعة نحو التحول إلى الإدارة الإلكترونية من وجهة نظر مديري وموظفي شؤون أعضاء هيئة التدريس والموظفين بجامعة نجران؟

- ما مدى توفر بنية تحتية لدى مركز تكنولوجيا المعلومات من وجهة نظر مديري وموظفي شؤون أعضاء هيئة التدريس والموظفين بجامعة نجران؟

أهداف الدراسة:

- التعرف على توجه جامعة نجران للتحول إلى الإدارة الإلكترونية؛

- التعرف على وضوح أهمية الإدارة الإلكترونية كمفهوم إداري حديث لدى مديري ومنسوبي شؤون الموظفين بجامعة نجران؛

- معرفة مدى توفر بنية تحتية لدى مراكز تكنولوجيا المعلومات اللازمة لتطبيق استخدام الموارد البشرية إلكترونياً؛

- التعرف على مدى وضوح أهمية إدارة الموارد البشرية إلكترونياً لدى مديري ومنسوبي شؤون الموظفين بجامعة نجران؛

- الخروج بتوصيات حول مدى دور الإدارة الإلكترونية في تطوير وظيفة إدارة الموارد البشرية في جامعة نجران، والمقترحات المناسبة لتعزيز مستوى تطبيقها والانتفاع من مزاياها.

أهمية الدراسة:

-تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي الذي يعد مصدرا للمهارات والكفاءات التي ترفد المجتمع باحتياجاته؛

-تركز الدراسة الضوء على الأساليب الإدارية الحديثة فيما يخص e-HRM، ومدى استخدامها في المؤسسات التعليمية، واعتبارها كنموذج صالح للتطبيق على مستوى المؤسسات العامة والخاصة؛

-أهمية عامل التكنولوجيا في التأثير على كفاءة أداء المنظمات وتطورها بشكل عام، سواء في القطاع العام أو الخاص؛

-زيادة كفاءة وفعالية المؤسسات التعليمية من خلال استخدام وسائل (ICT) المختلفة في كافة وظائفها، مما يعود بالفائدة على المؤسسة والمجتمع؛

-مواكبة آخر التطورات العلمية وتسخيرها بما يخدم مجتمعنا المحلي، ومحاولة تعميم الوظائف الإدارية المختلفة المستخدمة بشكل إلكتروني على كافة مؤسسات المجتمع، في محاولة للوصول إلى المفهوم الأوسع الذي يحوي الحكومة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية.

فرضيات الدراسة:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإدارة الإلكترونية على وظيفة إدارة الموارد البشرية بشؤون أعضاء هيئة التدريس والموظفين بجامعة نجران"

ويندرج ضمن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

-يؤثر توفر بنية تحتية لدى مركز تكنولوجيا المعلومات في الجامعة تأثيرا ذو دلالة إحصائية في إدارة الموارد البشرية إلكترونياً من وجهة نظر مديري ومنسوبي شؤون أعضاء هيئة التدريس والموظفين بجامعة نجران؛

-يؤثر دعم إدارة الجامعة نحو التحول إلى الإدارة الإلكترونية تأثيرا ذو دلالة إحصائية في إدارة الموارد البشرية إلكترونياً من وجهة نظر مديري ومنسوبي شؤون أعضاء هيئة التدريس والموظفين بجامعة نجران؛

-يؤثر وضوح أهمية الإدارة الإلكترونية لدى مديري ومنسوبي شؤون أعضاء هيئة التدريس والموظفين بجامعة نجران تأثيرا ذو دلالة إحصائية في إدارة الموارد البشرية إلكترونياً؛

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول كل من أبعاد الإدارة الإلكترونية وإدارة الموارد البشرية في شؤون أعضاء هيئة التدريس والموظفين بجامعة نجران تعزى لمتغير العمر؛

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول كل من أبعاد الإدارة الإلكترونية وإدارة الموارد البشرية في شؤون أعضاء هيئة التدريس والموظفين بجامعة نجران تعزى لمتغير الخبرة.

أولا: ماهية الإدارة الإلكترونية

1. مفهوم الإدارة الإلكترونية

لقد سبقت الإدارة الإلكترونية في استخداماتها ظهور الانترنت كما في أتمتت المكاتب وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في الانتاج، ولكن بروز الإدارة الإلكترونية كمصطلح لم يكن إلا مع ظهور الانترنت واتساع استخداماتها على المستوى الدولي.

ويشير مفهوم الإدارة الإلكترونية إلى منهجية جديدة تقوم على الاستيعاب الشامل والاستخدام الواعي والاستثمار الإيجابي لتقنيات المعلومات والاتصالات في ممارسة الوظائف الأساسية للإدارة على مختلف المستويات التنظيمية في المنظمات المعاصرة.

كما يعتبر مصطلح الإدارة الإلكترونية (e-Management) من المصطلحات العلمية المستحدثة في مجال العلوم الإدارية، ولهذا المفهوم عدة تعريفات لعل أهمها ما يلي:

المفهوم الشائع للإدارة الإلكترونية على أنها الاستغناء عن المعاملات الورقية وإحلال المكتب الإلكتروني عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات وتحويل الخدمات العامة إلى إجراءات مكتبية ثم معالجتها حسب خطوات متسلسلة منفذة مسبقا[1].

ويطرح مصطلح الإدارة الإلكترونية (e-Management) بصورة مترادفة مع مصطلحات أخرى مثل الأعمال الإلكترونية (e-business)، التجارة الإلكترونية (e-Commerce)، الحكومة الإلكترونية (e-Gouvernement)، وغيرها من المفاهيم التي تربط بين الأنشطة واستخدام وسائل (NTIC)*، لذا فإنه من الضروري مقارنة المفاهيم السابقة مع بعضها كما يلي:

– مفهوم الأعمال الإلكترونية يعني إدارة الأعمال إلكترونيا على مستوى المشروعات أو المنظمات الخاصة، وهو ينقسم إلى فئتين هما: التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية غير التجارية مثل التوريد والتجهيز والتسويق؛

– الحكومة الإلكترونية تُعْنَى بالوظائف العامة أو الخدمات الحكومية التي يجري تنفيذها بالوسائل الإلكترونية إلى الجمهور العام بهدف تقديم الخدمة الحكومية؛

– التجارة الإلكترونية هي بُعد من أبعاد الأعمال الإلكترونية، وبالتالي تكون علاقة الأعمال الإلكترونية بالتجارة الإلكترونية هي علاقة الكل بالجزء

– الإدارة الإلكترونية هي منظومة الأعمال والأنشطة التي يتم تنفيذها إلكترونيا عبر الشبكات؛

– الإدارة الإلكترونية تتكون من بعدين رئيسيين هما الأعمال الإلكترونية والحكومة الإلكترونية؛

– القاسم المشترك بين المفاهيم السابقة هو استخدامها لوسائل (NTIC)، ومن ضمنها الإنترنت والإنترانت والإكسترانت، باعتبارها الخيار التكنولوجي الأول لها، وبدون هذه الوسائل والشبكات يصبح من غير الممكن تطبيق بيئة معلوماتية تفاعلية وواقعية.

2. الإدارة بين المفهوم التقليدي والإلكتروني

يمكن توضيح أوجه الاختلافات الجوهرية بين مفهوميّ الإدارة التقليدية والإلكترونية وفقا لعدد من الأسس، تتمثل بصفة أساسية فيما يلي:

1.2. طبيعة الوسائل المستعملة عند التعامل بين الأطراف: تشير الممارسات الإداريّة للمفهوم التقليديّ إلى الاعتماد على استعمال الاتصالات المباشرة بين أطراف التعامل المختلفة كالمنظمات التسويقية أو الهاتف أو المراسلات أو غيرها من الوسائل التقليديّة. بينما تشير ممارسات الإدارة الإلكترونية إلى إنجاز كل الأعمال

والمعاملات بين الأطراف من خلال وسيط إلكتروني، بحيث يتم تداول الوثائق والبيانات خلال شبكات الاتصالات الإلكترونيّة.

2.2. طبيعة العلاقة بين أطراف التعامل: بالنسبة للإدارة التقليديّة فعادة ما يكون هنالك علاقة مباشرة بين أطراف التعامل، وقد لا توجد علاقة بينهم حيث تستعمل الاتصالات الشخصية، والهاتف، والمراسلات. وتشير ممارسات الإدارة الإلكترونيّة إلى انتفاء وعدم وجود علاقة مباشرة بين أطراف التعامل، حيث توجد أطراف التعامل معاً في الوقت نفسه على شبكات الاتصالات كوسيط دائم بينهم.

3.2. طبيعة التفاعل بين أطراف التعامل: تؤكد ممارسات الإدارة التقليدية أن التفاعل بين الأطراف يتسم بالبطء النسبي، حتى تؤتي عمليات الاتصال التقليديّة أكلها، حيث يتكرر الاتصال، مما لا يحقق التفاعل الجمعي أو المتوازي بين الأطراف. بينما تمكن ممارسات الإدارة الإلكترونية أحد أطراف التعامل من إرسال رسالة إلى عدد لا نهائي من المستقبلين لها في الوقت نفسه دون إعادة إرسالها مرة أخرى. وبالتالي تحقّق التفاعل الجمعي أو المتوازي بين أطراف التعامل من خلال شبكات الاتصالات الإلكترونية.

4.2. نوعية الوثائق المستعملة في تنفيذ الأعمال والمعاملات: تعتمد ممارسة المفهوم التقليدي للإدارة بصفة أساسية على استعمال الوثائق الورقية عند تنفيذ الأعمال والمعاملات المختلفة. بينما تتم ممارسة مفهوم الإدارة الإلكترونية دون استعمال أي أوراق. بل تعد الرسالة الإلكترونية سندا قانونيا وحيداً متوفراً أمام كل طرف من الأطراف عند وقوع أي نزاع. ويُعد ذلك من معوّقات ممارسة الإدارة الإلكترونيّة حيث يحتاج ذلك إلى وجود أدلة أخرى.

5.2. مدى الاعتماد على الإمكانات الماديّة أو البشرية: تعتمد ممارسات المفهوم التقليدي للإدارة على وجود استغلال الإمكانات المادية والبشرية المتاحة أحسن استغلال ممكن، وصولاً لتحقيق الأهداف المرجوة. بينما تعتمد ممارسات مفهوم الإدارة الإلكترونية على استعمال تكنولوجيا الواقع الافتراضي، حيث يتم غالباً استبعاد الكثير من الأصول المادية والبشرية أو التقليل من استعمالها إلى أقل قدر ممكن[2].

3. متطلبات الإدارة الإلكترونية

إن تطبيق الإدارة الإلكترونية الحديثة واستكمال عملية التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية يتطلب توفر مجموعة من المتطلبات والتي من أهمها[3]:

1.3. التكنولوجيا الرقمية: ترتبط الإدارة الإلكترونية وأنشطة الأعمال الإلكترونية بجميع أنماط التكنولوجيا الرقمية من وسائط وشبكات وأدوات، وليس كما يشاع من ارتباط الإدارة الإلكترونية بشبكة الإنترنت والويب فقط، حيث إن التكنولوجيا الرقمية تتطور على مدى الساعة وبسرعة عالية لم تعهدها البشرية من قبل، كما أن أنماطها وأجيالها تتنوع عموديا وأفقيا باستمرار، الأمر الذي يضع الإدارة الحديثة أمام خيارات دائمة ومفتوحة.

2.3. العمليات الإلكترونية: وهي نتاج لجهود إعادة تصميم العملية الإدارية من جديد باستخدام أدوات ونظم تكنولوجيا المعلومات، وذلك من أجل تحقيق موائمة دائمة بين العملية الجديدة وبيئة الإنترنت.

3.3. الإستراتيجية الإلكترونية: وتغطي الإستراتيجية الإلكترونية أنشطة التحليل الإستراتيجي لبيئة الأعمال، التصميم والاختيار الإستراتيجي وتطبيق إستراتيجية الأعمال الإلكترونية بالإضافة إلى ذلك تحدد الإستراتيجية الإليكترونية أفضل الخيارات التكنولوجية للمنظمة مثل خيار بناء مواقع على شبكة المعلومات العالمية أو مواقع الويب سايت.

4.3. التسويق الإلكتروني: يرتكز التسويق الإلكتروني على التوجه نحو الزبون والتحليل العميق لاحتياجات الزبائن التي يتم تحديدها من خلال العلاقات الإلكترونية والتقليدية للمنظمة مع زبائنها في الأسواق المستهدفة، وتساعد بيئة الإنترنت على تكوين صلات تفاعلية مباشرة مع الزبائن يمكن استثمارها لتلبية احتياجاتهم في الوقت الحقيقي.

5.3. الهيكل الإلكتروني: لا تستطيع الإدارة الإلكترونية العمل في هيكل تنظيمي عمودي وهرمي متعدد المستويات والمهام المستقلة عن بعضها البعض، بل تتطلب وجود بنية تنظيمية أفقية مرنة مع وجود شبكية تستند إلى قواعد ثابتة وروتين إداري.

6.3. القيادية الإلكترونية: تطوير قيادة إدارية تتعامل بكفاءة وفعالية مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعتبر أحد أهم المسائل المهمة التي انبثقت حديثاً عن حقل إدارة المعرفة والإدارة الإلكترونية، لكون أن وجود القيادة الإلكترونية هو شرط ضروري لضمان نجاح المنظمات المستندة إلى المعرفة والمندمجة في أنشطة الأعمال الإلكترونية،

لاسيما وأن القيادة الإدارية الإلكترونية تمثل باختصار الكفاءات الجوهرية القادرة على الابتكار والتحديث وإعادة هندسة الثقافة وصنع المعرفة وإدارة عملية التعلم التنظيمي في منظمة ساعية للتعلم بصفة مستمرة ومؤكدة.

4. الأهداف المتوخاة من تطبيق الإدارة الإلكترونية

- إن استخدام التقنيات الرقمية الحديثة يتيح حلولا وأنظمة من شأنها تطوير العمل الإداري، وبالتالي رفع كفاءة وإنتاجية الموظف وخلق جيل جديد من الكوادر الكفؤة؛

- القضاء على البيروقراطية وتعقيدات العمل اليومية؛

- توفير المعلومات والبيانات لأصحاب القرار بالسرعة وفي الوقت المناسبين ورفع مستوى العملية الرقابية؛

- توفير التقنيات المتطورة في المؤسسات ذات العلاقة التي من شأنها تحسين الانتعاش الاقتصادي وجذب الاستثمار؛

- تقليل تكاليف التشغيل من خلال خفض كميات الملفات والخزائن لحفظها وكميات الأوراق المستخدمة والإنجاز السريع للمعاملة؛

- تواصل أفضل وارتباط أكبر بين إدارات المؤسسة الواحدة، من شأنه تقديم خدمات أفضل ورفع مستوى الأداء؛

- أما من وجهة نظر المحافظة على البيئة؛ فكثير من الناس في مكاتبهم ومواقع عملهم يستخدمون كثيرا من الطاقة والمياه والمواد الخام التي تدخل في تنفيذ أعمالهم (ورق، أقلام، حبر...)، في جميع هذه الأمور هناك مجال كبير للتوفير وتقليل الضرر على البيئة، فيمكن لمختلف المؤسسات والأعمال الحصول على فائدة كبيرة من خلال التقليل من استخدام العناصر أعلاه في العمل، فقد تكون الفائدة مالية من خلال تخفيض التكلفة أو بيئية من خلال التقليل من استخدام الأوراق (قطع الأشجار)، وتشير الإحصاءات في الشركات في الغرب خاصة بريطانيا بأن قيام الشركات بترشيد الاستهلاك في مجال المياه والطاقة والأوراق والأحبار في أعمالها كان له عائد كبير ماديا، وتشير أن ترشيد الاستهلاك في المجالات السابقة بمعدل 10% سنويا كان عائده المادي توفير مبلغ 2.6 مليار دولار سنويا في بريطانيا وحدها[4].

ثانيا: إدارة الموارد البشرية إلكترونياً E-HRM

كانت وظيفة نظم الموارد البشرية تنحصر في حفظ السجلات مع التركيز بشكل أساسي على المعلومات الأساسية الخاصة بالموظفين وعناوينهم وغيرها من البيانات الشخصية، وإذا حدث توسع بإحدى الشركات وزاد تعقد الأنشطة التي تقوم بها فمن الممكن أن يتم حفظ بيانات أخرى عن الموظفين بتلك، ولكن ومع ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصال أصبحت إدارة الموارد البشرية تعتمد بشكل كبير على ما أتاحته تلك التكنولوجيا، وأصبح الكلام الآن عن القيام بمختلف وظائفها إلكترونيا.

1. مفهوم الإدارة الالكترونية للموارد البشرية: لمفهوم (E-HRM) عدة تعريفات ومسميات تحمل نفس المعنى تقريبا، فمن الباحثين من يصفه بـ E-HR أو Virtual HRM أو HR Intranet أو Web–Based HR ، وفي اعتقادنا اختصارات لنفس المعنى تقريبا.

تعرف الإدارة الالكترونية للموارد البشرية بأنها تطبيق متميز للتقنيات المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات والاتصال فى النظم المرتبطة بالموارد البشرية، والذى سيسهم مع بعض التغييرات التنظيمية الأخرى فى إتاحة إمكانية الوصول إلى المعلومات الخاصة بالموارد البشرية على نطاق واسع، وكذلك توفير فرص عديدة لإدارة تلك المعلومات[5].

2. مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير العمل الإداري:

إن الإدارة الإلكترونية نمط جديد من الإدارة ترك آثاره الواسعة على المؤسسات ومجالات عملها وعلى إستراتيجياتها ووظائفها، وفي الواقع إن التأثيرات لا تعود فقط إلى البعد التكنولوجي المتمثل في التكنولوجيا الرقمية، وإنما أيضا إلى البعد الإداري المتمثل بتطور المفاهيم الإدارية التي تراكمت لعقود عديدة وأصبحت تعمل على تحقيق المزيد من المرونة الإدارية في التفويض والتمكين الإداري والإدارة القائمة على الفريق. وقد ساهمت الثورة الرقمية في إحداث تغيُّرات عميقة في بيئة العمل وأساليبه أهمها[6] :

– الانتقال من إدارة النشاط المادي إلى إدارة النشاط الافتراضي؛

– الانتقال من الإدارة المباشرة وجها لوجه إلى الإدارة عن بعد؛

– الانتقال من التنظيم الهرمي القائم على سلسلة الأوامر إلى التنظيم الشبكي؛

– الانتقال من القيادة المرتكزة على المهام أو على العاملين إلى القيادة المرتكزة على المزيج تكنولوجيا زبون؛

– الانتقال من الرقابة بمفهوم مقارنة الأداء الفعلي مع المخطط إلى الرقابة المباشرة الآنية.

3. تنفيذ وظائف إدارة الموارد البشرية إلكترونيا

إن وظائف إدارة الموارد البشرية لم تتغير ضمن مفهوم (e-HRM)، ولكن تغيرت الطرق والأساليب المستخدمة في تلك الوظائف، بحيث أصبحت تعتمد بشكل رئيسي على (NTIC) تكنولوجيا وكذلك تغير دور الأفراد في المنظمة، حيث أصبحوا مشاركين في وظائف تلك الإدارة بشكل أكثر فعالية مما سبق.

1.3. الاستقطاب الإلكتروني (e-recruiting): تتمثل أبسط صور الاستقطاب الإلكتروني في السماح للمتقدمين للعمل بتقديم طلباتهم بشكل رقمي عبر البريد الإلكتروني أو عبر ملئ نموذج على موقع الانترنت، وتلجأ منظمات الأعمال إلى إنشاء مواقع على الانترنت يمكن من خلالها للراغبين في العمل التقدم للوظائف المتاحة أو حتى تقديم بياناتهم انتظاراً لتوفر وظيفة ملائمة في المستقبل. إلا أن التحدي الأساس في هذا المقام هو كيفية اجتذاب متصفحي الإنترنت للموقع. وهنا نطرح فكر تضافر جهود مجموعات الشركات التي تعمل في مجالات مماثلة لبناء مواقع مشتركة للاستقطاب الإلكتروني، مما يعظم من قيمة الموقع ويعظم أيضا من العائد على الاستثمار.

2.3. الاختيار الإلكتروني (e-Selection): لأنظمة الاختيار أهمية كبيرة جدا حيث إنها تمكن المنظمة من زيادة فرص الحصول على الأشخاص المؤهلين لشغر المناصب، وتعتمد هذه الأنظمة على مجموعة متنوعة من استراتيجيات معينة تشمل المقابلات، اختبارات القدرة، الاختبارات الشخصية وغيرها، للحصول على تقدير سليم لقدرات وإمكانيات المتقدم للوظيفة ضمن المدى المطلوب للوظيفة. تسمح هذه الأنظمة للمتقدمين لشغر الوظائف بوضع سِيَرِهِم الذاتية أو إكمال تعبئة الطلب من خلال الإنترنت، كما تعطي المتقدمين نظرة شاملة عن الوظائف التي تناسبهم، وتسمح للمنظمة بفحص المتقدمين للوظيفة وتصفيتهم.

إن الاختبارات التي تتم عن طريق الإنترنت، تشكل عاملا هاما في فرز وتصفية المتقدمين للوظائف، فليس بالضرورة استبعاد المتقدم في حال عدم ملائمته للوظيفة، فبعض الأنظمة المتطورة لديها القدرة على فرز الطلبات

وتحويلها إلى وظائف ملائمة شاغرة، وأخرى تحتفظ ببيانات المتقدمين في مستودع للبيانات للرجوع إليها بشكل آلي في حال توفر فرص عمل جديدة[7].

3.3. التوظيف الإلكتروني: يقصد بالتوظيف الإلكتروني مجموعة من الأدوات ذات الطبيعة الإلكترونية، وتعمل بسرية تامة باستخدام برنامج تشغيل محوسب يقوم على مقابلة كل من جانبي الطلب والعرض من القوى العاملة باستخدام قوائم وصف الأعمال والمهن. ويمكن تعريف التوظيف الإلكتروني على أنه "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما فيها الإنترنت في إجراءات توفير الموارد البشرية اللازمة"[8].

4.3. التعويضات: إن أنظمة التعويضات الإلكترونية تستعمل لأغراض تطوير وتنفيذ أنظمة دفع الأجور في المنظمات، تقديم حزم المنافع للعاملين وتقييم فعالية أنظمة التعويضات، وتكون تلك الأنظمة متمتعة بالكفاءة عند قدرتها على تحقيق أهداف المنظم.

ويمكن لنظم (e-HRM) تدعيم نظم الأجور بطرق عديدة، ومنها:

– إيجاد تكامل أكبر بين نظم الأجور ونظم تسجيل الحضور والانصراف، وخاصة في الوظائف التي تعتمد على عدد ساعات العمل؛

– تسهيل إدارة الإجراءات الخاصة بالرواتب، مثل إرسال إيصالات الدفع من خلال البريد الإلكتروني، وبالتالي توفير الكثير من النفقات الإدارية؛

– سرعة الاستجابة لتغيير أوضاع الموظفين، كمنح الحوافز والمكافآت، وخاصة في ظل التوجهات الحديثة لربط الأجر بالأداء في كافة المنظمات، وربط الحوافز بتحقيق الأهداف المحددة، كالوصول إلى مستوى معين من المعرفة أو المهارة، يتم التأكد منه من خلال اختبارات تقييمية مباشرة على الإنترنت، ترفع نتائجها إلى المدير وعلى ضوئها يتم مكافأة الموظف وتعديل بياناته في قاعدة البيانات بشكل آلي وفي حال فشل الموظف في الاختبار، فقد يكون النظام قادرا على توجيه الموظف إلى نقاط الضعف لديه، وتحديد مجالات التدريب اللازمة لديه لتطوير معارفه؛

– أتمتة نماذج النفقات الروتينية كالتنقل والسفر وغيرها، حيث يصبح بإمكان الموظف تعبئة النموذج من خلال الإنترنت أو من خلال بوابة المنظمة، ويقوم بحساب قيمة تلك النفقات ثم يحولها إلى نظام الأجور إلكترونياً.

5.3. التدريب الإلكتروني (e-training): لقد أصبح التعلم المستمر من أهم ما تحصل عليه منظمات الأعمال في المناخ شديد التنافسية الذي نعيشه، ومن هنا نتبع مقولة إن التعلم والتدريب أصبحا رحلة وليس مقصدا، وفي بعض التقديرات فإن التدريب من خلال الإنترنت سيمثل في القريب 80% من حجم التدريب والتعليم في

منظمات الأعمال[9]. ويعرف التدريب الإلكتروني بأنه تقديم البرامج التدريبية والتعليمية عبر وسائط إلكترونية متنوعة، تشمل الأقراص المدمجة وشبكة الإنترنت بأسلوب متزامن أو غير متزامن وباعتماد مبدأ التدرب الذاتي أو التدرب بمساعدة مدرب[10].

6.3. تقييم الأداء إلكترونيا: تستخدم أنظمة مراقبة الأداء المحوسبة (CPM)* في تسهيل عملية قياس الأداء عن طريق قياس متغيرات معينة مثل عدد الوحدات المنتجة، أو الوقت المستغرق لتنفيذ المهام أو معدل الأخطاء. ومن أحد أهم أسباب ازدياد استخدام أنظمة (CPM) هو قدرتها على زيادة نطاق الإشراف بشكل كبير وتخفيض الوقت المستغرق من قبل المدراء لمراقبة العاملين وسلوكهم وأدائهم[11].

7.3. الخدمات الذاتية للعاملين: ويقصد بها تمكين العاملين من الدخول على قواعد البيانات للاطلاع على بياناتهم الذاتية وتعديلها وكذا بيانات أسرهم وأرصدة إجازاتهم في إطار احتياطات السرية، كما يمكن الاطلاع على الوظائف المتاحة في المنظمة في حال الرغبة في تغيير المسار الوظيفي.

أما فيما يخص إجراء المعاملات إلكترونيا فيمكن للعاملين التقدم بطلبات الإجازات من خلال الإنترنت أو الإنترانت، والتقدم للدورات التدريبية المختلفة التي تتيحها المنظمة. ومن خلال تدفق الأعمال (flow work) يتم توجيه هذه المعاملات لجهات الاختصاص لاعتمادها حتى تكتمل المعاملة، كما يمكن لوظيفة إدارة الموارد البشرية التواصل مع العاملين من خلال البريد الإلكتروني أو من خلال خطابات رقمية مع الاحتفاظ بمختلف المراسلات في الملف الرقمي للعامل. وفي المنظمات التي تقدم برامج مختلفة المزايا للعاملين فيمكن لهم الاطلاع على البرامج واختيار ما يناسبهم منها أو تعديل اختياراتهم.

8.3. الحضور والانصراف: لعل من أقدم استخدامات التكنولوجيا في وظائف إدارة الموارد البشرية هي وظيفة تسجيل الحضور والانصراف للعمل، من خلال أجهزة التسجيل الإلكترونية ذات البطاقات الورقية والتي تطورت بعدها إلى بطاقات خاصة لإدخال البيانات، ثم تطورت إلى التسجيل من خلال أنظمة حاسوبية خاصة. بالإضافة إلى ذلك، يتم تغذية النظم المالية ونظم الأجور بالمعلومات الخاصة بتسجيل الحضور والانصراف، خاصة أنها مهمة في الوظائف التي تعتمد أجورها على عدد ساعات العمل. أيضا توفر تلك النظم مزايا متنوعة منها سهولة الوصول إلى المعلومات وسرعتها، وإصدار التقارير والتخلص من أخطاء النسخ البشرية[12].

4. تحديات تطبيق إدارة الموارد البشرية إلكترونياً

إن من أهم التحديات التي تواجه إدارة الموارد البشرية عند التحول إلى أنظمة (e-HRM)، والتي من الممكن أن تؤثر على نجاحها أو فشلها هي[13]:

– إلغاء الحدود بين قسمي الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات؛

– تحسين مكانة قسم الموارد البشري، فعلى عكس نظم الإدارة الخاصة بالموارد البشرية السابقة التي كانت مستقلة بذاتها، وكان استخدامها مقتصرا على العاملين فيها، تعد نظم الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية متاحة للجميع كما يمكنها إحداث تكامل بينها وبين مختلف الجوانب الخاصة بنظم المنظمة؛

– تحويل تركيز قسم الموارد البشرية إلى العملاء، حيث ينظر الكثيرون إلى مهام الموارد البشرية على أنها مهام تفعيلية وتقليدية أي أنهم لا يبادرون بالفعل إنما يستجيبون فقط لرد فعل الآخرين؛

– تأمين المعلومات، حيث يعد ذلك ضرورة قانونية وخاصة في ظل انتقال المسؤولية إلى الأفراد العاملين.

ثالثا: الجانب الميداني للدراسة

1. إجراءات الدراسة

يتضمن هذا الجزء من الدراسة وصفاً لمنهج الدراسة الميدانية ومجتمعها والأداة المستخدمة وصدقها وثباتها وتصحيح الأداة ومتغيراتها وإجراءاتها، وفيما يلي عرضا لذلك:

1.1. منهج الدراسة الميدانية: اتبعت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي، ويقصد بالمنهج الوصفي التحليلي المنهج الذي يدرس ظاهرة أو حدثاً، أو قضية موجودة حالياً، يمكن الحصول منها على معلومات تُجِيبُ عن أسئلة الدراسة دون تدخل الباحث فيها.

2.1. مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع مديري مصلحة شؤون الموظفين ورؤساء الأقسام والموظفين والبالغ عددهم (41) والذين هم على رأس عملهم خلال العام الجامعي 1439/1438، وقد اشتمل مجتمع الدراسة على جميع الموظفين العاملين بعمادة شؤون أعضاء هيئة التدريس والموظفين في جامعة نجران والبالغ عددهم (41) موظفا بما فيهم المدير، منهم (21) موظفا بإدارة شؤون أعضاء هيئة التدريس، و (12) موظفا بإدارة شؤون الموظفين، و (7) موظفين بإدارة الرواتب.

3.1.أداة الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة تم الاطلاع على الأدب النظري وبعض الدراسات السابقة حيث تم تطوير استبانه لجمع البيانات من أفراد مجتمع الدراسة، مكونة من جزأين؛ الجزء الأول تضمن معلومات عامة من أفراد عينة

الدراسة، والجزء الثاني يتكون من عبارات استبانة الدراسة والبالغ عددها (58) عبارة، موزعة على أربعة محاور، وهي: مدى توفر البنية التحتية للإدارة الإلكترونية لدى مركز تكنولوجيا المعلومات مكونة من (10) عبارات، ومحور دعم إدارة الجامعة نحو التحول إلى الإدارة الإلكترونية ويتكون من (16) عبارة، ومحور وضوح أهمية إدارة الموارد البشرية إلكترونياً لدى المستويات الإدارية ويتكون من (15)عبارة، ومحور واقع إدارة الموارد البشرية إلكترونياً ويتكون من (17) عبارة.

4.1. صدق الأداة: يعد الصدق من الأمور المطلوب توافرها في الأداة لبيان مدى قدرة كل عبارة من عباراتها على قياس ما وضعت لقياسه، وللتحقق من صدق الأداة ومعرفة مدى صلاحية استخدامها في التعرف على مدى تطبيق الإدارة الإلكترونية في مصلحة شؤون الموظفين بجامعة نجران، تم الاعتماد على الصدق الظاهري وعرضت الأداة في صورتها الأولية على عدد من المختصين لإصدار حكمهم على مدى صلاحية الفقرات وسلامة صياغتها وملاءمتها لموضوع الدراسة.

5.1. ثبات الأداة: يعد الثبات من متطلبات أداة الدراسة، والثبات يعطي اتساقًا في النتائج عندما تطبق الأداة مرات عديدة، ولحساب قيم معامل ثبات الأداة قام الباحثين بتطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية بلغت (20) مفردة، وتم حساب قيم معامل الثبات بطريقة التناسق الداخلي باستخدام معامل ألفا كرونباخ Alpha – Cornpach ، وقد بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ (0.932)، وهذه القيمة أكبر من (0.8) مما يدل على أن أداة الدراسة تتمتع بقيمة ثبات عالية كما يوضح الجدول (1).

6.1. المعالجات الإحصائية: بعد الانتهاء من جمع البيانات وتفريغ استجابات أفراد العينة، تمت معالجة البيانات إحصائياً باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، والتي اشتملت على استخدام المعالجات الإحصائية وفقاً لأسئلة الدراسة.

2. تقييم نموذج الدراسة واختبار الفرضيات

1.2. التحقق من الفرضيات من خلال اختبار الارتباطات بين المتغيرات: يوضح الجدول رقم (2) أن المتغيرات المستقلة تبين وجود علاقة ما بالمتغير التابع، حيث أن كل نسب معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع هي أكثر من (0.30).

2.2. تقييم نموذج الدراسة: يمكن كتابة نتائج تحليل الانحدار المتعدد لمعرفة أثر الإدارة الإلكترونية بأبعادها الثلاثة على متغير وظيفة الموارد البشرية كالتالي:

– تبين من خلال نتائج (Beta) والتي تعني معاملات المتغيرات المستقلة بعد تحويلها إلى علامات معيارية كما هو موضح في الجدول رقم (3)، أن متغير دعم إدارة الجامعة نحو التحول إلى الإدارة الإلكترونية؛ والذي يحمل الرمز (VAR02) كان الأكثر دلالة الإحصائية حيث بلغت قيمة (Beta) المقابلة لهذا المتغير (0.818) وهي ذات دلالة إحصائية على مستوى أقل من (0.05)، وقد تلاه متغير وضوح أهمية إدارة الموارد البشرية إلكترونياً لدى المستويات الإدارية المختلفة؛ والذي أشرنا له سابقا بالرمز (VAR03) حيث بلغت قيمة (Beta) المقابلة لهذا المتغير (0.03−) وهي ذات دلالة إحصائية على مستوى أكثر من (0.05)، ثم متغير توفر بنية تحتية لدى مركز تكنولوجيا المعلومات والذي أشرنا له سابقا بالرمز (VAR01) حيث بلغت قيمة (Beta) المقابلة لهذا المتغير (0.143−).

– كشفت نتائج تقدير النموذج الأساسي لتأثير الإدارة الإلكترونية على وظيفة الموارد البشرية عند درجة ثقة تزيد عن (95%)، إلا أن أبعاد الإدارة الإلكترونية وفقا لمعامل التحديد المعدل تفسر (43.6%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (وظيفة الموارد البشرية)، حيث تبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأحد أبعاد الإدارة الإلكترونية المتمثل في دعم إدارة الجامعة نحو التحول إلى الإدارة الإلكترونية على وظيفة المورد البشرية في المصلحة موضع الدراسة عند درجة ثقة تزيد عن (95%).

– ومن خلال نتائج الجدول رقم (3) يتبين من قيم المؤشر (Sig) أن المتغيرين (توفر بنية تحتية لدى مركز تكنولوجيا المعلومات، وضوح أهمية إدارة الموارد البشرية إلكترونياً لدى المستويات الإدارية المختلفة) قيمها على التوالي (0,367، 0.820)، قيم مرفوضة لأنها تحقق فرضية العدم (H0) لأنها أكبر من (0.05)، بينما متغير دعم إدارة الجامعة نحو التحول إلى الإدارة الإلكترونية والتي قيمها (0.00) مقبولة لأنها تحقق الفرضية البديلة (H1)، فتصبح معادلة الانحدار كما يلي:

أداء وظيفة الموارد البشرية= 25.360 + 0.818 x دعم إدارة الجامعة نحو التحول إلى الإدارة الإلكترونية

وبالتالي نستنتج أن دعم إدارة الجامعة نحو التحول إلى الإدارة الإلكترونية هو الأكثر أهمية وتأثير على وظيفة الموارد البشرية من بين باقي بعدي الإدارة الإلكترونية الأخرين. وبالتالي تأكد لنا أهمية أحد أبعاد الإدارة الإلكترونية المتمثل في دعم إدارة الجامعة في إنجاح أداء وظيفة الموارد البشرية الكترونيا.

3. نتائج اختبار فرضيات الدراسة

ومن خلال النتائج السابقة يمكن اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتوفر بنية تحتية لدى مركز تكنولوجيا المعلومات على إدارة الموارد البشرية إلكترونيا من وجهة نظر مديري ومنسوبي شؤون أعضاء هيئة التدريس والموظفين بجامعة نجران.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) أن قيمة (beta) التي تمثل معامل متغير توفر بنية تحتية لدى مركز تكنولوجيا المعلومات والتي أشرنا لها سابقا بالرمز (VAR01) تساوي (0.143−) وهذا يعني وجود أثر عكسي لتوفر بنية تحتية لدى مركز تكنولوجيا المعلومات على إدارة الموارد البشرية إلكترونيا، ولكن في ظل مستوى معنوية (sig) يساوي (0.367)، وهذه النسبة هي أكبر من (0.05)، وبالتالي لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتوفر بنية تحتية لدى مركز تكنولوجيا المعلومات على إدارة الموارد البشرية إلكترونيا بشؤون أعضاء هيئة التدريس والموظفين بجامعة نجران، ومن ثم تحقق فرضية العدم (H0).

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدعم إدارة الجامعة نحو التحول إلى الإدارة الإلكترونية على إدارة الموارد البشرية إلكترونيا من وجهة نظر مديري ومنسوبي شؤون أعضاء هيئة التدريس والموظفين بجامعة نجران.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) أن قيمة (beta) التي تمثل معامل متغير دعم إدارة الجامعة نحو التحول إلى الإدارة الإلكترونية والتي أشرنا لها سابقا بالرمز (VAR02) تساوي (0.818)، وفي ظل مستوى معنوية (sig) يساوي (0.00)، وهذه النسبة هي أقل من (0.05)، وبالتالي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدعم إدارة الجامعة نحو التحول إلى الإدارة الإلكترونية على إدارة الموارد البشرية إلكترونيا بالمصلحة محل الدراسة، والنتيجة هي قبول الفرضية.

الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لوضوح أهمية إدارة الموارد البشرية إلكترونياً لدى المستويات الإدارية المختلفة على إدارة الموارد البشرية إلكترونيا في شؤون أعضاء هيئة التدريس والموظفين بجامعة نجران.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) أن قيمة (beta) التي تمثل معامل متغير وضوح أهمية إدارة الموارد البشرية إلكترونياً لدى المستويات الإدارية المختلفة والتي أشرنا لها سابقا بالرمز (VAR03) تساوي (0.030-)، وفي ظل مستوى معنوية (sig) يساوي (0.820)، وهذه النسبة هي أكبر من (0.05)، وبالتالي لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لوضوح أهمية إدارة الموارد البشرية إلكترونياً لدى المستويات الإدارية المختلفة على إدارة الموارد البشرية بالمصلحة محل الدراسة، ومن ثم تحقق فرضية العدم (H0).

الفرضية الرابعة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول كل من أبعاد الأدارة الإلكترونية وإدارة الموارد البشرية في شؤون أعضاء هيئة التدريس والموظفين بجامعة نجران تعزى لمتغير العمر.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء مجتمع الدراسة حول أثر الإدارة الإلكترونية على إدارة الموارد البشرية تعزى للعمر والنتائج مبينة في الجدول رقم (4)، والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور من المحاور باستثناء محور (واقع إدارة الموارد البشرية فإن المعنوية تساوي 0.039) أكبر من 0.05، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين تعزى للمنصب، والنتيجة هي قبول الفرضية.

يمكننا حساب حجم تأثير المنصب الوظيفي على العلاقة بين الإدارة الإلكترونية وإدارة الموارد البشرية من خلال المعادلة التالية[14]:

$$\text{قيمة إيتا تربيع} = \frac{\text{مجموع المربعات البينية (بين المجموعات)}}{\text{المجموع الكلي للمربعات}} = \frac{119.07}{76.44} = 0.101$$

ووفقا للإرشادات التي اقترحها (Cohen) لتفسير هذه القيمة هي: 0.01= تأثر ضئيل، 0.06= تأثير معتدل، 0.14 تأثير كبير[15]، ومن خلال النتيجة المحصل عليها (0.101) وهي الأقرب لـ 0.14، وبالتالي فإن للمنصب الوظيفي تأثيرا كبيرا، ولو أردنا التعبير عنه بنسبة مئوية (بضرب قيمة إيتا تربيع في 100)، سنجد أن متغير المنصب الوظيفي يبين نسبة 10.1% من التباين في إدارة الموارد البشرية الذي تفسره الإدارة الإلكترونية.

الفرضية الخامسة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول كل من أبعاد الإدارة الإلكترونية وإدارة الموارد البشرية في شؤون أعضاء هيئة التدريس والموظفين بجامعة نجران تعزى لمتغير الخبرة.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء مجتمع الدراسة حول أثر الإدارة الإلكترونية على إدارة الموارد البشرية في المصلحة محل الدراسة تعزى للخبرة المهنية، والنتائج المبينة في الجدول رقم (5) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور من المحاور أكبر من 0.05، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين حول أثر الإدارة الإلكترونية على إدارة الموارد البشرية تعزى لسنوات الخبرة، ومن ثم تحقق فرضية العدم (H0).

خاتمة:

من خلال تحليل نتائج الاستبيان لاستقاء المعلومات مباشرة من الموظفين ولمعرفة آراءهم ووجهات نظرهم حول متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة، توصلنا للنتائج التالية:

1- أن وضوح أهمية إدارة الموارد البشرية إلكترونياً ودعم الإدارة العليا متوفرين ويساهمان بشكل كبير في عملية التحول إلى الإدارة الإلكترونية بشكل عام و e-HRM بشكل خاص.

2- أن البنية التحتية لمراكز تكنولوجيا المعلومات تعتبر كافية عمليا للتحول إلى الإدارة الإلكترونية.

4- يوجد شبكة داخلية مناسبة لإدارة الموارد البشرية إلكترونيا في مصلحة شؤون الموظفين مما يدل على الربط الإلكتروني بين وحدات المصلحة الثلاثة (إدارة شؤون أعضاء هيئة التدريس، إدارة شؤون الموظفين، إدارة الرواتب والبدلات) ومختلف وحدات وأقسام الجامعة.

5- وجود تطبيق لوظائف وأنشطة e-HRM مثل: استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تخطيط الموارد البشرية، والإعلان عن الوظائف الشاغرة من خلال بوابة الجامعة، وتقديم طلبات التوظيف إلكترونيا، وارتباط نظام الحضور والانصراف إلكترونياً بنظام الأجور، إدارة خدمات موظفي الجامعة تتم بطريقة إلكترونية من خلال بوابة خدمات الموظفين، وتزويد الموظفين بالنماذج الإلكترونية الخاصة بشؤون الموظفين من خلال بوابة خدمات الموظفين.

6- أظهرت النتائج ضعف استعمال بعض الخدمات المرتبطة بإدارة الموارد البشرية إلكترونيا مثل: الاختبارات الإلكترونية في عملية التوظيف، تقييم أداء الموظفين إلكترونيا، التغذية الراجعة للموظف وتخطيط المسار الوظيفي وتحديد الاحتياجات التدريبية إلكترونياً، استخدام وسائل التدريب الإلكترونية، والإحالة للتقاعد وإنهاء الخدمة إلكترونياً.

التوصيات:

استناداً إلى العرض السابق وما تم التوصل إليه من نتائج واستنتاجات، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات والتي قد تساهم في زيادة مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية، ومن أهمها:

- منح شؤون أعضاء هيئة التدريس والموظفين المزيد من الصلاحيات ضمن مجال الإدارة الإلكترونية بشكل يعمل على رفع مستوى التطبيق والممارسة.

- توفير الأنظمة والبرامج الإلكترونية والشراكة مع مختلف مصادر المعرفة الإلكترونية لاكتساب الخبرات والإفادة منها في مجال تطوير العمليات الإدارية الإلكترونية.

– تشجيع العاملين على زيادة تفعيل التحول إلى ممارسة الإدارة الإلكترونية في الواقع ومنح المتميزين في استخدامها الحوافز المادية والمعنوية.

ملحق الجداول:

الجدول رقم (1): قيمة معامل ألفا كرونباخ

Reliability Statistics

N of Items	Cronbach's Alpha
58	.932

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (spss)

الجدول رقم (2): معامل الارتباط (بيرسون) بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

المحور	المتغيرات المستقلة	الرمز	وظيفة الموارد البشرية إلكترونياً VAR04 معامل الارتباط بيرسون
الأول	توفر بنية تحتية لدى مركز تكنولوجيا المعلومات.	VAR01	0.398
الثاني	دعم إدارة الجامعة نحو التحول إلى الإدارة الإلكترونية.	VAR02	0.707
الثالث	وضوح أهمية إدارة الموارد البشرية إلكترونياً لدى المستويات الإدارية المختلفة.	VAR03	0.308

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (spss)

الجدول رقم (3): نتيجة تحليل الانحدار

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	25.360	12.658		2.004	.052
	VAR01	-.325-	.356	-.143-	-.913-	.367
	VAR02	.839	.169	.818	4.973	.000
	VAR03	-.044-	.193	-.030-	-.230-	.820

a. Dependent Variable: VAR04

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (spss)

الجدول رقم (4): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول متغيري الدراسة تعزى لمتغير العمر

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
توفر بنية تحتية لدى مركز تكنولوجيا المعلومات	بين المجموعات	38.540	3	12.847	.663	.580
	داخل المجموعات	716.972	37	19.378		
	المجموع	755.512	40	xxxx		
دعم إدارة الجامعة نحو التحول إلى الإدارة الإلكترونية	بين المجموعات	3.420	3	140.650	1.569	.213
	داخل المجموعات	91.870	37	89.622		
	المجموع	95.290	40	xxxx		
وضوح أهمية إدارة الموارد البشرية إلكترونياً لدى المستويات الإدارية المختلفة	بين المجموعات	421.951	3	87.387	2.070	.121
	داخل المجموعات	3316.000	37	42.213		
	المجموع	3737.951	40	xxxx		
واقع إدارة الموارد البشرية	بين المجموعات	12.375	3	261.530	3.077	.039
	داخل المجموعات	104.642	37	84.999		
	المجموع	117.018	40	xxxx		
المجموع	بين المجموعات	119.07	3	125.6035	1.844	0.238
	داخل المجموعات	1057.371	37	59.053		
	المجموع	1176.442	40	xxxx		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (spss)

الجدول رقم (5): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول متغيري الدراسة تعزى لسنوات الخبرة

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
توفر بنية تحتية لدى مركز تكنولوجيا المعلومات	بين المجموعات	1.694	3	.565	.028	.994
	داخل المجموعات	753.818	37	20.373		
	المجموع	755.512	40	xxxx		
دعم إدارة الجامعة نحو التحول إلى الإدارة الإلكترونية	بين المجموعات	31.769	3	10.590	.106	.956
	داخل المجموعات	3706.182	37	100.167		
	المجموع	3737.951	40	xxxx		
وضوح أهمية إدارة الموارد البشرية إلكترونياً لدى المستويات الإدارية المختلفة	بين المجموعات	109.397	3	36.466	.787	.509
	داخل المجموعات	1714.652	37	46.342		
	المجموع	1824.049	40	xxxx		
واقع إدارة الموارد البشرية	بين المجموعات	171.046	3	57.015	.561	.644
	داخل المجموعات	3758.515	37	101.581		
	المجموع	3929.561	40	xxxx		
جميع المحاور	بين المجموعات	78.476	3	26.159	0.370	0.775
	داخل المجموعات	2483.291	37	67.115		
	المجموع	2561.768	40	xxxx		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (spss)

قائمة المراجع:

[1] علاء عبد الرازق السالمي: الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص 32.

* Les nouvelles technologies d'information et du communication

[2] أحمد محمد غنيم: الإدارة الإلكترونية آفاق الحاضر وتطلُّعات المستقبل، المكتبة العصرية للنشر، مصر، 2004، ص 38-40.

[3] سعد غالب ياسين: الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية، معهد الإدارة العامة، الرياض، 2005، ص 28-44.

[4] محمد الغساني: الإدارة الإلكترونية ومكننة العمل الإداري؛ من الموقع:

www.digitaloman.com/indexd9d1.html?issue=1&lang=ar&id=39_1 أطلع عليه في: (2017/04/10)

[5] فريد راغب النجار: الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2008، ص 242.

[6] موسي عبد الناصر ومحمد قريشي: مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي (دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة – بسكرة – الجزائر)، مجلة الباحث، عدد 09، 2011، ض 93.

[7] يوسف محمد يوسف أبو أمونه: واقع إدارة الموارد البشرية إلكترونيًاe-HRM في الجامعات الفلسطينية النظامية – قطاع غزة، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، 2009، ص 92، 93.

[8]مصطفاوي الطيب وبونيف محمد الأمين: خدمات التوظيف الإلكتروني– نموذج لتقييم مواقع التوظيف بالجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 16-15نوفمبر 2011.

[9]http://www.abahe.co.uk/human-resources-management-enc/60667-electronic-human-resources-management.html, consulté le: (15/04/2017)

[10] علي بن شرف الموسوي: التدريب الإلكتروني وتطبيقاته في تطوير الموارد البشرية في قطاع التعليم في دول الخليج العربي، الندوة الأولى في تطبيقات تقنيت المعلوهاث والاتصال في التعليم والتدريب، جامعة الملك سعود، السعودية، خلال الفترة 12-14 أفريل 2010،

* Computerized performance monitoring.

[11] يوسف محمد يوسف أبو أمونه، مرجع سابق، ص 94. نقلا عن:

Dianna L.Stone and other: Factors Affecting the Acceptance and Effectiveness of Electronic Human Resource Systems, Human Resource Management Review, Vol.(16), Issue(2), pp 229-244, www.sciencedirect.com, 2006.

[12] نفس المرجع، ص 96.

[13] يوسف محمد يوسف أبو أمونه، مرجع سابق، ص 111، 112.

[14] جولي بالانت: التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS)، ط2، ترجمة خالد العامري، دار الفاروق للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، 2009، ص236.

[15] نفس المرجع، ص233.

قياس كفاءة البورصات العربية عند المستوى الضعيف خلال الفترة 2007–2017

Measurement Efficient of Arab stock exchanges at the weak leve during the period 2007 - 2017

أ.د/ بن سانية عبد الرحمان
جامعة غرداية
abensania@yahoo.fr

د/ نعاس صلاح الدين
جامعة غرداية
salahnaas92@gmail.com

الملخص:

تمثّل التقلّبات في البورصات أحد القضايا الأكثر نقاشاً في الأدبيّات الماليّة والاقتصاديّة الحديثة، خاصة بعد الانفتاح والتكامل المالي الذي شهده الاقتصاد العالمي وتكرار الاهتزازات السعرية والأزمات الماليّة. تهدف هذه الدّراسة إلى قياس كفاءة البورصات العربيّة عند المستوى الضعيف، شملت العينة أربع بورصات عربيّة: السعودية، أبوظبي، قطر والجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 01-01-2007 إلى 31-12-2017، وباستخدام بيانات يوميّة لمؤشرات البورصات وتطبيق اختبارات الاستقرارية والاستقلالية. خلصت الدراسة إلى أن عوائد مؤشرات البورصات العربية لا تتبع التوزيع الطبيعي ولا السير العشوائي، وهذا يعني ضمنياً أن البورصات غير كفؤة عند المستوى الضعيف.

كلمات مفتاحية: كفاءة سوق رأس المال، سير عشوائي، سماكة ذيول، نموذج مارتنغال، بورصات عربية.

تصنيف JEL: C5، G15، E30، M20.

Abstract :

The volatility in stock exchanges are one of the most debated issues in modern financial and economic literature, especially after the openness and financial integration of the global economy and the recurrence of financial crises. This study aims to measurement Efficient of Arab stock exchanges at the weak leve, The study included four Arab stock exchanges: Saudi Arabia, Abu Dhabi, Qatar and Algeria during the period 01-01-2007 to 31-12-2017, using daily data for stock indices, We apply Stationarity and Independence models. The study concludes that the returns of Arab stock exchanges Do not follow normal distribution and do not Random walk, This means that the Arab stock markets are inefficient at the weak level.

Keywords: Capital market efficiency, Random walk, Fat taille, Martingale model, Arab stock exchanges.

Jel Classification Codes: C5, G15, E30 , M20

مقدمة

حظيّت أسواق رأس المال "CM" *The Capital market* في الآونة الأخيرة وبمؤشراتها المختلفة باهتمام واسع وكبير من صناع السياسات الاقتصادية ومتخذي القرار في معظم بلدان العالم، سواء المتقدمة منها أو النامية، استنادا إلى قدرتها الواسعة في حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتوجيهها نحو القنوات الاستثمارية الأكثر كفاءة والداعمة بدورها للاقتصاد الوطني ومعدلات نموه، فضلاً عن توفير سيولة للمتعاملين، ناهيك عن تخفيض المخاطر وتسييرها، وتوفير المعلومات حول أداء المؤسسات، إضافة إلى تقليل من تكلفة المعلومة والصراع بين أصحاب المصالح، إلا أن ما سبق مرهون بقدرة تلك الأسواق على تحقيق شرط أساسي ألا وهو الكفاءة في التسعير، أي يتم تسعير المؤسسات التي تمثل قطاعات الاقتصاد تسعيراً عادلاً يعكس قيمتها الحقيقية، هذا المفهوم حُظي باهتمام الكثير من الباحثين الاقتصاديين على مستوى الكتابات النظرية والدراسات التطبيقية، ويعتبر *Fama* الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 2013 أول من صاغ هذه الفرضية، وحسبه يشير مصطلح كفاءة أسواق رأس المال*Efficient Capital Market* إلى العلاقة بين أسعار الأوراق المالية والمعلومات المتدفقة إلى السوق سواء كانت تفاؤلية أو تشاؤمية، مما يعني أن أسعار تلك الأوراق دالة للمعلومات المتاحة في السوق.

- **إشكالية الدراسة**

انطلاقا من وعي الدول العربية بأهمية البورصة وأيضا من أجل مواكبة التطورات والتغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي بادرت جلها إلى إنشاء وتطوير بورصاتها، ورفع من مستوى كفاءتها وعصرنتها على جميع المستويات التنظيمية، الرقابية والتشريعية...، إلى جانب العمل على زيادة وتنويع الأدوات المالية المتداولة، ليطرح التساؤل حول اتجاهات العشوائية لأسعار المنتجات المالية وإمكانية التنبؤ بها في البورصات العربية ومدى توافر الصيغة الضعيفة للكفاءة فيها. ومن خلال هذا الطرح يمكن صياغة الإشكالية على نحو التالي:

هل تتوافر الصيغة الضعيفة للكفاءة بالبورصات العربيّة خلال الفترة 2007–2017؟

- **فرضيات الدراسة**

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها:

✓ أن عوائد مؤشرات البورصات العربيّة لا تتصف بالعشوائية، ومنه فإن البورصات غير كفؤة عند المستوى الضعيف خلال فترة الدراسة.

➢ **أهداف الدراسة**

تسعى هذه الدراسة إلى:

- ✓ دراسة سلوك العوائد في البورصات العربية خلال الفترة 2007-2017؛
- ✓ قياس كفاءة البورصات العربية عند مستوى الضعيف خلال الفترة 2007-2017.

➢ **الدراسات السابقة**

تعتبر دراسة (1965) *Fama* من أشهر الدراسات التي قامت باختبار كفاءة سوق رأس المال عند مستوى الضعيف، حيث قامت بدراسة معامل الارتباط لسلسلة أسعار أسهم مؤشر داو جونز الصناعي المكون من 30 سهم، ووجدت أن التقلّبات في أسعار الأسهم مستقلة، إذ أن التغيّرات اليومية للأسعار لها ارتباط ضعيف ويقترب من الصفر، وتوصلت إلى أن هذه النتيجة تؤكد خاصية السير العشوائي لأسعار الأوراق المالية، هذا يعني أنه لا يمكن التنبؤ بأي تغيّر في أسعار الأوراق المالية وتحقيق أرباح غير عادية.

اختبرت دراسة (2005) *Squalli* الكفاءة عند المستوى الضعيف على مستوى القطاعات في سوق دبي المالي وبورصة أبوظبي خلال الفترة 2000-2005، وتوصلت بناءً على نتائج اختبار نسبة التباين، إلى رفض فرضية المشي العشوائي في كل القطاعات بالإمارات العربية المتحدة عدا القطاع المصرفي وقطاع التأمين في سوق دبي للأوراق المالية، ومنه فإن سوق الإمارات للأوراق المالية لا يتصف بالكفاءة عند مستوى الضعيف.

فحصت دراسة (2008) *Marashdeh and Shrestha* فرضية المشي العشوائي لمؤشر بورصة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2003-2008، وخلصت إلى أن هناك جذر وحدوي بالسلسلة والسلسة تسير عشوائيا مما يعني أن السوق كفء عند المستوى الضعيف.

سعت دراسة (2008) *Elango and Hussein* إلى فحص ما إذا كانت بورصات دول المجلس التعاون الخليجي كفؤة عند المستوى الضعيف، استخدمت الدراسة البيانات اليومية لمؤشرات البورصات خلال الفترة 2001-2006 واختبار سميرنوف كولمجروف، وتوصلت إلى أن عوائد جميع البورصات لا تتبع التوزيع الطبيعي، وبناءً على اختبارات السير العشوائي خلصت الدراسة إلى أن بورصات دول مجلس التعاون الخليجي غير كفؤة عند مستوى الضعيف.

هدفت دراسة (2009) *Onour* إلى قياس كفاءة سوق الأسهم السعودي عند المستوى الضعيف باستعمال بيانات يومية لمؤشر العام للأسهم، ومؤشر قطاع البنوك، بالإضافة لأسعار أهم ثلاث شركات من حيث التداول خلال الفترة 2003-2006، وتم تطبيق مجموعة اختبارات ADF، PP، KPSS، واختبار نسب التباين *Variance Ratio* . توصلت الدراسة إلى أن عوائد الأسهم في السوق السعودي، سواء على المستوى الفردي للشركات أو على مستوى المؤشر العام ترفض فرضية كفاءة السوق عند مستوى الضعيف.

تناولت دراسة (2009) *Bizhan* قياس كفاءة بورصة البحرين، سوق الكويت للأوراق المالية، سوق دبي المالي، تم استخدام البيانات اليومية لمؤشرات البورصات خلال الفترة 2005-2008، وتطبيق اختبار الارتباط الذاتي، اختبارات جذر الوحدة واختبار نسبة التباين، وقد أظهرت النتائج أنه في اختبار الارتباط الذاتي واختبار ديكي فولر تم قبول فرضية السوق الكفؤة للبورصات، إلا أنه تم رفض فرضية السوق الكفؤة في اختبار *Run Test* ، وقد أظهر تحليل نسبة التباين أن سوق دبي المالي هو أقل كفاءة، وأن بورصة البحرين وسوق الكويت للأوراق المالية لا تدعمان فرضية السوق التي تتسم بالكفاءة.

اهتمت دراسة (2015) *Jamaani and Roca* بفحص مدى كفاءة أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي: السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، عمان، قطر والبحرين، وفيما إذا كانت أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي تتسم بالكفاءة الضعيفة على مستوى فردي أو كمجموعة من خلال تطبيق مجموعة اختبارات المعلمية واللامعلمية، الجذر الوحدة واختبار التكامل المشترك لجوهانسن على أسعار الإغلاق اليومية لمؤشرات البورصات خلال الفترة 2003-2013، وخلصت الدراسة إلى أن أسواق الأسهم الخليجية غير كفؤة عند المستوى الضعيف على المستوى الفردي، وهذا يعني أن الأسعار المستقبلية لكل الأسواق يمكن التنبؤ بها من خلال التغيرات الأسعار السابقة، كما توصلت الدراسة كذلك إلى أن تلك الأسواق مجتمعة غير كفؤة، حيث يمكن استخدام تحركات الأسعار السابقة لأحد الأسواق للتنبؤ بحركة السعر المستقبلي لأسواق أخرى.

بحثت دراسة (2018) *Almujamed et al* في مدى كفاءة سوق الكويت للأوراق المالية عند مستوى الضعيف، وذلك من خلال اختبار إمكانية التنبؤ بالعوائد المستقبلية، تم تطبيق اختبار قواعد التصفية على بيانات أسبوعية لـ 42 شركة خلال الفترة 1998-2011، وتوصلت الدراسة إلى أن سوق الكويت للأوراق المالية غير كفؤ عند مستوى الضعيف بسبب وجود الأنماط والاتجاهات في أسعار الأوراق المالية.

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية، تمّ تقسيم البحث إلى أربع أجزاء، بعد المقدمة، يستعرض الجزء الثاني الإطار النظري لفرضية كفاءة سوق رأس المال والنماذج التي بنيت عليها، بينما يوضح الجزء الثالث المنهجية المستعملة والدراسة القياسية، في القسم الرابع نقدم النتائج والتوصيات.

1. الإطار النظري

يعود تاريخ الاهتمام بمصطلح كفاءة أسواق رأس المال إلى الجدل الواسع الذي كان بين الباحثين والمحللين حول الإجابة على جملة من التساؤلات بخصوص سلوك أسعار الأوراق المالية منها: هل يمكن الاعتماد على المعلومات للتنبؤ بحركة الأسعار المستقبلية لتحقيق أرباح غير عادية والتفوّق على السوق؟ وما طبيعة هذه المعلومات؟ هل هي متاحة لجميع المستثمرين في وقت واحد؟

1.1. التطور التاريخي لفرضية كفاءة السوق

نشأت فرضية كفاءة سوق رأس المال (EMH) *The Efficient Market Hypothesis* نتيجة جهود العديد من الباحثين والمختصين في أسواق رأس المال من خلال أبحاثهم ودراساتهم، متضمنةً أفكاراً وأطروحات مُشيرة إلى مفهوم الكفاءة دون تحديد مباشر لمحتوياته النظرية والتعيين الاصطلاحي له.

ترجع بداية الاهتمام بفكرة كفاءة سوق رأس المال إلى القرن السادس عشر، حيث أشار عالم الرياضيات الايطالي (1564) *Girolamo Cardano* في كتابه "لعبة الحظ" إلى أن المبدأ الأساسي في لعبة قمار هو تَساوي الظروف والشروط لجميع المتعاملين، بينما لاحظ الخبير الاقتصادي والسمسار الفرنسي (1863) *Jules Regnault* أنه كلما تم الاحتفاظ بالورقة المالية لمدة أطول فإن هناك احتمال حدوث ربح أكبر أو خسارة أكبر نتيجة لتغيرات في الأسعار، وهذه الأخيرة تخضع للسير العشوائي، وأن انحراف الأسعار يتناسب طرديا مع الجذر التربيعي للزمن (Sewell, 2011, p. 02)، وحسب *Regnault* تتساوى الفرص الاستثمارية في البورصة نتيجة خضوع جميع المتعاملين لظروف المماثلة السائدة، بمعنى وجود مساواة بين المتعاملين لمواجهة القوانين الطبيعية التي تحكم تحركات سوق الأسهم، في حين أن عدالة البورصة تتجلى في حصول المستثمرين لعوائد متسقة مع درجة المخاطر، أي ما يضمن حصولهم على القيمة المتوقعة لعائد الأصل المالي (Jovanovic, 2009, p. 54).

وفي كتابه "أسواق الأسهم في لندن وباريس ونيويورك" أشار عالم الرياضيات (1889) *George Gibson* بوضوح إلى كفاءة أسواق رأس المال حيث وجد أن قيمة الأسهم في الأسواق تعكس أفضل المعلومات

المتعلقة بها، حيث يقول "عندما تصبح الأسهم معروفة علانية في السوق المفتوحة، فإن القيمة التي تكتسبها تعتبر بمنزلة الحكم على أفضل المعلومات بخصوصها"، كل هذه الأفكار شكّلت حجر الأساس لفرضية كفاءة السوق (Sewell, 2011, p. 02).

قام عالم الرياضيات الفرنسي *Louis Bachelier* (1900) بإجراء أول تحليل دقيق لعوائد الأسهم من خلال أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة السوربون معنونة بـ "نظرية المضاربة *Théorie de la Spéculation*" (Bachelier, 1900)، حيث هدف من هذه الدراسة إلى تقديم برهان رياضي لاحتمال تحقيق المضارب أرباحاً أو خسائر في أسواق رأس المال آخذاً بأفكار *Regnault*، ويعتبر *Bachelier* أول من وضع نموذج رياضي لحركة البروانية والعشوائية في السلاسل الزمنية، حيث وثّق من خلال دراسته وجود استقلالية إحصائية في سير عوائد الأسهم، وأقرّ بأن المضاربة في السوق هي لعبة عادلة "*Fair Game*"، إذ لا يمكن للمتعاملين أن يحققوا أرباحاً غير عادية، وأضاف أن الأسعار الحالية تعكس الظروف التي تسود في التاريخ المحدد للتنفيذ، والتي في ضوئها تتحدد الأسعار في ذلك التاريخ.

ونجد أن العالم الاقتصادي انجليزي *John Maynard Keynes* (1923) قد أشار أيضا إلى هذه الفرضية، من خلال نشره لعديد من الأبحاث في هذا المجال نظراً لتجربته الشخصية كمستثمر في أسواق رأس المال، قائلا بأن المستثمرين في أسواق رأس المال لا يحصلون على مكافأة إزاء معرفتهم الجيدة بما يوجد في المستقبل بل يتحملون مخاطرة إثر ذلك *risk baring* (Sewell, 2011, p. 02).

بعد أزمة 1929 وما خلّفته على الاقتصاد العالمي أصبح الاهتمام بالاقتصاد القياسي وتطويره ضرورة ملحة كردة فعل على فشل التنبؤ بهذه الأزمة، فظهر مجموعة من الباحثين الأمريكيين في هذا المجال من أبرزهم *Alfred Cowles* هذا الأخير أسس لجنة كولز *Cowles commission* بهدف تطوير الطرق الرياضية والإحصائية في الاقتصاد، وفي سنة 1933 قام *Cowles* بنشر مقال في مجلة *Econometrica* متسائلا حول مدى إمكانية الوكالات المتخصصة والمستثمرين والمحللين التنبؤ بأسعار الأسهم عن طريق اختبار عينة مكونة من 45 وكالة محترفة في مجال الاستثمار في أسواق رأس المال، وقد خلصت دراسته إلى أن هؤلاء المحلّلين والمستثمرين ليس بمقدورهم التنبؤ بحركة الأسعار المستقبلية، واستشهد بذلك بأن عدم مقدرة التنبؤ بالأزمة لهو خير دليل على استحالة التنبؤ بحركات المستقبلية لأسعار الأسهم، وبالتالي رفض فلسفة التحليل الفني (Cowles, 1933).

حتى بداية الخمسينات لم تَلْقَ أسعار الأسهم والمعنى الاقتصادي لها الاهتمام الكافي في الأدبيات المالية، وذلك بسبب عدم تقدير دور أسواق رأس المال في الاقتصاد، ويرجع هذا الإهمال إلى اعتقاد العديد من الاقتصاديين آنذاك بفكرة أن أسواق رأس المال تعتمد على المضاربة، وبأنها تشبه صالات القمار وليس لها أي دور اقتصادي (Sewell, 2011, p. 4)، وفي سنة 1953 نشر الإحصائي البريطاني *Maurice Kendall* بحثه المثير للجدل بعنوان "تحليل السلاسل الزمنية الاقتصادية" (Kendall, & Hill, 1953) الذي أجراه على العوائد الأسبوعية لـ 22 سهم لكل من بورصة لندن والولايات المتحدة الأمريكية، وتوقع فيه أن يجد سلوكاً منتظماً لحركة الأسهم، لكنه لاحظ أن أسعار الأسهم تتبع سلوكاً عشوائياً ولا يمكن التنبؤ بها مستقبلا، فقد كانت تنخفض عندما يتوقع لها الارتفاع وترتفع عندما يتوقع الانخفاض.

كذلك الأمر بالنسبة للبحث الذي أجراه (1959) *Harry Roberts* والذي وجد نتائج مشابهة في مؤشر *Dow Jones* الصناعي، حيث تقوم فكرته على أن التغيّرات في الأسعار يمكن تمثيلها بواسطة عجلة دوارة تحتوي على أرقام، وتكون الأرقام المختارة عن كل سحب مستقلة وهو ما عبّر عنه بـ "أن هذه العجلة ليست ذاكرة"، وأكّد الباحث الفيزيائي (1959) *Osborne* هو الآخر بتحركات العشوائية، فوجد من خلال دراسته المعنونة بـ "حركة برونيان *Brownian Motion* في سوق الأوراق المالية" أن التغيّرات السعرية لها خواص تتطابق مع حركة الجزيئات، هذه الأخيرة تسلك سلوك عشوائي ليتفق بذلك مع قانون برونيان، وبالتحديد فقد وجد أن التباين في التقلّبات السعرية للسهم عبر مدة زمنية متزايدة في الطول، يزداد بمعدل مربع طول المدة الزمنية، وهذا يعني أن لوغاريتم تقلّبات سعر السهم مستقلة عن بعضها البعض أي عشوائية (Dimson, & Mussavian, 1998, p. 93)، ومن خلال دراستي *Osborne* و *Roberts* شُكل بما يسمى بفرضية السير العشوائي *Random walk hypothesis*.

ومن الدراسات الكلاسيكية الرائدة التي أجريت لاختبار RWH على أسعار الأسهم، دراسة الاقتصادي الأمريكي (1965) *Fama* حول "سلوك أسعار الأسهم في سوق نيويورك للأوراق المالية" الذي قدم فيها نتائج شاملةً ليس فقط من حيث الاستقلالية الإحصائية بل أيضا من حيث جدوى نتائج التحليل الفني والتحليل الأساسي المنتقد لهم ومدعماً لفرضية السير العشوائي لأسعار الأسهم، حيث قام بدراسة معامل الارتباط لسلسلة أسعار أسهم مؤشر داو جونز الصناعي المكون من 30 سهم، ووجد أن التقلّبات في أسعار الأسهم مستقلة، إذ أن التغيّرات اليومية للأسعار لها ارتباط ضئيل جداً ويقترب من الصفر، مما دفعه إلى استنتاج خاصية السير العشوائي لأسعار الأوراق المالية، والتي تقوم على فكرة أنه إذا كان هنالك تدفّق في المعلومات بدون عوائق إلى أسواق رأس

المال والمتعاملين فيها، فإن أسعار يوم الغد ستعكس فقط أخبار الغد، وستكون مستقلة عن أسعار اليوم، هذا يعني أنه لا يمكن التنبؤ بأي تغيّر في أسعار الأوراق المالية بناء على معلومات اليوم (Fama, 1965).

لتأتي بعد ذلك دراسة كل من *Paul Samuelson* (1965) و *Mandelbrot* (1966) ليؤكدوا على أن الاستثمار في السوق المالي هو لعبة عادلة (Sewell, 2001, p. 04)، ممّا يعني أنه لا يمكن لأي مستثمر التفوُّق على أداء السوق، كما أن أسعار الأسهم تعكس توقعات المستثمرين في ضوء جميع المعلومات المتاحة، فأسعار الغد تتغير فقط في حال تغيرت توقعات المستثمرين بشأن الغد، وهذه التغيّرات من الممكن أن تكون ايجابية أو سلبية طالما لا يوجد تحيّز في توقعات المستثمرين، ويشكل بذلك الأساس لفرضية العقلانية في أسواق رأس المال.

قام *Fama* (1970) بنشر بحثه الشهير "كفاءة سوق رأس المال: استعراض النظري واختبار التجريبي" والذي شكّل الإطار النظري لفرضية كفاءة أسواق رأس المال والتي لا تختلف عن "نموذج المنافسة الكاملة" في علم الاقتصاد الجزئي. **إذن فما المقصود بكفاءة أسواق رأس المال؟**

2.1. مفهوم كفاءة سوق رأس المال *Efficient Market*

يعود أول مفهوم لكفاءة السوق إلى الباحث *Fama* (1970) الذي عرَّف السوق الكفء على أنه "ذلك السوق الذي تكون أسعار الأوراق المالية به تعكس آنياً وكلياً *fully reflected* كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالأحداث الماضية، الجارية والمتوقعة" (Malkiel, & Fama, 1970, p. 384).

ينص المفهوم أعلاه أن الأسواق تتمتع بقدر عال من المرونة يسمح بتحقيق استجابة سريعة في أسواق الأوراق المالية للتغيّرات في نتائج تحليل البيانات والمعلومات المتدفقة إليها، والمتعلقة أساساً بالمؤسسات المصدرة للأوراق المالية أو حقل النشاط الذي تنتمي إليه أو الاقتصاد الوطني ككل، وقد تكون تلك المعلومات الواردة سارّة وتبشّر بمستقبل المؤسسة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على أسهمها فترتفع أسعارها، كما قد تكون غير سارّة، مما يجعل الكثير من المستثمرين يتخلّون عن أسهمها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة العرض عليها فتنخفض أسعارها، **وفي ظل هذه الفرضيّة هل يمكن التّغلُّب على السوق؟**

حسب هذه الفرضية تتوفر المعلومات ذات الصلة لدى جميع المستثمرين وبدون تكلفة، عندئذ تصبح حظوظهم في الحصول على العوائد متساوية تقريبا (جبار، 2007، ص 80)، ولا يمكن لأحدهم تحقيق أرباح غير عادية *Ubnormal Return* والتغلُّب على السوق *beat the market*، ذلك لأنه لا يوجد فاصل زمني

بين تحليل المعلومات الجديدة الواردة إلى السوق وترجمتها في سعر الورقة المالية، الأمر الذي يترتب عليه تساوي القيمة الحقيقية مع القيمة السوقية، وهذا يعني أن القيمة السوقية هي قيمة عـادلة وتُقدم إشـارة صحيحة ودقيقة على اتجـاه كفـاءة تخصيص الموارد، وبالتالي من جهة يحقق جميع المتعاملين في السوق نفس معدل العائد لمستوى معين من المخاطر، ومن جهة أخرى لا يمكن توقع نمط معين لاتجاه تغيرات الأسعار (شحماط، 2013، ص 87).

بالرغم من كل التوضيحات التي قدّمها *Fama* إلا أنه وجهت العديد من الانتقادات لافتراضاته، منها إغفاله لتكاليف المعلومات الواردة إلى السوق، ممّا أدى بالباحث *Jensen* (1978) إلى تقديم مفهوم للسوق الكفء قائلاً "يكون السوق كفؤا بالنسبة لمجموعة من المعلومات الواردة، في الحالة التي لا يمكن تحقيق أرباح على أساس تلك المعلومات، وأن الأرباح هي معدل المردودية المرجح بالمخاطرة وصافي التكاليف" (Jensen, 1978, p. 02).

يرى *Fama* أن تعريف الذي قدّمه *Jensen* أقل تقييدا وأقرب إلى الواقع في ظل وجود تكاليف الصفقات وتكاليف المعلومات، حيث قام *Fama* (1991) بتعديل مفهومه الأول بما يتوافق مع مفهوم *Jensen* (الأرباح الإضافية = التكاليف الإضافية) حيث يرى "أنه في السوق الكفء تعكس الأسعار المعلومات حتى تصل إلى مرحلة المنفعة الحدية، حيث إن الاستفادة من المعلومات في سبيل تحقيق الأرباح تساوي التكاليف الإضافية الناتجة عن استغلال تلك المعلومة" (Fama, 1991, p. 1576)، ويقول *Fama* أن المنافسة بين المستثمرين تجعل العائد من استخدام معلومات عن أسعار الأسهم متكافئاً مع تكلفة تلك المعلومات.

اقترح *fama* (1970) ثلاثة صيغ للكفاءة على أساس المعلومات التي تتضمنها مجموع المعلومات المتاحة وتتمثل في الصيغة الضعيفة للكفاءة وتعني أن المعلومات التاريخية المتعلقة بما يحدث من التغيرات الماضية لأسعار الأوراق المالية وحجم التعاملات عليها لا تؤثر في سعر السهم المستقبلي، والصيغة المتوسطة التي تشير إلى قدرة الأسعار على استيعاب وعكس المعلومات العامة، والصيغة القوية التي يقصد بها أن أسعار الأسهم تعكس بشكل فوري كل المعلومات التاريخية والعامة المتاحة للمتعاملين بما في ذلك المعلومات الخاصة (Malkiel, & Fama, 1970, p. 386).

3.1. النماذج التي بنيت عليها فرضية كفاءة سوق رأس المال

1.3.1. نموذج اللعبة العادلة *Fair Game Model*

يعود الفضل في بناء وصياغة نموذج اللعبة العادلة أو كما يصطلح عليه أيضا بنموذج العائد المتوقع *Expected Returns Models* إلى الباحث *Fama* (1970) لإثبات صحة فرضيته القائلة "بأن أسعار الأوراق المالية تعكس بشكل كلي كافة المعلومات ذات الصلة"، وحسبه يكون السوق لعبة عادلة إذا كانت القيمة السوقية للورقة المالية تعكس تماما القيمة الحقيقية *Intrinsic Value* وبالتالي عدم قدرة المتعاملين تحقيق الأرباح غير العادية باستعمال المعلومات الواردة، أي حالة تساوي بين العائد المتوقع والعائد الفعلي للورقة المالية، والمعادلة أدناه توضح ذلك (Malkiel, & Fama, 1970, p. 384):

$$E(p_{j,t+1}/\emptyset_t) = [1 + E(r_{j,t+1}/\emptyset_t)]\, p_{j,t} \dots . (1)$$

حيث تُمثّل $E(p_{j,t+1})$: السعر المتوقع للورقة المالية j في اللحظة t+1؛

$p_{j,t}$: سعر الورقة المالية j عند اللحظة t؛

$E(r_{j,t+1})$: العائد المتوقع تحقيقه عند اللحظة t+1 والذي يعكس المعلومات المتاحة في اللحظة t؛

$\emptyset_t$: مجموع المعلومات المتاحة بخصوص الورقة المالية من أجل اللحظة t+1 والواردة في الفترة t.

تشير المعادلة أعلاه، أن سعر المتوقع للورقة المالية تعتمد في الأساس على المعلومات المتاحة في لحظة ما (بمعنى أن سعر السهم في الغد يتحدّد عن طريق المعلومات المستقبلية)، وبالتالي فإن القيمة المتوقعة لعائد الورقة المالية $E(r_{j,t+1})$ تتحدّد على أساس المعلومات t+1 الواردة في اللحظة زمنية t، وبما أن تدفّق المعلومات في السوق يكون عشوائيا ولا يمكن التنبّؤ بها، فإن ذلك قد يدفع السعر المتوقع $E(p_{j,t+1})$ للحظة t+1 للانحراف عن السعر الفعلي $p_{j,t+1}$ في نفس اللحظة، وينتج عن ذلك خطأ في توقع المستثمر يسمى خطأ التنبؤ، والمعادلة التالية توضح ذلك:

$$X_{j,t+1} = p_{j,t+1} - E(p_{j,t+1}/\emptyset_t) \dots . (2)$$

$X_{j,t+1}$: تدل على مدى اختلاف الأسعار الفعلية للأوراق المالية عن الأسعار المتوقعة في الفترة (t+1) التي يتعرف عليها المستثمر من خلال اعتماده على المعلومات المتاحة والتي تتجه إلى الصفر كلما كانت الأسواق كفؤة.

$$E(X_{j,t+1}/\emptyset_t) = 0 \dots (3)$$

وبالتالي فإن السعر الفعلي للورقة المالية يعكس بشكل كلي للمعلومات ذات الصلة، مما يؤدي إلى انعدام الربح غير العادي كما توضحه المعادلة التالية:

$$z_{j,t+1} = r_{j,t+1} - E(r_{j,t+1}/\emptyset_t) \ldots . (4)$$

حيث تُمثّل $z_{j,t+1}$: العائد غير العادي للورقة المالية j في الفترة t+1؛

$r_{j,t+1}$: العائد الفعلي للورقة المالية عند الفترة t+1؛

لكي يكون سوق لعبة عادلة، لابد أن تكون القيمة المتوقعة للعائد غير العادي معدومة كما يلي:

$$E(z_{j,t+1}/\emptyset_t) = 0 \ldots . (5)$$

بصفة عامة فإن النموذج اللعبة العادلة ينص على أن العوائد الفعلية المحققة للورقة المالية تساوي العوائد المتوقعة التي تم الحصول عليها باستخدام نموذج العوائد المتوقعة المختار، وعليه فإن العوائد غير العادية يجب أن تساوي صفر بعد تاريخ الإعلان عن المعلومات حتى يتحقق الانعكاس الكفؤ للمعلومات $(\emptyset_t)$، وإن لم تكن كذلك فإن هذا يعني بأن المعلومات $(\emptyset_t)$ لم تعكس بشكل كفؤ في الأسعار.

2.3.1. نموذج مارتنغال *Martingale Model* (نموذج التوقع العدمي للعائد)

يعتبر نموذج مارتنغال من أقدم النماذج لتفسير سلوك أسعار الأوراق المالية، حيث يعود جذوره إلى نظام القمار فهو يعطي تقديم الدقيق بواسطة النظرية الرياضية للاحتمال (Bailey, 2005, p. 57)، وعلى العموم، نقول أن أسعار الأوراق المالية تتبع نموذج مارتنغال إذا تحققت معادلة اللعبة العادلة التالية:

$$(E(p_{j,t+1}/\emptyset_t) = p_{j,t+1}) \Rightarrow E(r_{j,t+1}/\emptyset_t) = 0 \ldots . (6)$$

يُشير عدم تحقق هذه المعادلة إلى وجود تسعير خاطئ للقيم الأساسية للأوراق المالية، وتتماشى هذه الفكرة مع الحالة الخاصة لنموذج مارتنغال الخاص، وهذا الأخير بالإضافة إلى كونه يجسد منطق نموذج مارتنغال ونموذج اللعبة العادلة يضم افتراضا بإمكانية انحراف القيمة المتوقعة عن السعر الفعلي في اتجاه موجب، مما يؤدي إلى تحقيق المستثمرين لعوائد إضافية، ويقال عن بنية سعرية ما أنها تتبع نموذج مارتنغال الخاص *The Submartingale Model* أو كما يطلق عليه نموذج التوقع الايجابي للعائد، إذا تحققت إحدى المعادلتين المتلازمتين التاليتين:

$$E(p_{j,t+1}/\emptyset_t) \geq p_{j,t+1} \Rightarrow E(r_{j,t+1}/\emptyset_t) \geq 0 \ldots . (7)$$

تُشير المعادلة أعلاه، إلى إمكانية وجود تباين مشترك موجب $\mathrm{Cov}\ (r_{j,t+1}, r_{j,t})$ بين العائدين الفعلين للفترتين متتاليتين، وبرغم أن ذلك يظهر وجود ارتباط بين التغيرات السعرية، إلا أنه لا يرفض منطق نموذج اللعبة العادلة، فقد يترافق التسعير الكفؤ مع حالات استثنائية من الاختلال في تسعير بعض الأوراق المالية، ويمكن تبرير ذلك باحتمالين أولهما يفيد بأن الأسعار تعكس فعلا كل المعلومات المتاحة والمفصح عنها، وبسبب وجود معلومات خاصة مسربة لفئة من المستثمرين، فإن القيمة المتوقعة المبنية على المعلومات المتاحة والخاصة قد تكون أكبر من الأسعار الفعلية العاكسة للمعلومات المتاحة، أما الاحتمال الثاني فيفيد بأن الأسعار قد تعكس تماما المعلومات المتاحة لكن ببطء، وهذا ما يؤدي إلى بروز حالات من التسعير الخاطئ لقيم بعض الأوراق المالية، ووجود تلك الحالات يدفع المستثمرين العقلانيين إلى محاولة استغلالها للحصول على العوائد إضافية، مما يدفع الأسعار الفعلية تتعادل مع قيمتها الأساسية عاكسة كل المعلومات المتاحة والخاصة، ومحققة شرط اللعبة العادلة (مزاهدية، 2015، ص ص 84-85).

3.3.1. نموذج السير العشوائي *The Random Walk Model*

يُعد نموذج السير العشوائي RWM من بين أشهر النماذج التي استخدمت في تفسير سلوك أسعار الأوراق المالية، ينص على أن التغيّرات السعرية للأسهم في أسواق رأس المال لا يمكن التنبّؤ بها لأن هذه الأسعار تتغير بشكل مستقل، ولا تتبع اتجاه محدد فهي عشوائية عبر الزمن (أي أن الأسعار المستقبلية ليس لها علاقة بأسعار التاريخية وغير مرتبطة بها)، راجع ذلك إلى أن المعلومات الجديدة سواء كانت سارّة وغير سارّة تتدفق بشكل عشوائي، فضلا عن عشوائية المعلومات نفسها، مما يتسبب في إحداث تغيّرات عشوائية في الأسعار، الأمر الذي يترتب عليه انعدام الأرباح غير العادية (Mehmood, Mehmood, & Mujtaba, 2012, p. 73)، كما تستحيل المضاربة في السوق من دون خطر إضافي.

أما إذا كان تدفق المعلومات يأتي عقب اتجاه محدد، فإن هذا الاتجاه سيصبح معروفاً وسينعكس بالتالي على الأسعار الحالية، وبيّن *Malkiel* في كتابه الأكثر مبيعا في العقود الأخيرة "*A Random Walk Down Wall Street* " أن معظم التنبؤات عن مكاسب وول ستريت كانت بعيدا عن الواقع بشكل لا أمل معه، وأن أغلب صناديق الاستثمار المشترك قد فشلت في التفوق على السوق وكتب يقول "لا يمكن التنبّؤ بالتغيرات القصيرة المدى في أسعار الأسهم، وأن خدمات الاستثمارية وتوقعات المكاسب، ونماذج والمخططات المعقدة كلها عديمة النفع...وإذا ما أخذ هذا إلى أقصى مدى منطقي له، فإنه يعني بإمكان قردٍ معصوب العينين يصوَّب أسهماً على

صفحات المال بإحدى الصحف أن يختار محفظة استثمارية بنفس فعالية محفظة مختارة بعناية من قبل الخبراء"(Malkiel, 1999, p. 24).

بصفة عامة، يقال عن سلسلة زمنية سعرية ما أنها تسلك سلوك عشوائي إذا تحققت المعادلة التالية (Malkiel, & Fama, 1970, p. 386):

$$f(r_{j,t+1}/\emptyset_t) = f(r_{j,t+1}) \dots . (8)$$

تشير المعادلة أعلاه إلى أن السلسلة الزمنية للعوائد عبر الزمن موزعة توزيعاً مستقلاً *Independent* وتوزيعاً احتمالياً متماثلاً *Identically Distributed* (أي العوائد هي تشويش أبيض مستقلة وغير مترابطة وذات متوسط معدوم وتباين ثابت مع الزمن)، ولما كان نموذج السير العشوائي حالة خاصة من نموذج اللعبة العادلة، فإنه يمكن إعادة تحوير المعادلة السابقة (بافتراض ثبات العائد المتوقع للورقة المالية j) على النحو الآتي:

$$E(r_{j,t+1}/\emptyset_t) = E(r_{j,t+1}) \dots . (9)$$

يفترض النموذج أعلاه أن قانون احتمال العوائد نفسه على مدى فترة الطويلة من الزمن، غير أنه يوجد نموذج آخر يأخذ بعين اعتبار مشكل عدم تجانس تباينات الأخطاء *l'heteroscedasticite* غير المشروط، ويمثل خاصية تقلّب العوائد الأسهم، ويفترض هذا النموذج أن زيادات العوائد تكون مستقلة فقط وغير متماثلة التوزيع، لأن عوائد الأسهم غير متماثلة مع مرور الوقت.

يذكر نموذج السير العشوائي للأسعار الأسهم إن في حالة التوازن السوقي فإن صافي القيمة الحالية المتوقعة تساوي صفرا وذلك كما يلي:

$$ENPV = Ep_{t+1} - p_t \dots . (10)$$

أما إذا نظرنا لـ RWM من ناحية عائد السهم r فإن:

$$r_{t+1} = \bar{r} + e_{t+1} \dots (11)$$

حيث أن $\bar{r}$: العائد المتوقع

e_{t+1}: العائد غير المتوقع

وبافتراض أن العائد المتوقع (العائد في الفترة القادمة) هو:

$$E_t r_{t+1} = E(\bar{r} + e_{t+1}) \dots (12)$$

حيث أن E_t تمثل التوقعات في الزمن t

وحسب RWM فإن القيمة المتوقعة للخطأ العشوائي للمدة القادمة يساوي صفرا، لذلك يتقلّب سعر السهم الجاري p_t حتى يساوي العائد الفائض المتوقع صفر، وهي حالة توازن سوق الأسهم أي:

$$ELn[p_{t+1} - d_{t+1}/p_t] = Er_{t+1} = \bar{r} \dots (13)$$

تُعد معادلة نموذج الحركة العشوائية في الأساس اختباراً لمدى صحة خواص اللعبة العادلة وفرضية السوق الكفؤة، وكانت محل اختبار العديد من الدراسات التطبيقية التي أيدتها.

2. الدراسة التطبيقية

1.2. حدود الدراسة ومصادر البيانات

تتمثل بيانات الدراسة في السلاسل الزمنية للمؤشرات العامة للأسعار اليومية (سعر الإغلاق) لبورصات العربية ممثلة في مؤشر tadawel السعودي، adsmi أبوظبي، dsm–200 القطري، dzair الجزائري، ويمتد النطاق الزمني للبيانات المستخدمة في الاختبارات من 2007 إلى 2017، حيث تم استقاء البيانات التاريخية للمؤشرات من المواقع الالكترونية الرسمية للبورصات المدروسة.

2.2. منهجية الدراسة

لتحقيق هدف الدراسة تم استخدام عدة أساليب إحصائية وقياسية، مستهلة بالإحصائيات الوصفية للمساعدة على فهم خصائص عوائد اليومية للمؤشرات البورصات العينة، كما تم القيام باختبارات الاستقرارية والارتباط الذاتي، كذلك اختبار BDS للاستقلالية واختبار نسبة التباين *Variance ratio test*، ولتقدير تلك النماذج تم الاستعانة ببرنامج EViews10 وبرنامج Oxmetrics.

3.2. الدّراسة الأوليّة للبيانات المستخدمة

يتضح من خلال النتائج الإحصائية لعوائد مؤشرات البورصات محل الدراسة وجود تذبذب ملحوظ للعوائد خلال الفترة المدروسة، وفي ذلك دلالة على عدم الاستقرار نسبياً لهذه البورصات في تلك الفترة، حيث حقّق مؤشر سوق الأسهم السعودي متوسط العائد الأدنى بواقع 0.000035–، في حين عاد متوسط العائد الأعلى لمؤشر بورصة الجزائر بمعدل 0.000179، كما حققت هذه الأخيرة العائد الأقصى خلال الفترة المدروسة، ليكون العائد

الأدنى من نصيب سوق الأسهم السعودي، كما تظهر النتائج أن الاستثمار في سوق الأسهم السعودي معرض أكثر للمخاطرة وهو ما تبرزه القيمة المرتفعة للانحراف المعياري، في حين نجد بورصة الجزائر الأقل تذبذباً بتسجيلها لمستوى انحراف معياري منخفض.

الجدول (01): الخصائص الوصفية لعوائد المؤشرات اليومية بالبورصات المدروسة

	سوق الأسهم السعودي TADAWUL	سوق أبوظبي ADSMI	بورصة قطر DSM-200	بورصة الجزائر DZAIR
Mean	-0.000035	0.000139	0.000065	0.000179
Median	0.000688	0.00032	0.000328	0.00000
Maximum	0.090874	0.076295	0.09422	0.121885
Minimum	-0.103285	-0.086793	-0.093592	-0.069243
Std. Dev.	0.013921	0.011043	0.013502	0.007803
Skewness	-0.837758	-0.266098	-0.525879	2.794492
Kurtosis	13.10542	11.93719	13.33234	71.02712
Jarque-Bera	12088.44	9191.282	12440.24	200139.7
Probability	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
Anderson-Darling	95.408	60.524	93.991	196.87

Probability	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
Observations	2765	2752	2768	1031

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الدراسة.

تشير القيم السالبة لمعامل التواء *Skewness* المتعلقة بعوائد مؤشر سوق الأسهم السعودي، سوق أبوظبي للأوراق المالية وبورصة قطر إلى التواء شكل توزيع العوائد نحو اليسار، مشيرا إلى وجود احتمال كبير للحصول على عوائد منخفضة في هذه البورصات، في حين تظهر توزيعات عوائد مؤشر بورصة الجزائر ملتوية نحو اليمين بتحقيقها لمعامل الالتواء موجب، كما يلاحظ أيضاً أن توزيع العوائد على مستوى كامل البورصات اتخذ شكلاً متطاولاً، ممّا يفسر وجود مشكلة سماكة الذيول، حيث فاق معامل التفلطح *Kurtosis* قيمة الثلاثة التي تقابل التوزيع الطبيعي، وهو ما يعني انحراف سلاسل العوائد عن التوزيع الطبيعي بتجمع التوزيع أكثر حول المتوسط، وهو ما تؤكده القيمة الكبيرة لاختبار *Jarque-Bera* واختبار *Anderson-Darling* التي تشير إلى عدم إتباع العوائد في كل البورصات المدروسة لتوزيع الطبيعي خلال فترة الدراسة (أنظر الشكل 01)، ووجود قيم متطرفة لتقلّبات العوائد، وهو ما يتناقض مع خواص السلوك العشوائي للعوائد في ظل السوق الكفؤة.

الشكل (01): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة العوائد اليومية لمؤشرات البورصات المدروسة

TADAWUL **ADSMI**

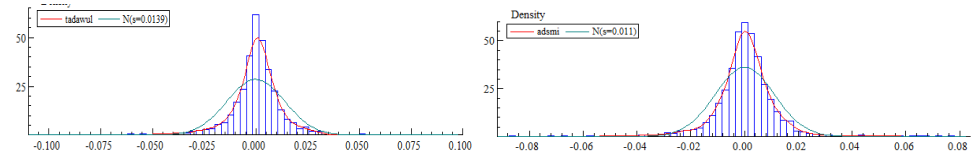

DSM-200 **DZAIR**

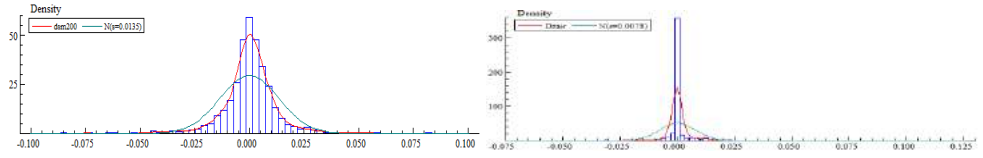

المصدر: البرنامج الإحصائي Oxmetrics.

نلاحظ من خلال الشكل أدناه أن البنية غير الخطية لعوائد مؤشرات البورصات المدروسة لا تتوزع توزيع غاوسي أو طبيعي، وذلك من خلال شكل الانتشار الجاذب الذي لا يظهر على شكل مجسم اهليجي، وهذا ما يؤكد مبدئيا وجود أثر ARCH.

الشكل (02): مخطط الانتشار الجاذب

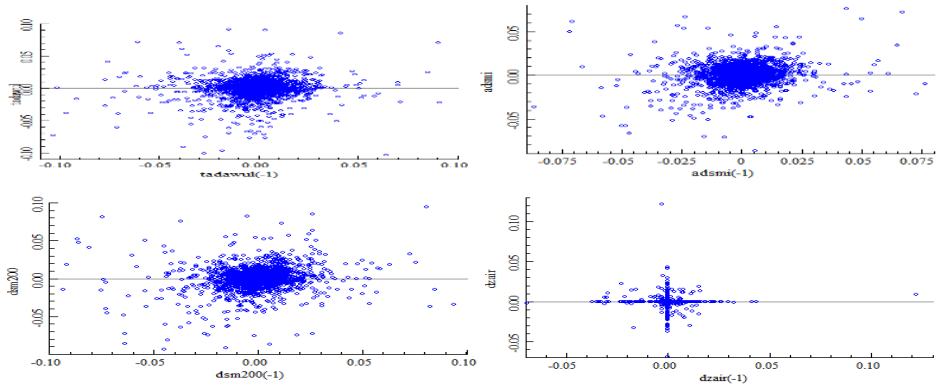

المصدر: البرنامج الإحصائي Oxmetrics.

يتضح من خلال الشكل رقم (03) أن عوائد مؤشرات البورصات المدروسة مستقرة وتتذبذب حول الصفر بسعات مختلفة من يوم لآخر، أي أن المتوسط الحسابي للسلسلة يساوي الصفر، بمعنى عدم وجود مركبة اتجاه عام في السلسلة، ويلاحظ كذلك وجود تركز التقلّبات الحادة *clustring volatility* في فترات معيّنة في سوق الأسهم السعودي، سوق أبوظبي للأوراق المالية وبورصة قطر، حيث أن التغيّرات الكبيرة في قيم عوائد المؤشرات تعقبها تغيرات كبيرة أخرى، والتغيّرات الضعيفة يعقبها تغيّرات ضعيفة، كما نلاحظ ارتفاع عدد القمم سواء بالسالب أو الموجب والتي تعبّر عن مراحل الاضطراب العديدة والمتوالية، أما فيما يخص بورصة الجزائر نجدها لا تتميز بالخصائص المذكورة السابقة.

الشكل (03): حركة العوائد اليومية لمؤشرات البورصات المدروسة خلال فترة الدراسة

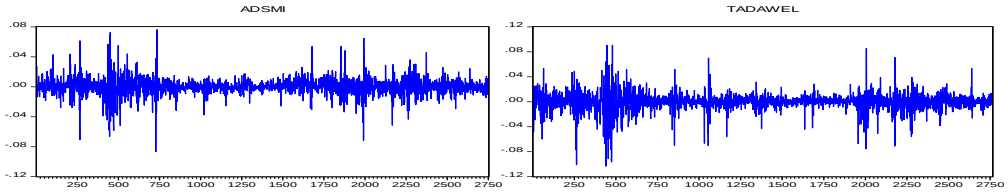

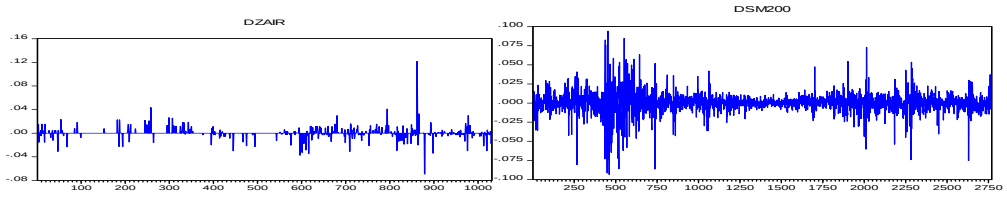

المصدر: البرنامج الإحصائي EViews10.

وللإشارة فإن الحكم على عدم وجود اتجاه عام في السلسلة ومن ثم استقراريتها من خلال التمثيل البياني غير كاف، بل لتأكيد الاستقرارية وجب التطرّق إلى اختبارات جذور الوحدة، لكن قبل ذلك سنقوم باختبار الارتباط الذاتي لعوائد مؤشرات البورصات المدروسة.

4.2. اختبار معنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي *Autocorrelation test*

يبين الشكل (04) دالة الارتباط الذاتي البسيط والجزئي لعوائد اليومية لمؤشرات البورصات محل الدراسة، ويشير إلى أن معاملات الارتباط الذاتي البسيط المحسوبة من أجل الفجوات K=1..16 تختلف معنويا عن الصفر عند نسبة مجازفة 5%، كونها تقع كلها خارج مجال الثقة، وبالتالي هناك ارتباط ذاتي بين العوائد في بورصات العيّنة، هذا ما تؤكده نتائج اختبار *Ljung-box* التي كانت إحصائيتها Q(K) عند h=16 لكل البورصات أكبر من القيمة المجدولة لتوزيع كاي تربيع بدرجة حرية 16 عند نسبة معنوية 5%، وبالتالي نرفض H0 التي تنص على انعدام معاملات الارتباط الذاتي، ونقبل الفرضية H1 التي تتمثل في عدم انعدام معاملات الارتباط الذاتي، وبالتالي فإن عوائد المؤشرات غير مستقلة عن بعضها البعض، ويعني ذلك إمكانية التنبؤ بالعوائد المستقبلية، ومنه إمكانية تحقيق أرباح غير عادية الأمر الذي يتنافى وخصائص الكفاءة عند مستوى الضعيف.

الشكل (04): معاملات الارتباط الذاتي لعوائد اليومية لمؤشرات البورصات المدروسة

TADAWUL **ADSMI**

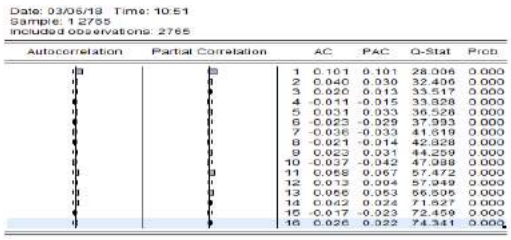

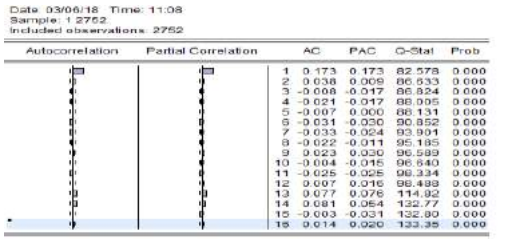

DSM-20 **DZAIR**

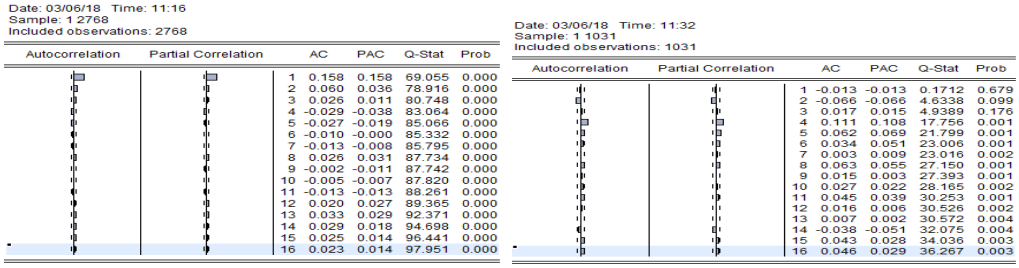

Date: 03/06/18 Time: 11:16
Sample: 1 2768
Included observations: 2768

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.158	0.158	69.055	0.000
		2	0.060	0.036	78.916	0.000
		3	0.026	0.011	80.748	0.000
		4	-0.029	-0.038	83.064	0.000
		5	-0.027	-0.019	85.066	0.000
		6	-0.010	-0.000	85.332	0.000
		7	-0.013	-0.008	85.795	0.000
		8	0.026	0.031	87.734	0.000
		9	-0.002	-0.011	87.742	0.000
		10	-0.005	-0.007	87.820	0.000
		11	-0.013	-0.013	88.261	0.000
		12	0.020	0.027	89.365	0.000
		13	0.033	0.029	92.371	0.000
		14	0.029	0.018	94.698	0.000
		15	0.025	0.014	96.441	0.000
		16	0.023	0.014	97.951	0.000

Date: 03/06/18 Time: 11:32
Sample: 1 1031
Included observations: 1031

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.013	-0.013	0.1712	0.679
		2	-0.066	-0.066	4.6338	0.099
		3	0.017	0.015	4.9389	0.176
		4	0.111	0.108	17.756	0.001
		5	0.062	0.069	21.799	0.001
		6	0.034	0.051	23.006	0.001
		7	0.003	0.009	23.016	0.002
		8	0.063	0.055	27.150	0.001
		9	0.015	0.003	27.393	0.001
		10	0.027	0.022	28.165	0.002
		11	0.045	0.039	30.253	0.001
		12	0.016	0.006	30.526	0.002
		13	0.007	0.002	30.572	0.004
		14	-0.038	-0.051	32.075	0.004
		15	0.043	0.028	34.036	0.003
		16	0.046	0.029	36.267	0.003

المصدر: البرنامج الإحصائي EViews10.

5.2. اختبارات الاستقرارية والسكون

نهدف من خلال تلك الاختبارات معرفة ما إذا كانت عوائد المؤشرات البورصات المدروسة تتبع منهجاً محدداً في سلوكها كأن تكون حركة هذه السلسلة مستقرة، أو أن تكون حركتها عشوائية غير مترابطة وغير مستقرة (تحتوي على جذر الوحدة)، ومن أبرز النماذج المستخدمة في هذا التحليل نذكر: اختبار ديكي فولر المطور ADF، اختبار فيليبس فيرون PP، اختبار KPSS، اختبار Elliott-Rothenberg-Stock.

- **اختبار** ADF

تظهر نتائج أن القيم المحسوبة لـ ADF بالقيمة المطلقة لكل النماذج (4) و(5) و(6) أقل من القيم الحرجة لتوزيع *Mackinon* بالقيمة المطلقة عند مستوى معنوية 1%، 5% لكافة البورصات المدروسة، ومنه نرفض فرضية H0 ونقبل فرضية H1 أي عدم وجود جذر وحدوي في سلاسل العوائد اليومية لبورصات السعودية، أبوظبي، قطر والجزائر، وبالتالي فالسلاسل مستقرة، مما يعني أن التغيّرات في عوائد الأسهم في البورصات المدروسة غير عشوائية، فيمكن الاعتماد على القيم السابقة للعوائد للتنبؤ بالعوائد المستقبلية.

الجدول (02):.نتائج اختبار ADF لعوائد اليومية لمؤشرات البورصات المدروسة

P=0	TADAWUL			ADSMI		
t النظرية	بدون ثابت واتجاه	مع ثابت وبدون اتجاه	مع ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه	مع ثابت وبدون اتجاه	مع ثابت واتجاه
مستوى %1	-2.5657	-3.4325	-3.9613	-2.5658	-3.4325	-3.9613
مستوى	-1.9409	-2.8623	-3.4114	-1.9409	-2.8623	-3.4114

5%						
t المحسوبة	-47.5513	-47.5428	-47.5346	-44.0169	-44.0148	-44.0073
	DSM-200			**DZAIR**		
t النظرية	**بدون ثابت واتجاه**	**مع ثابت وبدون اتجاه**	**مع ثابت واتجاه**	**بدون ثابت واتجاه**	**مع ثابت وبدون اتجاه**	**مع ثابت واتجاه**
مستوى 1%	-2.5657	-3.4325	-3.9613	-2.5672	-3.4364	-3.9669
مستوى 5%	-1.9409	-2.8623	-3.4114	-1.9411	-2.8641	-3.4141
t المحسوبة	-44.8519	-44.8447	-44.8432	-32.4738	-32.4754	-32.5162

المصدر: البرنامج الإحصائي EViews10.

- **اختبار** Elliott-Rothenberg-Stock: يعتمد هذا الاختبار على إحصائية ديكي فولر المطور، ويأخذ بعين الاعتبار الاختلال في فرضيات النماذج اختبار ديكي فولر البسيط، وتشير نتائج اختباره على سلسلة العوائد الموضحة في الجدول (03) إلى أن القيم المحسوبة لإحصائية *Elliott-Rothenberg-Stock* كانت أقل من القيم الحرجة لتوزيع *Mackinon* عند مستوى معنوية 1%، 5% في كل البورصات، وبالتالي فإن سلاسل العوائد اليومية لبورصات السعودية، قطر، أبوظبي والجزائر مستقرة.

الجدول (03): نتائج اختبار Elliott-Rothenberg-Stock **لعوائد مؤشرات البورصات المدروسة**

	TADAWUL		**ADSMI**	
t النظرية	**مع ثابت وبدون**	**مع ثابت**	**مع ثابت وبدون**	**مع ثابت**

	اتجاه	واتجاه	اتجاه	واتجاه
مستوى 1%	1.9900	3.9600	1.9900	3.9600
مستوى 5%	3.2600	5.6200	3.2600	5.6200
t المحسوبة	0.0949	0.1337	0.1950	0.0711
	DSM-200		DZAIR	
tالنظرية	مع ثابت وبدون اتجاه	مع ثابت واتجاه	مع ثابت وبدون اتجاه	مع ثابت واتجاه
مستوى 1%	1.9900	3.9600	1.9900	3.9600
مستوى 5%	3.2600	5.6200	3.2600	5.6200
t المحسوبة	0.0183	0.0675	0.0483	0.1784

المصدر: البرنامج الإحصائي EViews10.

- اختبار PP:

الجدول (04): نتائج اختبار فليبس بيرون PP لعوائد اليومية لمؤشرات البورصات المدروسة

	TADAWUL			ADSMI		
tالنظرية	بدون ثابت واتجاه	مع ثابت وبدون اتجاه	مع ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه	مع ثابت وبدون اتجاه	مع ثابت واتجاه
مستوى 1%	-2.5657	-3.4325	-3.9613	-2.5658	-3.4325	-3.9613
مستوى 5%	-1.9409	-2.8623	-3.4114	-1.9409	-2.8623	-3.4114
tالمحسوبة	-47.6311	-47.6227	-47.6146	-43.9121	-43.9034	-43.8952
	DSM-200			DZAIR		
tالنظرية	بدون ثابت	مع ثابت	مع ثابت	بدون ثابت	مع ثابت	مع ثابت

	واتجاه	وبدون اتجاه	واتجاه	واتجاه	وبدون اتجاه	واتجاه
مستوى %1	-2.5657	-3.4325	-3.9613	-2.5672	-3.4364	-3.9669
مستوى %5	-1.9409	-2.8623	-3.4114	-1.9411	-2.8641	-3.4141
tالمحسوبة	-44.8519	-44.8447	-44.8432	-32.7582	-32.7489	-32.7290

المصدر: البرنامج الإحصائي EViews10.

نلاحظ من خلال الجدول السابق، أن القيمة المحسوبة لإحصائية PP بالقيمة المطلقة لكل النماذج أقل من القيمة الحرجة لتوزيع *Mackinon* بالقيمة المطلقة عند مستوى معنوية 1%، 5% ومنه نقبل فرضية H1 أي عدم وجود جذر وحدوي في سلاسل العوائد اليومية لبورصات السعودية، قطر، أبوظبي، الجزائر وبالتالي فهي مستقرة.

- **اختبار** KPSS: أقترح هذا الاختبار سنة 1992 من طرف كلا من *Kwiatkowski*، *Phillips*، *Schmidt* و *Shin*، حيث يوفر قاعدة تكميلية للاختبارات السابقة (ADF. PP)، ويتأسس هذا الاختبار بشكل مختلف على اختبار فرضية العدم التي تشير إلى إثبات حالة استقرارية السلسلة الزمنية حول اتجاه محدد *Deterministis Trend* أو المستوى *Level* ضد الفرضية البديلة لجذر الوحدة التي تعني عدم استقرارية السلسلة، لنقبل الاستقرارية عندما تكون إحصائية LM أصغر من القيمة الحرجة لاختبار KPSS، ونرفض الاستقرارية إذا كانت الإحصائية LM المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة، وتشير النتائج الواردة في الجدول رقم (05) إلى رفض الصيغة الضعيفة لكفاءة البورصات وفق صيغة الحركة العشوائية، حيث أن القيمة المحسوبة للاحصاءة LM هي أصغر من القيمة الجدولية.

الجدول (05): نتائج اختبار KPSS لعوائد اليومية لمؤشرات البورصات المدروسة

	TADAWUL		**ADSMI**	
tالنظرية	**مع ثابت وبدون اتجاه**	**مع ثابت واتجاه**	**مع ثابت وبدون اتجاه**	**مع ثابت واتجاه**

مستوى 1%	0.7390	0.2160	0.7390	0.2160
مستوى 5%	0.4630	0.1460	0.4630	0.1460
tالمحسوبة	0.0579	0.053	0.1248	0.1159
	DSM-200		DZAIR	
tالنظرية	مع ثابت وبدون اتجاه	مع ثابت واتجاه	مع ثابت وبدون اتجاه	مع ثابت واتجاه
مستوى 1%	0.7390	0.2160	0.7390	0.2160
مستوى 5%	0.4630	0.1460	0.4630	0.1460
t المحسوبة	0.0877	0.0615	0.2264	0.0867

المصدر: البرنامج الإحصائي EViews10.

6.2. اختبار BDS للاستقلالية واختبار نسبة التباين *Variance ratio test*

- **اختبار BDS للاستقلالية**

اقترح اختبار BDS من قبل كل من *Brock. Dechert and Scheinkman* سنة 1987، ويُعد اختباراً غير معلمي يعتمد على تكامل الارتباط، بحيث يختبر قابلية السلسلة الزمنية للتنبؤ على المدى القصير، من خلال الكشف عن الاستقلالية غير الخطية في السلاسل المترابطة خطيا، ويقوم هذا الاختبار على إحصائية BDS فإذا كانت هذه الأخيرة من أجل كل بعد m أكبر من القيمة الحرجة للتوزيع الطبيعي 1.96، فإنه يتم رفض فرضية العدم وقبول فرضية الارتباط بين المشاهدات، التي تعني أن مؤشر البورصة قابل للتنبؤ على المدى القصير، أي أن السوق غير كفء، وحسب الجداول التالية:

الجدول (06): نتائج إحصائية BDS لعوائد اليومية لمؤشرات البورصات المدروسة

BDS Test for ADSMI
Date: 03/06/18 Time: 16:07
Sample: 1 2752
Included observations: 2752

Dimension	BDS Statistic	Std. Error	z-Statistic	Prob.
2	0.033225	0.001910	17.39536	0.0000
3	0.064957	0.003032	21.42714	0.0000
4	0.085118	0.003606	23.60265	0.0000
5	0.097089	0.003755	25.85333	0.0000
6	0.101571	0.003619	28.06909	0.0000

BDS Test for TADAWEL
Date: 03/06/18 Time: 16:01
Sample: 1 2765
Included observations: 2765

Dimension	BDS Statistic	Std. Error	z-Statistic	Prob.
2	0.029765	0.002112	14.09147	0.0000
3	0.064831	0.003365	19.26454	0.0000
4	0.091094	0.004019	22.66439	0.0000
5	0.107755	0.004202	25.64141	0.0000
6	0.117972	0.004066	29.01434	0.0000

BDS Test for DSM200
Date: 03/06/18 Time: 16:05
Sample: 1 2768
Included observations: 2768

Dimension	BDS Statistic	Std. Error	z-Statistic	Prob.
2	0.045121	0.002083	21.66343	0.0000
3	0.083397	0.003317	25.14365	0.0000
4	0.110641	0.003959	27.94445	0.0000
5	0.125222	0.004138	30.26463	0.0000
6	0.130363	0.004001	32.58085	0.0000

BDS Test for DZAIR
Date: 03/06/18 Time: 16:10
Sample: 1 1031
Included observations: 1031

Dimension	BDS Statistic	Std. Error	z-Statistic	Prob.
2	0.009043	0.005346	1.691689	0.0907
3	0.023370	0.008560	2.730034	0.0063
4	0.031932	0.010287	3.104097	0.0019
5	0.040535	0.010828	3.743513	0.0002
6	0.043141	0.010552	4.088587	0.0000

المصدر: البرنامج الإحصائي EViews10.

نلاحظ أن إحصائية BDS من أجل كل بعد m=2.3.4.5.6 لكافة عوائد مؤشرات البورصات (z-Statistic) أكبر تماما من القيمة الحرجة للتوزيع الطبيعي 1.96 عند نسبة مجازفة 5%، وبالتالي نقبل فرضية الارتباط بين المشاهدات ونرفض فرضية الاستقلالية والتي تعني أن سلسلة عوائد المؤشرات لكافة البورصات قابلة للتنبؤ على المدى القصير انطلاقاً من البيانات السابقة، وهو ما يدل على أن البورصات المدروسة غير كفؤة عند المستوى الضعيف خلال فترة الدراسة.

- **اختبار نسبة التباين** *Variance ratio test*

يشير مفهوم الحركة العشوائية للأسعار إلى أن التغيرات السعرية المتتالية في سعر السهم بين فترتين زمنيتين هي تغيرات مستقلة مع متوسط قيمته صفر وتباين تتناسب قيمته مع الفجوة الفاصلة بين فترتين زمنيتين، وعليه فإذا كانت عوائد الأسهم تتبع لنموذج الحركة العشوائية فإن تباين العوائد لشهرين يجب أن يعادل ضعف تباين العائد لشهر واحد، وكذلك فإن تباين العوائد الأسبوعية يجب أن يعادل خمس مرات تباين التغيرات اليومية (بفرض وجود يومين عطلة)، وبالتالي فإن تباين الفترة $(P_t - P_{t-q})$ يجب أن يعادل تباين $(P_t - P_{t-1})$ مضروباً بـ (q) حيث: (q) أي عدد صحيح موجب.

وتشير النتائج الواردة في الجدول رقم (07) إلى رفض فرضية الحركية العشوائية ورفض الصيغة الضعيفة للكفاءة للبورصات العينة خلال فترة الدراسة، حيث أن نسب التباين VR(q) لكافة البورصات تختلف معنويا عن 1 عند مستوى دلالة 0.05، وكانت القيمة المطلقة لإحصائية Z*(q) أكبر من القيمة الحرجة للتوزيع الطبيعي 1.96 عند مستوى دلالة 0.05.

الجدول (07): نتائج اختبار نسبة التباين لعوائد اليومية لمؤشرات البورصات المدروسة

Null Hypothesis: TADAWEL is a martingale
Date: 03/06/18 Time: 19:44
Sample: 1 2765
Included observations: 2764 (after adjustments)
Heteroskedasticity robust standard error estimates
User-specified lags: 2 4 8 16

Joint Tests	Value	df	Probability
Max |z| (at period 2)*	10.51155	2764	0.0000

Individual Tests

Period	Var. Ratio	Std. Error	z-Statistic	Probability
2	0.534158	0.044317	-10.51155	0.0000
4	0.281432	0.078793	-9.119738	0.0000
8	0.142065	0.117304	-7.313777	0.0000
16	0.068035	0.163174	-5.711464	0.0000

Null Hypothesis: ADSMI is a martingale
Date: 03/06/18 Time: 20:03
Sample: 1 2752
Included observations: 2751 (after adjustments)
Heteroskedasticity robust standard error estimates
User-specified lags: 2 4 8 16

Joint Tests	Value	df	Probability
Max |z| (at period 2)*	10.20308	2751	0.0000

Individual Tests

Period	Var. Ratio	Std. Error	z-Statistic	Probability
2	0.581119	0.041054	-10.20308	0.0000
4	0.308738	0.073944	-9.348410	0.0000
8	0.154838	0.107655	-7.850617	0.0000
16	0.075034	0.145773	-6.345226	0.0000

Null Hypothesis: DSM200 is a martingale
Date: 03/06/18 Time: 20:06
Sample: 1 2768
Included observations: 2767 (after adjustments)
Heteroskedasticity robust standard error estimates
User-specified lags: 2 4 8 16

Joint Tests	Value	df	Probability
Max |z| (at period 2)*	9.187318	2767	0.0000

Individual Tests

Period	Var. Ratio	Std. Error	z-Statistic	Probability
2	0.558581	0.048047	-9.187318	0.0000
4	0.305953	0.088806	-7.815307	0.0000
8	0.144965	0.130599	-6.547020	0.0000
16	0.072944	0.178008	-5.207950	0.0000

Null Hypothesis: DZAIR is a martingale
Date: 03/06/18 Time: 20:07
Sample: 1 1031
Included observations: 1030 (after adjustments)
Heteroskedasticity robust standard error estimates
User-specified lags: 2 4 8 16

Joint Tests	Value	df	Probability
Max |z| (at period 4)*	3.931242	1030	0.0003

Individual Tests

Period	Var. Ratio	Std. Error	z-Statistic	Probability
2	0.525815	0.129016	-3.675392	0.0002
4	0.219062	0.198649	-3.931242	0.0001
8	0.116379	0.247967	-3.563468	0.0004
16	0.059558	0.287505	-3.271049	0.0011

المصدر: البرنامج الإحصائي EViews10.

وبخصوص مدى جودة الإحصائيات المقدرة، يتضح من المنحيات أدناه أن مجال الثقة غير واسع ويفسر ذلك بصغر الانحرافات المعيارية أي أن المقدرات ذات أصغر تباينات، مما يدل إلى الخصائص الجيدة للإحصائيات المقدرة.

الشكل (05): إحصائيات نسبة التباين ومجال الثقة لاختبار نسبة التباين

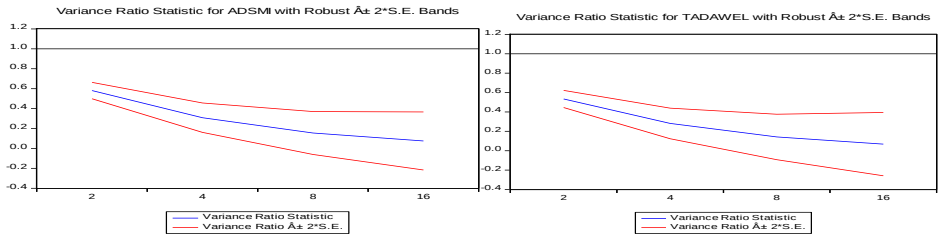

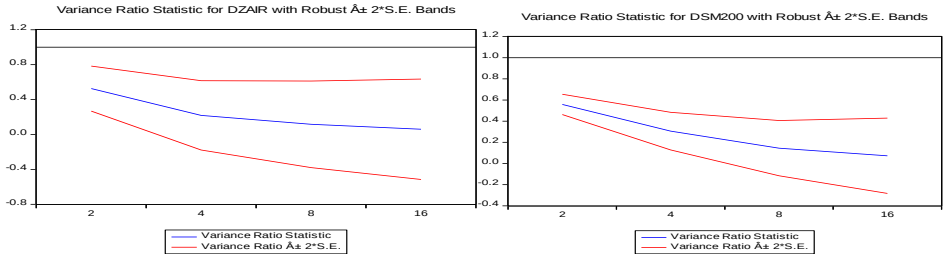

المصدر: البرنامج الإحصائي EViews10.

بالاعتماد على اختبارات استقلالية واستقرارية السلاسل الزمنية، المطبقة على سلسلة عوائد مؤشرات اليومية لسوق الأسهم السعودي، وبورصة قطر، وسوق أبوظبي للأوراق المالية، وبورصة الجزائر، خلال الفترة الممتدة بين 02 جانفي 2007 إلى 30 ديسمبر 2017، تم التوصل إلى أن العوائد لا تتحد عشوائيا وإنما لها نمط معين، مما يدل على وجود علاقة قوية بين العوائد اليومية الحالية والعوائد اليوم السابق، وهذا يعني أن تلك البورصات غير كفؤة عند المستوى الضعيف، وهو ما يعني ضمنيا إمكانية التنبؤ بالأسعار ومنه العوائد ومن ثم بتقلّباتها.

دعماً للنتائج السابقة، سنقوم باختبار وجود ذاكرة طويلة في سلسلة العوائد للبورصات محل الدراسة، للكشف عن مدى قدرة العوائد الماضية للتنبؤ بالعوائد المستقبلية على المدى الطويل، ولأجل ذلك تم الاستعانة بعدد من الاختبارات الإحصائية نذكر منها: إحصائية R/S، إحصائية GPH، RH.

الجدول (08): اختبار الذاكرة الطويلة لعوائد اليومية لمؤشرات البورصات المدروسة

	R / S	Lo (q=1)	GPH	RH
TADAWUL	1.4241	1.3574	0.0817981	0.0703305
			(0.0182381)	(0.0134498)
			[0.0000]	[0.0000]
ADSMI	1.61211	1.48841	0.0936125	0.0863833
			(0.0182736)	(0.0134791)

			[0.0000]	[0.0000]
DSM–200	1.59097	1.47854	0.0893463	0.0898749
			(0.0182271)	(0.0134401)
			[0.0000]	[0.0000]
DZAIR	41222.1	42139.1	0.0509038	0250085.0
			(0.0297443)	)0220326.0(
			]0870[0.	2563].[0

المصدر: البرنامج الإحصائي Oxmetrics.

تشير إحصائية R/S الموضحة في الجدول أعلاه، إلى أن عوائد مؤشرات البورصات السعودية، أبوظبي وقطر تتميز بذاكرة طويلة، وهذا ما تؤكده إحصائية Lo عند فترة إبطاء واحدة، كما يبدو جليا من الجدول أعلاه أن معامل التكامل الكسري d الذي تم تقديره بطريقة GPH وRH له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، هذا عكس بورصة الجزائر الذي كان غير معنوياً، وهذا يعني أن سلسلة عوائد مؤشرات البورصات محل الدراسة عدا بورصة الجزائر تتميز بوجود ذاكرة طويلة، وهذا يعني القدرة على التنبؤ بالعوائد المستقبلية في تلك البورصات، ومن ثم عدم تحقيق فرضية كفاءة البورصات المدروسة عند مستوى الضعيف.

الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الدّراسة قياس كفاءة البورصات العربية عند المستوى الضعيف الممثلة في سوق الأسهم السعودي، سوق أبوظبي للأوراق المالية، بورصة قطر وبورصة الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2007-2017، استخدمنا بيانات يومية لأسعار الإغلاق مؤشرات TADAWUL، ADSMI، DSM-200، DZAIR وطبقنا الاختبارات الاستقرارية والاستقلالية، وتوصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ ارتفاع تقلبات العوائد في البورصات المدروسة، وهذا يعكس درجة المخاطر في البورصات العربية، بالتزامن مع تمتعها بعوائد مرتفعة؛
- ✓ عدم إتباع أي من سلاسل عوائد مؤشرات البورصات المدروسة للتوزيع الطبيعي خلال فترة الدراسة، إذ كانت جميعها تتبع مقعر ذو استطالة من أحد الطرفين، وهذا ما يتناقض مع خواص السلوك العشوائي للعوائد في ظل السوق الكفؤة؛
- ✓ تتميز عوائد مؤشرات البورصات السعودية، أبوظبي وقطر بالذاكرة الطويلة؛
- ✓ اتصفت سلاسل عوائد المؤشرات بالاستقرار، وهو ما يدل على أن عوائد مؤشرات البورصات المدروسة لا تتصف بالعشوائية وهذا يعني ضمنياً أن البورصات غير كفؤة عند المستوى الضعيف خلال فترة الدراسة، نظراً لتأثرها بعوامل متعددة منها ذاتية كالمضاربات وما لها من آثار سلبية، الشائعات، سلوك القطيع، تسريب المعلومات، ناهيك عن تدني درجة الإفصاح والشفافية، ومنها موضوعية مثل تداعيات الأوضاع السياسية في المنطقة، وتقلّبات أسواق المال العالمية، وبالتالي نقبل فرضية الدراسة.

بناءاً على ما سبق، واسترشاداً بما جرى تحليله من النتائج المتوصل إليها، نوصي بما يلي:

- ✓ ضرورة الاهتمام بموضوع تثقيف وتمكين المالي للمستثمرين من قبل هيئات الإشراف على البورصات وصانعي السياسات، نظراً لدور هذه البرامج في توفير بيئة استثمارية مناسبة، وتسهم في الحد من آثار التحيزات السلوكية وتعزيز كفاءة وشفافية أسواق رأس المال وكذا استقرارها؛
- ✓ ضرورة تحسين مستوى الشفافية والإفصاح عن البيانات؛
- ✓ تطوير البورصات المدروسة من خلال تفعيل الاستثمار الأجنبي لآلية ضبط الأداء المالي والإداري ومراقبة الفعاليات التي تساهم في زيادة ثقة المستثمر من خلال الخدمات المالية المقدمة له وبالشكل الذي يحقق له الأهداف المرغوبة؛

- ✓ قيام هيئات البورصات العربية بتفعيل القوانين الموجودة، وصدور قوانين أخرى تتلائم ومعطيات أسواق الأسهم، وذلك لتنظيم الأسواق والعمل على استقرارها ومنع التجاوزات فيها؛
- ✓ اتخاذ إجراءات فعلية لتحسين البيئة الاستثمارية في البورصات المدروسة، وكذا إدخال أدوات الاستثمارية تتوافق والشريعة الإسلامية لرفع كفاءة عمل هذه الأسواق وحمايتها ضد مختلف الأخطار المحتملة؛

تشجيع البحث عن مدى كفاءة البورصات العربية، وبأساليب قياسية معاصرة.

الهوامش والمراجع المستخدمة:

1. رابح، شحماط (2013)، كفاءة الأسواق المالية بين المدخلين: التحليل الأساسي والتحليل الفني، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون (العدد 35)، الجزائر.

2. رفيق، مزاهدية (2015)، الاتجاهات العشوائية والتكاملية في سلوك الأسعار في أسواق الأوراق المالية الخليجية وتأثيرها على فرص التنويع الاستثماري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة.

3. محفوظ، جبار (2007)، اختبار صيغة الكفاءة المتوسطة للسوق المالية الجزائرية للفترة 1999–2004: دراسة تجريبية، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد 10 (العدد 1)، الأردن.

4. Almujamed, H. I., Fifield, S. G., & Power, D. M. (2018). An Investigation of the Weak Form of the Efficient Markets Hypothesis for the Kuwait Stock Exchange, Journal of Emerging Market Finance 17(1).

5. Bachelier, L. (1900). théorie de la speculation, Thèses présentées à la Faculté des sciences de Paris pour obtenir le grade de docteur ès sciences mathématiques. Gauthier-Villars, Paris. Available from http://worldcat.org /z-wcorg/ database.

6. Bailey, R. E. (2005). The economics of financial markets: Cambridge University Press.

7. Bizhan, A. (2009). Weak–form Efficiency Stock Market in the Gulf Cooperation Council Countries. SCMS Joournal of Indian Management.

8. Cowles, A. (1933). Can stock market forecasters forecast? Econometrica: Journal of the econometric society, 309-324.

9. Dimson, E., & Mussavian, M. (1998). A brief history of market efficiency. EUFM European Financial Management, 4(1), 91-103.

10. Elango, R., & Hussein, M. I. (2008). An Empirical Analysis on the Weak-Form Efficiency of the GCC Markets Applying Selected Statistical Tests. International Review of Business Research Papers, 4 (1).

11. Fama, E. F. (1965). The behavior of stock-market prices. The journal of Business, 38(1), 34-105.

12. Fama, E. F. (1991). Efficient capital markets: II. The journal of finance. 46(5), 1575-1617.

13. Jamaani, F., & Roca, E. (2015). Are the regional Gulf stock markets weak-form efficient as single stock markets and as a regional stock market? Research in International Business and Finance, 33, 221–246.

14. Jensen, M. C. (1978). Some anomalous evidence regarding market efficiency. Journal of financial economics, 6(2-3), 95-101.

15. Jovanovic, F. (2009). Le modèle de marche aléatoire dans l'économie financière de 1863 à 1976. Revue d'histoire des sciences humaines (1), 51-78.

16. Kendall, M. G., & Hill, A. B. (1953). The analysis of economic time-series-part i: Prices. Journal of the Royal Statistical Society. Series A (General), 116(1), 11-34.

17. Malkiel, B. G. (1999). A random walk down Wall Street: including a life-cycle guide to personal investing: WW Norton & Company.

18. Malkiel, B. G., & Fama, E. F. (1970). Efficient capital markets: A review of theory and empirical work. The journal of finance, 25(2), 383-417.

19. Marashdeh, H., & Shrestha, M. B. (2008). Efficiency in Emerging Markets - Evidence from the Emirates Securities Market, European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, Issue 12 (2008), 143-150.

20. Mehmood, M. S., Mehmood, A., & Mujtaba, B. G. (2012). Stock Market Prices Follow the Random Walks: Evidence from the Efficiency of Karachi Stock Exchange. European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, 51, 71-80.

21. Onour, I. A. (2009). Testing Efficiency Performance of Saudi Stock Market. JKAU: Ecom & Adm, 23 (2), 15-27.

22. Sewell, M. (2011). History of the efficient market hypothesis. RN, 11(04), 04.

23. Squalli, J. (2005). Are the UAE Financial Markets Efficient?. Zayed University, Working Paper, No. 05-01.

أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مهنة التدقيق

The impact of the use of information and communication technology on the audit profession

أ.موزارين عبد المجيد
جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف–
madmouz92@gmail.c

د. بن يوسف خلف الله
المركز الجامعي– آفلو–
benyoucef02@yahoo.fr

الملخص:

في ظل التطورات التكنولوجية المتزايدة وتطور وسائل الإتصال ونقل المعلومات أصبحت المؤسسات الإقتصادية تتبنى هده الأنظمة المعلوماتية الإلكترونية الحديثة، وهدا ما أجبر مدققي الحسابات على التكيف مع هذه التطورات وتحسين مؤهلاتهم وكفاءتهم في إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال قصد تحسين جودة التدقيق. وعليه جاءت هذه الورقة البحثية لإبراز مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات والإتصال الحديثة على مهنة التدقيق وجودتها، وعرض أهم مزايا هده التكنولوجيا في تسهيل مهمة مدققي الحسابات، وكذلك المخاطر التي يمكن أن يواجهونها أثناء تأديتهم لمهمتهم.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات والإتصال، التدقيق، مدققي الحسابات، التدقيق الإلكتروني

Abstract :

In light of the increasing technological developments and the development of means of communication and the transfer of information, economic institutions have adopted these modern electronic information systems. This has forced the auditors to adapt to these developments and improve their qualifications and efficiency in the use of information and communication technology to improve the quality of auditing. Accordingly, this paper aims to highlight the impact of modern information and communication technology on the audit profession and its quality, and to present the most important advantages of this technology in facilitating the auditors' task, as well as the risks they may face while carrying out their mission.
Keywords: Information and Communication Technology, Auditing, Auditors, Electronic Auditing

مقدمة:

يعرف العالم ثورة تكنولوجية إلكترونية متسارعة ومتجددة بإستمرار، حيث أصبحت تكنولوجيا المعلومات والإتصال موردا مهما للمؤسسات الإقتصادية ولا يقل أهمية عن مواردها البشرية، المادية والمالية، وهدا ما أدى بالمؤسسات إلى السعي لكسب التكنولوجيا الجديدة والتقنيات الحديثة للوصول إلى مايعرف بالميزة التنافسية مقارنة مع باقي المؤسسات المنافسة والناشطة في نفس المجال.

فمع تزايد إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال في المؤسسات الإقتصادية عامة، وفي مجال المحاسبة ومعالجة البيانات المحاسبية خاصة ظهرت الحاجة لإستعمال هده التكنولوجيا في مهنة تدقيق الحسابات، حيث أرغمت مدققي الحسابات على تغيير أساليبهم التقليدية بأخرى مستحدثة تعتمد على الأساليب التكنولوجية الحديثة والأساليب التحليلية المتقدمة لتنفيذ عملية التدقيق بكفاءة وفاعلية، ولتسهيل مهمة المدققين في إختيار عينة التدقيق وبالتالي زيادة مصداقية المعاينة ومساعدتهم في إجراء العمليات الحسابية للحصول على نتائج دقيقة وسريعة وأكثر مصداقية وبتكلفة منخفضة .

فإستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال في عملية التدقيق سواء في التخطيط، تجميع المعلومات، معالجتها وتخزينها أو الرقابة أو توثيق أعمال التدقيق لم يغير من جوهر عملية التدقيق بل غيرت من بعض المتطلبات والكفاءات الواجب توفرها في المدقق كفهمه للمكونات المادية للحاسب، البرامج الجاهزة، نظم المعالجة الإلكترونية بالقدر الذي يمكنه من التخطيط لعملية التدقيق وتنفيذها، إضافة إلى تفهمه آثار إستخدام الحاسب في تقييم ضوابط الرقابة الداخلية وتطبيق إجراءات التدقيق وأن يكون على قدر كاف من الإلمام بمعالجة البيانات المحاسبية لتنفيذ إجراءات التدقيق إعتمادا على منهج التدقيق المطبق.

وعليه جاءت هده الورقة البحثية لمعالجة الإشكالية التالية:

- **مامدى تأثير تكنولوجيا المعلومات والإتصال على مهنة تدقيق الحسابات ؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

* ما المقصود بتكنولوجيا المعلومات والإتصال؟ وماهي أهم مكوناته ؟

* فيما تتمثل وظائف تكنولوجيا المعلومات والإتصال ؟ وماهي مخاطر الإعتماد عليها ؟

* ما هو الإطار النظري لتدقيق الحسابات ؟ وما هي أهداف التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال ؟

*كيف يؤثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مهنة التدقيق ؟ وما هي أهم المخاطر الناتجة عن ذلك ؟

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في المكانة الكبرى والأهمية البالغة التي أصبحت تحظى بها تكنولوجيا المعلومات والإتصال، فقد عرفت هذه التكنولوجيا تطورا هائلا وأصبحت تستخدم في مختلف الميادين والمهن من بينها مهنة تدقيق الحسابات، وعليه جاءت هذه الورقة البحثية لمعالجة ودراسة كيف تؤثر تكنولوجيا المعلومات والإتصال على مهنة التدقيق.

أهداف البحث : تتمثل أهداف هذه الورقة البحثية فيمايلي:

* عرض الإطار النظري لتكنولوجيا المعلومات والإتصال.

* تسليط الضوء على مهنة تدقيق الحسابات.

* التطرق لأهداف وإجراءات التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات والإتصال.

* إبراز آثار ومخاطر إستخدام تكنولوجيا المعلومات في مهنة التدقيق.

المنهج المستخدم:

ولمعالجة هده الإشكالية تم تقسيم الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

- **المحور الأول:** مدخل لتكنولوجيا المعلومات والإتصال
- **المحور الثاني:** الإطار النظري للتدقيق
- **المحور الثالث:** أثر تكنولوجيا المعلومات والإتصال على مهنة التدقيق

المحور الأول: مدخل لتكنولوجيا المعلومات والإتصال

1- مفهوم تكنولوجيا المعلومات والإتصال

تعرف تكنولوجيا المعلومات والإتصال على أنها " إستعمال التكنولوجيا الحديثة للقيام بجمع ونقل ومعالجة وتخزين وإسترجاع وإيصال المعلومات، سواء في شكل معطيات رقمية، نص، صوت أو صورة " (1).

تعرف كذلك بأنها "مجموعة من الحواسيب والمعدات الداعمة والبرامج والخدمات والموارد المرتبطة والمطبقة لدعم مراحل العمل، التي تجعل المعلومات الرقمية التي تم توليدها وتخزينها من السهل إستخدامها والمشاركة فيها". (2)

وظهرت تكنولوجيا المعلومات والإتصال نتيجة لعدة عوامل، ويمكن ذكر أهمها فيمايلي: (3) .

- العولمة الإقتصادية ومارافقها من كسر للحواجز التقليدية بين الأسواق، ومن تعميم لبعض أنماط السلوك الإستهلاكي على المجتمعات كافة.
- الإستخدام المكثف للمعلومة في العملية الإنتاجية، وهدا ما أدى إلى الإعتماد المتزايد على التقنيات والأساليب الأكثر تطورا وتعقيدا، وهنا ظهرت الحاجة إلى المهارات والكفاءات المتخصصة والمتنوعة لتشغيل تلك التقنيات وإدارة الأساليب المتطورة.
- التطور الكبير والمذهل في بيئة الأعمال الحالية، وما أدى إليه من تغيرات مهمة في بيئة الأنشطة الإقتصادية وأساليب ممارستها.
- التغير التكنولوجي السريع وإنخفاض تكاليف النقل والإتصالات جعل من الأوفر إقتصاديا إجراء تكامل بين العمليات المتباعدة جغرافيا ونقل المنتجات والمكونات عبر أنحاء العالم بحثا عن الكفاءة.
- المنافسة المتزايدة التي أرغمت المؤسسات الإقتصادية على إكتشاف طرق جديدة لزيادة كفاءتها، بما في دلك إستخدام أسواق جديدة وتغيير أماكن إنتاجية لتقليل التكاليف.

2- مكونات تكنولوجيا المعلومات والإتصال ووظائفها

2-1- مكونات تكنولوجيا المعلومات والإتصال: تتكون تكنولوجيا المعلومات والإتصال من جناحين أساسيين هما الحوسبة والإتصال، ويتكون كلاهما من مايلي: (4)

2-1-1- نظم الحوسبة: تضم النظم الآلية لجمع البيانات، معالجتها، تخزينها وإسترجاعها في الوقت المناسب، وهدا الجزء لوحده لا يحق ميزة النقل، التبادل والوصول إليها في أي وقت ومن أي مكان ميزة يحققها الجزء الثاني، ويضم هدا الجزء العناصر التالية:

- **الأجهزة:** تشمل كافة المكونات المادية المعتمدة في إدخال البيانات ومعالجتها، لتصبح معلومات تستخدم في إتخاد القرارات، وتضم الحاسب وكل ملحقاته، الأقراص، الهاتف، الصراف الآلي...إلخ.
- **البرمجيات:** هي سلسلة من الأوامر يتم تنفيذها من قبل جهاز الكمبيوتر، بهدف إنجاز مهمة معينة، فهي بدلك تعتبر مكمل لجهاز الكمبيوتر، تتمثل في برامج النظام وكدا مختلف البرامج التشغيلية، بالإضافة إلى برامج المعالجة والتطبيق، ويتم تخزينها كمجموعة من الملفات في الذاكرة .

2-1-2- نظم الإتصال: إن أهم التطورات الكبرى في هدا المجال هو إقتراب تكنولوجيا المعلومات بسرعة فائقة من الإتصال، لدا أصبحت تعرف بتكنولوجيا المعلومات والإتصالات، وبالتالي فهي توفر بالإضافة إلى خدمات الجناح الأول عامل الربط أو الإتصال بين الأفراد، المؤسسات والهيئات مكانا وزمانا، من خلال مايعرف بالشبكات، وتتمثل وسائط الإتصال في التلكس، الربط السلكي واللاسلكي، الأقمار الصناعية، الأنترنيت.

2-2- الوظائف الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والإتصال: يمكن تلخيص الوظائف الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والإتصال فيمايلي: (5)

- **جمع المعلومات:** ودلك عن طريق لوحة المفاتيح، ناسخ الشفرة، مسجل الصوت وآلة الصورة.
- **الإرسال:** ويتم دلك من خلال المذياع ، التلفاز والبريد الإلكتروني.
- **التخزين:** من خلال الورق، الأقراص والمخزنات الآلية.
- **المعالجة:** عن طريق الحاسب والبرمجيات.
- **الإظهار:** ودلك من خلال الطابعة والشاشة.

3- مزايا ومخاطر الإعتماد على تكنولوجيا المعلومات والإتصال

3-1- مزايا تكنولوجيا المعلومات والإتصال: تتمثل مزايا إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال فيمايلي: (6)

- الوقتية، أي توفير المعلومات في الوقت المناسب.
- تحسين وتسهيل فهم وتحليل المعلومات.
- التقليل من المخاطر التي تحيط بإجراءات الرقابة.
- إمكانية الفصل المناسب بين المهام، أي تحديد مهام كل مستخدم وكل حسب صلاحياته.
- إجراء حسابات معقدة وإمكانية تشغيل قدر هائل من المعاملات في وقت قصير وبكلفة أقل وإنعدام الأخطاء التشغيلية والحسابية.
- تحقيق الرقابة الذاتية على كل العمليات اليومية.

3-2- مخاطر تكنولوجيا المعلومات والإتصال: ينجم عن إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال عدة مخاطر، ويمكن حصر هده المخاطر فيمايلي: (7)

- **مخاطر بشرية:** وهده المخاطر يمكن أن تنتج عند عملية الإعداد والتصميم وقنوات الإتصال وأجهزة الحاسوب التي ستعمل على تنفيذ نظم المعلومات المحاسبية أو من عمليات البرمجة أو إختبار النظم وتجريبه أو عند إدخال البيانات ومعالجتها أو إسترجاعها، وتشكل هده الأخطاء نسبة عالية من المشاكل أو الأسباب المتعلقة بأمن المعلومات المحاسبية المحوسبة في المؤسسة.
- **جرائم الحاسوب:** ومصدر هده الجرائم قد يكون من أشخاص داخل المؤسسة أو من خارجها يقومون بإختراق نظم المعلومات المحاسبية بإستخدام الحاسوب أو من خلال شبكات الإتصال مختلفة.

بالإضافة إلى أن هناك مخاطر بيئة تكنولوجيا المعلومات، وتتمثل فيمايلي:

- **مخاطر البنية التحتية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات،** ومنها:
  - عدم مناسبة إجراءات منع السرقة والوصول غير المشروع للمعلومات.
  - الكوراث الطبيعية، مثل التعرض إلى درجة حرارة عالية والحرائق وغيرها.
  - غياب أو عدم سلامة الإجراءات الكافية للمساندة والدعم.
  - عدم كفاية التشفير.
- **مخاطر متعلقة بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات،** ومنها:
  - التغيرات غير الموثقة في البرامج المستخدمة.

- عدم كفاية ضوابط الإدخال والإخراج.
- عدم كفاية إجراءات تأمين أمن البرمجيات المتصلة بأمن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.

المحور الثاني : الإطار النظري للتدقيق

1- ماهية التدقيق : يمكن تعريف التدقيق كمايلي:

" التدقيق هو فحص أنظمة الرقابة الداخلية والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمؤسسة قصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لتلك المؤسسة في نهاية فترة زمنية معينة " (8)

" التدقيق علم يتمثل في مجموعة من المبادئ والمعايير والقواعد والأساليب التي يمكن بواسطتها القيام بفحص إنتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المثبتة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمؤسسة بهدف إبداء رأي فني محايد في تعبير القوائم المالية الختامية عن نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة " . (9)

2- أهداف وأهمية التدقيق : هناك نوعين من الأهداف: أهداف تقليدية، وأخرى حديثة أو متطورة (10)

❖ **الأهداف التقليدية:** بدورها تتفرع إلى:

- **أهداف رئيسية** : وتشمل مايلي :
- التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات الحسابية المثبتة في الدفاتر ومدى الاعتماد عليها .
- إبداء رأي فني محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.
- **أهداف فرعية** :وتشمل مايلي :
- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش وتقليص فرص إرتكابها.
- اعتماد الإدارة عليها في تقرير ورسم السياسات الإدارية واتخاذ القرارات حاضرا أ ومستقبلا.
- طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة لاستثماراتهم.
- معاونة إدارة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة.
- تقديم التقارير المختلفة وملأ الاستمارات للهيئات الحكومية لمساعدة المدقق.

❖ **الأهداف الحديثة** : وتشمل مايلي :

- مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف وتحديد الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها.
- تقييم نتائج الأعمال ووفقا للنتائج المرسومة.

- تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط.
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.

ومن خلال هذه الأهداف العامة للتدقيق يمكن استخراج أهداف عملية وميدانية نذكر منها:

- **الشمولية**: نقصد بهذا المعيار أن كل العمليات التي حققتها المؤسسة مترجمة في الوثائق والكشوف المالية أي قد تم تسجيلها وتقيدها عند حدوثها في وثيقة أولية تسمح فيما بعد من تسجيلها محاسبيا، عدم وجود هذه الوثيقة الأولية يجعل من المستحيل تحقيق مبدأ الشمولية للتسجيلات المحاسبية.
- **الوجود** : هو أن كل العمليات المسجلة لها وجود مالي ونقصد بمبدأ الوجود أن كل العناصر المادية في المؤسسة لديها حقيقة مادية بالنسبة للعناصر الأخرى كالنفقات والإيرادات يتأكد المدقق أيضا من وجودها أي من واقعيتها بحيث لا تمثل حقوقا أو ديوانا أو إيرادات أو نفقات وهمية.
- **الملكية**: نقصد بمبدأ الملكية أن كل الأصول التي تظهر في الميزانية هي ملك للمؤسسة فعلا أي هناك مستند قانوني يثبت تلك الملكية بحيث لم تدمج للأصول عناصر ليس ملكا للمؤسسة لكنها موجودة في الخارج قد تم تسجيلها أيضا، تعتبر كل الحقوق التي ليست ملك للمؤسسة كالتزامات خارج الميزانية ولابد أن تقيد في دفاتر خاصة تبين طبيعتها، هذا بحيث إذ لم تكن الملكية للمؤسسة لا يحق لها تسجيلها في الوثائق المحاسبية ومن حق المراجع التأكد من صحة الملكية وذلك بوجود مستند قانوني.
- **التقييـــــم**: معنى هذا المبدأ هو أن كل العمليات التي تمت قد تم تقيمها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وأن عملية التقييم طبقت بصفة ثابتة من دورة إلى أخرى.
- **التسجيل المحاسبي** : نقصد بهذا المبدأ أن كل العمليات قد تم جمعها بطريقة صحيحة كما تم تسجيلها وتركيزها باحترام المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وباعتماد طرق ثابتة من دورة إلى أخرى، ونقصد بالتسجيل أن كل العمليات سجلت أي أدرجنا فيها ما يجب .

3 – أنواع التدقيق: يمكن تلخيص أنواع التدقيق فيمايلي :

3-1- التدقيق من حيث نطاق عملية التدقيق: ويتضمن مايلي : (11)

❖ **التدقيق الكامل**: كان التدقيق قديما يتم بفحص جميع العمليات المقيدة بالدفاتر والسجلات وما تتضمنه من بيانات أو حسابات خالية من الأخطاء والتلاعب والغش أي تدقيق كامل تفصيلي، لكن مع تطور

حجم المؤسسات تحول هذا التدقيق إلى تدقيق كامل اختياري وقد ساعد هذا الاتجاه على زيادة اهتمام المؤسات بأنظمة الرقابة الداخلية وأدواتها وتحقيق نظام دقيق متين لها ،حيث أصبحت كمية الاختيارات وحجم العينة تتوقف على مدى مكانة ودقة أنظمة الرقابة الداخلية، فالفرق بين الكامل التفصيلي والكامل الاختياري يقتصر على نظام التدقيق فقط وليس بالأصول والمبادئ المحاسبية.

- **التدقيق الجزئي:** هي العمليات التي يقوم بها المدقق وتكون محدودة الهدف أو موجهة لغرض معين كفحص العمليات النقدية خلال فترة معينة أو فحص حسابات المخازن والتأكد من جرد المخزون. ويهدف هذا النوع إلى الحصول على التقرير المتضمن للخطوات التي اتبعت والنتائج المتوصل إليها ولا يهدف إلى الحصول على رأي فني محايد على مدى عدالة القوائم المالية ومدى دلالتها للمراكز المالية ونتيجة الأعمال كما هو في التدقيق الكامل، ويجب على المدقق في التدقيق الجزئي الحصول على عقد كتابي يوضح المهمة المطلوب قيامه بها ليحمي نفسه ولا ينسب إليه تقصيره في الأداء.

3-2- التدقيق من حيث حتمية القيام به: نجد فيها نوعين: (12)

- **التدقيق الإلزامي** : يتميز االتدقيق الإلزامي بوجود عنصر الجبر والإلزام ومن تم يمكن الجزاء على المخالفين لأحكامها وكذلك يجب أن يتم التدقيق وفقا لقواعد ونصوص وإجراءات المنصوص عليها وعلى المدقق أن يتحقق من أن عملية تعيينه لم تتم بمخالفة الأحكام القانونية.
- **التدقيق الإختياري** : في حقيقة الأمر إن تدقيق الحسابات الاختياري تقرير القيام به يرجع إلى أصحاب المؤسسة أنفسهم وإلى غيرهم من أصحاب المسألة والمصلحة فيه، وبناء على ذلك فإن عملية تعيين مدقق الحسابات في المشروعات الفردية أو شركات الأشخاص يرجع إلى أصحاب المؤسسة وفي بعض أنواع الشركات مثلا شركة الأموال فإن أمر تعيين مدقق الحسابات إلزامي بناء على النصوص والتشريعات الصادرة عن الدولة.

3-3- التدقيق من حيث وقت عملية التدقيق:يتضمن نوعين

- **التدقيق النهائي:** يقصد به بداية التدقيق في نهاية الفترة المالية للمؤسسة، بعد أن تكون الدفاتر قد أقفلت وقيود التسوية قد أجريت والقوائم المالية قد أعدت، ويمتاز هذا النوع بضمان عدم حدوث أي تعديل في البيانات المثبتة في الدفاتر والتغير في أرصدة الحسابات بعد تدقيقيها حيث تبدأ عملية التدقيق بعد ترصيد الحسابات وإقفال الدفاتر.

- **التدقيق المستمر:** يقصد به قيام عملية التدقيق والفحص بصفة مستمرة إذ يقوم المدقق أو مندوبه بزيارة المؤسسة بفترات متعددة خلال السنة المالية لتدقيق وفحص البيانات المثبتة بالدفاتر والسجلات، بالإضافة إلى التدقيق النهائي في نهاية السنة المالية.

3-4-:التدقيق حسب الهدف: *ينقسم هذا التدقيق إلى أربعة أقسام*

- **التدقيق المالي:**يتعلق هذا النوع من التدقيق بفحص أنظمة الرقابة الداخلية وسجلات المستندات المحاسبية بقصد إعطاء رأي مستقل عن مدى دلالة الميزانية على المركز المالي الحقيقي للمؤسسة وعن مدى إظهار الحسابات الختامية للنتائج الفعلية لهذه المؤسسة.
- **التدقيق الإداري:**من أجل تدقيق الكفاءة الإنتاجية للإدارة،على المدقق أن يتأكد من أن أموال المؤسسة يتصرف فيها بشكل اقتصادي. بحيث يحصل على أفضل منفعة وبأقل تكلفة ويتضمن هذا النوع من التدقيق التأكد من صحة الإجراءات الإدارية ومن الرقابة المالية على التكلفة.
- **تدقيق الأهداف:** يهدف هذا النوع إلى التعرف فيما إذا كانت المؤسسة قد حققت أهدافها، وتعني التدقيق القانوني وهو تأكد المدقق من أن المؤسسة طبقت نصوص الأنظمة التي تصدرها الدولة.
- **التدقيق الاجتماعي:** التأكد من أن المؤسسة قد حققت أهدافها الخاصة والأهداف العامة تجاه البلد الذي تعمل به. فشركة المساهمة مثلا تسعى إلى تحقيق الأرباح وفي نفس الوقت عليها مراعاة تحقيق الأهداف الاجتماعية والصحيحة للمجتمع الذي تعمل لخدمته.

3-5- التدقيق من حيث استقلاليته وحياده:تتضمن هذا النوع من المراجعة نوعين هما: (13)

- **التدقيق الداخلي:** يعرف التدقيق الداخلي بأنه الفحص المنظم للمؤسسة ودفاتره وسجلاته بواسطة جهة داخلية أو مدققين موظفين في المؤسسة، ولعل السبب في نشأة هذا النوع من التدقيق يرجع أساسا إلى كبر حجم المشروعات وتعدد عملياتها المالية وكذا الابتعاد التدريجي للإدارة العليا للمؤسسة عن تفاصيل تنفيذ السياسات والخطط الموضوعة، الأمر الذي استلزم وجود إدارة وقائية ورقابية تضمن التحقق من عمليات المؤسسة وجديتها فور حدوثها. ويهدف هذا النوع من التدقيق إلى تحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة للمؤسسة عن طريق محو الإسراف واكتشاف أخطاء التلاعب في الحسابات والتأكد من صحة البيانات التي تقدم للإدارة.

- **التدقيق الخارجي**: تقوم به جهة مستقلة من خارج المؤسسة وقد يكون مكتب من مكاتب المحاسبة والتدقيق بالنسبة لمؤسسات القطاع الخاص والجهاز المركزي بالنسبة للقطاع العام.حيث أن الوظيفة الأساسية للمدقق الخارجي هي وفحص مستندي لدفاتر وسجلات المؤسسة فحصا فنيا دقيقا ومحايدا للتحقق من أنها قد تمت فعلا في إطار إجراءات سليمة وصحيحة تثبت جديتها، و إبداء الرأي في نظام الرقابة الداخلية أو بيان مدى تنفيذ السياسات الموضوعة للمؤسسة أو فحص لغرض خاص مثل شراء المؤسسة أو إدماج المؤسسة، والتدقيق الخارجي يتم عادة في نهاية السنة المالية كما أنه شامل وكامل، ويقوم المدقق بعمله دون قيود ويطلع على ما يريد متى ما شاء وهي إلزامية تفرضها القوانين إلا أنها اختيارية أي تتم عن طريق عينة من كل نوع من أنواع العمليات المالية ومراجعتها دون القيام بمراجعة العمليات كلها. وأخيرا يقوم المدقق الخارجي بإعداد تقرير يرد فيه نتيجة التدقيق.

4- طرق التدقيق : تتعدد طرق تنفيذ مهمة التدقيق، وأهم هذه الطرق مايلي: (14)

- **الملاحظة** : وتطبق في الحكم على صلاحية الطرق المحاسبية المستعملة بمشروع الزبون ومدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية علاوة على إستخدامها عند القيام بعمليات الجرد لأصول المشروع المختلفة .
- **التفتيش** : وتطبق في تدقيق الإستثمارات المالية والأصول الشبيهة لتقرير وجودها الفعلي، كما تستخدم للحصول على بيانات داعمة لتكاليف الأصول والإيرادات والمصاريف العادية ومايشابه ذلك من بنود .
- **التثبيت (التعزيز)** : وتطبق للتأكد من أرصدة الحسابات ومبالغ العمليات التجارية مع أطراف خارج المشروع وأرصدة الأصول الموجودة في عهدة أشخاص خارجة كالإرساليات وبضائع الأمانة وغيرها .
- **المقارنة** : وتطبق على أرصدة الحسابات والبيانات المالية الجارية ومقارنتها مع بيانات شبيهة أو معادلة خاصة بفترات سابقة أو لاحقة لبيان الأسباب الكامنة وراء أي تغييرات هامة .
- **التحليل** : وتطبق على الحسابات والبيانات الجارية لتقرير مدى الإعتماد عليها وصلاحية نشرها كمعلومات عن المشروع المعني .
- **الإحتساب** : وتطبق على البيانات الرقمية من زبون كإحتساب بضاعة آخر المدة وأرصدة الزبائن والمدفوعات المقدمة والمستحقات وغيرها .
- **الإستفسار**: وتطبق على بيانات المشروع المعني والأمور والقضايا التي يمكن الإفصاح عنها في القوائم المالية المنشورة مثل الإلتزامات العرفية والخطط المستقبلية والتوقعات المنظورة ذات الأثر المحتمل على المركز المالي للمشروع.

المحور الثالث: أثر تكنولوجيا المعلومات والإتصال على مهنة التدقيق

1- التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات والإتصال: لقد فرضت التطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات والإتصال على المدقق تحديات، من بينها ضرورة تعديل طريقة تفكيره ونظرته إلى المتغيرات المحيطة به، وضرورة الإستفادة من تلك المتغيرات لتطوير أدائه إلى الأحسن، وهدا الأمر أحدث تغييرا جوهريا على منهجية التدقيق على النحو التالي: (15)

- التغيير في ثقافة ومعرفة المدقق (التأهيل العلمي)، إذ يجب الإلمام التام بأساسيات تكنولوجيا المعلومات والإتصال، تكنولوجيا صناعة المعلومات والدراسة الكاملة بلغات وبرامج ووسائل الكمبيوتر المتطورة.
- إعادة النظر في خطة وبرنامج التدقيق، ولا سيما أن جزءا كبيرا من عناصر النظام المحاسبي موجود داخل جهاز الكمبيوتر مثل الدفاتر، المستندات، القوائم والتقارير.
- إعادة النظر في طبيعة أدلة الإثبات، والإستفادة من الكمبيوتر وأساليب بحوث العمليات في الحصول على مزيد منها بجانب أو بديلا عن الأدلة التقليدية.
- إعادة النظر في آلية نظم الضبط الداخلي، والإستفادة من مدخل المراقبة والتحكم الذاتي في تقوية نظم الضبط الداخلي للبيانات والمعلومات.
- إعادة النظر في طرق إعداد وعرض تقارير التدقيق بما يتواءم مع التطورات الحديثة في فكر ومنهجية الإدارة العليا، وتطبيق مبدأ الرقابة بالإستثناء وإبراز المسائل الجوهرية.

2- أهداف التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات والإتصال: تتمثل أهداف التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات والإتصال فيمايلي: (16)

- التأكد من فعالية الرقابة الداخلية للبيانات وأجهزة تكنولوجيا المعلومات والإتصال وشبكات توصيل الأجهزة من وصول غير المصرح لهم، بهدف النسخ أو التعديل أو التدمير.
- التأكد من أن إمتلاك البرامج وتطويرها يتم بموجب تفويض الإدارة.
- التأكد من أن معالجة العمليات المالية والملفات والتقارير وأي سجلات إلكترونية أخرى تتم بدقة وبشكل كامل.
- التأكد من ان البيانات المصدرية التي بها أخطاء يتم تمييزها ثم معالجتها طبقا لسياسات الإدارة.
- التأكد من أن ملفات نظم المعلومات المحاسبي الإلكتروني يتميز بالدقة والإكتمال والسرية.

3- آثار تكنولوجيا المعلومات والإتصال على التدقيق: لا يمكن للمدقق أداء مهمته في تدقيق العمليات المحاسبية الإلكترونية دون إسخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والإتصال، ودلك للأسباب التالية: (17)

- التطور المستمر في مهام وإجراءات التدقيق نتيجة التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية.
- توفير الوقت اللازم لأداء عملية التدقيق لما يترتب عن التدقيق من آثار على المركز المالي للعديد من المؤسسات.

وبما أن عملية التدقيق في ظل المعالجة الآلية للمعلومات تتطلب بأن يكون لدى المدقق معرفة ودراية بطبيعة النظام الإلكتروني فإن من الأفضل مشاركة المدقق في تصميم جوانب الرقابة والتدقيق حيث أن مشاركة المدقق في تصميم جوانب الرقابة والتدقيق، حيث أن مشاركة المدقق في تصميم النظام سوف تكون أكثر حساسية وضرورية في حالة نظم التشغيل المقدمة كما أنها تساهم في تحقيق الأمور التالية:

- ضمان إكتشاف الأمور الشاذة وتقليل إحتمال التحايل والتلاعب بالحاسب الإلكتروني نظرا لإمكانية وضع نظم رقابية محاسبية أفضل.
- تمكن المدقق من إستخدام أساليب أفضل لجمع الأدلة والقرائن وتزيد من إحتمال إكتشاف الأخطاء.
- معالجة المشكلات المتعلقة بفقدان الدليل المستندي وعدم توافر مسار للتدقيق.
- تزويد المدقق بنسخ لكل البرامج المتعلقة بالتطبيقات المحاسبية الهامة والتعديلات فيها.
- تحسين عملية إتخاد القرار وعملية ممارسة الحكم الشخصي.
- تحسين جودة عملية التدقيق بشكل عام.
- زيادة النظرة المتفائلة لدى العملاء إزاء عملية التدقيق.
- الحصول على العملاء جدد نتيجة إستخدام الحاسوب في التدقيق.
- إمكانية إستخدام أساليب حديثة في التدقيق بسبب إستخدام الحاسوب.
- إمكانية إنجاز بعض عمليات التدقيق المعقدة بدرجة أكر سهولة.
- تسهيل عملية تدقيق أعمال المدققين من قبل الشركاء أو المديرين.

4-إجراءات التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات والإتصال: تتمثل إجراءات التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات والإتصال فيمايلي: (18)

- **التدقيق حول الحاسب الإلكتروني**: إذ يتم التأكد من صحة البيانات الداخلة بمراجعتها على المستندات، وكذلك تدقيق المعلومات الخارجة للتأكد من السلامة والموضوعية.
- **التدقيق داخل الحاسب الإلكتروني**: إذ يتم التأكد من صحة التشغيل الداخلي في ضوء البرنامج المعد، ويتم دلك عن طريق المقارنة بين التشغيل اليدوي وبين التشغيل الإلكتروني للبيانات، أو تشغيل نفس البيانات بإستخدام برنامج كمبيوتر آخر وإجراء المقارنة.
- **التدقيق بإستخدام الحاسب الإلكتروني**: إذ يستطيع المدقق إستخدام إمكانيات الحاسب الإلكتروني في تنفيذ بعض عمليات التدقيق منها مايلي:
  - التحقق من صحة العمليات الحسابية.
  - إستخراج الأرصدة الشاذة.
  - تحليل الأرصدة التي تزيد أو تقل عن أرقام محددة لإعطائها مزيدا من الفحص.
  - إستخدام إمكانيات الحاسب الإلكتروني في إعداد القوائم والتقارير المالية على فترات قصيرة.
  - الإستفادة من أسلوب التغذية العكسية بالمعلومات.

5- مخاطر الإعتماد على تكنولوجيا المعلومات والإتصال في عملية التدقيق: تتمثل مخاطر الإعتماد على تكنولوجيا المعلومات والإتصال في عملية التدقيق فيمايلي: (19)

5-1- مخاطر التدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات: وهي عبارة عن المخاطر الناجمة عن فشل المدقق دون أن يدري في إبداء رأيه بشكل مناسب والمتعلق بالقوائم المالية التي تحتوي على أخطاء جوهرية، ونظرا للآثار البالغة التي أحدثها التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية في عملية التدقيق فقد حاز موضوع خطر التدقيق إهتمام العديد من الجهات المهنية وخاصة أن جودة عملية التدقيق ترتبط بدرجة إكتشاف المدقق للأخطاء والغش (التحريفات) بأنواعها فكلما زادت جودة عملية التدقيق قل خطر التدقيق وإبتعدت عن الغش في إكتشاف الأخطاء مما يعطي الثقة اللازمة للمدقق في إبداء رأيه الفني المحايد في مدى صحة وصدق القوائم المالية المعدة بإستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال.

5-2- مخاطر التدقيق في بيئة التشغيل الإلكتروني: وتشمل هده المخاطر مايلي:

- **الخطر الحتمي (الملازم)**: ويسمى كذلك الخطر المتأصل أو المتوارث، ويعتبر هدا الخطر من مكونات خطر التدقيق حيث أن عوامل أو مؤشرات هدا الخطر لايمكن تجاوزها عند تخطيط عملية التدقيق ،

فبمعنى آخر قابلية تعرض رصيد حساب معين أو نوع معين من العمليات لحدوث خطأ جوهري ويكون جوهريا إدا إجتمع مع غيره من الأخطاء في أرصدة الحسابات أو عمليات أخرى ودلك مع عدم وجود إجراءات رقابة أو ضوابط داخلية. ولا شك أن نسبة الخطر الحتمي تتأثر بطبيعة نظام تكنولوجيا المعلومات والإتصال المطبق والصعوبات التي يفرضها هدا النظام فيمايتعلق بكيفية تدقيق هدا النظام علاوة على تعقيد أداء عملية التدقيق، فالتعديلات في مسار التدقيق المتعلقة بنظم التشغيل الإلكتروني للبيانات تتمثل أساسا في الدليل المستندي للعمليات ونظرا لأن المستندات المستخدمة في إدخال البيانات للحاسب قد يحتفظ بها لفترة قصيرة من الوقت أو قد لا توجد مستندا للمدخلات على الإطلاق في بعض نظم المحاسبة الإلكترونية نظرا لإدخال البيانات بشكل مباشر إلى النظام، فلذلك لابد على المدقق أن يزور بإستمرار المؤسسة خلال السنة المالية قصد فحص المعاملات في الوقت التي ماتزال فيه النسخة المستندية موجودة لدى المؤسسة نظرا لمسؤولية المدقق عن إكتشاف الأخطاء والغش والمخالفات، لدلك لابد للمدقق أن يقيم مستوى الخطر الحتمي عند التخطيط لعملية التدقيق مما يزيد من فاعلية قرارات المدقق في إكتشاف تلك الأخطاء والمخالفات التي يؤدي إلى التعريف الجوهري في القوائم المالية.

- **خطر الرقابة:** ويقصد بخطر الرقابة إحتمال عدم منع أو كشف الأخطاء الجوهرية بواسطة هيكل الرقابة الداخلية بالمؤسسة ومايحتويه من سياسات وإجراءات، أو كذلك مخاطر المعلومات الخاطئة التي تحدث في رصيد حساب أو طائفة من المعاملات التي يمكن أن تكون جوهرية بمفردها، وعلى المدقق تقدير مخاطر الرقابة لضمان البيانات المالية والرئيسية، وقد يكون لمخاطر الرقابة في بيئة أنظمة المعلومات تأثيرا شاملا عند وجود إحتمال قوي لمعلومات رئيسية خاطئة، حيت يمكن أن تنتج المخاطر من عجز بنشاطات شاملة لأنظمة المعلومات التي تستعمل الحاسوب كتطوير البرامج والصيانة وأنظمة المساندة وتدابير الأمن الحقيقي لأنظمة المعلومات. وبما أن هيكل الرقابة الداخلية في ظل إستعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصال والمعالجة الآلية للمعلومات يختلف هيكل الرقابة الداخلية اليدوية فإن تقدير خطر الرقابة يتم وفقا لمناهج مختلفة حيث أن هيكل الرقابة الداخلية الآلية ينطوي على بعض الضوابط الرقابية الأخرى للوقاية ضد نوعين من الأخطار هما:
  - خطر الوصول إلى ملفات البيانات السرية نظرا لإمكانية عدد كبير من الأشخاص الوصول إلى الوحدة المركزية لمعالجة البيانات.

- خطر ضياع مسار التدقيق بقصد إخفاء حالات الغش بواسطة المنفذين ودلك من خلال عمليات التحديث الفورية للملفات الرئيسية حيث يتم تحديث الملفات الرئيسية بصفة مستمرة.

❖ **خطر عدم الإكتشاف:** ويقصد به إحتمال فشل المدقق في إكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية في القوائم المالية التي لم يتم منع حدوثها أو إكتشافها من خلال نظام الرقابة الداخلية المحاسبية، ويمثل خطر التدقيق إحتمال مشترك لمكوناته الثلاث (الحتمي، الرقابة الداخلية والإكتشاف)، ويعتبر خطر الإكتشاف العنصر الوحيد القابل للتحكم من قبل المدقق من خلال زيادة أو تخفيض حجم الإختبارات.

ويستطيع المدقق التحكم في خطر الإكتشاف في مرحلتي تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق عن طريق القيام بتحليل وتقييم الخطر الحتمي وكذلك فحص وتقدير خطر الرقابة، ويمكن للمدقق تقليل نسبة خطر الإكتشاف عن طريق القيام بإختبار الإلتزام بنظم الرقابة الداخلية، ويقوم المدقق بهذا الإختبار عن طريق عمل زيارات متكررة لمواقع المؤسسة محل التدقيق أسبوعيا أو شهريا لملاحظة تشغيل أنظمة الرقابة وتزداد أهمية القيام بهذا الإختبار كلما إزدادات نظم المعالجة الآلية تقدما وتعقيدا.

ومهما إختلفت درجة إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال في عملية التدقيق إلا وتوجد مخاطر عديدة نسردها فيمايلي: (20)

❖ **مخاطر بشرية:** وهي المخاطر الناتجة عن خطأ تشغيل الحاسوب، خطأ البرمجة وتحليل الأنظمة والبرامج، الإستخدام غير المصرح به للأجهزة والبرامج والأنظمة، مخاطر الإحتيال والتلاعب وسوء الإستخدام، مخاطر أمن المعلومات.

❖ **مخاطر مادية:** وهي مخاطر ناتجة عن عدم توافر الظروف البيئية الملائمة مثل: تعطل أو تدبدب الطاقة الكهربائية، تعطل الأجهزة الإلكترونية بسبب وجود رطوبة عالية أو حرارة منخفضة أو أسباب أخرى، إنتهاك الخصوصية للمستخدمين من خلال القرصنة وإختراقات الحاسوب، الصيانة الخاطئة للأجهزة والبرامج، مخاطر عدم وجود أدلة إثبات متطورة مع الوسائط الإلكترونية وشبكات الإتصال.

خاتمة

من خلال هده الورقة البحثية توصلنا إلى جملة من الإستنتاجات، والتي يمكن حصرها فيمايلي:

- أن تكنولوجيا المعلومات والإتصال عبارة عن أساليب وطريق حديثة ذات كفاءة عالية تؤدي إلى ربط الحواسيب وشبكات الإتصال (الأنترنيت) معا لتكون قادرة على معالجة وتوصيل المعلومات إلكترونيا.
- أن تكنولوجيا المعلومات والإتصال تؤدي إلى زيادة معرفة الأفراد والمؤسسات الإقتصادية من خلال تبادل المعلومات بين مختلف المستخدمين .
- أن إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال في المؤسسات الإقتصادية أرغم مدققي الحسابات على مواكبة هده التطورات وتحسين مهاراتهم وكفاءتهم في إستخدام الحاسوب ومختلف البرامج والنظم الإلكترونية المستعملة في إدخال، معالجة وتخزين البيانات المحاسبية.
- أن تدقيق الحسابات في ظل إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال يمكن أن كون ذات جودة أكثر من التدقيق التقليدي سواء من حيث تقليل وقت مهمة التدقيق، تكلفتها، مصداقيتها أو من خلال تحسين جودة الإجراءات الرقابية على البرامج والملفات الإلكترونية المستخدمة في المؤسسة موضع التدقيق.
- أن إستعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصال يساعد في تحسين جودة مرحلة التخطيط لعملية التدقيق، ودلك من خلال حساب حجم العينة بشكل أدق وإختيار مفردات تلك العينة.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم الإقتراحات والتوصيات التالية:

- ضرورة إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال في المؤسسات الإقتصادية لمواكبة التطورات والتغيرات التي عرفها العالم.
- ضرورة إبراز أهمية تكنولوجيا المعلومات والإتصال في تحسين جودة تدقيق الحسابات، ودلك من خلال تنظيم ملتقيات ومؤتمرات ودورات تدريبية وتكوينية لمدققي الحسابات.
- العمل على تشجيع مكاتب التدقيق على تدريب كوادرها على إستخدام برامج التدقيق الإلكتروني.
- إلزامية تطوير النظام المحاسبي المعمول به لدى مكاتب التدقيق الإلكتروني بحيث يلبي إحتياجات كافة الأطراف المعنية بعملية التدقيق.
- لابد من قيام مكاتب التدقيق بتحفيز مدققي الحسابات الدين يستعملون تكنولوجيا المعلومات والإتصال في أداء أعمالهم، ودلك بمنحهم مزايا مادية ومعنوية نظير مايعود على مكتب التدقيق من فوائد من جراء

إنهاء الأعمال المقررة في فترة قصيرة وبتكلفة منخفضة، وهدا مايشجع مدققي الحسابات الآخرين لكي يستعملوا التكنولوجيا الحديثة وبالتالي الرفع من جودة خدمات مكتب التدقيق.

- تشجيع البحوث والدراسات المتعلقة بالتدقيق الإلكتروني وببرامج المحوسبة وكل ماله علاقة بدلك .

الهوامش والمراجع المستخدمة:

[1]- Michel paquin, gestion des technologies de l'information, les éditions agence d'arc, canada, 19990,p17.

2- خلود عاصم، دور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في تحسين جودة المعلومات وإنعكاساته على التنمية الإقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية،2013 ،ص 232.

3- خلود عاصم، مرجع سبق ذكره، ص234-235.

4- ميهوب سماح، أثر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية – حالة نشاط البنك عن بعد-، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، جامعة قسنطينة 2، 2014، ص 06.

5- ميهوب سماح، مرجع سبق ذكره، ص 07

6- علي عبد الوهاب، شحاتة شحاته، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال – الواقع والمستقبل-، ط01، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006، ص 248.

7- مثقال حمود سالم القرالة، أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، ، 2011،ص15-17 .

8- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات-الناحية النظرية والعلمية-، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2000، ص 13 .

9- خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص 09 .

10- خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص11.

11- خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

12- خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص21.

13- عمر مصطفى مزغش، المراجعة المالية على عمليات الإقتراض، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص22 .

14- رقية ولد رويس، أهمية التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات في ترشيد القرارات، رسالة ماجستير لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة المدية، 2007، ص 06 .

15- فيصل دبيان عوض المطيري، أهمية تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق ومعوقات إستخدامها من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2013، ص 27.

16- محمود يحي زقوت، مدى فاعلية إستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق وأثره في تحسين جودة خدمة التدقيق في قطاع غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016، ص73 .

17- محمود يحي زقوت، مرجع سبق ذكره، ص73-75 .

18- فيصل دبيان عوض المطيري، مرجع سبق ذكره، ص 30.
19- محمود يحي زقوت، مرجع سبق ذكره، ص76-80.
20- محمود يحي زقوت، مرجع سبق ذكره، ص80.

الذكاء الأخلاقي وأثره في إدارة الصورة الذهنية للمنظمة

دراسة حالة منظمة الإسمنت عين توتة–فرع تقرت–

Moral intelligence and its impact on the management of the mental image of the organization

Case Study of the Cement Organization Ein Tuta –Tougourt-

أ. بلخير ميسون

جامعة غرداية

Belmissoun@yahoo.fr

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الذكاء الأخلاقي في إدارة المنظمة لصورتها الذهنية، وتقديم توصيات بناء على النتائج المتوصل إليها، ولغرض تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم وتوزيع إستمارة أسئلة متعلقة بموضوع البحث حيث شملت 21 فقرة حول الذكاء الأخلاقي وإدارة الصورة الذهنية، وذلك من أجل جمع البيانات وتحليلها وإختبار فرضيات الدراسة بإستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS)، وقد شملت الدراسة 35 إداري للمنظمة من أصل 44 ،وتم إستخدام العديد من الأساليب الإحصائية لتحقيق أهداف هذه الدراسة، وبعد إجراء عملية التحليل تم التوصل إلى أن هناك الذكاء الأخلاقي يؤثر في الصورة الذهنية من خلال تأثيره على عناصرها الثلاث وهي الصورة الذهنية الذاتية والصورة الذهنية المرغوبة والصورة الذهنية المدركة.

الكلمات المفتاحية: صورة ذهنية، ذكاء أخلاقي، صورة ذاتية، صورة مرغوبة، صورة مدركة.

Abstract:

The purpose of this study is to determine the impact of moral intelligence on the management of the organization's mental image, and to make recommendations based on the results achieved. For the purpose of achieving the objectives of the study, the researcher designed and distributed a questionnaire related to the subject of the research, including 21 paragraphs on moral intelligence and mental image management, Data collection, analysis and testing of hypotheses using the statistical package for social sciences (SPSS). The study included 35 administrative of the organization out of 44, and many statistical methods were used to achieve the objectives of this study. And after the process of analysis it was concluded that there is moral intelligence affects the mental image through its impact on the three

elements namely the mental image of the subjective and mental image desired and perceived mental image.
Keywords : Mental image, moral intelligence, self-image, desired image, perception image

تمهيد:

يتزايد الإهتمام بموضوع الصورة الذهنية وأهميتها للمنظمات نظرا للقيمة الفعالة التي تؤديها في تشكيل الآراء وتكوين الإنطباعات وخلق السلوك الإيجابي لدى جماهيرها الداخلية والخارجية ، وأصبح تحسين الصورة الذهنية هدفا أساسيا تصبو إليه المنظمات التي تنشد الريادة، ولعل من أهم السبل لتحقيق ذلك إستخدامها للذكاء الأخلاقي بعناصره الثلاث التعاطف والضمير الرقابة الذاتية التي تعتبر من أكثر الوسائل التسويقية قدرة على تحسين الصورة الذهنية للمنظمة لدى جمهورها الداخلي، تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية التالية:

إشكالية الدراسة:

مامدى تأثير الذكاء الأخلاقي في إدارة الصورة الذهنية للمنظمة محل الدراسة ؟

تساؤلات فرعية:

–هل يؤثر الذكاء الأخلاقي في الصورة الذهنية الذاتية ؟

– هل يؤثر الذكاء الأخلاقي في الصورة الذهنية المرغوبة؟

– هل يؤثر الذكاء الأخلاقي في الصورة الذهنية المدركة ؟

فرضيات الدراسة:

–توجد فروق ذات دلالة إحصائية للذكاء الأخلاقي في الصورة الذهنية الذاتية؛

– توجد فروق ذات دلالة إحصائية للذكاء الأخلاقي في الصورة الذهنية المرغوبة؛

– توجد فروق ذات دلالة إحصائية للذكاء الأخلاقي في الصورة الذهنية المدركة.

الدراسات السابقة:

–دراسةنصرالدين عبد القادرعثمان قروني والموسومة بفاعلية العلاقات العامة في بناء الصورة الذهنية للسودان، تناولت هذه الدراسة فاعلية العلاقات العامة في بناء الصورة الذهنية للسودان دراسة تحليلية لأنشطة مجلس الإعلام

الخارجي ضعيف في إستخدام الإعلام وعدم وجود تنسيق مع وزارة الخارجية، كذلك الصورة الذهنية للسودان ليست متوافقة مع ما يبذله مجلس الإعلام من جهد بنسبة بلغت 96 بالمائة، هناك عوائق تعترض تنفيذ أنشطة وبرامج العلاقات العامة منها عدم وجود ميزانية كافية لتغطية البرامج، بالإضافة إلى وجود تداخل في الإختصاصات وكذلك هجرة الكوادر المؤهلة وعدم إتباع أسلوب التخطيط والإتصال الفعال.

–دراسة مها الطيب عبد الله والموسومة بفاعلية العلاقات العامة في تكوين الصورة الذهنية، طبقت هذه الدراسة على المنظمة السودانية للمناطق والأسواق الحرة في الفترة الممتدة من 2004 إلى 2005، توصلت الدراسة إلى أن العاملين في مجال العلاقات العامة من ذوي المؤهلات الجامعية يفتقرون إلى الخبرة وإلى التدريب،كما توصلت الدراسة إلى أن جمهور المنظمة كون عنها إنطباعا إيجابيا.

–دراسة محمود داود أحمد والموسومة بالخدمات المقدمة في مطار الملكة علياء الدولي، وأثرها على الصورة الذهنية المكونة لدى السياح، عالجت هذه الدراسة الإشكالية المتمثلة في معرفة أثر الخدمات المقدمة في مطار علياء الدولي على الصورة الذهنية المتكونة لدى السياح وتحديد درجة تأثير كل نوع من الخدمات على هذه الصورة، وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

–خدمات المنظمات الخاصة العاملة في المطار تعمل على رسم صورة ذهنية جيدة في أذهان السياح، وبنسبة متوسطة بلغت 3.22 بالمائة، كما إتضح أن خدمات المنظمات السياحية لاتعمل على رسم الصورة الذهنية الحسنة عنها في أذهان السياح حيث لايستطيع السائح عمل حجوزات في الفنادق أو الإشتراك في البرامج السياحية في المطار، أما بالنسبة لخدمات المطاعم فهي ترسم صورة جيدة لكن الأسعار غير مناسبة لأغلب السياح وتعمل على رسم إنطباع غير جيد عنها، وليس لخدمات المتاجر والسوق الحرة في المطار تأثير على رسم الصورة الذهنية عن خدمات المطار.

–دراسة حجيم الطائي ومحمد جبار الصائغ وعامر عبد الكريم الذبحاوي والموسومة بدور الذكاء الأخلاقي في إدارة سمعة المنظمة، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة والأثر بين الذكاء الأخلاقي من خلال أبعاده(التعاطف والضمير والرقابة الذاتية)، وسمعة المنظمة من خلال أبعادها(الإبداع،المسؤولية الإجتماعية،جودة الخدمة)، أجريت الدراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس في كلية العلوم الزراعية في جامعة الكوفة بالعراق، وتوصلت إلى وجود علاقة بين الذكاء الأخلاقي وسمعة المنظمة على المستوى الكلي حيث كانت العلاقة متوسطة بالنسبة لكل من

التعاطف والرقابة الذاتية وضعيفة بالنسبة للضمير، وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات لهيئة التدريس أهمها ضرورة تفعيل التعاطف والرقابة الذاتية لدى أعضاء هيئة التدريس من أجل إدارة جيدة للصورة الذهنية.

1–الصورة الذهنية:

1 –1 الصورة الذهنية من العلوم الإنسانية إلى علم التسويق

لقد ذكر مصطلح الصورة الذهنية في مختلف العلوم الإنسانية والإجتماعية، ففي الفلسفة يرى أرسطو أن الصورة الذهنية هي كل ما يتحدد به الشيء ويتعين[1]، أي هي جميع المحددات والخصائص التي ترسم في ذهن الفرد عن شيء معين[2].

أما هيوم فيرى أن الصورة الذهنية هي جميع الأفكار التي تتشكل في ذهن الفرد بعد أن تغيب الإنطباعات الناتجة عن الإحساسات المباشرة ويعني هيوم بالإنطباعات جميع الإحساسات و الإنفعالات والعواطف، والصورة هي النسخة الباهتة عن تلك الإنطباعات الحسية المباشرة التي تبقى بعد إختفاء الإنطباع والتي يستحضرها الزبون في كل مرة يتعرض فيها إلى مثير يستوجب حضور هذه الصورة، ومنه نستطيع القول أن الصورة هي عبارة عن محتويات ذهنية ناتجة عن خبراتنا السابقة مع العالم الخارجي[3].

وتبعا لذلك إصطلح الفلاسفة ما يعرف بالتصور القبلي والتصور البعدي، حيث التصور القبلي هو التصور الذي يسبق التجربة، والذي يكون نتاج أقوال أو مشاهد تلقاها الفرد دون تجربتها، أما التصور البعدي فهو جميع الإنطباعات الناتجة عن التجربة مباشرة.

وفي مجال العلوم السياسية ظهر مصطلح الصورة الذهنية سنة 1908 على يد غراهام والاس والذي أشار في كتابه الطبيعة البشرية والسياسية[4]، إلى أن الناخبين في حاجة إلى تكوين شيء مبسط ودائم ومنظم عند الثقة في مرشح ما.

وفي السياق نفسه قدم بولدينغ تعريفا آخر للصورة من خلال تعريفه لصورة المرشح في الإنتخابات، بأنها مجموعة من الإنطباعات الذاتية التي تتكون في أذهان الناخبين[5].

أما علم الإجتماع فهو يناقش الصورة الجماعية التي يكونها مجموعة من الأفراد حول موقف ما ويشتركون فيها وهو ما يعرف حسب إيميل دوركايم بالتمثيلات الجمعية، وعرفها جان ميرل بأنها منظومة من الإنطباعات والأفكار والآراء والإتجاهات التي تكون تمثيلا عاما أو سائدا فهي عبارة عن وصف أو تصور موحد لمجموعة من الأفراد.

إستخدم علم الإجتماع مصطلحات قريبة تعبر عن الصورة الذهنية للشعوب منها الصورة الشعبيةPublic image، الصورة القوميةNational image.

وفي علم النفس عرفت الصورة الذهنية بأنها الصورة المتكونة من عدد من التجارب الحسية لموضوع ما، وعدت الصورة بأنها إحدى أدوات التفكير الثلاث وهي الرموز، المفاهيم،الصور، كما عدت الأساس في كل النشاطات العقلية والمعرفية للفرد[6].

يرى علماء النفس أن الصورة الذهنية غير موضوعية لأنها لا تمثل ولا تعكس الواقع الحقيقي، حيث الإنطباعات والمعتقدات المكونة عن الواقع يقوم الفرد بمعالجتها وفق ما يتصوره، ومنه فإن الواقعة نفسها يمكن أن يتصورها كل فرد بشكل مختلف عن الآخر.

وفي الإقتصاد وظف مفهوم الصورة الذهنية ليشمل جميع المعتقدات و الأفكار والإنطباعات التي يحملها الشخص تجاه منظمة معينة ، وهذا المفهوم يقترب كثيراً من المفهوم الذي تبلور عن دراسات الصورة في حقل العلاقات العامة والدراسات الإعلامية[7].

أما في التسويق فيرى علي عجوة في كتابه العلاقات العامة والصورة الذهنية بأنها "التقديم العقلي لأي شيء لا يمكن تقديمه للحواس بشكل مباشر، أو هي إحياء أو محاكاة لتجربة حسية كما أنها قد تكون تجربة حسية إرتبطت بعواطف معينة، وهي إسترجاع لما إختزنته الذاكرة أو تخيل لما أدركته حواس الرؤية أو السمع أو اللمس أو الشم أو التذوق"[8].

أوهي " مفهوم عقلي شائع بين أفراد جماعة معينة يشير إلى إتجاه هذه الجماعة الأساسي نحو شخص أو نظام ما، أو طبقة بعينها، أو جنس بعينه أو فلسفة سياسية أو قومية معينة أو أي شيء آخر"[9].

1–2 تعريف الصورة الذهنية

أما عن التعريفات المتعلقة بصورة المنظمة فتعددت من وجهات نظر الباحثين و الدارسين و الممارسين، وبغية الإلمام بجوانب هذا المصطلح نستعرض التعاريف التالية:

–تعريف معهد البحث و الدراسات الإعلانية:"صورة المنظمة جميع التمثيلات المادية وغير المادية التي تتكون عند الأفراد الذين ينتمون إلى المنظمة"[10].

–تعريف كاترين باري:"صورة المنظمة عبارة عن حوصلة لمجموعة من الصور المختلفة فيما بينها ،كل واحدة منها خاصة بجمهور معين وجانب من جوانب المنظمة، وهي تتفاعل فيما بينها لتعطي في النهاية صورة واحدة هي صورة المنظمة"[11]

–تعريف لاردنيوت :"صورة المنظمة مجموعة المعتقدات و المشاعر التي تريدها المنظمة أن تتبادر إلى أذهان أصحاب المصلحة و الإهتمام عندما يفكرون بهذه المنظمة"[12]

–تعريف كومبن:"صورة المنظمة بأنها عبارة عن مجموعة من التمثيلات الذهنية، الإدراكية و الحسية لفرد أو مجموعة من الأفراد إتجاه منظمة معينة"[13]

–تعريف هارولد ماركس: الصورة الذهنية للمنظمة إجمالي الإنطباعات الذاتية للجماهير عن المنظمة، وهي إنطباعات عقلية غير ملموسة تختلف من فرد إلى آخر، وهي المشاعر التي تخلقها المنظمة لدى الجماهير بتأثير ما تقدمه من منتجات، وتعاملاتها مع الجماهير، و علاقاتها مع المجتمع، وإستثماراتها الإجتماعية ومظهرها الإداري، وتندمج تلك الإنطباعات الفردية وتتوحد لتكوين الصورة الذهنية الكلية للمنظمة"[14]

ومنه نستطيع القول أن صورة المنظمة هي:

– عملية معرفية، بحيث تمر بمراحل عمليات معرفية من إدراك وفهم وتذكر، وتخضع للمتغيرات و العوامل التي تخضع لها العمليات المعرفية أو تتأثر بها.

–صورة المنظمة عملية ديناميكية تفاعلية تمر بمراحل عديدة تتأثر كل مرحلة بما قبلها وتؤثر فيما يلحق بها، كما أنها متطورة ومتغيرة و تأخذ أشكالا عديدة وقوالب مختلفة .

–مصدر صورة المنظمة هو الجماهير المحيطة، سواء سبق لها أو لم يسبق لها التعامل مع المنظمة.

–صورة المنظمة هي نتيجة لتفاعل مجموعة من الصور التي تتمتع بها مختلف العناصر المكونة لها لدى الجماهير المستهدفة.

1–3 أنواع الصورة الذهنية للمنظمة

يصنف علماء التسويق الصورة الذهنية كل على أساس نظرتهم للمنظمة فمنهم من يصنفها على أساس أهداف المنظمة إلى صورة مرغوبة وهي الصورة التي تسعى المنظمة إلى تكوينها في أذهان زبائنها، وصورة حالية وهي الصورة

الحقيقية للمنظمة وآخرون يصنفونها إلى داخلية وخارجية حيث الأولى تتمثل في كل ماهو داخل المنظمة من وسائل مادية ومعنوية وصورة خارجية وهي النشاطات التي تقوم بها المنظمة مع بيئتها الخارجية.

كما يصنفها آخرون على أساس الوظائف إلى صورة مالية وهي التي تعكس الوضعية المالية للمنظمة أي قيمة المنظمة، وكذا الصورة التكنولوجية والتي تظهر إبداعات المنظمة وبراءات الإختراع لديها، ومدى تطورها وطموحاتها المستقبلية.

مما سبق نجد أن من أهم التصنيفات التي جاء بها العلماء والتي تعتبر شاملة لما ذكر سابقا تصنيف والمتمثل فيما يلي[15]:

1–3–1الصورة الذهنية الذاتية Self Image: يرى (Ind) "هي إحساس المنظمة بنفسها" ، في حين يؤكد (Dowling) على أن" بناء صورة ذهنية ناجحة يتطلب من المنظمات أن تبدأ أولا بتغيير صورتها الذاتية" ، حيث أن التغيير في الصورة المدركة يقع على عاتق كافة الأفراد العاملين.

1–3–2–الصورة الذهنية المدركة Perceived Image: يرى (Synder) أنها " التصورات، الأحاسيس، والعلاقات ويعكس الإدراك عند الأشخاص حقيقتهم وهو إدراكهم الشخصي الذي يؤثر على قراراتهم الشرائية" . وتشير الدراسات وفقاً لذلك بأن الصورة الذاتية هي كيف يفكر الموظفون، وبماذا يشعرون، وأن الصورة المتوقعة هي ماذا تفعل المنظمة، وأن الصورة المدركة هي ماذا يفكر المستهلك وما الذي يؤثر على سلوكه تجاه هذه المنظمة.

1–3–3الصورة المرغوبة: Desired Image وهي التي تسعى المنظمة إلى تكوينها في أذهان جماهيرها حيث يمكن أن لا تكون هي الصورة الحقيقة للمنظمة، وتدخل الصورة المرغوبة غالبا ضمن الأهداف الإستراتيجية حيث تلعب العلاقات العامة دورا مهما في تكوين هذه الصورة أو تحسينها وتختلف هذه الصورة بإختلاف المنظمات فهناك المنظمات التي تريد أن تبرز في ثوب المنظمة التي تفضل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ومن من تركز إهتمامها على المسؤولية الإجتماعية إتجاه المجتمع المحلي وهناك من تحرص على تكوين صورة طيبة مرتبطة بالإنتاج الجيد أو الثمن الذي لا ينافس.

1–4–خصائص وسمات الصورة الذهنية

هناك العديد من السمات والخصائص المختلفة التى تتسم بها الصورة الذهنية ، وهى كالتالي[16]:

1–4–1 عدم الدقة : ذهب كثير من الباحثين إلى أن الصورة الذهنية لا تتسم بالدقة، والسبب فى ذلك هو أن الصورة الذهنية مجرد إنطباعات لا تصاغ بالضرورة على أساس علمى موضوعى، بل تعد تبسيطاً للواقع، كما أن الصورة الذهنية لا تعبر بالضرورة عن الواقع الكلى، ولكنها تعبر فى معظم الأحيان عن جزئية من الواقع الكلى، لاسيما وأن الأفراد عادة يلجأون إلى تكوين فكرة شاملة عن الآخرين من خلال معلومات قليلة يحصلون عليها لعدم القدرة على جمع المعلومات الكاملة.

1–4–2 المقاومة للتغيير: فالصورة الذهنية تميل إلى الثبات ومقاومة التغيير، وتتعدد العوامل التى تحدد وتؤثر فى كم وكيف التغيير المحتمل فى الصورة الذهنية ، وبعض هذه المتغيرات يتعلق بالصورة ذاتها ، وبعضها الآخر يتعلق بالرسائل الواردة من خلالها.

1–4–3 التعميم وتجاهل الفروق الفردية: تقوم الصورة الذهنية على التعميم المبالغ فيه ، ونظراً لذلك فالأفراد يفترضون بطريقة آلية أن كل فرد من أفراد الجماعة موضوع الصورة تنطبق عليه صورة الجماعة ككل على الرغم من وجود إختلافات وفروق فردية .

1–4–4 تؤدى إلى الإدراك المتحيز: تؤدى الصور الذهنية إلى تكوين إدراكات متحيزة لدى الأفراد ، فالصور الذهنية تبنى أساساً على درجة من درجات التعصب ، لذا فإنها تؤدى إلى إصدار أحكام متعصبة ومتحيزة ، نتيجة إهمال جوانب أخرى لأنها لا تتماشى مع معتقداتهم ، ولا تتسق مع إتجاهاتهم.

1–4–5 التنبؤ بالمستقبل: تسهم الصور الذهنية فى التنبؤ بالسلوك والتصرفات المستقبلية للجمهور تجاه المواقف والقضايا والأزمات المختلفة .

1–4–6 تخطي حدود الزمان والمكان: تتسم الصورة الذهنية بتخطيها لحدود الزمان والمكان، فالفرد لا يقف فى تكوينه لصوره الذهنية عند حدود معينة بل يتخطاها ليكون صوراً عن بلده ثم العالم الذى يعيش فيه ، بل وتمتد الصور التى يكونها إلى ما وراء المجرة التى يسكنها ، وعلى مستوى الزمان ، فالإنسان يكون صور ذهنية عن الماضي، ويكون صور ذهنية عن الحاضر، إضافة إلى المستقبل ، وبذلك يتضح أن الإنسان يكون صوراً ذهنية عن الأزمنة والأماكن المختلفة، وفقاً لمعارفه ومدركاته ومشاهداته إضافةً إلى قدرته على التخيل والإستنتاج

2الذكاء الأخلاقي :

2–1مفهوم الذكاء الأخلاقي:

الذكاء الأخلاقي هو قدرة الفرد على تمييز الصواب من الخطأ، ويعني أن يكون لدى الفرد قناعات أخلاقية تمكنه من التصرف بطريقة صحيحة وأخلاقية،مصطلح الذكاء الأخلاقي من المصطلحات الحديثة في علم الإدارة، ويتطور عندما تكون التغيرات الحاصلة في البيئة إيجابية،أي أنه قابل للتجديد والتطوير[17].

إن تطور الذكاء الاخلاقي يتطلب معرفة بالواقع والتوجيه الإيجابي يؤثر على تنفيذ الفرد للعمل بطريقة سليمة،وبذلك يكون للذكاء الأخلاقي إمكانية في تحسين قدرة الفرد على التعلم والفهم[18].

2–2–أبعاد الذكاء الاخلاقي:

يتكون الذكاء الأخلاقي من ثلاثة أبعاد وهي[19]:

2–1–التعاطف: يعني التعاطف الإحساس بالآخرين،يساعد التعاطف في التسويق على معرفة سلوك المستهلكين،والإحساس بهم ومنه عرض الرسالة الإعلانيةبطريقة تتناسب مع خصائصهم حيث أن ردود أفعال المستهلكين تختلف بإختلاف ثقافتهم،ومنه يمكن القول أن التعاطف هو تقمص مشاعر الآخرين،ثم التصرف إيجابيا نحوهم.

2–2–الضمير: يساعد الضمير الفرد على إتخاذ القرار السليم أخلاقيا في حالة الظروف غير الواضحة، ويطلق على الضمير مصطلح"الأنا الأعلى"عند سيقموند فرويد،حيث يعرف بأنه الصوت الداخلي للفرد الذي يوجهه إلى السلوك الصحيح والنزيه،ويؤنب الفرد في حالة السلوك الخاطىء.

2–3–الرقابة الذاتية: الرقابة الذاتية للمنظمات هي إحساسها بمسؤولياتها إتجاه الأفراد،كالمنظمات التي تتبنى مفهوم المسؤولية الإجتماعية،وكذا قيامها بواجباتها بالطريقة الصحيحة.

3– منهجية الدراسة الميدانية والخطوات المتبعة:

تتمحور إشكالية الدراسة حول مدى تأثير الذكاء الأخلاقي الإداري والمتمثل في التعاطف،الضمير والرقابة الذاتية في إدراة المنظمة لصورتها الذاتية والمتمثلة في العناصر الثلاث الذاتية،المدركة والمرغوبة ، قمنا بإسقاط هذه الدراسة على منظمة إسمنت عين توتة فرع تقرت حيث قمنا بصياغة إستبيان موجه لإداري المنظمة والبالغ عدد أربعة وأربعين.

3–1–مجتمع وعينة الدراسة: تمثل مجتمع الدراسة في مجموع إداري المنظمة والبالغ عددهم 44 وذلك لإدراكهم لمفهوم الذكاء الأخلاقي الإداري وكذا إدراكهم للصورة الذهنية، ونظرا لصغر حجم مجتمع الدراسة والمقدر ب44 إداري وهم عمال الإدراة في المنظمة،قمنا بعملية الحصر الشامل لأفراد المجتمع،حيث وزعنا 44إستبيان إسترجعنا منهم 35 صالح للدراسة.

3–2–أداة الدراسة :

تمثلت الآداة المستخدمة لجمع البيانات والمعلومات من عينة الدراسة في الإستبيان، الذي إحتوى على فقرات مقسمة إلى ثلاث أجزاء كما يلي:

الجزء الأول:معلومات شخصية حول عينة الدراسة (الجنس،السن،المستوى التعليمي،الخبرة، الموقع الإداري)

الجزء الثاني: خصصناه لمحاور الذكاء الأخلاقي والمتمثلة فيما يلي:

الأسئلة من (1–4) التعاطف، من (5–7) الضمير، من (8–10) الرقابة الذاتية.

الجزء الثالث:محاور الصورة الذهنية وهو المتغير التابع في الدراسة والمتمثلة فيما يلي:

الأسئلة من (1–4) الصورة الذاتية، من (5–8) الصورة المرغوبة، من (9–11) الصورة المدركة.

3–3–الأساليب الإحصائية المستخدمة: بهدف تسهيل عملية تحليل ومناقشة النتائج تم الإستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (**SPSS20**)، لمعالجة البيانات وتحليلها وإستخراج نتائج الدراسة، وقد تم أيضا إستخدام عدد من الأساليب الإحصائية والتي تتناسب مع أهداف الدراسة كما يلي:

–معامل الثبات ألفا دو غورنباخ،لقياس درجة الإتساق الداخلي لفقرات الإستبيان.

–التكرارات والنسب المئوية لإظهار نسب إجابات مفردات عينة الدراسة.

–المتوسطات الحسابية،لمعرفة موافقة العينة المدروسة عن أسئلة الإستبيان.

–الإنحرافات المعيارية،لقياس درجة تشتت قيم إجابات عينة الدراسة عن وسطها الحسابي.

3–4–قياس صدق وثبات أداة الدراسة:

قصد معرفة مدى جاهزية إستمارات أسئلة الإستبيان لمعالجة المشكل المطروح سيتم إختبار أداة القياس من خلال دراسة معامل الإتساق الداخلي،بغرض دراسة صدق وثبات الإستبيان وهي مرحلة يراد منها تقييم الأداة المستعملة في الدراسة،حيث من بين أهم المعاملات المستعملة في ذلك نجد معامل ألفا كرونباخ الذي يأخذ القيمة من(0 –1)

والتي تعبر عن نسبة الثبات للعينة المختارة والذين يعيدون نفس الإجابة إذا أعيد إستجوابهم في نفس الظروف،وقد بلغت قيمة المعامل 0.890 وهي نسبة مقبولة جدا .

4–النتائج ومناقشتها:

تم تحليل إستمارة الإستبيان بإستخدام برنامج ال**SPSS** النسخة ال20، قمنا بتغيير التحليل من خماسي إلى ثنائي وذلك لإستخدام اختبار t بدل إختبار **ANOVA**.

4–1– تحليل نتائج الإستبيان والخاصة بخصائص العينة

بعد تحليلنا للجزء الأول تحصلنا على خصائص العينة فكانت كالآتي:

–الجنس:من خلال الملحق رقم1 نجد أن أغلب أفراد الدراسة هم من الذكور بنسبة قدرت ب71.4 % ، مقابل 28.6% للإناث.

–السن: كانت نسب الفئات العمرية متقاربة حيث الذين ينتمون إلى الفئة العمرية (أقل من30 سنة)، بلغت نسبتهم 28.6% ونفس النسبة للفئة الثانية من (31–35) سنة، أما الفئة الثالثة من(36–42) سنة فقدرت نسبتهم ب 22.9% ، وأخيرا فئة (أكثر من40سنة) بلغت نسبتهم 20%.

–المستوى التعليمي: من خلال الملحق رقم1 يتبين أن أغلب أفراد العينة هم من فئة الجامعيين بنسبة 51.4% بالمائة ثم الذين لديهم مستوى ثانوي بنسبة 22.9 % ثم فئة الدراسات العليا بنسبة 17. %وأخيرا الأقل من ثانوي بنسبة 8.6%.

–الخبرة:كانت النسب حسب الملحق رقم2 كالآتي: (أقل من 5سنوات)54.3%، فئة من (6–10 سنوات) 25.7 ، فئة من (11–15سنة) 8.6%، فئة أكثر من(16 سنة) 11. %،.

–الموقع الإداري:كان تقسيم العينة كالآتي:% 8.6مدراء، 8.6% أي نفس النسبة مساعد مدير، 22.9 % رئيس مصلحة، 40% إطار عادي، 20% موظف بسيط.

4–2 تحليل نتائج الإستبيان والخاصة بمحاور فرضيات الدراسة:

بعد عملية جمع وتفريغ وتحليل نتائج الإستبيان سيتم إختبار فرضيات الدراسة من خلال قبول أو رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، علما أن مجال الثقة المعتمد في الدراسة هو (95%)، وبناءا عليه فإن:

–قبول فرضية العدم إذا كان مستوى الدلالة الإحصائية أكبر من (0.05).

-رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة إذا كان مستوى الدلالة الإحصائية أقل أو يساوي(0.05%).

الفرضية الأولى:

حسب مخرجات البرنامج الإحصائي فإن مستوى المعنوية قدر ب0.002 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة 0.05 ومنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير الذكاء الأخلاقي والصورة الذهنية الذاتية، أي توجد علاقة تأثيرية للذكاء الأخلاقي في الصورة الذاتية للمنظمة، وقدرت قوة العلاقة ب0.107 وهي علاقة قوية، ومنه نقبل الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية:

حسب مخرجات البرنامج الإحصائي فإن مستوى المعنوية قدر ب0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة 0.05 ومنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير الذكاء الأخلاقي والصورة الذهنية المرغوبة، أي توجد علاقة تأثيرية للذكاء الأخلاقي في الصورة المرغوبة للمنظمة، وقدرت قوة العلاقة ب0.149 وهي علاقة قوية، ومنه نقبل الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة:

حسب مخرجات البرنامج الإحصائي فإن مستوى المعنوية قدر ب0.035 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة 0.05 ومنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير الذكاء الأخلاقي والصورة الذهنية المدركة، أي توجد علاقة تأثيرية للذكاء الأخلاقي في الصورة المدركة للمنظمة، وقدرت قوة العلاقة ب 0.078، وهي علاقة متوسطة إلى ضعيفة، ومنه نقبل الفرضية الثالثة.

الخلاصة:

قمنا في هذه الدراسة بالكشف عن العلاقة والأثر بين الذكاء الأخلاقي والمتمثل في أبعاده الثلاث وهي(التعاطف والضمير والرقابة الذاتية)، وإدارة الصورة الذهنية بأبعادها الثلاث وهي(الذاتية والمرغوبة والمدركة)، ومن خلال النتائج التي توصلنا إليها بعد توزيعنا لإستمارة إستبيان إستهدفنا من خلالها الموظفين الإداريين للمنظمة توصلنا إلى وجود علاقة تأثيرية للذكاء الأخلاقي في إدارة الصورة الذهنية، حيث يؤثر بنسب مختلفة في أبعادها الثلاث، وكانت العلاقة قوية بين الذكاء الأخلاقي ومتغيري الصورة الذاتية والصورة المرغوبة، ومتوسطة إلى ضعيفة بالنسبة للصورة المدركة، ومنه على منظمة إسمنت –عين توتة– تفعيل الذكاء الأخلاقي إذا ما أرادت تكوين صورة ذهنية ذاتية

ومرغوبة جيدة لدى موظفيها وذلك من خلال توفير بيئة إجتماعية في العمل، وتلبية إحتياجاتهم وكذا تقديم مساعدات في حال واجهتهم مشاكل داخل وخارج المنظمة، بالإضافة إلى حمايتهم في حال وقوعهم في أخطاء مهنية والحرص على الرقابة الداخلية ومعاقبة الذين يخلون بالنظام العام للمنظمة، هذه العناصر والتي تدخل ضمن أبعاد الذكاء الأخلاقي تعمل على تحسين الصورة الذهنية الذاتية والمرغوبة للمنظمة حسب نتائج الدراسة.

الملاحق:

1–الملحق رقم 1معامل ألفا دوغرونباخ:

الفقرات	ألفا دو غرونباخ
21	0.890

2–الملحق رقم 2خصائص العينة:

	الفئة	التكرارت	النسبة		الفئة	التكرارت	النسبة
	ذكر	25	71.4		أقل من 5سنوات	19	54.4
	أنثى	10	28.6		10-6	9	25.7
الجنس	المجموع	35	100		15-11	3	8.6
	أقل من 30	10	28.6		20-16	4	11.4
	من31-35	10	28.6	الخبرة	المجموع	35	100
	من36-40	8	22.9		مدير	3	8.6
	أكثر من 40	7	20		مساعد مدير	3	8.6
السن	المجموع	35	100		رئيس مصلحة	8	22.9
	أقل من ثانوي	3	8.6		إطار عادي	14	40
	ثانوي	8	22.9		موظف بسيط	7	20
	جامعي	18	51.4	الموقع الإداري	المجموع	35	100
المستوى التعليمي	دراسات عليا	6	17.1				
	المجموع	35	100				

3–الملحق رقم3:

إستمارة الإستبيان

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد:

سيدي الكريم سيدتي الكريمة أضع بين أيديكم هذا الإستبيان والذي يعد جزءا من دراسة حول"دور الذكاء الاخلاقي في إدارة الصورة الذهنية داخل المنظمة الإقتصادية".

يرجى منكم قراءة الإستبيان بعناية وإختيار ما يتناسب مع وجهة نظركم،علما بأنه لا توجد إجابات صحيحة وإجابات خاطئة وإنما الإجابة المختارة هي التي تعبر عن وجهة نظركم بصدق وأمانة، ونود التأكيد على أن هذا الإستبيان سوف يستخدم لغرض البحث العلمي وسوف نحافظ على سرية المعلومات الموجودة به،لذا نرجو التكرم والتعاون في الإجابة بعناية ودقة وموضوعية بوضع علامة(X) في المكان المناسب من وجهة نظركم.

شكرا جزيلا على تعاونكم

الجزء الأول: يقيس المعلومات الشخصية للعينة المدروسة

الرجاء وضع إشارة في المكان الذي تراه مناسبا.

1–الجنس:

ذكر –( ) أنثى–( )

2–السن:

–أقل من 30 سنة( ). – من 36 إلى أقل من 40سنة ( ).

– من 31 إلى أقل من 35سنة( ). – أكثر من 40 سنة( ).

3–المؤهل العليمي:

– أقل من ثانوي( ) – ثانوي( ). – جامعي( ). – دراسات عليا( ).

4–الخبرة:

–أقل من خمس سنوات( ).–من6إلى10سنوات( ).–من11–15سنة( ).–من16–20سنة( )

–أكثر من 20سنة( )

5–الموقع الإداري:

–مدير( ). –مساعد مدير( ).–رئيس مصلحة أو قسم( ).–موظف( ).–عامل بسيط( ).

الجزء الثاني: يقيس الذكاء الأخلاقي

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	توفر المنظمة بيئة إجتماعية لموظفيها داخل مجال العمل.					
02	تتكفل المنظمة بإحتياجات الموظفين داخل وخارج المنظمة.					
03	يستفيد الموظفون من بعض المساعدات في حالة مواجهتهم لبعض المشاكل داخل أو خارج المنظمة.					
04	تعمل المنظمة على حماية موظفيها.					
05	تتميز المنظمة بمبادىء وقيم حسنة.					
06	تكافح المنظمة كافة أنواع الغش والامور اللأخلاقية.					
07	تحرص المنظمة على قيام الموظفين بأعمالهم بإتقان وإخلاص.					
08	للمنظمة جهاز رقابة داخلي يعمل على إكتشاف الأخطاء والتجاوزات.					
09	تحرص المنظمة على الرقابة الداخلية والتقويم الداخلي.					
10	تفرض المنظمة على الموظفين الذين يخلون بالنظام والسير الحسن للعمل عقوبات صارمة.					

الجزء الثالث:يقيس الصورة الذهنية

الرقم	العبارة	موافق	موافق	محايد	غير	غير

		بشدة			موافق	موافق بشدة
01	يلتزم الموظفون بإعطاء صورة إيجابية عن المنظمة.					
02	تلتزم المنظمة بالدقة في تقديم خدماتها.					
03	تقوم المنظمة بالمتابعة المستمرة للزبائن.					
04	تمتاز المنظمة بالسرعة العالية في تقديم الخدمة.					
05	تمتلك المنظمة قدرات إبتكارية عالية في تطوير منتجاتها وخدماتها بصورة مستمرة.					
06	تمتاز المنظمة بالمصداقية.					
07	لقد كان للإستراتيجية التسويقية للمنظمة أثر كبير في إشباع حاجات ورغبات الزبائن.					
08	أعمل دائما على نصح الناس بالتعامل مع المنظمة.					
09	تهتم المنظمة بتحسين صورتها أمام الزبائن					
10	يمكن إعتبار خدمات المنظمة مقياسا للحكم على خدمات المنظمات الأخرى.					
11	تسعى المنظمة لأن تكون رائدة في تقديم خدماتها					

الهوامش والمراجع المستخدمة:

[1] حامد مجيد الشطري، **الإعلان التلفزيوني ودوره في تكوين الصورة الذهنية**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2013 ، ص28.

[2] Mehor hadj mohamed, **le positionnement de l'image percu de l'entreprise**,these doctorat sciences commerciale,universite de tlemcen,2014,p 25.

[3] Hadjer berrrehail, el hadi boukalkoul, **Concepte de l'image de marque**,(uram),universite annaba,2017.

[4] Graham Wallas, **Human nature in politics**,3édition 1920(www.gutenberg.org) page consulté le 24/07/2014.

[5] أسماء جميل رشيد، **الصورة الإجتماعية وصورة الذات للمرأة في المجتمع العراقي**، أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع، جامعة بغداد، 2006، ص43.

[6] Mehor hadj mohamed,op-cit,27.

[7] أسماء جميل رشيد، مرجع سبق ذكره، ص32.

[8] علي عجوة، **العلاقات العامة و الصورة الذهنية**، عالم الكتب للنشر و التوزيع و الطباعة، القاهرة، 2003، ص4.

[9] نفس المرجع، ص4.

[10] Lendrevie jaqaues et Londondenis, **Merkator**, DALLOZ ,8eme ed, paris ,2003, p77

[11] Cathrine Paris, **40fiches marketing**, le Génie de Glassier, 2002, p99

[12] Lardiniote,t , **Etude de l'efficacité de parinage sportif**, thèse doctorat en science de gestion, universite de louvain, p46

[13] Jean-Jacques Combin, Ruben Chumpitaz , **Marketing stratégique et opérationnel**, du marketing a l'orientation marché,DUNOD , Paris, 5eme ed, 2002, p246

[14]كريمان فريد، على عجوة، **إدارة العلاقات العامة بين الإدارة الإسترتيجية و إدارة الأزمات**، ط1، عالم الكتاب للنشروالوزيع، القاهرة، 2005، ص128.

[15] بلال خلف السكارنة، **أخلاقيات العمل أثرها في إدارة الصورة الذهنية في منظمات الأعمال**، ورقة بحثية، جامعةالإسراء (www.iasj.net)تاريخ الإطلاع2017/12/19.

[16]أحمد الدسوقي، **الصورة الذهنية لرجال الشرطة عند الرأي العام المصري** (www.benaa-undp.org).

[17] Seyyed ahmad hosseini,hassan khalili, behzadnazemipour, **The effect of manager's moral intelligence on the business performance**, international journal of organizational leadership,vol2,2013, Tehran, iran.(www.aimijournal.com) page consulté le 18/01/2018.

[18] Collen reinhart, **Moral intelegence in the workplace**, (www.small busineschron.com)page consulté le18/01/2018.

[19] يوسف حجيم الطائي، محمد جبار الصائغ،عامر عبد الكريم الذبحاوي، **دور الذكاء الأخلاقي في إدارة سمعة المنظمة**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد15، العدد،2013 ، ص14.

مبررات تبني الحوكمة في البنوك الجزائرية

Reasons for the adoption of governance in Algerian banks

د. قويدر بورقبة **أ. ريـم عـمري** **أ. سامي عمري**

جامعة زيان عاشور الجلفة **جامعة تبسة** **جامعة تبسة**

omrisami@hotmail.frrymomri1990@hotmail.fr dr.bouragbakouider@gmail.com

الملخص:

عرفت المنظومة المصرفية الجزائرية العديد من الإصلاحات،وبالرغم من ذلك فإن القطاع المصرفيلا يزال يعاني من جملة من النقائص والسلبيات، التي تحد من فعالية تلك الإصلاحات، وتحول بينها وبين تحقيق الأهداف المرجوة منها، مما يقتضي ضرورة تبني الحوكمة والعمل بها من أجل الإرتقاء بالمنظومة المصرفية الجزائرية، وتأهيلها للاندماج في الاقتصاد العالمي.

ومن أهم نتائج الدراسة أنه لم تنشأ الحاجة إلى تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية من العدم، وإنما يرجع الاهتمام المتنامي بهذا المفهوم لما يعرفه النظام البنكي الجزائري من ثغرات وأوجه قصور متعددة، قادته إلى التعرض إلى هزات زعزعت استقرار ومصداقية النظام البنكي.

كلمات مفتاحية:الحوكمة، النظام البنكي الجزائري، ثغرات، الاستقرار.

Abstract:

The Algerian banking system has undergone many reforms. Nevertheless, the banking sector is still suffering from a number of shortcomings and negatives which limit the effectiveness of these reforms and turn them into achieving the desired objectives. This requires the need to adopt and work towards governance in order to improve the banking system And to qualify them for integration into the global economy.

The most important resultsthat the need to apply the principles of governance in Algerian banks did not arise from nothing, but the growing interest in this concept is due to what he knew Algerian banking system of gaps, led him to exposure to tremors that destabilized the stability and credibility of the banking system.

Key words: Governance, Algerian banking system, gaps, stability.

JEL Classification:G38,G24,G39,C62

تمهيد:

شهدت الساحة المصرفية الدولية العديد من التطورات المالية، التي اتسعت رقعتها وآثارها المتوقعة على أعمال البنوك. وفي ظل هذه الوضعية تزايد الاهتمام بتعزيز استقرار النظام البنكي وحمايته من الهزات. من أجل هذا ظهرت الحوكمة في القطاع المصرفي، حيث أضحت الحوكمة من الآليات التي تهدف إلى استقرار النظام المالي، وضمان كفاءة النظام المصرفي بما يتواءم مع التطورات العالمية، وتلافي حدوث انهيارات تؤثر على التنمية الاقتصادية.

وبخصوص البيئة المصرفية الجزائرية فقد شهدت حزمة من الإصلاحات تزامن البعض منها مع حدوث اهتزازات في القطاع المصرفي، المتمثلة أساسا في أزمة البنوك الخاصة، وفي ظل هذا الوضع، يبدو جليا ضرورة تبني الحوكمة والعمل بها من أجل تفادي تكرار الأزمات التي ضربت في العمق استقرار ومصداقية النظام البنكي.

1- إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق تبرز معالم الإشكالية الرئيسية كالآتي:

فيما تتمثل مبررات تبني الحوكمة في البنوك الجزائرية؟.

2- التساؤلات الفرعية

إلى جانب السؤال الجوهري للإشكالية العامة، يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

-ماهي دواعي اللجوء إلى الحوكمة المصرفية؟

- كيف يمكن تشخيص وضعية الحوكمة في البنوك الجزائرية؟

3- فرضيات الدراسة

يمكن تلخيص الفرضيات الأساسية لهذا البحث كما يلي:

- دفعت التطورات العالمية الى تبني البنوك الجزائرية تطبيق قواعد الحوكمة.
- أدى عدم تبني قواعد الحومة في الجزائر الى حدوث أزمات بنكية.

4- أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تتعلق بقطاع حيوي في الاقتصاد، ألا وهو القطاع المصرفي، والذي يعتبر من أكثر القطاعات عرضة للمخاطر، الأمر الذي يتطلب الكثير من الاهتمام بسلامة ومتانة هذا القطاع.

5- أهداف الدراسة

تتمثل الأهداف الأساسية للبحث في توضيح أهمية الحوكمة في البيئة المصرفية وإبراز دوافع تبني وتطبيق الحوكمة في البنوك الجزائرية.

6- منهج الدراسة

نظرا لطبيعة موضوع الدراسة ومحاولة الوصول إلى كافة تطلعاته، سيتم استخدام المنهج الوصفي عند التعرض لمفاهيم عامة، خاصة المتعلقة بالحوكمة المصرفية.

7- محاور الدراسة

للإجابة على الإشكال المطروح، وبلوغ الأهداف المرجوة من الدراسة، فلقد تم تقسيمها إلى ثلاثة محاور أساسية:

- **المحور الأول**:الحوكمة المصرفية.
- **المحور الثاني**:جوانب الضعف الهيكلي.
- **المحور الثالث**: أزمة البنوك الخاصة.

2.الحوكمة المصرفية

تحتل المنظومة المصرفية أهمية بالغة على مستوى الاقتصاديات الوطنية والدولية مقارنة بالقطاعات الأخرى، انطلاقا من كونها المحرك الأساسي لدعم النمو الاقتصادي، ناهيك على أن انهيار أحد البنوك سيكون له انعكاساته السلبية على القطاع المالي برمته والمتعاملين مع هذا القطاع وبالتالي الاقتصاد ككل، لذا أصبح لزاما العمل على النهوض بالقطاع المصرفي والمحافظة على السلامة البنكية، وتعتبر الحوكمة المصرفية أحد المداخل المهمة لضمان سلامة الأداء المصرفي وحماية مصالح جميع الأطراف ذات الصلة بنشاط البنك.

1.2 مفهوم الحوكمة المصرفية

توجد تعاريف متعددة للحوكمة المصرفية طبقا لما جاء في مقالات وكتابات الباحثين، وتقارير مختلف الهيئات، وفيما يلي عرض لبعض هذه التعاريف:

- تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية "الحوكمة المصرفية هي الأساليب التي تدار بها أعمال وشؤون البنوك من خلال الدور المنوط به كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا بما يؤثر على تحديد أهداف البنك، ومراعاة حقوق المستفيدين وحماية حقوق المودعين". (فؤاد شاكر،2003، ص: 20)

-"حوكمة البنوك هي مجموعةالقواعد واللوائح القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية التي توجه وتحكم الإدارة في أداء عملها والوفاء بمسئولياتها، ليس فقط أمام المساهمين الذين هم جزء أساسي من منظومة حوكمة البنوك، ولكن أيضا أمام المودعين الذين هم الدائنون الرئيسيون للبنوك ومن ثم أصحاب المصالح والمجتمع في المنطقة التي يعمل بها القطاع البنكي". (حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسين راضي، 2011، ص: 32)

إذن وكمحصلة لما تم ذكره، يتبين أن الحوكمة المصرفية هي الطريقة التي تدار بها أعمال البنوك، بما في ذلك وضع استراتيجية البنك وأهدافه، وإدارة عمليات البنك اليومية، مع حماية مصالح المودعين وتلبية التزامات المساهمين مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح أصحاب المصلحة الآخرين.

2.2 أهمية الحوكمة المصرفية

يؤدي تطبيق البنوك للحوكمة إلى نتائج إيجابية متعددة أهمها ما يلي:

– زيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار واستقرار سوق المال، والحد من الفساد.

– التزام البنوك بتطبيق معايير الحوكمة يساهم في تشجيع الشركات التي تقترض منها على تطبيق قواعد الحوكمة والتي من أهمها الإفصاح والشفافية والإدارة الرشيدة، مما يؤدي إلى انخفاض درجة المخاطر عند تعاملها مع البنوك والإقلال من التعثر.

– إن تطبيق أسس الحوكمة يكون عنصرا رئيسيا لاندماج البنوك في مسايرة الاقتصاديات العالمية، خاصة تلك التي تعاني من عدم اللحاق بركب البنوك العالمية العملاقة.

– في عصر العولمة أصبح لزاما على البنوك أن تطور أنظمة الحوكمة فيها، من أجل بلورة استراتيجياتها وآليات صنع القرار فيها بالكيفية والسرعة اللازمتين للتعامل مع العالم الخارجي، بما في ذلك البنوك الدولية.

– تطبيق الحوكمة المصرفية من شأنه الوصول إلى تحقيق أهداف البنوك، وهي أساس لبناء الثقة مع المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة بما فيها الجهات الإشرافية.

وبالرغم من أن الحوكمة المصرفية لا تكتسب الصبغة الإلزامية إلا أن مزاياها تجعل منها ضرورة لا خيارا، خاصة في ظل الأزمات المالية المتلاحقة، والتي أصبحت سمة من سمات النظام الرأسمالي.

3.2 مبادئ الحوكمة المصرفية

سعت لجنة بازلمنذ عام 1999 على إصدار مبادئ خاصة بحوكمة المؤسسات المصرفية، حيث تعتقد أن أي تقصير أو إخفاق في تطبيق مبادئ الحوكمة من شأنه جر البنك إلى الانهيار، وفي بعض الحالات تهديد استقرار النظام المالي برمته. لذا اقترحت لجنة بازل وثيقة استشارية تحت مسمى " تعزيزحوكمة الشركات لمنظمات المصرفية" عام 1999، ليتم تعديلها وإصدار نسخة محدثة في فيفري 2006، قصد تعزيز سلامة النظام المصرفي، وإضفاء المزيد من الشفافية والانضباطية في السوق المصرفية. لكن عقب الأزمة المالية العالمية منتصف 2007، اقترحت توجيهات جديدة عن الحوكمة عام 2010، لعلها تكون قاعدة مرجعية لسلطات الرقابة المصرفية. وجاء هذا التنقيح من قبل اللجنة بناء على الإخفاقات الأخلاقية والتنظيمية الكثيرة التي وقعت فيها البنوك الكبرى. ترتكز

هذه المبادئ على المحاور التالية: Basel (committee on banking supervision, February 06- 15):2006, PP

-دور ومسؤوليات مجلس إدارة البنك

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية اتجاه المؤسسة المصرفية والمساهمين، لاسيما في صياغة الإستراتيجية العامة للبنك والمصادقة عليها، وإدارة المخاطر، كما يجب أن يوضح الترتيبات الخاصة باختيار وتعيين الأشخاص في المناصب الهامة داخل الإدارة العليا.

- دور ومسؤوليات الإدارة العليا للبنك

تعتبر الإدارة العليا للبنك طرفا أساسيا أيضا في تطبيق قواعد الحوكمة عقب مجلس الإدارة الذي يكون في المقام الأول، ويتم أداء هذا الدور من خلال الرقابة على أعضاء المديريات التنفيذية وأعمالهم.

- دور المدققين الداخليين والخارجيين

يعتبر الدور الذي يلعبه المدققون دورا حيويا بالنسبة لإرساء قواعد الحوكمة، لذا يجب نشر الوعي بهذه الأهمية لدى كافة الأطراف المتصلة بالبنك، نحو ضرورة الاستفادة الفعلية من النتائج التي توصل إليها المدققون.

- الإفصاح والشفافية

ينبغي تعميق الشفافية اتجاه المساهمين والمودعين وأصحاب المصالح في البنك كأساس من أسس الحوكمة.

- دور سلطات الرقابة المصرفية

يتعين على السلطات الرقابية في سبيل التطبيق السليم لقواعد الحوكمة داخل القطاع المصرفي أن تصدر سلسلة من التعليمات التي تكفل التطبيق الحسن لقواعد الحوكمة.

- دور اللجان الإشرافية المختصة التابعة لمجلس الإدارة

ينشئ مجلس الإدارة لجانا خاصة لمساعدته في الإشراف على أنشطة البنك بصورة سليمة ودقيقة، مثل: لجنة إدارة المخاطر، لجنة الترشيح، لجنة المكافآت، لجنة التدقيق...إلخ.

من خلال المبادئ السالفة الذكر، يتبين أن مبادئ الحوكمة المصرفية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية تركز على أهمية تحقيق الاستقرار المصرفي، وهذا لا يتم إلا من خلال الدور الأساسي الذي يقوم به مجلس الإدارة، ودور المدققين الداخليين والخارجيين، ودور السلطات الإشرافية والرقابية في تأمين الحوكمة الجيدة في البنوك.

3.جوانب الضعف الهيكلي

لم تنشأ الحاجة إلى تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية من العدم، وإنما يرجع الاهتمام المتنامي بهذا المفهوم لما عرفه ويعرفه النظام البنكي الجزائري من ثغرات وأوجه قصور متعددة، قادته إلى التعرض إلى هزات زعزعت استقرار ومصداقية النظام البنكي.

1.3ضعف قاعدة رأس مال البنوك

تشكل رؤوس أموال البنوك عنصرا مهما في تحقيق نسبة ملاءة تتناسب والمخاطر التي تتعرض لها هذه المؤسسات. ومن هذا المنطلق، ومن أجل تعزيز قدرات البنوك العاملة في الجزائر والرفع من مستوى أدائها، أجبرت السلطات الرقابية البنوك، في العديد من المرات، على رفع رأس مالها، بداية من النظام رقم 90-01 المؤرخ في 04 جويلية 1990، كما تم إحداث تغيير في رأس مال البنوك سنة 2004، وهذا بمقتضى النظام رقم 04-01 الصادر في 04 مارس 2004، وكان آخر تعديل يهدف إلى رفع رأس مال البنوك سنة 2008، وذلك بموجب النظام رقم 08-04 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008.

والجدول رقم "01" يوضح تطور الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر:

الجدول 1: تطور الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر

الوحدة: مليون دينار جزائريالمصدر:بالاعتماد على:

السنة	1990	2004	2008
البنوك	500	2500	10000
المؤسسات المالية	100	500	3500

-Banque d'Algérie, article n°01 du règlement n°90-01 du 04 juillet 1990, relatif au capital minimum des banques et établissements financiers exerçant en Algérie.
- Banque d'Algérie, article n°02 du règlement n°04-01 du 04 mars 2004, relatif au capital minimum des banques et établissements financiers exerçant en Algérie.
- Banque d'Algérie, article n°02 du règlement n°08-04 du 23 décembre 2008, relatif au capital minimum des banques et établissements financiers exerçant en Algérie.

يلاحظ من خلال الجدول رقم "01" أن التشريع المصرفي الجزائري قد رفع وبشكل كبير الحد الأدنى المطلوب لإقامة البنوك والمؤسسات المالية، وذلك بعدما لوحظ أن الحدود الأولى لم ترقى للحفاظ على استقرار تلك الوحدات المصرفية، وتحصينها ضد خطر التعثر، وتجنبا لحدوث إفلاسات مصرفية؛ كالتي حدثت لبنك الخليفة وبنك الجزائر التجاري والصناعي، تلك الزيادة المشروطة في القواعد الرأسمالية للوحدات المصرفية مكنت من تحقيق

متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال، الذي جاءت به لجنة بازل في اتفاقيتها الأولى، وأكدت عليه في اتفاقيتها الثانية، بالإضافة إلى تمكينها من توسيع أنشطتها الإقراضية، والاستثمارية بغية تحقيق أهدافها والحفاظ على حقوق مودعيها.

على الرغم من التطور الذي شهدته البنوك الجزائرية من حيث زيادة رؤوس أموالها، إلا أنها لا تزال تعاني من صغر حجمها مقارنة ببنوك عالمية، لذا يجب على السلطات الجزائرية تدارك هذا النقص بالقيام بعمليات الاندماج فيما بين البنوك العامة لتقوية قاعدة رأس المال وتحقيق المزايا التي تنجم عن هذه العملية لزيادة القدرة التنافسية للجهاز المصرفي الجزائري.

2.3 سيطرة القطاع العمومي على السوق المصرفية

تعتبر سيطرة البنوك العمومية على النظام المصرفي الجزائري إحدى المظاهر التي ورثها عن النظام الاشتراكي أو الاقتصاد المخطط، أين كانت الدولة تحتكر هذا القطاع، ومع فتحه بداية التسعينات من القرن الماضي بصدور قانون النقد والقرض 90-10، والذي فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في هذا القطاع، تزايد عدد البنوك الخاصة مع بقاء عدد البنوك العمومية ثابتا.فبعد أن كان عدد البنوك العمومية 6 والخاصة 12 سنة 2002، لم تتغير هذه التركيبة كثيرا بعد عشر سنوات أي نهاية سنة 2012، حيث أصبحت 6 بنوك عمومية و14 بنك خاص، وبقي الوضع على ما هو عليه إلى الزمن الحاليأي سنة 2017.وبالرغم من قلة عدد البنوك العمومية مقارنة بالخاصة، فقد كانت السيطرة ولا تزال للأولى. ويتضح ذلك من خلال حجم الودائع وحجم القروض.

والجدول رقم "02" يبين تركيبة الودائع والقروض بين البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة (2002-2015):

الجدول 2: حصة البنوك العمومية والخاصة من إجمالي الأصول البنكية خلال الفترة(2002-2015)

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان / السنة (نهاية المدة)	إجمالي الودائع	حصة البنوك العمومية	حصة البنوك الخاصة	إجمالي القروض	حصة البنوك العمومية	حصة البنوك الخاصة
2002	2127.359	% 87.5	%12.5	1266.042	%85.7	%14.3
2003	2442.948	% 94.4	%5.6	1379.474	%92.7	%7.3
2004	2705.372	% 93.5	%6.5	1534.388	%92.9	% 7.1

% 7.4	%92.6	1778.916	%6.7	% 93.3	2960.567	**2005**
%9.3	%90.7	1904.102	%7.1	% 92.9	3516.537	**2006**
% 11.5	%88.5	2203.7	%6.9	% 93.1	4517.3	**2007**
%12.5	%87.5	2614.1	%7.8	% 92.2	5161.8	**2008**
%12.1	%87.9	3085.1	%10.0	% 90.0	5146.4	**2009**
%13.2	%86.8	3266.7	%10.4	% 89.6	5712.1	**2010**
% 14.3	%85.7	3724.7	%10.9	% 89.1	6733.0	**2011**
%13.3	%86.7	4296.4	%12.9	% 87.1	7235.8	**2012**
%13.5	%86.5	5154.5	%13.4	%86.6	7787.4	**2013**
%12.2	%87.8	6502.9	%12.3	%87.7	9117.5	**2014**
%12.5	%87.5	7275.6	%11.7	%88.3	9200.7	**2015**

المصدر:بالاعتماد على:

évolution économique et monétaire en :- Banque d'Algérie, Rapport annuel 2002 Algérie,
02-03.:PP

évolution économique et monétaire en :-Banqued'Algérie,Rapport annuel 2006
86-88.:Algérie, Juin 2007, PP

évolution économique et monétaire en :-Banqued'Algérie, Rapport annuel 2010
71-74.:Algérie, Juillet 2011, PP

évolution économique et monétaire en :-Banque d'Algérie, Rapport annuel 2012
83-85.:Algérie, Juillet 2013, PP

– بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، طبع في نوفمبر 2014، ص ص: 103- 106.

- Banque d'Algérie, Rapport annuel 2014:évolution économique et monétaire en Algérie, Juillet 2015, PP: 76-79.

يلاحظ من الجدول السابق أن حجم الودائع المصرفية عرفت ارتفاعا مستمرا، فإذا قارنا حجم الودائع سنة 2014 مع حجم الودائع المجمعة سنة2002 نجد أنها ارتفعت بنسبة 328.58 %، وقد ساهمت عدة عوامل في هذا الارتفاع كالتغيرات التنظيمية والقانونية المنظمة للعمل المصرفي الجزائري، وعملية الإصلاح وتبني منهج اقتصاد

السوق، كما أن ارتفاع أسعار المحروقات في بعض الأوقات كان له تأثير مباشر ونتائج مرضية انعكست على الاقتصاد الجزائري فأدت إلى زيادة تراكم الفوائض المالية لدى المؤسسات الاقتصادية، وفي هذا الصدد نجد أن المؤسسات العاملة في قطاع المحروقات من أهم المؤسسات المساهمة في هذا التراكم للودائع.يلاحظ أيضا هيمنة البنوك العمومية على هيكل الودائع المجمعة داخل القطاع المصرفي الجزائري بنسبة 87%، بينما لم تستطع البنوك الخاصة مجتمعة تخطي نسبة 14 % من إجمالي الودائع خلال الفترة (2002- 2014)، وذلك رغم الإصلاحات المصرفية التي تبنتها الجزائر، والتي كرست مبدأ فتح القطاع المصرفي على القطاع الخاص، ويمكن إرجاع هذه الوضعية إلى سببين رئيسيين، الأول أن قطاع المحروقات ممثلا في العديد من المؤسسات العمومية لا يزال يهيمن على الاقتصاد الوطني، وبالتالي فإن الودائع المحصلة من هذا القطاع تعود بالدرجة الأولى إلى البنوك العمومية، أما السبب الثاني فيتعلق بأزمة البنوك الخاصة، والتي أثرت بشكل كبير على الثقة في هذا النوع من البنوك، وجعلت المودعين يترددون في إيداع أموالهم لديها، إذ أن حصة البنوك الخاصة تجاوزت سنة 2002 قبل أزمة البنوك الخاصة سنة 2003 نسبة 12.5 % لتنخفض إلى أقل من النصف بعد سنة لتصل إلى 5.6 %.

كما يبرز من الجدول السابق تطور حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك الناشطة في الجزائر، حيث أخذ منحنى متزايد بنسبة بلغت 413.64% طيلة الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى سنة 2014، ويتضح سيطرة البنوك العمومية على أكبر حصة من إجمالي القروض الممنوحة، بحيث لم تنزل هذه النسبة عن 85 % خلال الفترة (2002- 2014)، وتبقى مساهمة البنوك الخاصة ضعيفة مقارنة بمثيلاتها من البنوك العمومية في مجال منح القروض، حيث لم تتعد نسبة مساهمتها 15 % على مدار نفس الفترة، وهو مؤشر على ضآلة التعاملات مع البنوك الخاصة، خصوصا بعد أزمة البنوك الخاصة من جهة، وضعف الأداء الاقتصادي والمالي للمؤسسات العمومية الذي يحد من تعامل البنوك الخاصة معها من جهة أخرى.

3.3ضعف استخدام الجانب التكنولوجي

يشهد العالم منذ نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين تغيرات واسعة النطاق، وذلك نتيجة التطورات المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي انعكست على كافة نواحي الحياة الاقتصادية وقطاعاتها، بما فيها قطاع البنوك، الذي أصبح يعمل في بيئة أكثر تنافسية. ونتيجة لاستفادة البنوك من تلك التكنولوجيا أصبحت هذه الأخيرة فرصة لزيادة ربحية وحصة البنوك السوقية، حيث أتاحت التكنولوجيا المتطورة قنوات جديدة للاتصال مثل استخدام الانترنت، مما يسمح بزيادة الإفصاح والشفافية في توفير كافة المعلومات المصرفية الأساسية، وفي هذا الصدد وإن كانت العديد من البنوك الجزائرية التي تملك مواقع إلكترونية، إلا أن طبيعة وحجم المعلومات التي تقوم بنشرها لا تتوافق مع

متطلبات الإفصاح المطلوبة، حيث لا يتعدى الغرض من هذه المواقع كونها أداة تعريفية للبنك، وليست مواقع معلوماتية خدماتية للقيام بالعمليات والإجراءات المصرفية المتداولة بين الزبائن والبنوك.(مجدوب بحوصي،2013 -2014، ص: 321)

4.3ضعف التغطية المصرفية

تحسب التغطية المصرفية بقسمة عدد الوكالات أو الشبابيك المصرفية المتوفرة في البلد على عدد السكان، ويقدر المعدل العالمي لمستوى التغطية المصرفية بشباك واحد لكل 10000 نسمة، وهذا وفقا لنموذج Cameron الذي وضع سنة 1967.والجدول رقم "03" يبين التغطية المصرفية في الجزائر خلال الفترة(2004-2015):

الجدول 3: تطور عدد الشبابيك والتغطية المصرفية في الجزائر خلال الفترة(2004-2015)

السنوات	عدد الشبابيك	التغطية المصرفية
2004	1183	27400
2005	1227	26800
2006	1278	26200
2007	1336	25700
2008	1301	26400
2009	1324	26700
2010	1367	26300
2011	1426	25700
2012	1478	25400
2013	1494	25600
2014	1525	25600
2015	1557	25660

المصدر: بالاعتماد على:

- Banque d'Algérie, Rapport annuel 2004: évolution économique et monétaire en Algérie, Juillet 2005, P:74.

- Banque d'Algérie, Rapport annuel 2005: évolution économique et monétaire en Algérie, 16 Avril 2006, P: 85.
- Banque d'Algérie, Rapport annuel 2006:évolution économique et monétaire en Algérie,
OP-CIT, P: 84.
- Banque d'Algérie, Rapport annuel 2007:évolution économique et monétaire en Algérie,Juillet 2008, P: 94.
- Banque d'Algérie, Rapport annuel 2008:évolution économique et monétaire en Algérie, Juin 2009, P: 90.
- Banque d'Algérie, Rapport annuel 2010:évolution économique et monétaire en Algérie,
OP-CIT, P: 69.
- Banque d'Algérie, Rapport annuel 2011:évolution économique et monétaire en Algérie, Mai 2012, P: 74.
- Banque d'Algérie, Rapport annuel 2012:évolution économique et monétaire en Algérie,
OP-CIT,P: 81.
- Banque d'Algérie, Rapportannuel 2013:évolution économique et monétaire en Algérie, Octobre 2014,P: 73.
- Banque d'Algérie, Rapport annuel 2014:évolution économique et monétaire en Algérie,OP-CIT,P: 74.

يظهر الجدول أعلاه ارتفاع مستمر في عدد الشبابيك، وهي تعكس بالدرجة الأولى توسيع شبكة البنوك والمؤسسات المالية عبر كافة التراب الوطني، هذا ما أدى إلى تحسن متواصل في مؤشر الكثافة المصرفية، وإن كان هذا المؤشر لا يزال بعيداً عن المعدل العالمي المقدر بشباك واحد لكل 10000 نسمة، فزيادة عدد الشبابيك عبر ولايات الوطن، والتي وصلت إلى1525 وكالة (شبكة البنوك العمومية 1113 وكالة، و325 وكالة للبنوك الخاصة، و87 وكالة للمؤسسات المالية) نهاية سنة 2014 مقابل 1324 وكالة (شبكة البنوك العمومية 1072 وكالة، وشبكة البنوك الخاصة والمؤسسات المالية 252 وكالة) نهاية سنة 2009 ساعد على تقليص معدل التغطية المصرفية ليصل إلى ما يعادل شباكا واحدا لكل 25600 نسمة مقابل 26700 نسمة سنة 2009.

5.3 إشكالية فائض السيولة غير الموظفة

تعاني البنوك الجزائرية عموما من إشكالية فائض السيولة غير الموظفة لديها، وهذا بعد أن ظلت تعاني طيلة السنوات السابقة من احتياج دائم للسيولة دفعها للجوء المستمر لبنك الجزائر لأجل إعادة التمويل، والحصول على السيولة التي تلزمها.

لقد نما حجم تلك السيولة بوتيرة متصاعدة من سنة لأخرى بسبب طبع كميات كبيرة من النقود في إطار سياسة الحكومة الرامية إلى رفع الأجور وتحسين القدرة الشرائية للمواطن، لتبلغ مستويات مرتفعة تقدر بمئات الملايين من الدينارات، وأصبحت سوق ما بين البنوك تعاني من فائض المعروض من الأموال، وبذلك تحول هذا الفائض إلى ظاهرة هيكلية تستدعي المعالجة. (سليمان ناصر وآدم حديدي، جوان 2015،ص: 19)

ويبين الجدول رقم "04" تطور حجم فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة (2002- 2015):

الجدول 04: تطور حجم فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة (2002-2015)

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان / السنوات	حجم الودائع	حجم القروض	فائض السيولة= الودائع – القروض
2002	2127.359	1266.042	861.317
2003	2442.948	1379.474	1063.474
2004	2705.372	1534.388	1170.984
2005	2960.567	1778.916	1181.651
2006	3516.537	1904.102	1612.435
2007	4517.3	2203.7	2313.6
2008	5161.8	2614.1	2547.7
2009	5146.4	3085.1	2061.3
2010	5712.1	3266.7	2445.4
2011	6733.0	3724.7	3008.3
2012	7235.8	4296.4	2939.4
2013	7787.4	5154.5	2632.9
2014	9117.5	6502.9	2614.6
2015	9200.7	7275.6	1925.1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم"02".

حتى وإن كانت الأرقام تشير إلى توجه حجم فائض السيولة نحو الانخفاض التدريجي في السنوات الأخيرة، فإن الأمر يتطلب دورا كبيرا لبنك الجزائر من أجل ضبط هذه السيولة، وتفادي انعكاساتها التضخمية والخطيرة على الاقتصاد الوطني، وتوجيهها نحو الاستخدام العقلاني عوض الإفراط في منح قروض غير مجدية للاقتصاد.

6.3ضعف الكفاءة الإدارية

يتعلق الأمر بقلة الخبرات المصرفية الإدارية، وعدم دراية العاملين في جل البنوك الجزائرية بأسس العمل المصرفي المتطور، والمبادئ الصادرة عن لجنة بازل المتضمنة لقواعد الحوكمة المصرفية، بالإضافة إلى نقص التكوين خصوصا في مجالات المخاطر.

7.3 القروض المتعثرة

يكشف حجم القروض المتعثرة المنخفض عن قدرة البنك على التقدير الجيد لمخاطر الطرف المقابل، وعن التسيير الجيد لمحفظة القروض، ولذلك يتم الاعتماد على مؤشر القروض المتعثرة كنسبة من إجمالي القروض لقياس حصة القروض التي تعتبر متعثرة ضمن محفظة البنك المعني، علما أن هذا المؤشر يتأثر بوتيرة النشاط الاقتصادي؛ فعندما يتراجع النشاط الاقتصادي تزداد احتمالات عدم سداد القروض، وبالتالي تكون البنوك مجبرة على مراجعة سياستها الائتمانية، بحيث تصبح أكثر حذرا في منح القروض.

نتيجة للسياسات الإقراضية التوسعية المنتهجة، والتي لا تأخذ بعين الاعتبار الجدوى الاقتصادية لتلك القروض، تفاقمت الوضعية المالية للبنوك الجزائرية، نتيجة لنمو حجم القروض المتعثرة.

والجدول رقم "05" يبين تطور حجم القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2008-2012):

الجدول 05: تطور حجم القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية خلال الفترة(2008- 2012)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	القروض المتعثرة
2008	94.8
2009	54.525
2010	298.596
2011	194.569
2012	63.176

« مجلة إضافات اقتصادية » جامعة غرداية، الجزائر، المجلد:3 العدد:1، مارس 2019

المصدر: بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، طبع في سبتمبر 2009، ص: 124 .
- Banque d'Algérie, Rapport annuel 2009 évolution économique et monétaire en Algérie, Juiellet 2010, P: 108.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، طبع في جويلية 2011، ص: 101 .
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2011، طبع في أكتوبر 2012، ص: 111 .
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012، طبع في نوفمبر 2013، ص: 118 .

4. أزمة البنوك الخاصة

واجه القطاع المصرفي الجزائري العديد من الهزات المصرفية، خاصة بعد صدور قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، الذي فتح مجالا واسعا للبنوك الخاصة الوطنية والأجنبية لممارسة أنشطتها في السوق المصرفية، وكان من أبرز البنوك التي ظهرت بعد ذلك بنك الخليفة وبنك الجزائر التجاري والصناعي، غير أن أهم ما ميز هذه الفترة ضعف الرقابة المصرفية على تلك البنوك من قبل السلطات الإشرافية والرقابية، قبل وبعد بداية نشاطها، سواء من حيث عدم كفاية التشريعات المصرفية بالنظام المصرفي للبلد، أو عدم دقتها في تحديد شروط إنشاء البنوك الخاصة، أو من حيث تهاون السلطات الرقابية في فرض مبادئها الرقابية على وحداتها المصرفية، ذلك ما شجع تلك البنوك الخاصة على التهاون في التقيد بها، والتمادي في ذلك، حتى وصل الأمر ببعضها إلى التأخير المتعمد في تقديم ما يلزم مما تطالب به من وثائق ومستندات متعلقة بأنشطتها، بغية الفحص الدقيق لها، واكتشاف ما قد يضر بالبنك والمودع، والعمل المصرفي بشكل عام، وبالتالي تدارك ذلك من خلال التنبيهات والتوجيهات، ناهيك عن تجاوزات أخرى كانت لها عواقب وخيمة على سمعة البنوك الخاصة وأدت إلى إفلاسها، وعجلت بتصفيتها من قبل مجلس النقد والقرض.

1.4 أزمة بنك الخليفة

أسس بنك الخليفة الجزائري سنة 1997، وحصل على الترخيص من طرف مجلس النقد والقرض في 22 مارس 1998، واعتمد من بنك الجزائر بتاريخ 27 أوت 1998، بدأ نشاطه فعليا سنة 1998 في شكل شركة مساهمة برأسمال بلغ 500 مليون دينار جزائري، ويمثل بنك الخليفة أول بنك تجاري برؤوس أموال خاصة جزائرية، وعرف هذا البنك مشكلة التعثر بعد تراكم مجموعة من الأسباب المؤدية لتلك المشكلة، ساهمت في تصفيته لاحقا، وخروجه من النشاط المصرفي الجزائري. (محمد إليفي، 2013-2014، ص: 254)

لقد عرف بنك الخليفة بالجزائر نموا وتوسعا لم يسبق لأي مؤسسة جزائرية أن عرفت مثلهما خلال فترة قصيرة من الزمن، فقد تحول في ظرف ثلاث سنوات إلى مجمع عملاق، والجدول رقم "06" يبين تطور عدد وكالات بنك الخليفة على مستوى السوق المصرفية الجزائرية خلال الفترة (1998- 2001):

الجدول 06: تطور عدد وكالات بنك الخليفة على مستوى السوق المصرفية الجزائرية خلال الفترة (1998 -2001)

السنة	1998	1999	2000	2001
عدد الوكالات	05	05	24	24

المصدر: محمد إليفي، أساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2013-2014، ص: 255.

يبين الجدول أعلاه أن شبكة فروع بنك الخليفة ارتفعت من 05 وكالات سنة 1998 إلى 24 وكالة سنة 2000 بمعدل 380 % بمرور 03 سنوات فقط عن البداية الفعلية للنشاط، هذا الارتفاع السريع جدا كان بغرض تدعيم إستراتيجية البنك المتمثلة آنذاك في الهيمنة على مصادر الموارد المالية في السوق المصرفية الجزائرية باستخدام أسلوب المنافسة السعرية، عن طريق رفعه معدلات الفائدة على الإيداع والتي كانت تتراوح ما بين 10 % و20 %، ولكن هذا التوسع لم يقابله وجود موارد بشرية كفؤة لتسيير تلك الوكالات.

ولقد كشفت الرقابة المصرفية التي قام بها بنك الجزائر في فروع بنك الخليفة عما يلي:(عادل قرقاد وأبو بكر خوالد،19 -20 نوفمبر 2013، ص: 95)

- وجود قصور في هياكل ومصالح البنك.
- وجود ضعف في المعرفة الإدارية لمديري البنك، وعدم تحكمهم في قواعد إدارة البنوك.
- عدم كفاية الإجراءات المحاسبية، والتقارير التي يعدها ويسلمها البنك للسلطات الرقابية لبنك الجزائر.

– النقص في وسائل ومعدات العمل الواجب توفرها مقارنة بالتوسع التجاري السريع للبنك.

– وضع عراقيل أمام اللجنة المصرفية خلال أدائها لمهام الرقابة في عين المكان.

– غياب المصادقة على الحسابات السنوية للدورات المالية 1999، 2000، 2001، من طرف الهيئات المسيرة للبنك "مجلس الإدارة والجمعية العامة".

– انعدام التقارير التي من المفروض أن يعدها مراجعو الحسابات حول الوضعية المالية للبنك عموما.

في 02 مارس 2003 قررت اللجنة المصرفية تعيين قائم بالأعمال مؤقت، وذلك طبقا للمادة 155 من قانون النقد والقرض 90-10، حيث تهدف هذه الخطوة إلى تطهير البنك من أجل مواصلة عمله لحماية مصالح المودعين، ولكن هذا الإجراء لم يجدي نفعا، نظرا لتفاقم حدة مشكلة السيولة بسبب التهافت الجماعي لسحب الودائع، لذا أقر المسير المؤقت توقف البنك عن الدفع، وبالتالي قررت اللجنة المصرفية سحب الاعتماد وتصفية بنك الخليفة في 29 ماي 2003.

ربما كان نظام الإدارة والرقابة ضعيفا للغاية في بنك الخليفة، لكن حجم واتساع رقعة الاحتيال تبين الخلل الأخلاقي الذي بنيت عليه أعمال البنك، والذي كان متجذرا من سلوك العديد من المديرين، والموظفين الذين أوكلت لهم مهمة الحفاظ على ثروات وممتلكات الآخرين.

2.4 أزمة بنك الجزائر التجاري والصناعي

منح مجلس النقد والقرض في اجتماعه المنعقد في 28 جوان 1997 رخصة بإنشاء بنك خاص يسمى "بنك الجزائر التجاري والصناعي" يتخذ الشكل القانوني لشركة مساهمة برأسمال اجتماعي قدره 10 مليار دينار جزائري. وقد تم الانتهاء من إنشاء هذه الشركة بموجب عقد موثق صادر في 04 جويلية 1998، وبعد ذلك تم اعتمادها بصفتها بنكا من خلال قرار محافظ بنك الجزائر المؤرخ في 24 سبتمبر 1998.(Banque d'Algérie, Rapport annuel 2003, P 23)

وفي 21 أوت 2003 قررت اللجنة المصرفية سحب اعتماد البنك، وقد بررت اللجنة المصرفية قرارها بكون وضعية السيولة المالية للبنك لا تسمح له بتغطية التزاماته تجاه الغير، هذا بالإضافة إلى ما يلي:

(عمر شريقي، 20 - 21 أكتوبر 2009،ص ص: 09 - 10)

– عدم الامتثال لقواعد الحيطة والحذر.

– عدم احترام مواعيد إرسال الوثائق التنظيمية المتعلقة بالتقارير المالية.

– عدم احترام التسيير الجيد للمهنة في معالجة الشيكات غير المسددة.

– الوضعية غير الكافية للحساب الجاري للبنك لدى بنك الجزائر.

– عدم احترام متطلبات الاحتياطي الإجباري لدى بنك الجزائر.

– مخالفة تشريعات وتنظيمات الصرف.

3.4 الأسباب المشتركة لتعثر بنك الخليفة وبنك الجزائر التجاري والصناعي

أدى تعثر عدد من البنوك الخاصة بالمحيط المصرفي الجزائري إلى إفلاسها، وخروجها من الساحة المصرفية، وكان لذلك أسبابا متعددة، منها ما هو خارج عن نطاق البنك؛ متعلق بالسلطات الرقابية ومحيطه المصرفي، ومنها ما هو متعلق بذات البنك.

– الأسباب المتعلقة بالسلطات الإشرافية والرقابية

في ظل الانفتاح المصرفي للنظام المصرفي الجزائري، وعدم كفاية المعايير الخاصة بمنح الاعتماد للخواص في ممارسة النشاط المصرفي، حصل إقبال كبير على ذلك، وسمح بنمو كبير في إنشاء البنوك الخاصة وفتح فروع لها، ذلك ما أدى إلى صعوبة التحكم فيها، ورقابتها من طرف الجهات الرقابية، وعلى ذلك فلقد كان للسلطات الرقابية في الجزائر مسؤولية كبيرة فيما حدث من تعثرات مصرفية في البلاد، ويمكن إجمال أهم تلك الأسباب فيما يلي:

– تهميش السلطات العمومية للبنوك الخاصة، وتركيز اهتمامها على البنوك العمومية.

– ضعف الرقابة المصرفية* بالنظام المصرفي الجزائري.

– نقص الشفافية وتهاون اللجنة المصرفية في القيام بما يلزم اتجاه الاختلالات والتجاوزات الحاصلة في التنظيم والتسيير المصرفيين لتلك البنوك الخاصة.

– الجهل بطبيعة عمل البنوك الخاصة، بسبب عدم وجود أعضاء تابعين لها بهيئات الرقابة المصرفية.

– الأسباب المتعلقة بالبنكين المتعثرين

لقد كان لبنك الخليفة وبنك الجزائر التجاري والصناعي دورا فيما حدث لهما، وذلك من خلال:

– التهور المصرفي الذي صنف من بين أهم الأسباب، متمثلا في نقص التنويع في المحفظة المالية للبنوك، وعدم تحقيق التوازن المالي، نظرا لتمويل الاستثمارات بواسطة إيداعات قصيرة الأجل.

– الإدارة غير السليمة للبنكين؛ وذلك في صورة القصور المسجل في التنظيم.

*-**ضعف الرقابة المصرفية**: وهذا وفق إحدى مذكرات اللجنة المصرفية المتعلقة بنشاط الرقابة الشاملة، التي باشرتها تلك السلطات عقب إفلاس البنكين.

– منح قروض مركزة في قطاعات معينة ذات مخاطر مرتفعة، تفوق الحدود المنصوص عليها في قواعد الرقابة المصرفية، كمنح قروض تفوق نسبة 20 % من رأسمال البنك.

إن أزمة هذين البنكين الخاصين، والتي انتهت بتصفيتهما، وخروجهما من السوق المصرفي كانت بداية لسلسلة من الإفلاسات، والفضائح المصرفية الأخرى، حيث قامت اللجنة المصرفية بسحب الاعتماد من عدة بنوك خاصة، بعد عمليات الرقابة التي طالت هذه البنوك، على غرار يونيون بنك، وبنك الريان الجزائري...إلخ، وإن تعددت الأسباب في الوصول لمثل هذه الوضعية، إلا أنه يبقى غياب الحوكمة من الأسباب الرئيسية المؤدية إلى الأزمات المصرفية التي شهدها القطاع المصرفي الجزائري. ومما ينبغي الإشارة إليه أن عملية التصفية التي طالت البنكين جاءت متأخرة جدا، في حين كان يمكن تفادي هذه النتائج الوخيمة من ضياع المال العام، وفقدان ودائع المواطنين إذا كانت هناك رقابة فعلية للنظام المصرفي، وحضور فعال لبنك الجزائر الذي تغاضى على بعض المخالفات الواضحة، كتقديم بنك الخليفة لمعدلات فائدة أعلى من تلك المتوفرة في السوق، وهو خرق واضح لقوانين المنافسة الشرعية. لقد اكتست الإجراءات المتخذة الطابع السياسي، في حين كان يمكن اتخاذ قرارات تميل أكثر للجانب الاقتصادي دون سحب الاعتماد، من خلال دمج البنوك وتغيير شكلها قصد الحفاظ على أموال المودعين ومناصب الشغل التي توفرها هذه البنوك وحماية القطاع المصرفي ككل.

ناهيك عن غياب الحوكمة في البنوك الخاصة، فإن البنوك العمومية الجزائرية ليست بمنأى عن تلك التعثرات المصرفية التي شهدتها الساحة المصرفية، فهي تعاني بدورها من مشاكل عديدة، من شأنها العصف بها، كعمليات الاختلاس، كما أنها تعاني وباستمرار من إشكالية القروض المتعثرة، خاصة الممنوحة منها للمؤسسات الاقتصادية العمومية، بالإضافة أيضا إلى أمر مهم وهو ضعف الرقابة الداخلية والخارجية، زيادة على عدم تطبيق هذه البنوك لكل نظم الحيطة والحذر المعتمدة، تلك النظم التي طالما نادت بها أكبر منظمات العالم الإشرافية والرقابية في المجال المصرفي، كبنك التسويات الدولية من خلال لجنة بازل في مقرراتها، ولو لا حماية هذه البنوك من قبل الدولة باعتبارها تابعة لها، لكانت في عداد تلك البنوك المتعثرة المسحوب منها الاعتماد.

5. خاتمة:

شكلت أزمة كل من بنك الخليفة وبنك الجزائر التجاري والصناعي التي شهدتها البيئة المصرفية مطلع سنة 2003، بالإضافة إلى جوانب الضعف الهيكلي التي تواجه البنوك الجزائرية، أهم المبررات التي جعلت من وضع وتبني مبادئ الحوكمة في البنوك ضرورة حتمية، لكي يواكب النظام المصرفي تطورات ومستجدات العمل المصرفي الحديث، وتمكينه من اكتساب المقومات التنافسية لمواجهة التحديات التي فرضتها البيئة المصرفية.

من خلال دراسة هذا الموضوع فقد تم التوصل إلى النتائج الآتية:

– ساهمت التغيرات التي حدثت في البيئة المصرفية، وما صاحبها من زيادة المخاطر إلى الاهتمام بالحوكمة في البنوك الجزائرية *وهو ما يؤكد الفرضية الأولى*.

– واجه القطاع المصرفي الجزائري سلسلة من الهزات والأزمات نتيجة إفلاس البنكين الخاصين، ويمكن إرجاع هذه الأزمات إلى غياب الحوكمة*وهو ما يؤكد الفرضية الثانية*.

– يعد تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي أمرا في غاية الأهمية، وذلك لما يتيحه من ضمان سلامة هذا القطاع، بالإضافة إلا هدف دعم الثقة في أنشطته كمتلق لأموال المودعين والمساهمين.

– ضعف الإشراف والرقابة من طرف بنك الجزائر مهد لظهور فضائح البنوك الخاصة، وفي مقدمتها بنك الخليفة وبنك الجزائر التجاري والصناعي.

–لا تزال البنوك العمومية في الجزائر رغم قلة عددها مقارنة بإجمالي عدد البنوك، تسيطر على السوق المصرفية الجزائرية سواء من حيث حجم الودائع الكلي أو من إجمالي حجم القروض.

من خلال التعرض لمختلف أجزاء البحث، يمكن إدراج بعض الاقتراحات:

– الحد من سيطرة القطاع العمومي على السوق المصرفية الجزائرية، وذلك من خلال خوصصة ولو جزئية للقطاع المصرفي العمومي في الجزائر من أجل بعث توازن بين تركيبة القطاعين العام والخاص، وبالتالي بعث المنافسة بينهما بما يفيد تطوير الجهاز المصرفي.

– ضرورة أن يعمل بنك الجزائر على استغلال فرصة كونه عضو في بنك التسويات الدولية ويحتك بخبراء لجنة بازل للرقابة المصرفية من أجل تفعيل دوره الرقابي والإشرافي.

الهوامش والمراجع المستخدمة:

- **المؤلفات:**

–فؤاد شاكر، الحكم الجيد في المؤسسات المصرفية والمالية العربية في ضوء المعايير المتعارف عليها دوليا، إتحاد المصارف العربية،بيروت،لبنان، 2003.

–حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،الطبعةالأولى، عمان، الأردن، 2011.

- **المقالات:**

–سليمان ناصر وآدم حديدي، "تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جوان 2015، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

- **المداخلات:**

– عادل قرقاد وأبو بكر خوالد، "دور حوكمة المؤسسات المصرفية في محاربة الفساد الإداري والمالي في القطاع المصرفي، إشارة إلى حالة الجزائر"، المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 19 –20 نوفمبر 2013.

–عمر شريقي، "دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي"، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20 – 21 أكتوبر 2009.

- **الأطروحات**

–مجدوب بحوصي، تحولات المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات التكيف مع المعايير المصرفية الدولية لمواجهة الأزمات المالية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2013 –2014.

–محمد إليفي، أساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2013–2014.

- **Rapports**

Banque d'Algérie, Rapport annuel 2003:évolution économique et monétaire en Algérie.

- **Working papers**

Basel committee on banking supervision, Enhancing corporate governance for banking organizations, Bank for international settlements, February 2006, Switzerland.

تقييم واقع قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر خلال الفترة (2013–2017)

أ. قنيع أحمد
جامعة غرداية
مخبر التنمية الادارية لارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية لولاية غرداية
ahmedgueneya@gmail.com

أ.بن أودينة بوحفص
جامعة غرداية
مخبر التنمية الادارية لارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية لولاية
Bouhafs.benoudina@yahoo.com

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم واقع قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال في الجزائر خلال الفترة ما بين 2013 إلى 2017، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات والإحصاءات من مختلف المصادر الرسمية وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هذا القطاع لا يزال متأخرا على المستوى العربي والعالمي، خاصة في مجال البنية التحتية، وممارسة الأعمال، بالإضافة إلى المساهمة الضعيفة في الناتج الوطني بسبب اعتماد الدولة على قطاع المحروقات بشكل شبه كلي، رغم الجهود الذي بذلتها الحكومة منذ الاستقلال، وقد أوصت هذه الدراسة إلى ضرورة الاهتمام أكثر بهذا القطاع وتطويره عن طريق تشجيع الأفراد والمؤسسات على الاستثمار في هذا القطاع في ظل ما صار يسمى باقتصاد المعرفة .

الكلمات المفتاحية :

قطاع البريد وتكنولوجيا العلومات والاتصال، تقييم، الجزائر، تكنولوجيا المعلومات والاتصال

Summary

This study aimed to evaluate the reality of the postal and the information and communications technologies sector in Algeria during the period between 2010 -2015, through the use of a set of indicators and statistics from the different official sources, This study found that this sector continues to lag behind on the Arab and international level, Especially, in the e-government project, and attract foreign direct investment,In addition, there is a weak contribution to the gross national product because the country's dependence on the hydrocarbon sector, The study recommended the need to pay more attention to this sector by encou- raging individuals and institutions to invest in this sector in the light of what has become the so-called knowledge economy.

Keywords : postal and the information and communications technologies sector, evaluation, Algeria, ict.

مقدمة :

يمر العالم بثورة هائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وقد أحدثت هذه الثورة تغيرات كبيرة في كثير من الأعمال، وتغير معها أنماط السلوك الاجتماعي وصور النشاط الاقتصادي، وأصبحت وسائل الاتصال قادرة على نقل المعلومات والخدمات والأموال والسلع بأقصر الطرق وبأقل جهد وتكلفة .

وعلى مستوى الحكومات، فقد ظهر مصطلح الاقتصاد المعرفي القائم على أساسا على تكنولوجيا المعلومات والاتصال وشبكات الأنترنت في مختلف النشاطات الاقتصادية، بالإضافة إلى دورها في القطاعات الأخرى مثل التعليم، والصحة، والأمن حيث ظهرت العديد من الخدمات التي يمكن للحكومة تقديمها إلى مواطنيها عبر استغلال التطور التكنولوجي فيما يعرف عنه بالحكومة الإلكترونية.

وتبذل الجزائر متمثلة في وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال جهودا لترقية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة من خلال تبني استراتيجية وخطة عمل تشمل إقامة وإنشاء مشاريع، وتطوير مشاريع أخرى، وذلك في إطار التنمية المستدامة الذي تتنباه الدولة من جهة، وفي ظل انفتاح الجزائر على العالم من خلال اقتصاد السوق والاقتصاد العصري باستغلال ما تمتلكه من موارد هامة تشجع على تطوير هذه التكنولوجيات في السوق الجزائري من جهة أخرى .

إشكالية البحث

ولتطوير هذا القطاع، تقوم الوزارة باجراء سلسلة من الدراسات والبحوث بالتعاون مع المراكز البحثية بغية تقييم أداء هذا القطاع، واستخلاص نقاط القوة وتطويرها، ونقاط الضعف ومعالجتها، بالإضافة على مساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني، ومن يمكن طرح الإشكالية التالية :

ما هو واقع قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر خلال الفترة ما بين 2013 – 2017 ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هو مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال ؟
- فيما تتمثل أهمية قطاع البريد تكنولوجيا المعلومات والاتصال ؟
- ما هي المراحل التي مر بها قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر ؟
- ما هو الواقع الاقتصادي والخدمي لقطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر في الفترة 2013- 2017 ؟

- **الفرضيات**
- تتمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الأدوات الإلكترونية التي تسهل عمل الإدارة في تسيير وظائفها وتحقيق أهدافهم.
- التبادل الإلكتروني للبيانات والمعلومات عبر الشبكات لمختلف القطاعات
- شهد قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر عدة تطورات منذ الاستقلال
- تحتل الجزائر مراتب متأخرة على المستوى العربي والعالمي حسب مؤشرات تقييم قطاع البريد وتكنولوجيات المعلومات والاتصال.

أهمية البحث:تأتي أهمية هذا البحث من خلال الدور الكبير الذي أصبحه يلعبه قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مساعدة القطاعات الأخرى خاصة في ظل اقتصاد المعرفة، بالإضافة إلى ضرورة الإعتماد على هذا القطاع في تمويل الخزينة العمومية باعتباره أحد البدائل الإقتصادية للمحروقات، في ظل الأصوات المنادية لتنويع مصادر الدخل في الجزائر، خاصة بعد تهاوي أسعار النفط في هذه الفترة.

أهداف البحث : نهدف من خلال هذا البحث إلى :

- التعرف على المفاهيم المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال .
- ابراز مختلف التطورات الحاصلة في قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر .
- التعرف على واقع قطاع البريد وتكنولوجيا المعلوماتوالاتصال في الجزائر .
- ابراز خطة الجزائر في هذا القطاع في المستقبل القادم .

هيكل البحث : تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث محاور، يشمل الأول الدراسات السابقة لهذا الموضوع، في حين بشمل المحور الثاني الجانب النظري لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وعلاقته بالقطاعات الأخرى وأهميته، في حين تضمن المحور الثالث الدراسة الميدانية لواقع قطاع البريد وتكنولوجيا المعلوماتوالاتصال في الجزائر خلال الفترة (2013 -2017) .

منهج البحث : من أجل دراسة هذا الموضوع تم استخدام المنهج الوصفي من خلال عرض مختلف المفاهيم المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، ومراحل تطور قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر، في حين تم الإعتماد على المنهج التحليلي بناء على النتائج المستقاة من المؤشرات والإحصاءات المستخدمة في تقييم هذا القطاع سواء على المستوى العربي والعالمي.

المحور الأول : الدراسات السابقة

- **دراسة عمار، عمار، 2018، بعنوان " واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر وسبل ادماجها في الاقتصاد الجديد ."**

هدفت هذه الدراسة إلى ابراز واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر، والتي أخذت على عاتقها وضع هياكل قاعدية عصرية، والقيام بإصلاحات لتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وقد أظهرت الدراسة احتلال الجزائر مراكز متأخرة عالميا في مجال التكنولوجيا، لذلك أوجب على الدولة الجزائرية توفير المتطلبات اللازمة لمؤسساتها للتكيف مع التطورات الحاصلة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتحسينه من خلال تبني وتطبيق استراتيجية متكاملة وواضحة الأهداف.

- **دراسة محمد، لحسن، 2013، بعنوان " تقييم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا الإعلام في الجزائر بعد عشرية من الإصلاحات ."**

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر خلال الفترة ما بين 2001 – 2010 بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المرتبطة بمجال التكنولوجيا، حيث توصلت الدراسة إلى أن الجزائر تحتل مراكز متأخرة على المستوى العالمي في هذا المجال سواء في سرعة نفاذ الأنترنت، وتحرير سوق الأنترنت، وقد أوصت الدراسةبضرورة تنسيق الوزارة الوصية على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال مع الجهات الحكومية الأخرى لوضع استراتيجية وطنية هادفة لتطوير هذا القطاع، إضافة إلى تشجيع الأفراد والمؤسسات على المشاركة الإلكترونية .

- **دراسة نسرين، بعنوان " تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر ."**

تناولت هذه الدراسة تكنولوجيا المعلومات والاتصال وواقعها في الجزائر، وكذلك أهم تطبيقاتها في مختلف القطاعات كالإدارة والصحة والتعليم وغيرها، بالإضافة مختلف المشاريع والمجهودات والانجازات التي قامت بها الجزائر في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل تطويره وترقيته واللحاق بركب الدول المتقدمة، وهذه الجهود تعتبر أهم معالم التنمية الاقتصادية البارزة، خاصة أن الجزائر انفتحت على اقتصاد السوق والاقتصاد العصري وتمتلك موارد هامة تشجعها على تطوير هذه التكنولوجيات إلا أنها مازالت تشهد تأخرا على المستوى العالمي .

- **دراسة عباس، بعنوان " بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر ومقومات تحسينها ."**

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم واقع بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر، وكيفية تطويرها وتحسينها، خاصة مع انفتاح الجزائر على سوق الاتصالات، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الجزائر تمتلك إمكانات هائلة تشجع على تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال لكن عليها الاستفادة منها بشكل جيد،

وفي هذا الصدد أوصت الدراسة بضرورة الاستثمار في تنمية هذا القطاع حتى يكون هناك ادماج قوي ضمن الاقتصاد الجديد .

الجانب النظري لتكنولوجيا المعلومات والاتصال

أولا : مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال

يشير مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى تشكيلة متكاملة من الأدوات الإلكترونية التي تسهل عمل الإدارة الإستراتيجية والتشغيلية للمؤسسات،من خلال تمكينها من إدارة معلوماتها، وظائفها، وعملياتها، والاتصال الفعال مع أصحاب المصالح، لتحقيق رسالتهم وأهدافهم.[1]

وقدمت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال خلال سنة 2004 يشملالمعداتوالخدماتالمتعلقةبالإذاعةوالحوسبةوالاتصالوجميعهاتنطويعلىإدخالالمعلومات، وعرضها إلكترونيا،[2] وقدم تعريفا آخر لها وهو أن تكنولوجيا المعلومات والإتصالات هي جميع الأنشطة التي تسمح أوتسهيل معالجة وإرسال المعلوماتعن طريق الوسائل الإلكترونية، بما في ذلك نقل وعرض المنتجات،وهو تمثل التقدم التكنولوجي، ومصدر النمو الاقتصاد يوزيادة الإنتاجية[3]

ويعرفها معهد اليونسكو للأحصاء تكنولوجيا المعلومات والاتصال بأنها مجموعة متنوعة من الأدوات والمصادر التكنولوجية التي تستخدم لنقل المعلومات،تخزينها،إنتاجها، تقاسمها أوتبادلها، وتشمل هذه الأدوات والمصادر التكنولوجية (الحواسيب،والإنترنت المواقع الإلكترونية،المدونات،والرسائلالإلكترونية)،وتكنولوجياتالبثالمباشر(الراديو،التلفزيون والبث عبر الأنترنت (وتكنولوجيات البث المسجل) ملفات الوسائط المتعددة التي يتم تحميلها من الأنترنت ويتم استماعلها أومشاهدتها على الهاتف أجهزة تشغيل تسجيلات الفيديو،التسجيلات الصوتية وأجهزة التخزين (تكنولوجيات الاتصال الهاتفي) الثابتة أوالمحمولة، الأقمار الصناعية والمؤتمرات المرئية / المسموعة،وغيرها[4].

---

[1]- محمد عبدالرزاق، نوفل علوان، **استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في شركات السياحة والسفر وأثرها على عملية تطوير الخدمات المقدمة، دراسة تحليلية لعينة من شركات السياحة والسفر في مدينتي بغداد وكربلاء**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، العراق، العدد 27، 2016، ص 176.

[2]- المجلس الإقتصادي الإجتماعي بالامم المتحدة، **احصاءات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات**، نيويورك، 2004، ص 2

[3]- منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، https://data.oecd.org/fr/ict/valeur-ajoutee-liee-aux-tic.htm، 2015/12/09.

[4]- معهد اليونسكو للاحصاء، **دليل لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم**،كندا، 2009، ص 117.

ثانيا : أهمية قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال

أصبح قطاع البريد تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أهم القطاعات الرائدة لكفاءة التجارة الدولية، فمع التوسع في استخدام التجارة الإلكترونية بفضل التلاحم التكنولوجي الذي حصل بين الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات نجد أن هذا القطاع استحوذ على الحصة الاكبر في دعم وتطويرهذه التجارة مقارنة بباقي القطاعات الأخرى،حيث أضحت لمؤسسات الضخمة والإدارات الحكومية معتمدة على أساليب التبادل الإلكتروني للبيانات والمعلومات عبر الشبكات للأغراض التجارية.[5]

وتأتي أهمية هذا القطاع من خلال أثره على أداء القطاعات الأخرى، ففي قطاع الاقتصاد :

- أصبحتصناعةتكنولوجياالمعلوماتوالاتصالموردااقتصاديامهمالكثيرمنالدول،منخلالتوفيربعضالفرصالوظيفية،إذتحولتالمعلوماتالىمنتجاتاقتصاديةعلىغرارالموادالمعروضةفيالسوقالتيتخضعلقانونالعرضوالطلب[6] .
- أوجدت تكنولوجياالمعلوماتوالاتصالخدماتجديدةفيشكلالتجارةالإلكترونيةوالتمويل الإلكترونيوالإدارةالإلكترونيةوغيرها[7].
- وفي قطاع التعليم، وتبرز أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في قطاع التعليم من خلال منظمة اليونسكو في[8] :

✓ تعزيز تكنولوجياالاتصالوالمعلومات لفرصالتعلموتوسيعها.

✓ تحسين المناهجالتعليميةونوعيةنتائجالأنظمةالتعليميةوتحقيقالإصلاحالتربوي.

✓ تحقيق المساواةوشموليةالتعليم ستهدفلدى المجموعات المهمشة.

✓ توظيف الطلبةوتنوعمهاراتالحياة.

✓ ربطالجامعاتوالكلياتومدارسالتعليمالثانويوالابتدائيبتكنولوجياالمعلوماتوالاتصال.

---

[5]- أحمد محمود، سعد الكواز، التغير **والإنفتاح لخدمات الإتصالات والمعلومات وأثره في الأداء الإقتصادي لعينة من الدول الإقتصادية والنامية، مجلة دراسات إقليمية**، مركز الدراسات الإقليمية، العراق، العدد 14، ب س، ص 9 .

[6]– جمالداودسلمان ،**اقتصادالمعرفة**،داراليازوريالعلميةللنشروالتوزيع،عمان، 2009 ، ص 54

[7]– حسين العلمي، **دور الاستثمار في تكنولوجيا العلومات والاتصالات في تحقيق التنمي المستدامة**، اطروحة لنيل شهادة الماجيستير تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2013، ص 76 .

[8]– معهد اليونسكو للاحصاء، **دليل لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، مرجع سبق ذكره**، ص ص 12– 13 .

- وفي قطاع الصحة، لقدأحدثثورةالتكنولوجياتالحديثةتطوراتعميقةفي مجالالخدماتالصحية، من خلال دخولقدراتوإمكانياتجديدةهائلةلدعمنشاطاتوفعالياتعديدةفيتقديمالخدمات مثل الطبعنبعد :يسمح الطب عن بعدللأطباءالقيامبتشخيصللمرضعنبعدمنأجلاقتراحعلاجمعينأووصفبعضالأدويةأومراقبةمرضى، كماأناستعمالتقنيةالطبعنبعديعملعلىتعويضعدموجودأطباءمتخصصينفيبعضالمستشفيات، بالإضافةإلىأنالمعلوماتالمتحصلعليهامنخلالاستعمالالطبعنبعدتكونسريعةوآنية،وكذاالقضاءعلىمشكلعدمتوفرالأطباء المتخصصينفيبعضالمستشفيات.[9]

ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال أن تحدث تطورا ملموسا في المجالات السياسية، حيث توفر من المعلومات بزياد وعن المواطن وبتغيير الانماط السلوكية الجماعية في المجتمع، كما تساعد السياسي على تكليف مع ما يستجد من الظروف، فالرأي العام يمكن التعامل معه بدرجة كبيرة من الوعي إذا توافرت المعلومات الدقيقة عن الاحداث التي يمر بها المجتمع، ومن الناحية الاقتصادية تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصال دورا هاما في نظم الإنتاج، خاصة في المؤسسات الاقتصادية الكبرى ليس بمجرد الإعلان عن السلع فحسب، بل تغيير سلوكيات المستهلكة احتياجاته كما تفتح أفاقا واسع للتصدير ولاستفادة كوادر العمل والخيرة في الدول الأخرى .[10]

- **أهداف قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال :**

أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصال اليوم عنصرا أساسيا في جميع القطاعات المشكلة للدولة من جهة، وأن أكثر القطاعات نموا تشمل التجارة الإلكترونية وصناعة البرمجيات، ونظم التشغيل، وأصبحت الإستفادة من تكنولوجيا المعلومات والإتصال، الأمر الذي فرض على القائمين على قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصال مسؤولية الإهتمام بهذا القطاع والإرتقاء به إلى مجتمع المعرفة، وذلك من أجل :

- فتح المجال أمام التكامل بين المجتمعات المختلفة وظنيا وإقليميا وعالميا .
- توفير مناصب العملوالمساهمة في الناتج الوطني الإجمالي .[11]

---

[9]-دلال السوييسي، **نظامالمعلوماتكأداةلتحسينجودة الخدمة الصحيةبالمؤسسةالعموميةالإستشفائية دراسة حالةالمؤسسةالعمومية الإستشفائيةمحمدبوضياف ورقلة**، اطروحة لنيل شهادة الماجيستير تخصص نظم المعلومات ومراقبة التسيير، كليةالعلومالاقتصاديةوالتجاريةوعلومالتسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013، ص 65.

[10]- سوسن المهندي، **تكنولوجيا الحكومة الالكترونية**، دار اسامة للنشر والتوزيع، الاردن، 2011، ص 87.

[11]- صالح البرهان، ولاء عبود، تحليل القدرات الإقتصادية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في البيئات الاقتصادية العربية، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العراق، العدد 24، 2016، ص 57.

- تعزيز البيئة التشريعية والتنظيمية لأسواق منافسة تشجع الإداع والابتكار وتقدم الخدمات والمنتجات بجودة عالية.
- إطلاق وتنسيق ودعم المبادرات في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات[12].
- العمل على تلبية كافة المتطلبات المتعلقة بخدمات الاتصالات، وخاصة ضمان توافر خدمات الاتصالات الأساسية لقطاعات المجتمع المختلفة بكلفة معتدلة.
- تعزيز الحركة الاقتصادية عبر تنمية البنية الأساسية لقطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالدولة.
- تشجيع كافة قطاعات المجتمع على استخدام شبكة الإنترنت من أجل المشاركة في عملية تبادل المعلومات والأفكار والخبرات، مع التوجيه بأهمية إستخدام الشبكة استخداما مسؤولا، يحافظ على القيم الأخلاقية والأعراف الاجتماعية المرعية بالدولة[13].

المحور الثالث : الدراسة الميدانية لتقييم قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر بين 2013– 2017

يقع على عاتق وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال تنظيم قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتطويره حيث انشئت هذه الهيئة مع استرجاع السيادة الوطنية عام 1962، وقد تناوب على هذا القطاع 23 وزيرا تحملوا مسؤولية إدارته خلال حكومات متعاقبة ومتتالية

1– التطور التاريخي لقطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والإتصال في الجزائر

مر قطاع الإتصال وتكنولوجيات الإعلام والاتصال بتطورات بعد الاستقلال عام 1962، وفي مايلي عرض لأهم التطورات والإنجازات التي حصلت في هذا القطاع منذ عام 1962 إلى غاية الأن [14]

- **من 1962 إلى 2000 :**

كان وضع الخدمات البريدية سنة 1962 يتميز بضعف شبكة البريد وبتباين واضح بين المدن والقرى، ففي السنوات الأولى من الاستقلال حاولت مصالح البريد أن تواجه أوضاعا صعبة بيد عاملة قليلة وشابة إضافة الى عدم خبرتها، وكذا بوسائل مادية هشة، وعليه وجب تفعيل كل المخططات من أجل:

---

[12]- وزارة الإتصالات الأردنية، الرؤية والرسالة، http://moict.gov.jo/content/About-MoICT، الأردن، 2017/01/01 .

[13]- هيئة الإتصالات، السياسة العليا لقطاع الإتصالات في دولة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات المتحدة العربية، 2010، ص 4 .

[14]- وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام الإتصال، تطور قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام الإتصال منذ عام 1962، https://www.mptic.dz/ar/content/أهم-الإنجازات، 2017/01/25.

- ضمان استمرارية الخدمات مهما كلف الأمر ذلك،
- تضييق الهوة الموجودة بين المدن والقرى، من خلال إنشاء مؤسسات بريدية جديدة،
- تطوير دوائر الترحيل والتوزيع من أجل التكفل بالمناطق النائية،
- خلق روابط جديدة من خلال استخدام جميع وسائل النقل لضمان تبادلات منتظمة و متكررة مع كل دول العالم

وتحقق خلال هذه المرحلة ما يلي :

- مع نهاية عام 1962 كان في حوزة الجزائر 826 مكتب بريد يعمل على المستوى الوطني، وقد بلغت الشبكة البريدية آنذاك 3310 مؤسسة في مطلع عام 2000 أي مكتب بريد واحد لكل 9500 نسمة.
- الحسابات الجارية البريدية كانت 150000 سنة 1962 لتنتقل إلى 5.4 مليون حساب عام 2000
- بالنسبة لحظيرة الصناديق البريدية فانتقل العدد من 4000 عام 1962 إلى 162000 عام 2000
- تطور عدد العمال العاملين بدوام كامل في الإدارة البريدية من 2000 عامل سنة 1962 إلى 21000 عامل سنة 2000
- انتقال قسم الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط من 23000 حساب عام 1965 إلى 3.2 مليون حساب عام 2000

- **من 2000 إلى 2015**

وفي عام 2000 وافقت الحكومة على إجراء إصلاحات معمقة لقطاع البريد والمواصلات من أجل مواكبة تحديات القرن 21 وضم الجزائر لمجتمع المعلومات، جاءت هذه الإصلاحات نتيجة لضرورة ضمان التنافسية والتنوع داخل الاقتصاد الجزائري بمؤسساته وكذا إعطاء الأولوية لتطوير قطاع الاتصالات الموسوم بالتنافسية والحيوية، وقد أخذت لنفسها موقعا ضمن سياق العولمة المتنامية و التحضير لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة وكذا التفاوض من أجل اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وقد نتج عن هذه الإصلاحات :

- توسيع وتحديث وعصرنة الشبكة البريدية، من خلال ضمان الخدمة البريدية الشاملة.
- التحويل التدريجي لكل العمليات على مستوى الشبابيك إلى العمل بالنظام الآلي.
- تحسين عملية تنظيم الترحيل والتوزيع الخاصة بالبريد من خلال استعمال الرمز البريدي مع احترام معيار التوجيه.

- إدراج الفرز التلقائي للبريد.
- استحداث نظام للبريد الالكتروني.
- تنصيب نظام نقدي في إطار عملية إصلاح وعصرنة النظام المالي الوطني و تجريد وسائل الدفع، وذلك من خلال تعميم وسائل الدفع الالكتروني، الموزعات الآلية للأوراق البنكية وكذا تقديم مجموعة من الخدمات الجديدة

2- تقييم أداء قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر خلال الفترة 2013– 2017 .

قامت الوزارة الوصية بقطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال بمجموعة من المشاريع قصد تطوير القطاع خلال الفترة ما بين 2013– 2017 تتمثل أساسا في :

- في مجال البريد :

✓ خلال سنة 2015، تم تسجيل برنامج خاص بصندوق بريد الجزائر من أجل تحويل 1973 مكتبا بريديا إلى شبكة النفاذ لبروتوكول الأنترنت الخاص بالمؤسسة.

✓ قاماالمتعاملالعموميخلالالسداسيالأولمنسنة 2016،بإطلاقالخدمةالجديدة،بريدالجزائرالمتنقل ALGERIE POSTE-MOBILEتعتمدعلتطبيققابلللتحميلعنطريقغوغلبلايأوآبلستور.

✓ تطوير خدمة بريدي نت حيث تتضمن الخدمات المقدمة عبر بريدي نات: طلب فتح حسابات البريد الجاري، طلبيات بطاقات الذهبية، الاطلاع على الحساب البريدي الجاري ودفع الفواتير و تعبئة الرصيد الهاتفي (سونلغاز، سيال، الجزائرية للمياه موبليس، أوريدو)، تعبئة الانترنت IDOOM ADSL والهاتف عبر بطاقة الذهبية إتاحة سنة 2015.

- في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال :

✓ في عام 2015، إطلاق موقع خاص بالإجراءات الإدارية المتعلقة بإنشاء مؤسسة في الجزائر بالتعاون مع وزارة الخارجية، وزارة الداخلية، وزارة التجارة، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف .

✓ في جويلية 2015 تم الانتهاء من مشروع الطب عن بعد من خلال ربط خمسة مراكز استشفائية جامعية و 12 مؤسسة عمومية استشفائية من أجل التمكين من الوصول إلى خدمات العلاج و التداوي عن بعد، بدءا من مجرد تحويل الملفات الطبية، ووصولا إلى الفحص عن بعد.

✓ إطلاق مشروع التصديق الإلكتروني في عام 2015 .

وقصد تسليط الضوء أكثر على أداء قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر، سوف نقوم بتقديم مجموعة من المؤشرات في هذا الصدد .

أولا : مؤشرات البريد

شرعت وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال من خلال مخطط عمل 2015-2019 في تعميم الإعلام الآلي على مستوى مكاتب البريد و نشر شبابيك بنكية آلية وتطوير وسائل الدفع الالكتروني وكذا توفير وسائل الدفع العصرية المتنوعة والجدولان 01 و02 يقدمان حول مؤشرات البريد في الجزائر .

1- عدد مكاتب البريد

الجدول رقم 01: مؤشرات البريد في الجزائر خلال الفترة 2013-2017 .

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
عدد مكاتب البريد	3559	3633	3678	3755	3824
عدد مكاتب البريد في الخدمة	3451	3533	3585	3654	3743
عدد المكاتب التي أعيد تهييئتها	103	167	168	152	314
عدد المكاتب المتصلة بالأنترنت	3451	3533	3591	3654	3743

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على موقع وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والإتصال
https://www.mpttn.gov.dz/

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تطورا مستمرا في البنية التحتية لقطاع البريد المتمثلة في عدد المكاتب الموجودة في الجزائر خلال الفترة ما بين 2013 إلى 2017، حسب الوزارة المعنية بالقطاع فإن كثر من 96% من مكاتب البريد كانت في الخدمة في الفترة الممتدة من 2013 إلى غاية 2017، وأن 04% فقط من المكاتب كانت خارج الخدمة، فيما يتعلق بالمكاتب الخارجة عن الخدمة يرجع السبب في ذلك إلى كونها حديثة الإنشاء، لم تفتح أبوابها بعد للمواطنين أو أغلقت لأجل إعادة تهيئتها وعصرنتها، حيث تجدر الإشارة إلى أن 197 مكتب بريد أعيدت تهيئته عام 2014،

ويتضحمنخلالالمعطياتوالبياناأنعددمكاتبالبريدفيتزايدمستمرمنسنةإلىاخرى،حيثبلغسنة 2017 عددالمكاتب 3824 مكتببريدبمقابل 3755 مكتبسنة 2015 أيبنسبةزيادةمقدرةبـ 1.83%،كماتجدرالاشارةإلى أنأكثرمن 97% منمكاتبالبريدكانتفيخدمةالمواطنسنة 2017،مايعنيأن 03%

فقطمنالمكاتبخارجالخدمة،ويرجعالسببفيذلكإلىكونهاحديثةالإنشاءولمتفتحأبوابهابعدللمواطنينأوأغلقتلأجلتهيئتهاوعصرنته

2– عدد حاملي البطاقات المغناطيسية التابعة لمكاتب البريد

الجدول رقم 02: تطور عدد حاملي البطاقات المغناطيسية والعمليات المجراة على الموزعات المالية الآلية خلال الفترة ما بين2013– 2017

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
عدد حاملي البطاقات المغناطسية	6369446	7043699	7642718	7924142	7492508

المصدر :موقع وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال https://www.mpttn.gov.dz/.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن عدد حاملي البطاقات المغناطسية في تزايد مستمر خلال الفترة 2013 – 2017 حيث اقترب العدد من 7 ملايين ونصف سنة 2017، لكن هذا التطور ليس بالشكل الكبير مثلما هو موضح في الجدول رقم 2، وهذا راجع إلى طول مدة الحصول على هذه البطاقات، وكثرة الإجراءات البيروقراطية، وزيادة الطلب عليها.

وتدخل هذه العملية في إطار استراتيجيتهامنأجلعصرنةوتطويرنوعيةالخدماتالموفرةللمواطنالجزائري،وسهرمؤسسةالدولةبريدالجزائرعلىتعميماستعمالالبطاقة المغناطسية، ويتوقع أن يرتفع هذا العدد بسبب الفوائد والمزايا التي تقدمها هذه البطاقة ناهيك عن سهولة الحصول عليها .

ثانيا : مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال

من أجل تحسين الخدمات التي تقدمها الوزارة الوصية عن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، فقد وضعت الوزارة مجموعة منالاستراتيجيات، والجداول التالية توضح بعض المؤشرات عن واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر.

1– مؤشرات مشتركي الانترنت

2– الجدول رقم 03 : إجمالي مشتركي الأنترنت خلال الفترة ما بين 2013 – 2017

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي مشتركي الانترنت	1591439	10108591	20283886	29539110	**37836**425
اجمالي مشتركي الجيل الثالث	308019	8509053	18021881	25214732	**23701**023

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال

. https://www.mpttn.gov.dz/

يتضح من خلال الجدول رقم 03 أن هناك تزايد مستمر وكبير في عدد مشتركي الأنترنت، حيث بلغت نسبة التطور أكثر من 100 % بين سنتي 2014 و2015، وفي سنة 2017، فقدبلغعددالمشتركين 37.83 مليونمنبينهم 34

مليونمشتركفيالهاتفالنقال،ومنالمتوقعأنيرتفعالرقمأكثرمعاستقدامتكنولوجياالتدفقالعاليواللاسلكيللهاتفالثابت (G4LTE).

كما يتضح من خلال الجدول أن تطور مستمر في عدد المشتركين في خدمة الجيل الثالث، وهذا راجع إلى منح رخص للجيل الثالث لمتعاملي الهاتف النقال في الجزائر،والاستخدام المكثف للهاتف النقال من طرف المواطنين، والاستفادة مما يتيحه من فرصا للتواصل الإلكتروني عن طريق هذه الخدمة، لكن يمكن ملاحظة أن إجمالي مشتركي الجيل الثالث انخفض في 2017 مقارنة بسنة 2016، ويرجع سبب ذلك بالدرجة الأولى إلى رواج خدمة الجيل الرابع واقبال المواطنين عليها حيث ارتفى عدد المشتركين فيها من 1464811 إلى 10968495 بين سنتي 2016 – 2017 .

3- مؤشرات شبكة الهاتف

فيإطاروضعالسياسةالعامةللحكومةوبرنامجالعملالمخصصلتطويرمجتمعالمعلومات،منخلالالبنياتالتحتيةووسائلالاتصالاتالسلكيةواللاسلكيةواستعمالتكنولوجياتالمعلوماتوالاتصال،قامتالوزارةالوصية بالقطاع بإعدادمخططوطني يستهدف تطوير القطاع، والجدول رقم 04 و05 يقدمان مؤشرات حول ذلك من خلال ابراز نسبة ولوج شبكة الهاتف الثابت والنقال للأسر الجزائرية خلال الفترة ما بين 2013-2017 .

2-1الهاتف الثابت

الجدول التالي يبين نسبة ولوج شبكة الهاتف الثابت للأسر الجزائرية خلال الفترة 2013-2017 .

الجدول رقم 04 : نسبة ولوج شبكة الهاتف الثابت للأسرة

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة ولوج شبكة الهاتف الثابت للأسرة	41.23	40,04	41.65	43.40	**35.76**

المصدر :موقع وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال https://www.mpttn.gov.dz/.

من خلال الجدول رقم 04، يتضح أن هناك تذبذب في نسب ولوج شبكة الهاتف الثابت للأسرة وتجدر الإشارة إلى أنه 2017

الاستغناءعنتكنولوجياالهاتفالثابتاللاسلكيالذيخصصللمناطقالريفيةوذلكراجعإلىاستراتيجيةالدولة بتزويد هذه المناطق ببنية

تحتية للاتصالات أكثر نجاعة من جهة، وتزايد نسب استخدام الهاتف النقال من جهة أخرى، الأمر الذي جعل نسبة ولوج شبكة الهاتف الثابت للأسرة الريفية تنزل بقوة إلى **35.76 بعدما كانت تساوي**43.40 سنة 2016 .

2- الهاتف النقال

الجدول التالي يبين نسبة ولوج شبكة الهاتف النقال للأسر الجزائرية خلال الفترة 2013-2017 .

الجدول رقم 05 : نسبة ولوج شبكة الهاتف الثابت للأسرة

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة ولوج شبكة الهاتف النقال للأسرة	102.4	109.62	107.4	113.35	**121.05**

المصدر :موقع وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصالhttps://www.mpttn.gov.dz.

من خلال الجدول أعلاه يتضح تزايد مستمر في نسب ولوج شبكة الهاتف النقال للأسرة، حيث تم فتح سوق الهاتف النقال للمنافسة بالجزائر إثر إصدار القانون رقم 03-2000المؤرخ في 05 أوت 2000 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات، وينشط حاليا 03 متعاملين للهاتف النقال داخل السوق الجزائرية، وشهدت خدمات الهاتف النقال في الجزائر تحسنا ملحوظا، حيث تجاوزت نسبة تغطية السكان بشبكة الهاتف النقال 98% عام 2016 وهذا ما يفسر الارتفاع المستمر لعدد المشتركين حيث وصل إلى 49,87 مليون مشترك سنة 2017 مقابل 47,04مليون مشترك سنة 2016 أي بزيادة قدرها 6,02% .

ثالثا : **المؤشرات الخدمية** :

تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في أي دولة يعتمد على ما تقدمه هذه الأخيرة من تسهيلات وامكانات وبنية تحتية تساعد الأفراد والمؤسسات على القيام بأنشطتهم بكل سير وسهولة، وفي هذا الصدد، سوف نقوم بتقديم بعض المؤشرات الخدمية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر خلال الفترة 2013-2017

1- مؤشر طول الألياف البصرية :

في إطار عصرنة البنية التحتية والخدمات تتواصل عمليات ربط ولايات وبلديات الوطن بشبكة الألياف البصرية، والجدول التالي يبين طول الألياف البصرية، وعدد البلديات الموصولة بها خلال الفترة 2013-2017 .

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
طول الألياف البصرية (كم)	50800	61556	70700	76514	81872
عدد البلديات الموصولة بالألياف البصرية	811	2291	3211	4771	1541

المصدر : من إعداد الباحثين بناء موقع وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال

.https://www.mpttn.gov.dz

من خلال الجدول أعلاه تطور مستمر في طول الألياف البصرية التي تربط السكان بالأنترنت حيث زاد طولها عن 30000 كم خلال الفترة بين 2013- 2017، ويعود هذا إلى تبني الوزارة الوصية عن القطاع مشروع التنمية الاقتصادية الذي يهدف إلى تعميم وتطوير الألياف البصرية خاصة في المناطق التي تفتقر إلى هذه الشبكة خاصة في ولايات أدرار، بسكرة، إليزي والبيض .

وفي أواخر سنة 2017 تم ربط كل البلديات بشبكة الألياف البصرية، من أجل تلبية حاجيات مستخدمي الأنترنت الجزائريين وكذا تقديم خدمة ذات نوعية .

وفي هذا الصدد تقوم الدولة الجزائرية في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا بالقيام بمشروع ربط الألياف البصرية بين الجزائر والنيجر ونيجيريا التي يمتد طولها 4500 كم يقع نصفها في الجزائر .

2- مؤشر الجاهزية الشبكية لقطاع تكنولوجيات الإعلام والإتصال :

ويقيس مؤشر الجاهزية الشبكية الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي مدى جاهزية الدول لالاستفادة من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تعزيز قدراتها التنافسية، والجدول التالي يظهر مؤشر الجاهزية الشبكية لقطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الجزائر 2013 -2017.

الجدول رقم07: مؤشرالجاهزية الشبكية لقطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الجزائر 2008 – 2015

السنوات	2013		2014		2015		2016		2017	
مؤشرالجاهزية الشبكية	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
	3	118	3.1	129	3.1	120	3.2	117	3.2	117

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على تقرير الأسكوا http://www.eeni.org/ESCWA.shtm .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر تحتل مراتب تتعدى المرتبة 100 عالميا وهي مرتبة متأخرة بالنظر إلى إمكانات الجزائر خاصة في الفترة الأخيرة التي شهدت انتعاشا اقتصاديا بسبب ارتفاع أسعار النفط، وهو ما يعني أن الجزائر لا تزال بعيدة في تجهيز البنية التحتية، إضافة إلى عدم تقديم فرص جيدة للأفراد من أجل استغلال تكنولوجيا المعلومات والإتصال في تحسين المستوى الإجتماعي والإقتصادي لهم .

3– ترتيب الجزائر عالميا حسب مؤشر سهولة ممارسة الأعمال 2013–2017

الجدول رقم 08:ترتيب الجزائر عالميا حسب مؤشر سهولة ممارسة الأعمال 2013–2017

السنوات	2013	2014	2015	2017
الترتيب	147	154	154	156

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على تقرير الإسكوا http://www.eeni.org/ESCWA.shtm

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر لم تدخل ضمن التصنيف العالمي حسب هذا المؤشر بسبب عدم توفر المعلومات الكافية التي تدخل ضمن حساب هذا المؤشر، في حين أن هناك تذبذب في مرتبتها خلال الفترة ما بين 2012 و2014، إلا أن هذه المراتب هي مراتب متأخرة عالميا، ما يعني أن هناك صعوبة كبيرة في ممارسة الأنشطة المرتبطة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصال، وذلك لأسباب تنظيمية وقانونية وبنية تحتية، وعدم وجود تحفيزات كافية تؤدي إلى الاستثمار في هذا القطاع بشكل كبير .

رابعا : **المؤشرات الاقتصادية لقطاع تكنولوجيات المعلوماتوالاتصال**

1– مؤشرات التجارة الخارجية :

تتمثل مؤشرات التجارة الخارجية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال أساسا في صادرات وواردات السلع المرتبطة بهذا المجال، والجدول التالي يوضح تطور صادرات وواردات الجزائر من سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصال خلال 2013- 2016

الجدول رقم 08 : صادرات وواردات الجزائر من سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصال خلال 2013- 2016

الوحدة : دينار جزائري

السنوات	2013	2014	2015	2016
صادرات سلع TIC	54501443	28956798	97974669	456079681
واردات سلع TIC	180948026633	239687858547	279365627472	266889014588

المصدر : **من إعداد الباحثين بناء موقع وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال**

.https://www.mpttn.gov.dz

من خلال الجدول رقم نلاحظ تذبذب في حجم صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصال خلال الفترة 2013-2016 ويرجع ذلك إلى تراجع تصدير أجهزة الكمبيوتر ومكوناتها، والمعدات الإلكترونية كثيرة الاستهلاك، في حين نلاحظ تزايد واردات الجزائر من سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصال خلال الفترة ما بين 2013-2015 بسبب تزايد الطلب على هذه السلع، وزيادة المؤسسات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، لتنخفض الواردات في سنة 2016 بسبب حالة التشبع التي وصل لها السوق الداخلي من جهة، وتشجيع الدولة للمنتج المحلي .

وبمقارنة صادرات الجزائر من سلع تكنولوجيا المعلومات مع وارداتها يتضح جليا الفجوة الكبيرة بين حجم الصادرات والواردات، وبالتالي يمكن القول أن الجزائر تابعة للعالم الخارجي في مجال التجارة الخارجية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال .

2- عدد المؤسسات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال .

تستند الإحصائيات المبينة أدناه إلى بيانات المركز الوطني للسجل التجاري .قائمة النشاطات التجارية للمركز تصنف الشركات العاملة في قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيات والرقمنة في خمسة قطاعات رئيسية هي :إنتاج السلع، التوزيع بالجملة، الاستيراد لإعادة البيع، توزيع بالتجزئة، الخدمات.

الجدول رقم 09 : عدد المؤسسات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال .

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
عدد المؤسسات في مجال TIC	435232	642245	883256	301266	/

المصدر : من إعداد الباحثين بناء موقع وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال

.https://www.mpttn.gov.dz

من خلال الجدول رقم 09 يتضح لنا أن عدد المؤسسات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال عرف تطورا ملحوظا بين سنتي 2013 – 2015، وهذا راجع إلى توجه الجزائر إلى الوصول إلى مجتمع المعلومات، وتوجه الأفراد نحو الاستثمار في هذا المجال من خلال تأسيس مؤسسات صغيرة ومتوسطة ومحلات بيع الأجهزة الإلكترونية بالتجزئة، أو إنشاء مقاهي الأنترنت .

➢ **الحصيلة الاقتصادية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال**

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
رقم الأعمال	459	499	532	458	
الارباح المحققة	274,3	299,8	324,3	348	
مساهمة القطاع في الناتج الخام	2,80%	2,90%	3,17%		

المصدر : موقع وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال https://www.mpttn.gov.dz.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رقم الأعمالشهد زيادة من سنة 2013 إلى سنة 2015 وفي سنة 2016 حدث إنخفاض فيه، بينما حقققطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال أرباح في سنوات الدراسة في حين نلاحظ أن مساهمة القطاع في الناتج الخام لا تتعدى 3.2% وهذا راجع لطبيعة بنية الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد ما نسبته 98% على المحروقات.

الخاتمة :

يشكل قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال أحد القطاعات الهامة في أي دولة في ظل التطورات الحالية التي يشهدها العالم وقد بذلت الجزائر جهودا من أجل تطوير هذا القطاع لتقديم خدمات أفضل للأفراد والمؤسسات، والمساهمة في الدخل الوطني، وبعد استعراض مختلف المؤشرات والإحصاءات تبين لنا ما يلي :

- هناك تطور في استخدام معدات الإتصال وتكنولوجيات الإعلام، والأجهزة التكنولوجية (الهواتف النقالة، الهواتف الثابتة، انتشار الأنترنت) في الجزائر خلال الفترة ما بين 2013 – 2017 .
- رغم هذه التطور في استخدام الأجهزة الإلكترونية، تحتل الجزائر مراتب متأخرة على المستوى العربي والعالمي بخصوص تطور قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال، وهذا ما يظهره مؤشر الجاهزية الشبكية و مؤشر سهولة ممارسة الأعمال .
- يساهم قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال بنسب ضئيلة في الناتج الوطني الإجمالي خلال الفترة 2010 إلى 2015، وذلك بسبب الإعتماد شبه الكلي من طرف الدولة على قطاعات المحروقات في تمويل الخزينة الوطنية .
- هناك تطور في حجم الإستثمار في قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال، وهذا ناتج عن سعي الدولة لمواكبة الاقتصاد العالمي القائم على إقتصاد المعرفة.
- هناك ارتفاع للقيمة الإجمالية لصادرات وواردات هذا القطاع في السنوات الأخيرةن وهذا راجع إلى سياسة القطاع الرامية إلى تطويره، واغادة تهييئته من أجل التخلص من سيطرة قطاع المحروقات على الإقتصاد الوطني .

التوصيات :

في ظل النتائج السابقة حول هذا الموضوع، يمكن طرح مجموعة من التوصيات كمايلي :

- متابعة مشروع الحكومة الإلكترونية وتقييمه في كل مرحلة من أجل ضمان نجاحه .
- زيادة الإهتمام بهذا القطاع من خلال رفع حصته من الميزانية العامة للدولة .
- تقديم تسهيلات وحوافز بشتى أنواعها للمستثمرين في هذا القطاع من أجل جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، ونقل التكنولوجيا، وتشجيع الإبتكار والإبداع .
- فتح المزيد من مكاتب البريد، وزيادة تفعيل خدمات الانترنت من أجل تقديم أفضل خدمة للأفراد والمؤسسات
- تشجيع المستثمرين المحليين، ودعمهم لرفع قيمة الصادرات من منتجات هذا القطاع .

المراجع :

الكتب :

1- جمالداودسلمان ،**اقتصادالمعرفة**،داراليازوريالعلميةللنشروالتوزيع،عمان، 2009 .

2- سوسن المهندي، **تكنولوجيا الحكومة الالكترونية**، دار اسامة للنشر والتوزيع، الاردن، 2011.

الأطروحات العلمية

3- حسين العلمي، **دور الاستثمار في تكنولوجيا العلومات والاتصالات في تحقيق التنمي المستدامة**، اطروحة لنيل شهادة الماجستير تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2013.

4- دلال السوييسي، **نظامالمعلوماتكأداةلتحسينجودة الخدمة الصحيةبالمؤسسةالعموميةالإستشفائية دراسة حالةالمؤسسةالعمومية الإستشفائيةمحمدبوضياف ورقلة**، أطروحة لنيل شهادة الماجستير تخصص نظم المعلومات ومراقبة التسيير، كليةالعلومالاقتصاديةوالتجاريةوعلومالتسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013.

المجلات والدوريات العلمية :

5- أحمد محمود، سعد الكواز، التغير والإنفتاح لخدمات الإتصالات والمعلومات وأثره في الأداء الإقتصادي لعينة من الدول الإقتصادية والنامية، مجلة دراسات إقليميةن مركز الدراسات الإقليمية، العراق، العدد 14.

6- صالح البرهان، ولاء عبود، تحليل القدرات الإقتصادية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في البيئات الاقتصادية العربية، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العراق، العدد 24، 2016.

7- محمد عبدالرزاق، نوفل علوان، **استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في شركات السياحة والسفر وأثرها على عملية تطوير الخدمات المقدمة، دراسة تحليلية لعينة من شركات السياحة والسفر في مدينتي بغداد وكربلاء**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، العراق، العدد 27.

التقارير :

8- الأسكوان **الملامح الإقليمية لمجتمع المعرفة في الدول العربية،2003-2015**، لبنان، 2016 .

9- المجلس الإقتصادي الإجتماعي بالامم المتحدة، **احصاءات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات**، نيويورك، 2004.

10 معهد اليونسكو للاحصاء، **دليل لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم**، كندا، 2009.

11 هيئة الإتصالات، السياسة العليا لقطاع الإتصالات في دولة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات المتحدة العربية، 2010.

المواقع الإلكترونية:

12 وزارة الإتصالات الأردنية، الرؤية والرسالة، http://moict.gov.jo/content/About-MoICT، الأردن، 2017/01/01 .

13 وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام الإتصال، تطور قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام الإتصال منذ عام 1962، https://www.mptic.dz/ar/content/أهم-الإنجازات، 2017/01/25.

14 منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، https://data.oecd.org/fr/ict/valeur-ajoutee-liee-aux-tic.htm، 2015/12/09.

دور الأساليب الحديثة لمحاسبة التكاليف في تحسين عملية قياس وتحليل تكاليف التصنيع الداخلي (دراسة تحليلية علي القطاع الصناعي بالسودان مصانع السكر)

The Role of the Modern Techniques of Cost Accounting in Improving the Processes of Measurement and Analysis of Internal Manufacturing Cost (An analytic case study on sugar factories in the Sudanese industrial sector)

أ.منال إبراهيم أحمد محمد علي

جامعة الحدود الشمالية كلية ادارة الاعمال

Manalahmed72@gmail.com

الملخص:

الملخص: تناولت هذه الورقة مشكلة عدم قدرة الطرق والأساليب التقليدية لمحاسبة التكاليف علي توفير المعلومات الملائمة لمتطلبات وتحديات بيئة التصنيع الحديثة في جمهورية السودان ؟، من أهداف الورقة بيان نواحي القصور في أساليب ونظم محاسبة التكاليف التقليدية وعدم ملاءمتها لمتطلبات بيئة التصنيع الحديثة، ابراز الركائز الأساسية لمحاسبة التكاليف في ظل بيئة التصنيع الحديثة ،من اهم النتائج: نجاح نظام التكلفة على اساس النشاط في دقة قياس تكلفة التصنيعيعتمد بدرجة كبيرة على دقة تحديد وتتبع الانشطة المسببة للتكلفة التصنيع.

الاعتماد على الاساليب الوصفية لتحليل تكاليف التصنيع لا يساهم في دقة القياس، هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين نظام التكاليف علي اساس النشاط وبين القياس السليم لتكلفة الانتاج من اهم التوصيات: ضرورة الاعتماد على الاساليب الاحصائية والرياضية اضافة الى الاساليب الوصفية لتحديد الانشطة المسببة لتكلفة التصنيع الاهتمام بالتحديد والتتبع الدقيق للانشطة المتسببة لتكلفة التصنيع ،توصي الباحثة بضرورة تطوير الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف حتى يتمكن الباحثين والدارسين من الإلمام بتلك الاساليب.

الكلمات المفتاحية: الاساليب الحديثة ، محاسبة التكاليف، قياس وتحليل، تكاليف التصنيع الداخلي.

Abstract

This paper aims to discuss the inability of traditional cost methods to provide appropriate information about production environment in Sudan.

One of the paper goals is to show the limitation of traditional cost accounting system in meeting the production needs in such environment.

The most important findings are:

1. The success of activity based costing (ABC) in measuring production costs accurately, depends on cost caused activities
2. Using descriptive methods may not measure accurately the production costs.
3. There is statistical relationship between ABC system, and accurate production costs measurement.

Recommendations:

1. Statistical, arithmetical and descriptive methods are needed to measure production cost activities accurately.
2. Close follow up to cost cussed activities is also needed.
3. Cost and management accounting methods are to be developed for more investigation and research about how to measure production costs.

Key words: modern techniques, cost accounting, measurement and analysis, Internal industrial cost.

تمهيد:

في ظل التطورات الاقتصادية المتسارعة على مستوى العالم أصبحت الفرصة في اكتساب زبائن جدد أو الحفاظ على الزبائن الحاليين تعتبر تحدي كبير أمام الكثير من الشركات، مما يطرح عدة تساؤلات حول مدى إمكانية استمرار الشركة في تلبية حاجات الزبائن بتقديم منتجات بمستويات جودة عالية وبالتالي زيادة حصتها السوقية وتحقيق المزيد من الأرباح الأمر الذي يعتبر من أهم أهداف الشركة كذلك يعتبر نجاح الشركة دائما في تحقيق ميزة تنافسية مرتبط بوجود نظام معلومات يدعم الأنظمة التشغيلية لدي الشركة في تحقيق أهدافها وفي مقدمتها أنظمة الإنتاج) حيث أكدت دراسات أجريت في جامعة ولاية ميشيغان عام 2005 ، أن الشركات التي تركز على تلبية احتياجات العملاء هم الأكثر احتماً لا للفوز بأكبر حصة من المبيعات وجذب ثقة زبائن جدد الامر الذي يصعب تحقيقه في ظل تجاهل أنظمة المحاسبة التقليدية لمعلومات وتكاليف الجودة بالرغم من اهميتها .

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في عدم قدرة الطرق والأساليب التقليدية لمحاسبة التكاليف علي توفير المعلومات الملائمة لمتطلبات وتحديات بيئة التصنيع الحديثة في جمهورية السودان ، وعدم قدرة المنشات الصناعية في السودان علي مواجهة المنافسة الحادة في الاسواق المحلية والعالمية .

اهداف البحث: بيان نواحي القصور في اساليب ونظم محاسبة التكاليف التقليدية وعدم ملاءمتها لمتطلبات بيئة التصنيع الحديثة ، ابراز الركائز الاساسية لمحاسبة التكاليف في ظل بيئة التصنيع الحديثة .

اهمية البحث : زيادة القدرة التنافسية للقطاع الصناعي السوداني من خلال تطبيق الاساليب الحديثة لمحاسبة التكاليف ، ومواكبة الاسواق العالمية وفتح طرق للاستثمار وذلك بتطور المنتجات وفتح اسواق جديدة ، تعتبر هذه الدراسة من الدراسات التي لم تلقي اهتمام من قبل ادارة الوحدات الصناعية في القطاع الصناعي السوداني .

فروض البحث : هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق تكاليف النشاط وبين القياس السليم لتكاليف الانتاج ، هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين نظام تكاليف الجودة الشاملة وبين تكاليف صناعة السكر في السودان .

هيكل البحث: يتكون البحث من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة

الفصل الاول : مفهوم واهداف واهمية محاسبة التكاليف وخصائص بيئة التصنيع الحديثة وأثرها علي محاسبة التكاليف .

الفصل الثاني: مفهوم و كيفية قياس تكاليف الجودة وتكاليف النشاط

الفصل الثالث : الدراسة الميدانية

الخاتمة : النتائج والتوصيات .

الدراسات السابقة : يتناول هذا الجزء من البحث خلاصة بعض الدراسات السابقة ، والتي تمكنت الباحثة من الوصول إليها ، والتي لها علاقة بموضوع أومجال البحث وتوظيف ماجاءبها قدر الإمكان حيث كان ذلك ممكنا لتحقيق أهداف البحث

دراسة : د الهادي ادم محمد ابراهيم 2010م تمثلت مشكلة الدراسة في تحليل العلاقة بين جودة المنتج ومدي المحافظة علي المنتج والموارد الطبيعية المتاحة مع كيفية قياس الجودة وتكاليفها في ظل ادارة الجودة الشاملة ،هدفت الدراسة الي دراسة الاطار النظري للجودة وتطويرها مع عرض تكاليف الجودة ، توصلت الدراسة الي عدة نتائج منها تعني الجودة المطابقة للمواصفات ورضا المستهلك والمحافظة علي البيئة ، ان المفاهيم التقليدية لقياس وتبويب تكاليف الجودة لاتهتم بتكلفة جودة البئية كما اوصت الدراسة ، عند قياس تكلفة الجودة لابد من الفصل بين تكاليف المنع وتكاليف التقويم .

دراسة : احمد يوسف احمد السنوسي2010م تمثلت مشكلة الدراسة في ان التكاليف التقليدية اصبحت لاتتلاءم بياناتها التكاليفية مع بيئة التصنيع الحديثة من حيث دقة بيانات التكلفة ، هدفت الدراسة الي عرض الاطار التطبيقي للمفاهيم الاساسية للاساليب الحديثة لمحاسبة التكاليف وذلك للتعرف علي مدي امكانية استخدام هذه الاساليب في الحياة العملية لقياس التكاليف في الشركات الصناعية السودانية ، اهتمت الدراسة بتسليط الضوء علي هذه الاساليب ومدي اسهامها في خفض التكلفة بالقدر الذي يساعد في اتخاذ القرار السليم ، توصلت الدراسة الي نتائج منها تهتم اساليب التكلفة الحديثة بالدقة في تحديد تكلفة المنتجات وبالتالي تقدم معلومات صحيحة ،

استخدام اساليب التكاليف في القطاع الصناعي السوداني يوفر نظاما سليما لمحاسبة التكاليف ،كما اوصت الدراسة ضرورة امكانية تطبيق اساليب التكاليف الحديثة في الشركات الصناعية السودانية.

دراسة :محمد البشير إبراهيم (2011م)تناول البحث الاساليب الحديثة لمحاسبة التكاليف ودورها في الرقابة علي التكاليف واتخاذ القرارات الادارية بخصوص سكر غرب سنار وعسلاية ، تمثلت مشكلة البحث في ظهور الحاجة الي تطوير الاساليب التقليدية لمواجهة احتياجات المنشاة من المعلومات اللازمة لتحقيق الاستخدام الامثل للموارد المتاحة ولتحقيق اهداف المشروعات الحديثة القائمة ، وبالتالي ضرورة تطوير الاسالبيب التقليدية لمحاسبة التكاليف بالمنشات الصناعية لتواكب تتلك التطورات اضافة الي ضعف الوعي الكافي مع عدم الالمام باهمية ودور الاساليب الحديثة لمحاسبة التكاليف في تحديد تكاليف انتاج السكر ، وهدفت الدراسة الي معرفة مدي تطبيق الاساليب الحديثة لمحاسبة التكاليف بمصنعي سكر غرب سنار وعسلاية وابراز دورها في تحديد تكاليف انتاج السكر ، توصلت الدراسة الي عدد من النتائج اهمها تطبيق الاساليب الحديثة لمحاسبة التكاليف بمصنعي سكر غرب سنار وعسلاية لا يساعد الادارة في الرقابة علي التكاليف واتخاذ القرارات الادارية ، من اهم التوصيات معالجة الاثار المترتبة عن استخدام الاساليب التقليدية لمحاسبة التكاليف بمصنعي سكر غرب سنار وعسلاية في تحديد تكاليف انتاج السكر .

الاطار النظري

1-1تعريف التكلفة لغة : التكلفة جمع تكاليف ، وكلفه تكلفا أي امره بما يشق عليه

2-1التكلفة اصطلاحا: هي تضحية اختيارية بموارد اقتصادية في الماضي والحاضر والمستقبل بهدف الحصول علي منفعة او عائد

3-1 مفهوم محاسبة التكاليف :

هي فرع من فروعلم المحاسبة وتطبيقا لمبادئها تقوم بتقديم معلومات تتعلق بعناصر النفقات وتسجيلها وتبويبها وتحليلها وتحميلها علي مراكز التكلفة من اجل حساب تكلفة المنتجات واعداد قوائم وتقارير لتقييم الاداء.

محاسبة التكاليف هي اداة تحليلية ورقابية هامة محكومة بمجموعة من الطرق والمبادئ والقواعد والاصول النظرية الاخري لتمد الادارة بمستوياتها المختلفة بمعلومات وبيانات داخلية لقييم الاداء

1-4اهداف محاسبة التكاليف:تعمل محاسبة التكاليف علي تحقيق الاهداف التالية

1- قياس تكلفة الاداء

2-المساهمة في تسعير المنتجات.

3- قياس الاداء الفعلي بصورة تفصيلية .

4- مساعدة الادارة في التخطيط واعداد الموازنات التخطيطية

5-مساعدة الادارة في الرقابة علي عناصر التكاليف .

6-مساعدة الادارة في اتخاذ القرارات.

1-5 نطاق تطبيق محاسبة التكاليف

تهتم محاسبة اساسا بقياس وتبويب وتحليل النفقات التي تقوم بها المنشات ، لذلك يمكن الاعتماد علي محاسبة التكاليف في جميع المنشات مهما اختلف حجمها او طبيعة النشاط الذي تقوم به سواء كانت تهدف الي تحقيق الارباح ام لا وقد باء في المنشات الصناعية الا انه لايمنع من استخدام طرق واساليب محاسبة التكاليف في المنشات التجارية والزراعية والمالية ، بل حتي في الوحدات الادارية الحكومية سواء المركزية او المحلية.(1)

---

(1)محمود علي الجبالي ، د قصي السامرائي ، محاسبة التكاليف ، وائل للنشر والتوزيع ، عمان ص14.

1-6 تبويب عناصر التكاليف:

1- التبويب الطبيعي

2- التبويب الوظيفي

3- التبويب وفقا لعلاقة عنصر التكلفة بوحدة النشاط

4- التبويب وفقا لعلاقة عنصر التكلفة بحجم النشاط

5- التبويب وفقا لعلاقة عنصر التكلفة بالطاقة المستغلة وغير المستغلة

اولا: التبويب علي اساس التصنيف الطبيعي:- تنقسم الي تكلفة مواد ، تكلفة العمل ، تكلفة الخدمات الاخري

ثانيا: التبويب علي اساس التصنيف الوظيفي : تنقسم الي : صناعية ،تسويقية ، ادارية .

ثالثا: التبويب علي اساس علاقتها بوحدة النشاط: تنقسم الي مباشرة ، غير مباشرة

رابعا: التبويب علي اساس علاقتها بحجم النشاط : تنقسم الي:

1- متغيرة - 2 ثابتة 3- شبه متغيرة 4- شبه ثابتة.

خامسا: التبويب علي اساس علاقتها بالطاقة المستغلة وغير المستغلة تنقسم الي : تكاليف ثابتة تتعلق بالطاقة المستغلة ، تكاليف ثابتة تتعلق بالطاقة غير المستغلة

1-7 اهمية محاسبة التكاليف: تعتمد المحاسبة التحليلية علي اهمية محاسبة التكاليف بصفة اساسية علي تحليل التكاليف ويوجد تباين في التعاريف المختلطة لكل من (تكاليف ، الاعباء ، المصاريف)بين الاقتصادين والمحاسبين.

التكلفة : تضحية بموارد اقتصادية نادرة في سبيل تحقيق هدف معين

المصاريف : جزء مستنفذ من التكلفة في الانتاج

اعباء تضحية دون مقابل(1)

1-8 خصائص بيئة التصنيع الحديثة واثرها علي محاسبة التكاليف : (2)

لقد طرات العديد من التغيرات علي بيئة المشروعات التي تعمل في ظل البيئة الحديثة للصناعة :

التغيرات في بيئة التصنيع الحديثة : ظهر في الاونة الخيرة العديد من المتغيرات البيئية التي كان لها تاثير مباشر علي العملية الانتاجية ومن اهمها:

المنافسة ، التطور التكلولوجي ، الاتجاه نحو الاندماج وظهور الاتفاقات الدولية

خصائص بيئة التصنيع الحديثة التي ظهرت في بيئة المنشات الصناعية ومدي تاثيرها علي محاسبة التكاليف التقليدية ويمكن تقسيمها كالاتي

اولا: نظام الانتاج في الوقت المناسب : عرف نظام الانتاج في الوقت المناسب هو نظام الانتاج الذي تتم فيه عمليات الانتاج وحركة المواد والسلع عندما تكون مطلوبة فتكون النتيجة مخزونا قليلا وانتاجا كثيرا جدا وفق نمو الانتاج من اليد الي الفم

ان نحاج تطبيق فلسفة التوقيتالمناسب يتطلب توفير مجموعة من المقومات الاساسية والضروية وهي :

1- ربط الانتاج بالطلب 2- انسيابية تدفق الانتاج 3- محدودية عدد الموردين 4- تحسين برامج الصيانة الوقائية 5- رقابة الجودة الشاملة

تاثير نظام الانتاج في الوقت المناسب علي محاسبة التكاليف: يؤدي تطبيق نظام الانتاج في الوقت المناسب الي بعض الاثار علي مفاهيم واجراءات ومقومات نظام محاسبة التكاليف من اهمها:

1- يترتب علي اعادة الترتيب الداخلي للمصنع تغيير في بعض عناصر التكاليف المباشرة

2- نظام الانتاج في الوقت المناسب يخفض تكلفة المخزون الي ادني حد

يؤدي الاعتماد علي نظام السحب وتدفق الانتاج في الوقت المناسب الي ضرورة اعادة النظر في الكثير من الاجراءات المحاسبية التي تتعلق بتصنيف عناصر التكاليف

---

(1)عابورة ، اشرف جمال فايز 2005 ، تطبيق نظام التكاليف علي اساس النشاط في المستشفيات : المستشفي الاسلامي في الاردن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ص 14.

(2) د علي شتا ، دراسات في المحاسبة الادارية ، القاهرة ، مكتبة الفيروز،، 2010م ص 178.

3- يترتب علي نظام الانتاج في الوقت المناسب التعامل مع عدد محدود من الموردين ذو الجودة العالية مما يقلل من الكثير من اجراءات الشراء والفحص والاستلام والرقابة .

ثانيا: نظام التصنيع المرنة : يتميز نظام التصنيع المرن بمجموعة الخصائص تؤثر بشكل جوهري علي اجراءات ومفاهيم محاسبة التكاليف ومن اهم هذه الخصائص:

1- يؤدي تطبيق النظام الي التخلص من تكلفة العمل المباشر

2- زيادة العمالة غير المباشرة والتكاليف الاخري الاضافية

3- انخفاض دور التكاليف المعيارية وعدم ملائمتها لبيئة التصنيع الحديثة

4- ظهور الحاجة الي مقاييس اداء جديدة

ثالثا: انظمة الجودة الشاملة

رابعا: انظمة التصنيع المتكاملة باستخدام الكمبيوتر .

1-2تعريف نظام التكاليفعلي اساس الانشطة :(1) اسلوب متطور يسعي الي تحقيق الدقة في تخصيص التكاليف غير المباشرة .

كما عرف احد الباحثين نظام تكاليف الانشطة بانه عبارة عن نظام تحليلي يعمل علي تحليل الانشطة التي تمارسها المنشاة لانجاز خدمة او منتج معين .

2-2 مقومات نظام التكاليف علي أساس الأنشطة :- منها

1- اعتقاد الإدارة بان أنظمة التكاليف التقليدية والسائد لديها والتي تساند علي تكاليف العمل المباشرة في حساب معدلات التحميل.

2- اختلاف احجام وكميات الانتاج للسلع المنتجة مع اشتداد حدة المنافسة في السوق.

3- توفر انظمة محاسبية تكون قادرة علي توفير البيانات والمعلومات الدقيقة والتفصيلية بشكل سهل وباقل تكلفة

4- تزايد استخدام الانشطة السائدة في المنشاة كالتصميم ، والادارة ، والتسويق ، والبرمجة ، والمحاسبة ، وصيانة الاجهزة

5- التغير في البيئة الصناعية الحديثةمن تزايد استخدام انظمة التصنيع المتقدمة في عملية الانتاج ممايؤدي الي خفض التكلفة

6- قيام المنشاة بانتاجتشكلية متنوعة من المنتجات

7- صعوبةتحديد تكلفة بعض المنتجات

8- انخفاض اسعار المنتجات في السوق

9- توفر انظمة محاسبية تكون قادرة علي توفير البيانات والمعلومات الدقيقة والتفصيلية بشكل سهل وباقل تكلفة

10-تزايد استخدام الانشطة السائدة في المنشاة كالتصميم ، والادارة ، والتسويق ، والبرمجة ، والمحاسبة ، وصيانة الاجهزة

11-التغير في البيئة الصناعية الحديثةمن تزايد استخدام انظمة التصنيع المتقدمة في عملية الانتاج ممايؤدي الي خفض التكلفة

12-قيام المنشاة بانتاجتشكلية متنوعة من المنتجات

13-صعوبةتحديد تكلفة بعض المنتجات

14-انخفاض اسعار المنتجات في السوق

درغام ، ماهر موسي حامد 2005م تقويم امكانية تطبيق التكاليف المستند للانشطة في المستشفيات الحكومية الفلسطنية في قطاع غزة ، دراسة تطبيقة ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، الاردن ، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، 59. 50

2-3 مزايا تطبيق نظام التكاليف علي اساس الانشطة :

يحقق النظام مجموعة من المزايا اهمها :-

1- تدعيم اليات رقابة وادارة التكلفة من خلال تحديد الاحداث والانشطة المسببة للتكلفة تحديدا دقيقا

2- اداة ادارية قيمة لانها تجمع وتفصح عن الانشطة في المنشاة .

3- يؤدي دورا محوريا في تعظيم الربحية من خلال توفير معلومات دقيقة وموقوتة عن التكاليف في ظل المنافسة الشديدة بهدف تسعير المنتجات

4- العدالة والموضوعية في تخصيص التكاليف غير المباشرة .

5- اتخاذ قرارات ادارية افضل من خلال التحديد الدقيق لتكاليف المنتجات . يعد من اكثر الانظمة ملائمة لترشيد القرارات الادارية الداخلية والخارجية .

6- المساهمة في توفير المعلومات المالية وغير المالية

7- يوضح الفروق بين المصادر المستخدمة فعلا والمصادر المتوفرة .

8- زيادة اهمية ودور المحاسبين لان نظام تكاليف الانشطة يوفر بيانات اكثر دقة وواقعية عن المنشاة

2-4 عيوب تطبيق تكاليف الانشطة :

1- يعتمد بصفة رئيسية علي الاختيار السليم لمسببات التكلفة وفي الواقع العملي من الصعوبة اختيار مسببات التكلفة

2- عدم قدرته علي حل جميع المشكلات المتعلقة بالتخطيط المستقبلي لانه يعتمد علي البيانات التاريخية.

3- يعتمد علي اسلوب التحميل الشامل للتكاليف.

4- عدم توفر الخبرة الكافية لهذا النظام .

5- صعوبة تطبيق النظام في المنشات الخدمية

6- يتطلب النظام سجلات محاسبية تفصيلية .(1)

2-5 مفهوم تكلفة الجودة (2) تعني جودة المنتج او الخدمة مدي مطابقة المنتج او الخدمة لتوقعات العملاء من حيث الخصائص والمواصفات والاداء والاستخدام وتشمل جودة المنتج مايلي

- جودة تصميم المنتج ، جودة الاداء ، جودة العملية او المطابقة لمواصفات التصميم .

2-6اهمية اسلوب المحاسبة عن تكاليف الجودة : نظرا لما فرضته بيئة الاعمال المحيطة بالمنظمات الصناعية الحديثة ، فقد اصبح هدف المنظمة ايجاد وضع تنافسي متميز لها علي المستوين المحلي والدولي في ظل بيئة الانتاج والمعلومات الحديثة وهو ما يستلزم ضرورة الاهتمام بمستوي جودة منتجاتها ومايرتبط بها تكاليف، وان انخفاض مستوي جودة المنتجات يؤدي الي زيادة تكاليف الانتاج .

2-7 انواع تكاليف الجودة:تنقسم تكاليف الجودة الي اربعة اقسام

1- تكاليف الوقاية : وتتضمن تكاليف التصميم ،تكاليف الفشل الداخلي ، تكاليف الفشل الخارجي ، تكاليف زيادة تلبية احتياجات العملاء ، تكلفة الفرصة البديلة .

2- تكاليف التقييم : هي التكاليف الخاصة بتحديد درجة المطابقة مع متطلبات الجودة.

3- تكاليف الفشل الداخلي : هي تلك الناتجة عن فشل المنتجات او المكونات او المواد في تلبية احتياجات الجودة قبل تسليمها للمستهلك.

4- تكاليف الفشل الخارجي :هي التكاليف الناتجة عن فشل المنتجات في تبلية متطلبات الجودة بعد تسليمها للمستهلك. 2-8 نماذج تكاليف الجودة : هنالك عدة نماذج لتكاليف الجودة منها علي سبيل المثال مايلي:

1- نموذج فيجنيباوي لتكاليف الجودة

2- نموذج العملية لتكاليف الجودة

2-9 مشاكل قياس تكلفة الجودة : تتمثل هذه المشاكل والصعوبات في الاتي:

---

(1)سامي ، مجدي محمد 2000 ،مدي فعالية نظام تكاليف النشاط كنظام لمعلومات التكاليف ، مجلة البحوث التجارية 218 – 387.

(2)عبد الغني، محمد محمد 1999تقويم مدي امكانية وجدوي قياس التكلفة علي اساس النشاط في المستشفيات ، المجلة المصرية للدراسات التجارية 23(1) ص 107

1- طبيعة عناصر تكاليف الجودة

2-تحديد وقياس عناصر تكاليف الجودة من واقع التقارير والقوائم الناتجة عن نظم محاسبة التكاليف الحالية

3- الدور المحاسبي في عملية تخطيط الانفاق علي تكاليف الجودة

2-10 النظرة التقليدية والنظرة الحديثة لتكلفة الجودة : (1)

يعد قياس تكلفة الجودة من اهم الجوانب المرتبطة بادارة الجودة، وان هنالك اكثر من اتجاه عام لتصنيف كلف الجودة ، الا ان هنالك اتجاه اخر يتبناه العديد من الخبراء من بينهم(Crosby)وهو ان كلف الجودة ينبغي ان تتضمن الكلف المتعلقة بالانتاج المعاب وفي ظل وجهتي النظر تلك فان هنالك مستوي امثل للجودة ، في ظل النظرة التقليدية فان هنالك عدد امثل من المبيعات الذي يجعل كلف الجودة الاجمالية باصنافها الاربع المشار اليها سابقا اقل مايمكن ، حيث تزاد كلف التقييم من تناقص المبيعات والعكس . اما النظرة الحديثة فانها تختلف عن النظرة التقليدية في كلف القويم والمنع و الوقاية ، ينبغي ان لا تزيد من اجل تخفيض المعيب ، وبالتالي ليست هنالك عملية مبادلة بين كلف المعيب وكلف تفادي العيوب والمستوي الامثل لكلف الجودة . إجراءات الدراسة الميدانية.

تحقيقا لأهداف الدراسة واجابة عن أسئلتها تقوم الباحثة بتوضيح الاجراءات التي تم اتباعها والتي تتمثل في المنهج المتبع و مجتمع وعينة الدراسة وأداة الدراسة والمعالجة الإحصائية للبيانات وتحليل النتائج ومناقشتها واختبار الفرضيات اضافة إلى النتائج والتوصيات كالآتي :

أولا : منهج الدراسة : استخدمت الباحثة المنهج الوصفي الذي يعتمد على وصف الظاهرة محل الدراسة دون تدخل من الباحث والقيام على تحليل الحقائق والمعلومات وتفسيرها بغية الوصول إلى تعميمات مقبولة

ثانيا : مجتمع الدراسة : يتكون مجتمع الدراسة من موظفي أقسام الحسابات والأقسام المالية الأخرى بشركة سكر كنانة المحدودة (الموقع النيل الابيض) والبالغ عددهم (87) موظفا وموظفة (حسب افادة رئيس قسم الحسابات) .

ثالثا : عينة الدراسة:تم اختيار (45) فردا بطريقة العينة العشوائية ووزعت لهم الاستبانات وتم جمع (38) منها بعد التحليل الاحصائي كانت نتائج تحليل البيانات الشخصية كالآتي :

الجدول (1) يوضح النسبة المئوية لا عمار أفراد عينة الدراسة

العمر	العدد	النسبة %
أقل من 25 سنة	2	5.26
25 الى 35 سنة	7	18.42
36 الى 45 سنة	17	44.75
46 الى 55 سنة	9	23.68
56 سنة فأكثر	3	2.89
المجموع	38	100.00

الدراسة الميدانية :

المصدر : اعداد الباحثة من بيانات تحليل SPSS 2018م

من الجدول (1) يتضح أن 44.75% من عينة الدراسة اعمارهم بين 36 الى 45 سنة وهي اكثر الفئات العمرية رشدا وعقلانية واكثر موضوعية في اصدار حكم وتقدير للاشياء مما يوفر قدرا من الاطمئنان على الاجابة بموضوعية عن أسئلة الاستبانة.

---

(1)د سماسم كامل موسي ابراهيم جادو ، اسلوب مقترح لقياس تكاليف الجودة باستخدام منهج ادارة التكاليف علي اساس النشاط ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة جامعة عين شمس ، العدد الثاني 2004م ص ص 315-316.

الجدول (2) يوضح النسبة المئوية للمؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
بكلاريوس	31	81.58
دبلوم عالي	3	7.89
ماجستير	4	10.53
دكتوراة	–	–
أخرى	–	–
المجموع	38	100.00

المصدر : اعداد الباحثة من بيانات تحليل SPSS 2018م

يوضح الجدول (2) أن 81.58% من عينة الدراسة من حملة البكلاريوس وهذا مؤشر على توفر قدرا من الثقافة الاكاديمية للمبحوثين تجعل الباحثة تطمئن الى حد كبير على تفهم المبحوثينللاسئلة الواردة في الاستبانة ولا تحتاج الى شرح محتواها .

الجدول (3) يوضح النسبة المئوية للتخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة

التخصص العلمي	العدد	النسبة %
محاسبة	29	76.32
ادارة اعمال	3	7.89
اقتصاد	5	13.16
نظم معلومات محاسبية	1	2.63
اخرى	–	–
المجموع	38	100.00

المصدر : اعداد الباحثة من بيانات تحليل SPSS 2018م

يبين الجدول (3) ان 76.32 % من المبحوثين من تخصص المحاسبة اضافة إلى 2.63% نظم معلومات محاسبية وهذه النتيجة مؤشر معقول على ثقافة والمام المبحوثين بموضوع ومجال اسئلة الاستبانة .

الجدول (4) يوضح النسبة المئوية للمسمى الوظيفي لأفراد عينة الدراسة

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة %
مدير مصنع	–	–
مراقب مالي	1	2.63
رئيس حسابات	1	2.63
مراجع	6	15.79
أخرى (محاسب)	30	78.95
المجموع	38	100.00

المصدر : اعداد الباحثة من بيانات تحليل SPSS 2018م

يوضح الجدول (4) ان 78.95% من أفراد العينة من المحاسبين اضافة 15.79% من المراجعين وهذه النتيجة مؤشر على توافر قدرا من الثقافة العملية في مجال الحسابات وبالتالي توفير قدرا من الاطمئنان على تعاملهم مع محتوى اسئلة الاستبانة .

الجدول (5) يوضح النسبة المئوية لخبرة أفراد عينة الدراسة

الخبرة	العدد	النسبة %
سنة واقل من 3 سنوات	8	21.05
3 سنوات و أقل من 6 سنوات	14	36.84
6 سنوات واقل من 9 سنوات	11	28.95
9 سنوات فاكثر	5	13.16
المجموع	38	100.00

المصدر : اعداد الباحثة من بيانات تحليل SPSS 2018م

يبين الجدول (5) أن 78.95% من أفراد العينة خبرتهم العملية من (3) سنوات الى اكثر من (9) سنوات و هذا مؤشر جيد على توافر الخبرة العملية في مجال العمل المحاسبي اضافة الى المؤهل العلمي والتخصص العلمي مما يشير الى توافر الثقافة الاكاديمية في مجال المحاسبة والخبرة العملية وبالتالي الاطمئنان على تفهم افراد العينة لمحتوى الاسئلة الواردة في الاستبانة .

رابعا : اداة الدراسة

استخدمت الباحثة اداة الاستبانة لجمع البيانات الاولية اعتمادا على البحوث والدراسات السابقة في مجال البحوث المحاسبية وتم اتباع الخطوات التالية لوضع الاستبانة.

1- تتكون الاستبانة من محورين ، محور لكل فرضية وخصص لكل فرضية عدد خمسة عبارات .

2- تتدرج كل عبارة من عبارات الاستبانة حسب مقياس لكيرت الخماسي الى خمسة مستويات هي (أوافق بشدة ، اوافق ، محايد ، لا اوافق ، لا اوافق بشدة) .

3- تم عرض الاستبانة على عدد (5) من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة في مجال العمل المحاسبي من حملة الدكتوراة .

4- بعد الاطلاع على اراء المحكمين واقتراحاتهم قامت الباحثة بالاتي :

أ. نقل عبارات من مكان لآخر .

ب. حذف واستبدال بعض العبارات .

ت. تعديل العبارات المركبة .

5. بعد عمل التعديلات جاءت الاستبانة من محورين و (5) عبارات ملحق رقم(1) .

صدق الاداة :

اعتمدت الباحثة على تحديد الصدق الظاهري على راي المحكمين وبعد التعديلات اصبح الشكل العام للاستبانة مناسب للغرض الذي وضعت من اجله والاطمئنان ، الى حد ما ، على دقة صياغة العبارات ووضوح معانيها و مناسبتها للتطبيق على العينة ، هذا بالاضافة الى الصدق والثبات الاحصائي .

ثبات الأداة :

قامت الباحثة بحساب الصدق الذاتي للاستبانة وفقا لطريقة التجزئة النصفية باستخدام البرنامج (SPSS) حيث يقاس معدل الثبات بقيمة عددية محصورة بين القيم (1 ، 0) وكلما كانت القيمة اقرب الى الواحد الصحيح دل ذلك على ارتفاع الثبات وبالتالي صلاحية الاستبانة للتطبيق وبلغ معامل الثبات للاستبانة (0.65) حسب المعادلة

الصدق الذاتي = معامل الثبات $\sqrt{\ }$

معامل الثبات = $\sqrt{0.65}$ = 0.81 وهو مؤشر معقول على صدق وثبات الاستبانة والاطمئنان على صلاحيتها للتطبيق .

خامسا : المعالجة الاحصائية للبيانات الاساسية

باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية تم حساب المؤشرات الآتية

1- حساب التكرارات والنسبة المئوية للموافقين وغير الموافقين علما بان الموافقين يقصد بهم (أوافق بشدة ، أوافق) و غير الموافقين يقصد بهم (لا اوافق ، لا أوافق بشدة) .

2- الانحراف المعياري

3- الوسط الحسابي لكل فقرة وفقا للقيمة العددية للوسط الحسابي حسب الآتي:

1 واقل من 1.5	تكون درجة الموافقة (لا اوافق بشدة)
1.5 واقل من 2.5	تكون درجة الموافقة (لا اوافق)
2.5 واقل من 3.5	تكون درجة الموافقة (محايد)
3.5 وأقل من 4.5	تكون درجة الموافقة (أوافق)
4.5فأكثر	تكون درجة الموافقة (اوافق بشدة)

سادسا : نتائج الدراسة ومناقشتها :

للاجابة عن اسئلة الاستبانة تم اجراء الآتي :

1- مقارنة اراء عينة الدراسة اعتمادا على متغير المؤهل العلمي

الجدول (6) قيمة اختبار تحليل التباين الاحادي حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	القيمة الاحتمالية	التفسير	النتيجة
بكلاريوس	31	12.51	1.05	7.32	30	8.117	0.802	0.502	غير دالة	لا توجد فروق دالة احصائيا
دبلوم عالي	3	9.15	1.20	–	7					
ماجستير	4	3.95	0.041	–						
المجموع	38	6.87	2.66	7.32	37					

المصدر : اعداد الباحثة من بيانات تحليل SPSS 2018م

من الجدول يلاحظ ان نتيجة تحليل التباين الاحادي حسب متغير المؤهل العلمي ان قيمة (ف) المحسوبة أكبر من الجدولية (0.502) وهذا يعني عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (0.05) تعزى لمتغير المؤهل العلمي وهذه اشارة الى أن افراد العينة متفقون حول عبارات الفرضيتين.

2- مقارنة اراء عينة الدراسة اعتمادا على متغير الخبرة العملية

الجدول (7) يوضح نتيجة اختبار تحليل التباين الاحادي حسب متغير الخبرة

المؤهل العلمي	العدد	الوسط الحسا	الانحراف المعياري	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	القيمة الاحتمال	التفسير	النتيجة

		بي						ية		
سنة واقل من 3 سنوات	8	3.89	0.33	0.407	2	0.204	2.175	0.129	غير دالة	لا توجد فروق ذات دلالة احصائية
3 سنوات واقل من 6	14	4.12	0.31	0.352	35					
6 سنوات واقل من 9	11	4.05	0.21							
9 سنوات فاكثر	5	2.18	0.19							
المجموع	38	4.08	0.37	3.685	37					

المصدر : اعداد الباحثة من بيانات تحليل SPSS 2018م

يوضح الجدول (7) نتيجة تحليل التباين الاحادي حسب متغير الخبرة وهذا يشير الى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لدى افراد عينة الدراسة بشركة سكر كنانة المحدودة وهذا اشارة إلى ان كل افراد العينة متفقين حول عبارات الفرضيات على اختلاف خبراتهم العملية .

4- نتيجة تحليل اراء عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الأولى

الجدول (8) يوضح نتيجة تحليل اراء عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الأولى

رقم العبارة	الموافقون		غير الموافقين		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%			
1	26	69	9	24	3.68	1.16	موافق

2	34	90	2	6	4.21	0.78	موافق
3	35	93	–	–	4.37	0.63	موافق
4	34	90	4	11	4.26	1.00	موافق
5	37	98	–	–	4.55	0.95	موافق بشدة

المصدر : اعداد الباحثة من بيانات تحليل SPSS 2018م

يوضح الجدول (8) نتيجة تحليل اراء عينة الدراسة من عبارات الفرضية الأولى التي نصها (يؤدي تطبيق نظام التكاليف على اساس النشاط الى القياس السليم لتكلفة الانتاج الصناعي لقطاع السكر في السودان) حيث يلاحظ ان عدد الموافقين كان بين (37 ، 26) بنسبة مئوية بين (98% و 68%) وان الوسط الحسابي تراوح بين (4.55 ، 3.68) والانحراف المعياري بين (1.16 ، 0.63) كما يلاحظ ان العبارة رقم (5) نالت درجة الموافقة بشدة والتي نصها (الاعتماد على الاساليب الوصفية لتحليل الانشطة بهدف تكوين مجمعات التكلفة وتحديد مسببات النشاط يؤدي الى اختلاف هذه المجمعات والمسببات من حالة الى اخرى وبالتالي عدم الدقة في قياس تكلفة المنتجات الصناعية) ويستنتج من الجدول ان كل العبارات نالت درجة الموافقة وبالتالي اثبات صحة الفرضية الاولى .

4/ نتيجة تحليل اراء عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية

الجدول (9) يوضح نتيجة تحليل اراء عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية

رقم العبارة	الموافقون		غير الموافقين		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%			
1	32	84.2	6	15.8	4.11	1.11	موافق
2	15	39.5	19	50	2.79	1.30	متردد
3	19	50	13	34.2	3.32	1.25	متردد

4	20	52.6	10	26.4	3.47	1.25	متردد
5	32	84.2	5	31.1	4.29	1.05	موافق

المصدر : اعداد الباحثة من بيانات تحليل SPSS 2018م

يبين الجدول (9) نتيجة تحليل اراءا عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية التي نصها (يمكن نظام التكلفة على اساس الجودة الشاملة من تحديد تكلفة صناعة السكر بصورة سليمة).

حيث يلاحظ أن عدد الموافقين تراوح بين (32 ، 15) بنسبة (84.2% ، 39.5%) بوسط حسابي بين (4.29 ، 2.79) وانحراف معياري بين (1.30 ، 1.05) كما يلاحظ من نتيجة الجدول ان ثلاث عبارات نالت درجة متردد وهي :

1- القياس السليم لتكاليف الجودة يحقق الجودة .
2- قياس تكاليف الفشل الخارجي يسمح بتحديد الانشطة التي لا تضيف قيمة للمنتج .
3- زيادة تكاليف الانتاج يؤدي الى تحقيق التكاليف الكلية الناتجة عن اخطاء الانتاج

في حين نالت العبارة رقم (1) والعبارة رقم (5) درجة الموافقة وهي :

1- ليس هنالك ضرورة لتحسين الجودة عن مستوى تزيد عنه التكاليف
2- تحميل تكاليف الجودة حسب الهدف من التكلفة يحدد بدقة المجالات التي تحتاج الى تحسين الجودة بما يتلاءم مع منهج التحسين المستمر للجودة .

هذه النتائج تثبت عدم صحة الفرضية الثانية

سابعا : نتائج الدراسة

بناءا على نتائج التحليل توصلت الدراسة الى النتائج الآتية :

1- نجاح نظام التكلفة على اساس النشاط في دقة قياس تكلفة التصنيع يعتمد بدرجة كبيرة على دقة تحديد وتتبع الانشطة المسببة للتكلفة .
2- الاعتماد على الاساليب الوصفية لتحليل تكاليف التصنيع لا يساهم في دقة القياس .
3- قياس السليم لتكاليف الجودة لا يعني بالضرورة تحقيق الجودة .
4- قياس تكاليف الفشل الخارجي لا يمكن من تحديد الانشطة التي لا تضيف قيمة .

5- هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين نظام التكاليف علي اساس النشاط وبين القياس السليم لتكلفة الانتاج

ثامنا : توصيات الدراسة

بناءا على النتائج التي تم التوصل اليها توصي الدراسة بالآتي :

1- الاهتمام بالتحديد والتتبع الدقيق للأنشطة المتسببة لتكلفة الجودة.

2- ضرورة الاعتماد على الاساليب الاحصائية والرياضية اضافة الى الاساليب الوصفية لتحديد الانشطة المسببة لتكلفة الجودة .

3- لابد من التفرقة المحاسبية بين القياس السليم لتكاليف الجودة وتحقيق الجودة.

2- توصي الباحثة بضرورة تطوير الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف حتي يتمكن الباحثين والدارسين من الإلمام بتلك الاساليب.

4- ضرورة الاستفادة من تبويب تكاليف الجودة حسب الهدف في تحسين دقة مجالات خفض تكلفة الجودة وبالتالي تحسين الجودة .

الهوامش والمراجع المستخدمة:

1- د سماسم كامل موسي ابراهيم جادو ، اسلوب مقترح لقياس تكاليف الجودة باستخدام منهج ادارة التكاليف علي اساس النشاط ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة جامعة عين شمس ، العدد الثاني 2004م ص ص 315-316.

2- د علي شتا ، دراسات في المحاسبة الادارية ، القاهرة ، مكتبة الفيروز،، 2010م ص 178

3- عابورة ، اشرف جمال فايز 2005 ، تطبيق نظام التكاليف علي اساس النشاط في المستشفيات : المستشفي الاسلامي في الاردن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ص 14

4- سامي ، مجدي محمد 2000 ،مدي فعالية نظام تكاليف النشاط كنظام لمعلومات التكاليف ، مجلة البحوث التجارية 218 - 387

5- درغام ، ماهر موسي حامد 2005م تقويم امكانية تطبيق التكاليف المستند للانشطة في المستشفيات الحكومية الفلسطنية في قطاع غزة ، دراسة تطبيقة ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، الاردن ، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، 59. 50

6- عبد الغني، محمد محمد 1999تقويم مدي امكانية وجدوي قياس التكلفة علي اساس النشاط في المستشفيات ، المجلة المصرية للدراسات التجارية 23(1) ص 107

7- د محمود علي الجبالي ، د قصي السامرائي ، محاسبة التكاليف ، وائل للنشر والتوزيع ، عمان ص14

دور سياسات التشغيل في معالجة مشكلة البطالة لدى خريجي الجامعات وأصحاب الشهادات

د.بشيكر عابد

المركز الجامعي أحمد زبانة –غليزان–

Email : abedbechikr@yahoo.fr

أ.مسعودي زكرياء

جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي–

pr.zakariamessaoudi@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل دور سياسات التشغيل في الجزائر في التقليل من نسبة البطالة في فئة خريجي الجامعات وأصحاب الشهادات ،وذلك من خلال التطرق الى تحليل استراتيجية التشغيل في الجزائر وأبعادها ،ودراسة تطور حجم البطالة لدى هذه الفئة ومدى مساهمة سياسات التشغيل في التخفيض منها ، وقد توصلت الدراسة الى أنه بالرغم من زيادة مستويات التشغيل لفائدة هذه الفئة ، ألا أنه تبقى دون المستوى المطلوب وذلك راجع للزيادة المستمرة في عدد الخريجين وأصحاب الشهادات ، كما أن طبيعة المناصب الموفرة في أغلبها لا تتوافق مع طبيعة المؤهلات المكتسبة من قبل عارضي العمل .

الكلمات المفتاحية: سياسة التشغيل – البطالة – خريجي الجامعات – أصحاب الشهادات.

Abstract :

The objective of this study is to analyze the role of employment policies in Algeria in reducing the unemployment rate in the category of university graduates and certificate holders by addressing the analysis of the operational strategy in Algeria and its dimensions, studying the evolution of unemployment in this category and the contribution of the employment policies to reducing them. The study found that despite the increase in the level of employment for this group, it remains below the required level due to the continuous increase in the number of graduates and certificate holders. The nature of the positions provided in most of them is not consistent with the qualifications acquired by the employers.

Keywords: Employment Policy - Unemployment - University Graduates - Certificate Holders.

مقدمة:

يعتبر قطاع التعليم العالي عصب الحياة بالنسبة للاقتصاديات القائمة على المعرفة، حيث تشكل الامكانات البشرية والابداع الحافز الأكبر للنمو الاقتصادي والبشري المستدام، ويكمن دور مؤسسات التعليم العالي في اعداد الخبرات اللازمة لدفع عملية التطور نحو المزيد من الابداع وتحقيق التقدم والازدهار[أ] وفي ضوء التحولات الهائلة التي يشهدها سوق العمل التي فرضت مؤهلات يجب على عارضي العمل اكتسابها، ومنه أصبحت المؤامة بين احتياجات سوق العمل ومؤهلات عارضي العمل تحضى بأهمية كبيرة في اطار استراتيجات سياسات التشغيل الحالية ، ومنه فقد كانت هذه الدراسة لأجل الاجابة عن الاشكالية المطروحة وهي مدى مساهمة سياسات التشغيل في معالجة مشكلة البطالة لدى خريجي الجامعات وأصحاب الشهادات .

وقد تم تقسيم الدراسة الى المحاور التالية :

-المحور الأول :الاطار النظري لسياسات التشغيل والمفاهيم المرتبطة بسوق العمل.

-المحور الثاني: استراتيجية سياسات التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة مشكلة البطالة لدى خريجي الجامعات

المحور الأول :الاطار النظري لسياسات التشغيل والمفاهيم المرتبطة بسوق العمل.

أولا: مفهوم سياسة التشغيل وأقسامها

1- مفهوم سياسة التشغيل:

إن سياسة التشغيل لا تعتبر من سياسات الاقتصاد الكلي، كما أنها ليست سياسة قطاعية مثل السياسة التعليمية أو الصناعية وإنما هي مطبوعة من إجراءات تصمم وتطبق على كل من السياسات السابقة الذكر، و تعرف سياسة التشغيل على أنها مجموعة الإجراءات والتدابير التي يتم توجيهها من قبل الحكومة لحل أو التخفيف من حدة أزمة البطالة، وعليه تم تعريف سياسة التشغيل على: " أنها مجمل التشريعات والقرارات الحكومية والاتفاقيات الثلاثية الأطراف (الحكومة- أصحاب الأعمال- العمال) الهادفة إلى التنظيم ووضع الضوابط والمعايير لأداء سوق العمل كما أنها منهاج يتمثل في مجموعة من البرامج تحددها وتعتمدها السلطة المختصة في مجال الاستفادة القصوى من الطاقة البشرية. وتشغيل الباحثين عن العمل بما يصب في اتجاه الحد من مستويات البطالة وتحقيق التشغيل الأمثل وبما يتفق مع السياسات الاقتصادية العامة واستراتيجياتها المعلنة ومعالجة مستويات الفقر والحد منه وتحقيق التكامل بين التنمية الاقتصادية وأهداف التشغيل"[1] .

كما عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE): "في مجمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات النتاج" [2].

وتم اعتماد مفهوم مصطلح سياسة التشغيل على أنه مجموعة من التوجهات التي تتبناها الدولة والتي تهدف إلى توفير فرص العمل المجزية لمواطنيها من خلال اعتماد سياسات ضريبية وتحفيزية للارتقاء بالنموّ الاقتصادي المولّد لمواطن الشغل إضافة إلى ضمان الملاءمة بين تأهيل الموارد البشرية واحتياجات الاقتصاد وتحقيق مرونة أكبر في سوق الشغل عن طريق مراجعة تشاريع العمل حيث أن التوجّهات الجديدة تؤكّد أنّ التشغيل لم يعُد مجرد نتيجة للنموّ الاقتصادي كما تطرحه الأدبيات الاقتصادية "التقليدية " بل أصبح موضوع سياسة تُضبط من خلاله وإلى حد بعيد الأوزان النسبية للقطاعات الإنتاجية المختلفة، وخاصة قطاعات الاقتصاد الجديد لما يوفّره من آفاق تشغيل واسعة، سياسات الاستثمار وتوفير الحوافز اللازمة والتشريعات المناسبة؛ سياسات التنمية المحلية والتهيئة العمرانية؛ سياسات الأجور والدخول؛ سياسات تنمية الموارد البشرية وتطويعها إلى احتياجات سوق العمل وقوانين وتشريعات العمل وإضفاء المرونة اللازمة عليها [3] .

2- تقسيمات سياسة التشغيل:

هناك نوعان شائعان لتقسيمات سياسات التشغيل وهما: سياسة التشغيل النشطة Active politique، سياسة التشغيل السلبية Passive Politique :

1.2- سياسة التشغيل النشطة أو الإيجابية: وهي كل الإجراءات والسياسات التي تعمل بشكل مباشر على الاحتفاظ على مستوى العمالة الموجود، وعلى خلق مناصب شغل جديدة مع إمكانية تعزيزها من خلال تحسين قابلية التوظيف لدى الباحث عن عمل، وعلى تكييف اليد العاملة حسب جملة من السياسات التي تدخل ضمن حاجة الاقتصاد؛ ووفقا لهذه السياسة فقد أحصت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **(OCDO)** جملة من الإجراءات أو الفئات التي تندرج ضمنها، وهي المصالح العمومية للتشغيل؛ التكوين المهني؛ التناوب على الوظائف وتقسيم العمل؛ حوافز العمل؛ التشغيل المحمي وإعادة التأهيل؛ خلق فرص عمل مباشرة؛ إعانات لخلق المؤسسات[4].

1.1.2- أهم ملامح سياسة التشغيل النشيطة:

يمكن رصد أهم ملامح سياسة التشغيل النشيطة في العناصر التالية: [5]

- الخدمات التي تقدّمها مصالح التشغيل العمومية أي مؤسسات الوساطة الرسمية؛
- التدريب لفائدة طالبي الشغل الجدد والمفصولين عن العمل، والمهدّدين بالفصل (الطرد) والعمّال المستخدمين (تدريب مستمر) ؛
- الإجراءات والحوافز الخاصة بتشغيل الشباب؛

- التشغيل المدعّم وإحداث مواطن الشغل عن طريق العمل المستقل وإحداث المؤسسات، والحضائر (الأشغال) العمومية؛
- الإجراءات والحوافز لفائدة الشرائح الاجتماعية ذات الحاجيات الخصوصية.

كما أن هذا النوع من السياسات يتم توجيه وفق الاهداف المرجو الوصول لها وهذا ما يوضحه أكثر الجدول الآتي:

الجدول رقم (1): مثال لربط البرامج النشيطة بالأهداف الموضوعة حسب الظرف الاقتصادي

الأهداف	توجيه البرامج	الاستهداف
- مجابهة تراجع النمو الاقتصادي بصفة ظرفية.	- توليد فرص العمل (برامج أشغال عمومية...)؛ - التشغيل المدعّم (حوافز للمؤسسات)؛ - دعم العمل المستقل.	- فئات خصوصية؛ - تركيز هذه البرامج في المناطق المتضرّرة أكثر من البطالة والمناطق ذات النسيج الاقتصادي المحدود.
- معالجة انعدام التوازن بين العرض والطلب.	- تحسين خدمات التشغيل (الإعلام والتوجيه ومعلومات سوق العمل...)؛ - تحسين منهجيات المطابقة بين العرض والطلب؛ - تطوير تقنيات البحث عن شغل؛ - المساعدة على الحراك الاجتماعي والقطاعي ... - دعم أنظمة التدريب.	- المناطق ذات النسيج الاقتصادي المحدود؛ - القطاعات الاقتصادية؛ - مهن الجوار.
- تحسين التصرّف في سوق العمل	- خدمات التشغيل (إعلام، إرشاد...)؛ - الرفع من أداء الآليات والبرامج؛ - وضع مؤشرات للمتابعة والتقييم وقياس الأثر (impact) ؛ - توفير البيانات حول سوق العمل وتطوّراته المستقبلية (المهن الجديدة...).	- الدّاخلون لسوق الشغل؛ - المؤسسات؛ - المناطق.
تعزيز المهارات وتحسين الإنتاجية	- التدريب ؛ - التدريب المستمرّ ؛ - إعادة التدريب.	- العمّال المشتغلون؛ - العمّال المهدّدون بالطرد.

المصدر: بوزيان راضية: **سياسات التشغيل والوساطة المؤسسيّة النشيطة للحدّ من البطالة في الجزائر–مقاربة سوسيو– اقتصادية**، مداخلة في الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي: 15/16 نوفمبر2011، ص .12

2.2- سياسة التشغيل غير النشطة (السلبية):

يمكن توضيح سياسة التشغيل السلبية فيما يلي: [6]

«تعرف سياسة التشغيل بسياسات التشغيل المعوضة، وتتضمن إجراءات تخصّ التعويض عن البطالة وفقدان مناصب العمل عبر تقديم منح أو إعانات وكذا التقليص والتخفيض من حجم اليد العاملة النشطة، بمعنى القادرة على العمل على تحفيز العمال المسنين على طلب التقاعد مسبقا، ويصنف هذا النمط من السياسات ضمن الإجراءات العلاجية أو التي تكتفي بمعالجة الاختلالات الحاصلة في السوق العمل أو التخفيف من وطأة أزمة البطالة». كما تمثل خدمات التشغيل السالبة **(Passive Employment Services)** مجموع الإجراءات أو التدابير السلبية تقوم على معالجة الخلل في سوق العمل دون التطرق لأسبابه، وتستبعد التشغيل الكامل معتمدة على حلول قصيرة الأمد لحل مشكلة البطالة؛ فتمكّن على المدى القريب من تخفيض تكاليف سياسات التكيف الاقتصادي للأفراد والجماعات، عن طريق إقامة برامج دعم مادي والمحافظة على الوضع دون تدهور .مثل برامج التقاعد المبكر وإعانات البطالة والتأمين ضد البطالة.

ثانيا: أقسام سوق العمل

1- تعريف سوق العمل وخصائصه:

سوق العمل هي المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، بمعنى أنه يتم فيها بيع خدمات العمل وشراؤها، وبالتالي تسعير خدمات العمل [7]، كما يمكن تعريف سوق العمل اقتصاديا بأنه: [8] آلية تفاعل قوى الطلب والعرض على خدمات العمل التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور والتوظيف، إذ أنه هو المكان الذي يظهر فيه عرض العمل والطلب عليه وفيه يبحث رجال الأعمال عن العمالة ويبحث فيه العمال عن فرص العمل المتاحة، ومن خلاله تتضح الاختلالات في الأجور وساعات العمل وغيرها من ظروف تشغيل العمال [9]؛ ومن أهم ما يميز سوق العمل عن غيره من الأسواق ما يلي: [10]

☒ **غياب المنافسة الكاملة:** وهذا يعني عدم وجود أجر واحد للسوق مقابل الأعمال المتشابهة، ومن أسباب غياب هذه المنافسة عن سوق العمل، نقص المعلومات لدى العمال عن فرص التوظف المتاحة ذات الأجور

العالية، هذا بالإضافة لعدم وجود الرغبة القوية لدى العمال لحركة الانتقال الجغرافي أو المهني حيث الأجور العالية، وقد يرجع ذلك إلى عدة أسباب منها: [11]

- شعور العامل بأن فرص العمل تقل أمامه كلما تقدمت به السن.
- عدم شعوره بالرضي بكثرة تغيير المؤسسات التي يلتحق بها.
- تزايد المسؤوليات العائلية للعامل يدعوه للاستقرار وهذا لا يحفزه على كثرة التنقل.
- عوامل اجتماعية كالارتباط العائلي أو العلاقات المهنية مما لا يحفزه على تغيير موقعه الجغرافي.
- مستوى قدراته وخبراته تؤثر في قدرته على الحركة خاصة الانتقال المهني فكلما زادت خبرة العامل في مهنه معينة أو كلما زادت المتطلبات لمهنة معينة، كلما ضاقت أمام العامل فرصة تغيير مهنته.
- سهولة التمييز بين خدمات العمل :حتى ولو تشابهت سواء لأسباب عنصرية كالجنس واللون والدين أو لأسباب اختلاف سن أو ثقافة ... الخ.
- تأثر عرض العمل: وذلك بسلوك العمال وتفضيلا تهم المختلفة . كمية وقت الفراغ، مستوى الدخل، نوعية العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة .
- تأثر سوق العمل وارتباطه بالتقدم التكنولوجي :وتنعكس آثار التقدم التكنولوجي على البطالة في سوق العمل في أحد المظاهر التالية
  - عندما تحل الآلة محل الأيدي العاملة، يتم إلغاء بعض الوظائف وبالتالي تظهر البطالة.
  - تغيير بعض الوظائف أو إلغاء بعضها نتيجة ظهور خبرات جديدة ومستوى تعليمي أعلى، ويمكن التقليل من البطالة الناتجة بإعادة تدريب وتأهيل العمال.
  - كثرة المؤسسات والتشريعات التي تحدد وتنظم آلية عمل سوق الشغل، اضافة إلى الحكومة، فهناك مؤسسات تؤمن الاتصال بين المشترين والبائعين لخدمات العمل وتحث على تبادل المعلومات وإجراء التعاقدات وتحمي أطراف علاقة العمل [12].

وحتى يصبح سوق العمل سوقاً بالمعنى الاقتصادي فإنه يتطلب توافر عنصري الطلب والعرض للعمل:

☒ **الطلب على العمل**: إن الطلب على العمل يتمثل في طلب المنتج لخدمات العمل، أي أنه يصدر عن المنتج . إن طلب المنتج لخدمة العمل يعتمد على طلب السوق للسلعة التي يساهم العامل في إنتاجها، ويمثله رجال الأعمال وأرباب المؤسسات وهم من يقوم بشراء خدمات العمل مقابل أجر، وتحدد كميات خدمات العمل بالساعة، لذلك يعرف الاقتصادي كينز بأن الطلب على العمل هو طلب مشتق أي أنه

طلب من أجل إنتاج السلع والخدمات التي يتم بيعها، بمعنى أنه مشتق من الطلب على السلعة النهائية التي يساهم العامل في إنتاجها.

- **عرض العمل**: بالنسبة لعرض العمل فإنه يصدر عن العمال أو العائلات، حيث لا يمكننا الفصل بين خدمة العمل وبين العامل ذاته الذي يقدمها، فظروف العمل وطبيعته وعدد الساعات الأسبوعية وطلب العامل نفسه على وقت الفراغ، كل هذه العوامل بالإضافة إلى عامل الأجور والتكاليف يتم تحديد ظروف عرض العمل هذه الحقائق وما تسببه من مشاكل كبيرة في سوق العمل تعطي أهمية كبرى لعوامل أخرى غير نقدية، فالتكاليف والأجور لم تعد العامل الأساسي المحدد لظروف عرض العمل، بل هناك عوامل أخرى تتمثل في ظروف العمل وطبيعة وعدد الساعات الأسبوعية وطلب العامل نفسه على وقت الفراغ.
- **التوازن في سوق العمل**: يؤدي التفاعل بين جانبي الطلب وعرض العمل، إلى تحقيق التوازن بينهما بما يسفر عنه تحديد المستوى التوازني للأجر الحقيقي والكمية التوازنية المشغلة من العمل، وذلك حسب ما يراه الكلاسيك، أما كينز فانه يرى إن التوازن في سوق السلع هو الذي يحدد مستوى التشغيل، أن الصدفة وحدها هي التي يمكن أن تجعل نقطة التوازن في سوق السلع متفقة مع وضع التشغيل الكامل، وهذه الصدفة لا تتعدى أن تكون احتمالا واحدا بين عدد لا نهائي من الاحتمالات التي يمكن أن يستقر عندها التوازن في سوق السلع، لذلك فان الانحراف عن التشغيل الكامل هو الوضع المعتاد [13]، أي لا بد من وجود بطالة في سوق العمل، مما أدى اعتراف الاقتصاديون المحدثون بوجود ما يسمى بمعدل البطالة الطبيعي في الاقتصاد.

2- نماذج الوساطة الرّسمية المؤسّسية في سوق العمل:

إن للوساطة في سوق العمل معان مختلفة في الطرح الاقتصادي الكلي فالوساطة بالنسبة لأصحاب القرار السياسي والقائمين على سوق العمل ، تعني الوساطة المؤسسية التوظيف المباشر أو المطابقة بين العرض والطلب في إطار حيادي، أي جعل الطلب والعرض يلتقيان عن طريق توفير المعلومات حول طالبي العمل وعارضيه وبصفة تركيبية يمكن إجمال مفهوم الوساطة في ثلاثة نماذج: [14]

- **النموذج الأول**: الوساطة تُبنى على مفهوم الحياد في هذه العلاقة، يعني أن الوسيط يتدخّل فقط في نقل المعلومات إلى الطرفين بالشفافية والحيادية الكاملتين .ويسمّى هذا النمط بالنموذج الإعلامي.

- **النموذج الثاني**: الوساطة تُبنى على التدخّل التعديلي في تحقيق الوساطة، بما يعني توجيه العروض والطلبات نحو هدف معيّن (تحسين الإنتاجية، أولوية تشغيل حاملي الشدادات)‥ ويسمّى هذا النمط بالنموذج الانتقائي
- **النموذج الثالث**: الوساطة تُبنى على مستوى صياغة عرض الشغل أو طلب الشغل بشكل أفضل، كان يُقترح على صاحب العمل أن يحدّد بكل دقّة المواصفات المهنية المطلوبة، وعلى طالب الشغل أن يحدّد بكل دقّة أيضا قدراته وحقيبة مهاراته. ويسمّى هذا النمط بالنموذج المهيكل. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الوساطة الرسمية توفق عادة بين هذه النماذج الثلاثة، في حين أن الوسطاء الخواص يركزون على النموذج المهيكل.

ثالثا: الأشكال الحديثة للتشغيل في سوق العمل:

لقد أصبح من المؤكد أن الثورة المعلوماتية يسرت السبيل نحو ظهور الخدمات الحديثة وولدت الظروف الملائمة للتقدم المنقطع النظير لعناصر الإنتاج اللامادي والتراجع المستمر لمكونات الإنتاج المادي.

كما كان لدخول العالم كله خلال العقود الأخيرة في حلقة من الأزمات المالية والاقتصادية وحتى السياسية أثر على إنتاجية اليد العاملة وبالتالي على نسب ربح الشركات وتنافسية البلدان. لذلك أصبحت الشركات تبحث عن أنماط جديدة للعمل وعن نظم متطورة في علاقات العمل بحثا عن الحصول على مرونة أكثر في إدارة الموارد البشرية وفي عملية الإنتاج، وكان لتطور الاقتصاد (اللامادي) واتساع دور قطاع الخدمات ، وتزايد تقسيم العمل الدور الكبير في الاستغناء عن العديد مي الوظائف القديمة ذات الطلب الكبير سابقا، والبحث المتصاعد عن مهارات وكفاءات جديدة سهلت الأنماط الجديدة للعمل الحصول عليا والانتفاع بها. وفيما يلي عرض لهذه الأشكال: [15]

- ✓ **العقود المحدودة المدة**: شهدت الأنماط الجديدة للعمل المحدودة المدة تطورا ملحوظا بنسبة 35% وذلك حسب المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية **INSEE** بفرنسا بينما لا يمثل العمل بالعقد الدائم 2.6% خلال السنوات الأخيرة، حيث استبدل بهذا النوع من عقود العمل في العديد من الحالات الشكل التقليدي من العقود التي تمتد فيها العقود لمدة غير محددة فنموذج التفرغ الدائم والكامل تم تجاوزه في مصلحة عقود تعطي أكثر مرونة وحرية لاستخدام اليد عند الحاجة والاستغناء عنها عند الأزمات وتناقص طلبات المستهلك .ولقد أبرز العديد من الدراسات بالبلدان المتقدمة أن هذا الشكل من العقود تزايد استعماله بداية من القرن الحالي ، خاصة بعد تفاقم ظاهرة البطالة .. وبالرغم من مساوئ هذا الشكل

من العلاقات وعدم تمتع العامل أو حتى الموظف بحقوقه النقابية والاجتماعية (الضمان الاجتماعي) فإن قبوله مي طرف الشباب أصبح يفرض نفسه، خاصة عند الرجال.

- ✓ **استعمال العقود لبعض الوقت (أو الدوام الجزئي)**: تطور هذا الشكل من العقود بداية من أواخر الثمانينيات من القرن الماضي خاصة في بعض القطاعات كالخدمات والفنادق والتنظيف والمطاعم وغيرها من الأنشطة، حيث تتميز بمرونة الوقت ولا تتطلب فترة عمل تتجاوز 20 % من ساعات العمل العادية الأسبوعية، وبالرغم من انتشاره البطيء في السنوات الأخيرة في كامل القطاعات الاقتصادية خاصة مع التحولات التكنولوجية والتغيرات في بيئة الشركات وأصحاب الأعمال، فإن اختيار هذا النمط من العمل حتمته، كما أشرنا لذلك، الأزمات الاقتصادية المتتالية، وتراجع إيجاد فرص العمل، وبالتالي تزايد البطالة في أوساط الشباب والنساء.
- ✓ **نظام تقاسم العمل أو " المشاركة " (Chare –Time)**: خلافا للنمط السابق المفروض على الطالبين للعمل أساسا لأول مرة، فإن تقاسم العمل الذي اتسع استعماله ابتداء من تسعينيات القرن الماضي يتمثل في عرض العامل أو الموظف مهاراته واختصاصاته للعديد من الشركات والمؤسسات .. فهذا يجعله يقوم العمل نفسه في شيكات متعددة ، في شركتين في أغلب الأحيان ، أو في عديد من الوظائف في الوقت نفسه . ففي كل شركة يعمل يومين أو ثلاثة في الأسبوع، يحدده عقد دائم في أغلب الأحيان .فالشركة التي لا يمكنها أن تشغل موظفاً معينا بوقت كامل يمكن أن تتقاسم مع شركة أخر مهارات واختصاصات من أسهمت في تشغيلهم.

إلا أنه من الضروري الإشارة إلى التردد من المديرين ببعض الشركات لإتباع هذا النمط من العلاقات نظرا لعدم مراقبة الأجير مراقبة كلية وعدم الحفاظ، على سرية الإحصائيات والمعطيات المتعلقة بنشاط الشركة .أما من جهة العامل، فإن هذا الشكل للعمل يتطلب القدرة التنظيمية المرتفعة ليستطيع العامل التعامل في الوقت نفسه مع شركتين أو أكثر، كميا يعيبه عدم وجود إطار قانوني واضح مثلما هو موجود بالنسبة إلى نمط العمل التقليدي، وذلك بالرغم من محاولة بعض الحكومات تنظيم النصوص التشريعية لضمان حقوق العمال.

- ✓ **العمل المؤقت (Interim)** : إن هذا النمط من العمل المؤقت قد يكون ليوم أو لأسبوع أو لشهر حيث يمكن الشركة من تعويض أجير كان قد تغيب عن عمله زمنا قصيرا أو لمواجهة زيادة في الإنتاج وقتيا .. ولهذا تعددت في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي " شركات الوساطة " التي عملت على الاستجابة لمتطلبات الشركات الراغبة في مثل هذه الخدمات، حيث أن العلاقة المهنية تكون بين ثلاثة أطراف مختلفة

وهي الشركة الوسيطة، التي توفر الأيدي العاملة لمن يرغب في استغلالها من الشركات أما الطرف الثاني الشركة المشغلة والطالبة للأيدي العاملة الوقتية، التي لا تربطها علاقة عقدية بينها وبين العامل، بل يكون العقد يربطها بالشركة الوسيطة، فهذه تعتبر المشغل الأساسي وصاحب القرار أما الطرف الثالث هو العامل أو الموظف والذي يعتبر ملزما مع الشركة الوسيطة وتربطه بها علاقة تعاقدية.

المحور الثاني: استراتيجية سياسات التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة مشكلة البطالة لدى خريجي الجامعات

إن سياسة التشغيل لا تعتبر من سياسات الاقتصاد الكلي، كما أنها ليست سياسة قطاعية مثل السياسة التعليمية أو الصناعية وإنما هي مطبوعة من إجراءات تصمم وتطبق على كل من السياسات السابقة الذكر، و تعرف سياسة التشغيل على أنها مجموعة الإجراءات والتدابير التي يتم توجيهها من قبل الحكومة لحل أو التخفيف من حدة أزمة البطالة،

أولا : الأبعاد الاستراتيجية لسياسة التشغيل في الجزائر.

لقد كانت سياسة التشغيل دوما جزءا لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، على اعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية، بحكم أن الهدف من التنمية في النهاية هو توفير القدر الكافي من سبل العيش الكريم للمواطن، وهوما لا يتأتى إلا بتوفير فرص العمل لكل القادرين على العمل والباحثين عنه في نفس الوقت، ووضع البرامج الناجعة للتكفل بالقادمين إلى سوق العمل من الجامعات ومعاهد التكوين المختلفة وكذلك الذين هم دون مستوى دراسي.

ولسياسة التشغيل أبعاد متعددة منها ما هو اجتماعي ومنها اقتصادي وأخرى تتعلق بالجانب التنظيمي والهيكلي، وسنتناول في هذه النقطة كل بعد على حدا.

1.1-البعد الاجتماعي:

يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن آفة البطالة ولاسيما بالنسبة بالشباب عامة وذوي المؤهلات الجامعية خاصة، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع، وإبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس والتهميش والإقصاء، وما يترتب عن ذلك من أفكار وتصرفات أقل ما يقال عنها تضر بهؤلاء الشباب أولا وبالبلاد ثانيا[16]، ونقصد بها اللجوء إلى الهجرة السرية نحو الضفة الأخرى من المتوسط، وما يترتب على ذلك من مخاطر الموت في البحر والإدمان على المخدرات وما ينتج عنه من مظاهر إجرامية متعدد

الأوجه، بما فيه الجرائم الإرهابية والانتحار، والتمرد على قيم وتقاليد وقوانين البلاد، وما إلى ذلك من الانعكاسات السلبية المتعددة المظاهر التي تفرزها ظاهرة البطالة.

2.1-البعد الاقتصادي:

يرتكز على ضرورة استثمار القدرات البشرية ولاسيما المؤهلة منها في خلق الثورة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط الاقتصادي بما يسمح بإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وتطوير أنماط الإنتاج وتحسين النوعية والمردودية ومنافسة المنتوج الأجنبي، وربح المعركة التكنولوجية السريعة التطور.

3.1-البعد الهيكلي والتنظيمي:

بينما ترمي الأبعاد التنظيمية والهيكلية لسياسة التشغيل إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن استخلاصها من وثيقة المخطط الوطني لترقية التشغيل ومحاربة البطالة المعتمدة من قبل الحكومة في شهر أفريل 2008، والتي ترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتعددة الأبعاد، يمكن إيجاز أهمها فيما يلي[17]:

- الوصول إلى تنظيم أحسن لسوق العمل وبالتالي رفع مستوى عروض العمل، تحسين المؤهلات المهنية بغرض إيجاد التوازن بين العرض والطلب في مجال التشغيل.
- تكييف الطلب على التشغيل وبالتالي المؤهلات مع حاجيات سوق العمل، للوصول تدريجيا على توافق بين مخرجات التكوين وسوق الشغل.
- العمل على تصحيح الاختلالات الواقعة في سوق العمل، وتوفير الشروط المناسبة للتقريب بين حجم عرض العمل وحجم الطلب عليه. بغرض إيجاد التوازن بين العرض والطلب في مجال التشغيل.
- تحسين المؤهلات المهنية بهدف تحقيق تحسين قابلية التشغيل لدى طالبي العمل.
- دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي لخلق مناصب شغل دائمة.
- ترقية التكوين المؤهل، لاسيما في موقع العمل وفي الوسط المهني، لتيسير الإدماج في عالم الشغل.
- ترقية سياسة تحفيزية باتجاه المؤسسات تشجع على خلق مناصب الشغل.
- محاربة البطالة عن طريق المقاربة الاقتصادية، والعمل على تخفيضها إلى أدنى مستوى ممكن.
- تنمية روح المقاولة لاسيما لدى الشباب.
- ترقية اليد العاملة المؤهلة على المدى القصير والمتوسط، وتكييف فروع وتخصصات التكوين حسب حاجيات سوق العمل، ودعم التنسيق بين المتدخلين على مستوى سوق العمل.
- دعم الاستثمار الخلاق لفرص ومناصب العمل، ودعم ترقية تشغيل الشباب وتحسين نسبة التوظيف الدائم.

- مراعاة الطلب الإضافي للتشغيل، وعصرنة آليات المتابعة والمراقبة والتقييم، وإنشاء هيئات قطاعية لتنسيق جهود مختلف المتدخلين في مجال التشغيل.
- العمل على التحكم في مختلف العناصر الأساسية التي تتحكم في تسيير سوق العمل ومعرفته أحسن عن طريق نظام المعلومات والإحصائيات وبنوك المعطيات ومختلف الأدوات الضرورية لإدخال التصحيحات والتعديلات اللازمة على مخطط العمل.

يتضح مما سبق أن سياسة التشغيل في الجزائر في السنوات الأخيرة، أصبحت تقوم على مجموعة من الأبعاد المتعددة الجوانب، ترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، والتنظيمية والهيكلية، الأمر الذي يجعلها تعتمد في تحقيق هذه الأهداف على مجموعة من الآليات القانونية والتنظيمية والبرامج والمخططات العملية.

ثانيا: استراتيجية الحكومة الجزائرية في تفعيل سياسة التشغيل منذ سنة 2008:

تتمحور الأهداف الاستراتيجية لقطاع التشغيل بمختلف هياكله حول تخفيف الضغط على سوق الشغل من خلال تطبيق أجهزة وبرامج الترقية التي تمولها الدولة والتي تعتبر إحدى ركائز المساعي الرامية إلى محاربة البطالة والتشجيع على الإدماج المهني، ومن أجل الحفاظ على المكتسبات المحصلة في مجال التشغيل وتعزيزها اعتمدت الحكومة في أفريل 2008 استراتيجية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة وترمي إلى تحقيق ما يلي[18]:

- مكافحة البطالة من خلال وضع مقاربة اقتصادية لذلك.
- تحسين مؤهلات اليد العاملة الوطنية، ولاسيما في التخصصات غير المتوفرة في السوق.
- تنمية ثقافة المقاولة.
- تكييف مخرجات التعليم والتكوين مع متطلبات سوق العمل.
- تحسين وتعزيز آليات الوساطة في سوق العمل.
- تدعيم الاستثمار المولد لمناصب الشغل.
- عصرنة آليات المتابعة والمراقبة والتقييم.
- الأخذ في الاعتبار طلبات الشغل الإضافية.

وتشكل السياسة الجديدة لترقية التشغيل جزءًا في مقاربة اقتصادية تهدف إلى علاج مشكلة البطالة وترتكز على سبعة محاور أساسية نصت عليها استراتيجية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة، وهي:

1. دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي المولد لمناصب الشغل، من خلال:

- تنفيذ الاستراتيجية الصناعية.
- تنفيذ كافة المخططات التوجيهية لتنمية القطاعات.
- دعم تنمية المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- الإسراع في إصلاح نمط تنظيم الأراضي الفلاحية العمومية، واستغلالها.
- الإسراع في إصلاح العقار الصناعي.

2. ترقية التكوين التأهيلي (خاصة في موقع العمل) بغرض تيسير الاندماج في عالم الشغل، وذلك في إطار:

- تشجيع التكوين في الوسط المهني بالموقع من خلال دعم الدولة للمؤسسات التي تشارك في نشاطات التكوين، لاسيما في التخصصات والتأهيلات التي تعرف عجزا في سوق العمل.
- تطبيق اتفاقيات التكوين في الموقع من أجل التشغيل مع مؤسسات إنجاز المشاريع الكبرى المهيكلة بغرض الاستخلاف التدريجي لليد العاملة الأجنبية باليد العاملة الوطنية، بعد انتهاء المشاريع.
- تشجيع التكوين في الحرف الصغيرة والصناعات التقليدية من خلال دعم الدولة للحرفيين المؤطرين لطالبي العمل.

3. ترقية سياسة محفزة على إنشاء مناصب الشغل باتجاه المؤسسات، من خلال[19]:

- تحسين مستوى التحفيزات السارية في المجال الجبائي وشبه الجبائي وفي مجال تشجيع تنمية الاستثمارات، وتتمثل هذه التحفيزات على وجه الخصوص في تخفيف أعباء الضمان الاجتماعي.
- تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي (**IRG**)، والضريبة على أرباح الشركات (**IBS**).

4. تحسين وتحديث إدارة سوق العمل من خلال:

- مواصلة برنامج إعادة تأهيل الوكالة الوطنية للتشغيل بفضل إتمام أنجاز المخططات المبرمجة وإعادة تأهيل مديريات التشغيل الولائية.
- اعتماد نظام التعاقد بشأن الأهداف المحددة لإدماج حاملي الشهادات مع مراعاة التخصص المطلوب.
- تنمية الشراكة بين وكالات التشغيل الخصوصية والفاعلين في مجال التكوين.
- جعل سياسة التشغيل غير ممركزة.
- وضع مرصد للتشغيل يضمن التواصل بين مختلف النظم المعلوماتية المتعلقة بسوق العمل

- اعتماد مقاربة تشاركية مدعومة من طرف الدولة والجماعات المحلية من شأنها تعزيز انسجام وفعالية إجراءات الإدماج على المستوى الجهوي.
- تحديد الحاجات الكمية والكيفية الحالية لسوق العمل فيما يخص اليد العاملة وكذا التوقعات المستقبلية (جرد وتقييم الموارد البشرية).

5. وضع أجهزة للتنسيق ما بين القطاعات وهي[20]:
- لجنة وطنية للتشغيل يرأسها رئيس الحكومة وتضم وزراء القطاعات المعنية.
- لجنة قطاعية مشتركة لترقية التشغيل يرأسها الوزير المكلف بالتشغيل ذات امتدادات على مستوى الولايات برئاسة الوالي.

6. متابعة آليات تسيير سوق العمل ومراقبتها وتقييمها من طرف.
- اللجنة الوطنية للتشغيل (**C.N.E**) برئاسة رئيس الحكومة.
- اللجنة القطاعية المشتركة لترقية التشغيل (**C.I.P.E**) برئاسة الوزير المكلف بالتشغيل.
- الوزارة المكلفة بالعمل والتشغيل بواسطة هياكلها غير المتمركزة والمرفق العمومي للتشغيل.

7. ترقية تشغيل الشباب، وتعتمد السياسة الجديدة لترقية تشغيل الشباب على:
- دعم ترقية التشغيل المأجور.
- دعم تنمية المقاولة.
- إنشاء جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP).
- يتكون ويتضمن هذا الجهاز ثلاثة عقود إدماج: عقود إدماج حاملي الشهادات (**CID**) موجهة لخريجي التعليم العالي، عقود الإدماج المهني (**CIP**) موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة خريجي الطور الثانوي عقود تكوين/ إدماج (**CFI**) موجهة لطالبي الشغل بدون تكوين ولا تأهيل.
- دعم تنمية المبادرة المقاولاتية.

سيتم الإبقاء على التجربة الحالية للجهازين (**ANSEJ – CNAC**) من حيث سقف الاستثمار ومن حيث سن المبادرين الإصلاحات ستتضمن بعض التعديلات النوعية الخاصة بالنشاطات المصغرة بغرض الاستجابة أكثر لتطلعات المبادرين والحصول على مشاريع قابلة للتمويل من قبل البنوك.

على المدى القصير

- برامج تكوين المقاولين الشباب في ميدان التسيير خلال مرحلة ما قبل إنشاء المشروع أوفي مرحلة ما بعد إنشائه.
- برامج تكوين مستخدمي الوكالات والمتخصصين في مجال مرافقة المقاولين الشباب ومتابعتهم وتوجيههم.
- إدراج صيغة التمويل الثنائي مع رفع سقف القرض بدون فائدة دفعا لعملية خلق النشاطات.
- تشجيع المشاريع ذات الصلة بالتنمية المحلية.
- إعادة تنظيم الوكالات المتخصصة في النشاطات المصغرة باتجاه لامركزية مساعدات الدولة وجوار حاملي المشاريع.
- مساهمة قطاع البنوك في إنجاح الإصلاحات لاسيما من خلال التخصص في المؤسسة المصغرة، وفتح شبابيك خاصة على مستوى شبكة البنوك ولامركزية القرض البنكي على مستوى الفروع الولائية للبنوك.

على المدى المتوسط

تخصيص مؤسسة مالية في تمويل مشاريع استحداث النشاطات، على غرار ما هو معمول به في بلدان أخرى كتونس مثلا.

ثالثا– تطور حجم البطالة ومعدلاتها:

عرفت معدلات البطالة وحجمها مستويات مختلفة خلال فترة الدراسة ويمكن ملاحظة تطور حجم البطالة ومعدلاتها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (2): يمثل تطور الفئة العاطلة 1994-2016.

الوحدة : الألاف

السنوات	حجم البطالة	معدل البطالة (%)	تطور حجم البطالين	السنوات	حجم البطالة	معدل البطالة (%)	تطور حجم البطالين
1994	1660000	24.36	/	**2006**	1240842	12.3	/
1995	2125000	28.1	465000	**2007**	1374663	13.8	133821
1996	2186000	25.98	61000	**2008**	1169000	11.3	-205663

4000	10.2	1076000	**2010**	-137000	26.41	2049000	**1997**
-14000	10.0	1062000	**2011**	461000	29.2	2510000	**1999**
191000	11.0	1253000	**2012**	863	28.8	2510863	**2000**
-78000	9.8	1175000	**2013**	-171413	27.3	2339450	**2001**
39000	10.6	1214000	**2014**	-279180	23.7	2060270	**2003**
-16000	11.2	1198000	**2015**	-388735	17.7	1671535	**2004**
74000	10.5	1272000	**2016**	-223249	15.3	1448286	**2005**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة احصائية 1962-2011، الفصل 2، التشغيل، الجزائر، ص 64.

- الديوان الوطني للإحصائيات: متاح على الموقع التالي: http://www.ons.dz/-Emploi-et-chomage-.html ، تاريخ الإطلاع: 29-06-2017.

يلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (3-2) أن تطور حجم البطالة ومعدلاتها عرفت ثلاث فترات، وهي:

- مرحلة التسعينيات من القرن العشرين **(1994-1999)** والتي اتسمت بارتفاع حجم البطالة بمقدار 850000 بطال خلال هذه الفترة، حيث انتقل حجم البطالة من 1660000 بطال سنة 1994 بمعدل يقدر بـ 24.36 % إلى 2510000 بطال سنة 1999 بمعدل 29.2 %، وذلك راجع لعدة أسباب منها إلى الإجراءات المتخذة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي المدعوم من طرف صندوق النقد والبنك الدولي، والذي تضمن عدة إجراءات وسياسات ساهمت بطريقة مباشرة وغير مباشرة في زيادة حجم البطالة، ومنها برنامج الخوصصة، وحل بعض مؤسسات القطاع العام، مما تسبب في تسريح العمال بصفة إجبارية أو طوعية، هذا فضلاً عن الإجراءات الانكماشية التي مست السياسات الاقتصادية بشقيها المالية والنقدية.
- المرحلة الممتدة خلال الفترة **(2000-2009)**: فقد عرفت هذه الفترة انخفاضاً كبيراً في حجم البطالة، مقدر بـ 1438863 بطال، مما أدى إلى انخفاض معدل البطالة بـ 18.7 نقطة مئوية، وهذا راجع إلى سياسات والإجراءات المنتهجة في إطار برامج الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة على سياسة الإنعاش

الاقتصادي وتفعيل الأجهزة الخاصة بسياسة التشغيل لتوفير الآلاف من مناصب الشغل؛ ولكن ما يمكن ملاحظته أن سنة 2007 عرفت ارتفاعاً في معدل البطالة، وهذا راجع إلى أن الطبيعة المؤقتة للعمل وأن نسبة كبيرة من العمالة تشكل وظائف مؤقتة وهذا ما سبرزه الدراسة في هيكل المشتغلين.

- المرحلة الممتدة خلال الفترة **(2010-2016)**: فقد عرفت هذه الفترة استقرار في معدلات البطالة عند حدود 10 % ، ففي سنة 2010 بلغ معدل البطالة 10 %، وفي سنة 2016 بلغت 10.5 %، وهذا مما يدل على تشبع القطاعات الاقتصادية الموفرة للتشغيل وأهم قطاع الخدمات والتجارة، وهذا ما سوف تبرزه الدراسة في النقطة الموالية.

ولكي نشخص جوهر هذا الانخفاض في معدلات البطالة يستدعي ذلك التعرف على أهم الفئات العمرية التي مازالت تعاني من مشكل البطالة، وكذلك التطرق إلى هيكلة حجم البطالة وفقاً لمستويات التعليم، للتعرف على مدى استجابة مخرجات الجامعة لمتطلبات سوق العمل، وهذا ما ستتناوله الدراسة في النقاط الموالية مع التعرض لمعايير أخرى لإعطاء صورة شاملة على حجم البطالة وهيكلتها بالجزائر.

رابعا: تطور معدل البطالة لخريجي الجامعات وحاملي الشهادات في ظل سياسات التشغيل المنفذة في الجزائر:

تعتبر دراسة تطور نسبة البطالة وفقاً للمستوى التعليمي مؤشر مهم لإبراز مدى التلاؤم والتطابق بين مخرجات النظام التعليمي ومدخلات سوق العمل، ومن خلال ملاحظة الشكل يلفت الانتباه أن معدلات البطالة مرتفعة عند المتسربين في الطور التعليم المتوسط، وهذه النتيجة سببها قلة الخبرة العلمية لهذه الفئة وقلة المناصب المعروضة المتأقلمة مع هذه الفئة، ولكن بالتمعن أكثر في معدلات بطالة هذه الفئة يلاحظ انخفاضها من سنة إلى أخرى، حيث أنها تتراوح بين 47.1% سنة 2011 و38.7% سنة 2016، وهذا راجع لاهتمام السلطات بهذه الفئة وإدراج مناصب شغل في إطار برامج وأجهزة دعم وتشغيل الشباب تتلاءم أكثر معها، ،كما مست البطالة مست فئات أخرى ، من بينها فئة متوسطة والإبتدائية بنسب أقل ، ويرجع سبب ذلك إلى زيادة نسبة الرسوب والتسرب المدرسي في تلك السن ، ولتوضيح ذلك أكثر يمكن الاستعانة بالشكل أدناه.

الشكل رقم (1): يمثل تطور معدل البطالة حسب المستوى التعليمي.

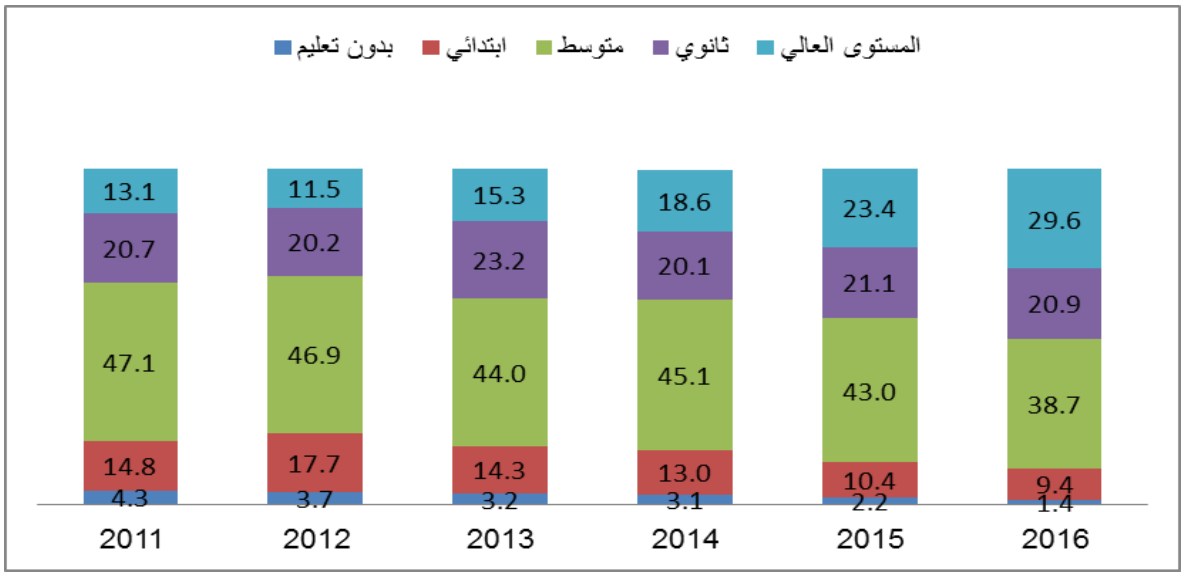

المصدر: من مخرجات برنامج إيكسال (Excel) اعتماداً على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، متاح على الموقع التالي: http://www.ons.dz/-Emploi-et-chomage-.html ، تاريخ الاطلاع: 28-06-2017.

ما يلفت الانتباه من خلال التمعن في الشكل هو زيادة في معدلات البطالة لدى فئة الجامعيين، حيث زادت بالضعف وأكثر، فارتفعت من 13.1% سنة 2011 إلى 29.6% سنة 2016، وهذه المعدلات تعطي صورة عن وضعية محرجة لسوق العمل بالجزائر، حيث أصبحت الشهادة الجامعية لا تمثل صمام أمان من مشكلة البطالة، ويرجع بعض الخبراء إلى أن ارتفاع البطالة لدى خريجي الجامعات إلى:

- الزيادة الكبيرة لعدد الخريجين في الجامعات مقارنة بعدد فرص الشغل الشاغرة، حيث تشير الإحصائيات إلى أنه تم تخريج أكثر من مليون طالب (1085022) منذ بداية التجربة الإصلاحية لسنة 2004 إلى غاية 2010، وهو أكبر مما تم تخريجه خلال 42 سنة، حيث تم تخريج منذ 1962 إلى غاية 2004 بالضبط 844200 متخرج[21].
- تمركز لأكثر من نصف المتخرجين في عائلة العلوم الإنسانية والاجتماعية واللغات، حيث تشير الإحصائيات أن نسبة المتخرجين من عائلة العلوم الاجتماعية والانسانية واللغات كانت وما زالت تمثل النسبة العليا في

التعداد الكلي للمتخرجين، حيث نجدها خلال السنة الجامعية (1999-2000) تفوق 50 % (55 %) وتتزايد لتصل حدود 70 % بعد 10 سنوات، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (2) التالي :

الشكل رقم (2): تطور تعداد حملة شهادة التدرج وفق عائلة التخصصات

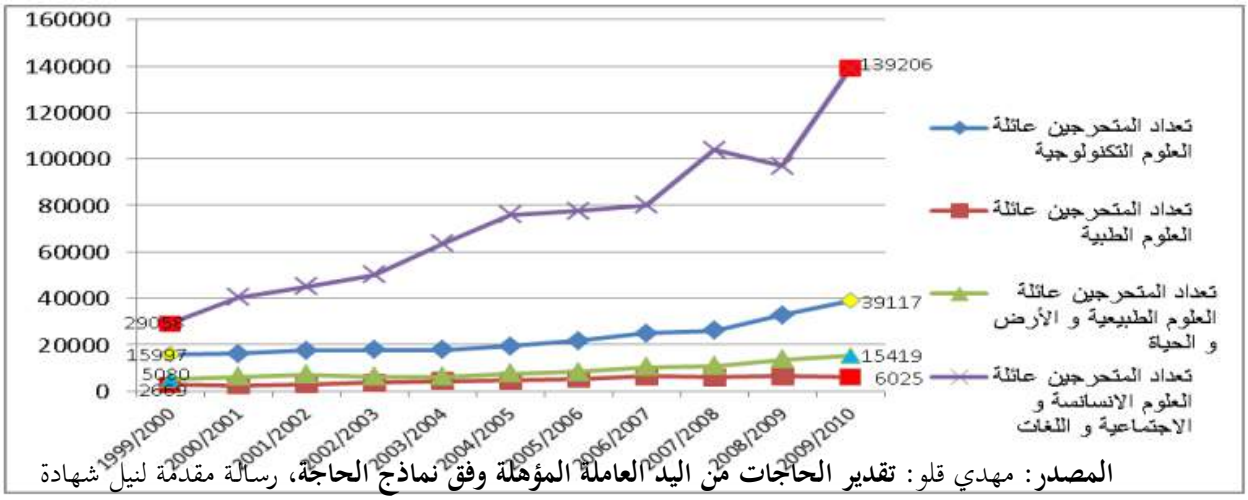

المصدر: مهدي قلو: **تقدير الحاجات من اليد العاملة المؤهلة وفق نماذج الحاجة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، فرع: الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014/2013، ص 103.

وهذا مما أدى إلى عدم تأقلم التكوين الذي حصلوا عليه أو التخصصات التي درسوها مع متطلبات سوق العمل، وزيادة نسبة البطالة لدى تخصصات عائلة العلوم الإنسانية والاجتماعية واللغات، والجدول رقم (3) التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3): يمثل معدل البطالة حسب التخصصات لسنة 2013

التخصص	علوم التربية	أدب وفنون	علوم اجتماعية، تجارة وحقوق	علوم	الهندسة والصناعة	الفلاحة والطب البيطري	الصحة والحماية الاجتماعية	تخصصات أخرى
المعدل	**7.2**	**14.7**	**14.3**	**16.1**	**9.8**	**19.8**	**3.2**	**22.6**

LE SOURCE : Le rapport national d'Algerie: **Objectifs du millénaire pour le développement (2000-2015)**, Juin 2016 ; P P 67-68.

من خلال معطيات الجدول رقم (3-3) يتضح أن البطالة مست بنسب متفاوتة كل أصحاب الشهادات، منها شهادات تخصص الفلاحة والطب البيطري وشهادات تخصص علوم، وكذا العلوم الاجتماعية والإنسانية والحقوق، وهذا مما يعطي صورة على أن نوعية التكوين لم تشهد التطابق الفعلي مع هذه المناصب المطلوبة في سوق العمل، حيث يرجع ذلك إلى أن سياسة التوجيه الجامعي ارتكزت على مقاربة كمية في التكوين دون التقيد أكثر بخصوصيات سوق العمل لإحداث التوازن خاصة بالنسبة للمتخرجين الجامعيين.

ورغم ارتفاع نسبة البطالة في فئة المستوى العالي إلا أنه في المقابل فقد عملت السلطات الوطنية في السياسة العامة للتشغيل على زيادة بذل جهود كبيرة لزيادة التشغيل بخصوص هذه الفئة ، حيث تشير الاحصائيات الى تطور وارتفاع في نسبة التشغيل لأصحاب مستوى التعليم العالي، وهذا ما يظهره الجدول التالي

:

الجدول رقم (4): تطور نسبة التشغيل لأصحاب مستوى التعليم العالي خلال فترة 2010-2016

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة التشغيل %	39.6	43.9	46.7	49.1	46.0	46.1	44.0

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات: متاحة على الموقع التالي: www.ons.dz ، تاريخ الاطلاع: 04-07-2017.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (3-6) أعلاه ارتفاع طفيف في نسبة المشتغلين بالمستوى الجامعي، حيث انتقلت نسبة تشغيل هذه الفئة من 39.6% سنة 2010 إلى 44.0% سنة 2016، ولكن تبقى هذه النسبة متدنية بالنظر إلى حجم مخرجات الجامعة كل سنة، وتؤكد هذه الملاحظة الاختلال الهيكلي بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل، ولكن يجب طرح السؤال حول طبيعة المناصب الموفرة لهذه الفئة،وبالنظر إلى واقع سياسات التشغيل يلاحظ الابتعاد عن مضامين العمل اللائق وذلك من خلال التوجهات الحالية لقطاع التشغيل، ومن بينها:

- **ضعف الاستقرار الوظيفي والتوجه نحو التشغيل المؤقت**: تشير البيانات الصادر عن الديوان الوطني للاحصائيات الى تزايد نسبة المشتغلين بصفة مؤقتة حيث ارتفعت نسبة هذه الفئة من 20.97% سنة 2000الى 35.8 % سنة 2014 ويعتبر هذا مؤشر مقلق على وضعية سوق العمل إذا استمر لمدة زمنية كبيرة، حيث سيؤدي إلى زيادة ومضاعفة حجم البطالين في وقت لاحق عند انتهاء عقود العمل لهولاء المشتغلين.

- **مناصب عمل غير متوافقة مع المؤهل العلمي**: ، توضح بيانات الجدول التالي تنازلات اليد العاملة المؤهلة والحاصلة على شهادات على العمل مهما كانت طبيعة ظروف العمل، منها التنازل عن المؤهل العلمي وهذا راجع لعدم التوافق بين مؤهلات طالبي الشغل و احتياجات سوق العمل .

الجدول رقم (4-19): تنازلات اليد العاملة المؤهلة في الحصول على عمل

الوحدة: %

ظروف العمل	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
شغل أقل من المؤهل العلمي %	79.5	83.5	69.9	65.3	77.6	78.7	75.3

المصدر: موقع الديوان الوطني للإحصائيات، www.ons.dz، تاريخ الاطلاع: 20-07-2017.

الخلاصة : بالرغم من ارتفاع معدلات التشغيل وبصفة خاصة لدى فئة خريجي الجامعات وأصحاب الشهادات ، الا أن ذلك كان على حساب تنازلات مقدمة من طرف هده الفئة ، حيث كرست سياسات التشغيل المعتمدة في الجزائر عدم التوافق النوعي بين متطلبات النوعية للوظيفة ومؤهلات شاغلها، حيث أن التوافق العددي لا معنى له اقتصادياً، ما لم يكن مدعما بهدف التوافق النوعي، إذ أن المعالجة الاجتماعية لمشكل البطالة في الجزائر والمبنية على أساس العدد وضعت الاعتبارات النوعية والرشادة الاقتصادية على الهامش .

قائمة المراجع:

أ منظمة العمل العربية: **التقرير العربي الرابع حول: التشغيل والبطالة في الدول العربية**، الجيزة، مصر، 2014،ص26

[1]– دحماني محمد ادريوش: **إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013، ص 58.

[2]– مولاي لخضر عبد الرزاق: **تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر** 2000-2011، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص 191.

[3]– منظمة العمل العربية: **التقرير العربي الرابع حول: التشغيل والبطالة في الدول العربية**، الجيزة، مصر، 2014، ص ص 269-270.

[4]– عبد الرزاق جباري: **آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2012)**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، الجزائر، 2014-2015، ص 44.

[5]– بوزيان راضية: **سياسات التشغيل والوساطة المؤسسيّة النشيطة للحدّ من البطالة في الجزائر–مقاربة سوسيو– اقتصادية**، مداخلة في الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي: 16/15 نوفمبر 2011، ص 8.

[6]– دحماني محمد ادريوش: مرجع سبق ذكره، ص 59.

[7]– حسن الحاج: **مؤشرات سوق العمل**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد السادس عشر، أفريل 2003، ص 02.

[8]– نعمة الله نجيب إبراهيم: **نظرية اقتصاد العمل**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، ص 11.

[9]- Philipe Hugon, Naima Pages: **Ajustement Structurel Emploi Et Rôle Des Partenaires Sociaux En Afrique Francophone**, Les Cahiers De L Emploi Et De La Formation N°28, 1998, Cered/Forum, Office International Du Travail, P 44.

[10]– سرير عبد الله رابح: **سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطالة**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 13-14 أفريل 2011، ص 10.

[11]– نعمة الله نجيب إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص 12.

[12]– حسن الحاج: مرجع سبق ذكره، ص 02.

[13]– نفس المرجع السابق: ص 07.

[14]– منظمة العمل العربية: مرجع سبق ذكره، ص 271.

[15]– نفس المرجع السابق: ص ص 235-237.

[16] حميمة سليمان، السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر، «ملتقى دولي حول السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع»، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 26–27 أفريل 2009.

[17] لحسين عبد القادر، مكافحة البطالة في الجزائر دراسة تحليلية للسياسة العامة للتشغيل ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي: 15 .16 نوفمبر 2011.

[18] بوقرة رابح، استراتيجية ترقية التشغيل في الجزائر في إطار برامج دعم التنمية المحلية المستدامة، مداخلة ضمن ملتقى دولي استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

[19] سعودي بالقاسم، استراتيجية الحكومة في تطوير التشغيل والمساهمة في محاربة البطالة، مداخلة ضمن ملتقى دولي: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

[20] بوقرة رابح ، استراتيجية ترقية التشغيل في الجزائر في إطار برامج دعم التنمية المحلية المستدامة، المرجع السابق، ص 05.

[21] مهدي قلو: تقدير الحاجات من اليد العاملة المؤهلة وفق نماذج الحاجة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، فرع: الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014/2013، ص 102.

قياس العائد والمخاطرة باستخدام نموذج التسعير بالمراجحة لبورصة الكويت

Measurement of return and risk using the pricing models of the Kuwait Stock Exchange

أ.د.مصيطفى عبد اللطيف

جامعة غرداية

مخبر التنمية الادارية لارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية لولاية غرداية

amessaitfa@yahoo.fr

د.عنيشل عبد الله

جامعة غرداية

مخبر التنمية الادارية لارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية لولاية

aabdalahanichel@yahoo.com

الملخص: نهدف من هدا المقال إلى دراسة العائد والمخاطرة ومدى قدرة نموذج التسعير بالمراجحة APT على قياس وتفسير العلاقة بين العائد والمخاطرة، حيث شملت هده الدراسة على قطاعات مدرجة في بورصة الكويت خلال الفترة من 2012 إلى 2017، وخلصت الدراسة إلى أن نموذج APT يمكنه تقدير العائد والمخاطرة وقياس مدى تدبدب العائد لمحافظ القطاعات مقارنة مع عائد السوق والمتغيرات الاقتصادية، حيث بينت الدراسة بأن عوائد محافظ القطاعات تتاثر بمعامل السوق وعرض النقود، سعر الفائدة، معدل التضخم.

الكلمات المفتاحية: عائد، مخاطرة، نموذج APT، بورصة الكويت.

Abstract :

The objective of this study is to study return and risk and the ability of the APT model to measure and interpret the relationship between return and risk. This study included sectors listed on the Kuwait Stock Exchange between 2012 and 2017. The study concluded that the APT model can estimate return, The study shows that the returns of the sectors' portfolios are affected by market factors, money supply, interest rate, inflation rate.

Keywords: return, risk, APT model, Kuwait Stock Exchange

المقدمة: يسعى أي مستثمر إلى اختيار وسيلة الاستثمار الأنجع(المحفظة استثمارية)، التي تحقق له أكبر عائد ممكن وفي الوقت نفسه أقل نسبة من المخاطرة، وعند الحديث عن هذه الأخيرة لابد من اللجوء إلى تحقيق التوازن بين العائد والمخاطرة الذي يتضمن تعظيم المنفعة وتقليل المخاطرة.

يعد العائد عنصرا أساسيا في قرار الاستثمار في الموجودات المالية ولتحقيق ذلك يتوجه المستثمر لإيجاد التوازن بين العائد والمخاطرة، ولقد أجمعت أغلب النظريات المالية على أن المخاطرة ما هي إلا احتمال عدم تحقيق العائد المتوقع، أو عند الرجوع إلى البيانات التاريخية الفعلية للعائد فان المخاطرة هي عبارة عن تقلبات العائد، وعند الرغبة في الاستثمار فانه يتوجب عليه إيجاد موازنة للمنفعة التي يتلقاها وسعر شرائه للورقة المالية بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من المنفعة وليتم هذا دفع بالمستثمر إلى البحث عن طريقة لتقدير العائد والمخاطرة بطرق وأساليب علمية يحدد فيها معدل العائد المطلوب الناجم عن الموازنة بين العائد المطلوب والمخاطرة المتوقعة.
ومن هدا المنطلق جاءت هده الدراسة الاجابة على الاشكال التالي:

ما مدى فعالية نموذج التسعير بالمراجحة في قياس العائد والمخاطرة على مستوى القطاعات بورصة الكويت ؟

أولا: العائد ومخاطرة للورقة المالية

1 : عائد الورقة المالية

1-1: مفهوم العائد: يقصد بالعائد على انه الربح الذي يعود على حامل الورقة المالية أو صاحب المشروع أين كان نوعه، مقابل استثمار أمواله (ووقته وجهده) في تلك الورقة أو المشروع[1].

كما يعرف على أنه: الزيادة النسبية في الثروة بين فترتين، أي العلاقة بين الأرباح و السعر[2].

ويمكن استخلاص مفهوم العائد على انه الإيراد الصافي الذي يعود على صاحب المشروع آو الورقة المالية مقابل القيام بالاستثمار.ئد)، فالسند يعطي لحامله حق الحصول على فوائد دورية وعلى قيمته الإسمية في موعد الاستحقاق.

1-2: أنواع العائد ينقسم العائد إلى أنواع مختلفة بناءا على معايير محددة كالآتي:

1-2-1العائد الفعلي: ويتمثل في العائد الذي يتحقق فعلا خلال فترة زمنية معينة، ويحسب من خلال العلاقة بين تغيرات سعر السهم وتوزيعات الأرباح وبين سعر السهم عند تاريخ شرائه، ويمكن توضيح ذلك من خلال العلاقة التالية:[3]

$$R_{1.3} = \frac{P_{i.1} + D_{i.1} - P_{i.1-1}}{P_{i.1-1}} = \frac{P_{i.1} + D_{i.1}}{P_{i.1-1}} - 1 \text{.....(01)}$$

$R_{1.3}$:عائد الورقة المالية في اللحظة الزمنية . $P_{i.1}$:سعر الورقة المالية في اللحظة الزمنية. $P_{i.1-1}$: سعر الورقة المالية في اللحظة الزمنية. $D_{i.1}$:توزيعات الأرباح في اللحظة الزمنية.

1-2-2 العائد المتوقع: ويتمثل في القيمة المتوقعة للعوائد المحتمل حدوثها من خلال الاستثمار في الورقة المالية، أي سعر الورقة المالية المستقبلي وتوزيعات الأرباح المحتملة، ولحساب هذا العائد معيار التوقع الرياضي من خلال جمع حاصل ضرب كل عائد في احتمال حدوثه، ويعطى بالعلاقة التالية:[4]

$$E(R_i) = \sum_{i=1}^{n} R_i R_{Ri} \text{.....02)}$$

حيث: R_i:العائد المتوقع للورقة المالية؛ P_{Ri}:احتمال الحصول على العائد للورقة المالية؛

1-2-3 العائد المطلوب : وهو العائد الذي يرغب المستثمر في الحصول عليه بما يتلائم مع مستوى المخاطر التي سيتعرض لها الأصل، وهو يمثل أدنى عائد يعوض المستثمر عن تأجيل عملية لاستهلاك ودرجة المخاطرة المصاحبة للاستثمار، ويقصد بالمخاطر هنا المخاطر النظامية التي تزداد بزيادة معدل العائد على الأموال المستثمرة، وبذلك فإن العائد المطلوب هو عبارة عن معدل الخالي من المخاطرة مضافا إليه علاوة المخاطرة.[5]

ويعطى العائد المطلوب بالصيغة الرياضية التالية:[6]

$$E(R) = R_f + (R_M - R_f)B_i \text{.....(03)}$$

حيث: $E(R)$:العائد المطلوب للأصل؛ R_f:العائد الخالي من المخاطرة؛ R_M:عائد السوق؛ B_i:المخاطر المنتظمة للأصل .

2: مخاطر الورقة المالية

2-1: مفهوم المخاطرة: المخاطرة هي إمكانية لتحقيق خسارة مالية، وبما أن الاستثمار في الأوراق المالية فان المخاطرة هي احتمال اختلاف العائد المتحقق عن المطلوب، وطبقا لهذا المفهوم فإن المخاطرة ترتبط بالعائد، وبما أن للعائد مفهوم مالي فإن المخاطرة لها مفهوم مالي قابلة للقياس الكمي، ويرتبط مفهوم المخاطرة بعدم التأكد وذلك لتقلب الذي يحدث للعائد، فالمخاطرة دالة لاحتمالات متخذ القرار في تقييم وقياس المخاطرة، في حين يشير مفهوم عدم التأكد إلى عدم امتلاك متخذ القرار المعلومات الكافية في تحديد العائد المتوقع.[7]

وتختلف مخاطر الاستثمار باختلاف الجهة المصدرة، فالأوراق المالية الحكومية تتمتع بضمانة تحقيق العائد، وبذلك فهي خالية من المخاطرة، في حين أسهم الشركات تتسم بالمخاطرة، لأنه يصعب التنبؤ الدقيق بحجم وتوقيت تدفقاتها النقدية.

2-2: أنواع المخاطرة

2-2-1: المخاطر المنتظمة هي تلك المخاطر التي تتعلق بالنظام نفسه، و بالتالي فإن تأثيرها يشمل عوائد وأرباح جميع الأسهم التي تتداول في البورصة. والمخاطر النظامية تحدث بالعادة عند وقوع حادث كبير تتأثر معه السوق بأكملها، ومثال ذلك حدوث حرب أو تغير في النظام السياسي أو تفشي بعض الأحداث الداخلية غير المواتية فعند وقوع أي من هذه الأحداث العامة الشاملة فإنه لا توجد وسيلة لحماية المخاطر الناجمة عنها.[8]

وتمثل نسبة المخاطرة التي تعود إلى حركة السوق ككل إلى المخاطرة الكلية، أو هي ذلك الجزء من القابلية الكلية لتباين العائد الذي تسببه عوامل تؤثر بشكل متزامن على كافة أسعار الأوراق المالية التي يتم التعامل فيها في السوق، وتعتبر التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتؤثر على أسواق الأوراق المالية مصادر للمخاطرة المنتظمة.

2-2:المخاطر غير المنتظمة[9]: هي المخاطر الناتجة عن عوامل تتعلق بشركة معينة أو بقطاع معين، وتكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل. ويمكن للمستثمر حماية نفسه من هذه المخاطر عن طريق تنويع استثماراته وذلك بالاستثمار في عدة أنواع من الأوراق المالية والتي يمكن أن تتأثر بتلك المخاطر المتفرقة في نفس الوقت، ومن بين هذه المخاطر التي قد تحدث في شركة ما:

-حدوث إضراب عمال في تلك الشركة أو في القطاع الذي تنتمي إليه.

-الأخطاء الإدارية في تلك الشركة. ظهور اختراعات جديدة منافسة لما تنتجه الشركة.

-الحملات الإعلانية من المنافسين.تغيير أذواق المستهلكين بالنسبة لسلعة هذه الشركة.

ظهور قوانين جديدة تؤثر على تلك الشركة.

ثانيا: العائد والمخاطرة وفق نظرية التسعير بالمراجحة APT

نتيجة للانتقادات الموجهة لنموذج تسعير الأصول الرأسمالية خاصة فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة في عائد الاستثمار في المحفظة المالية، حيث تم التوصل إلى أن العائد المتوقع يتأثر بالعديد من المتغيرات مما أدى إلى ظهور نماذج ونظريات جديدة وعلى رأسها نموذج العوامل ونظرية التسعير بالمراجحة " Arbitrage Pricing Theory "

1: نظرية التسعير بالمراجحة APT

إن نموذج تسعير الأصول الرأسمالية هو عبارة عن نموذج خاص بالاقتصاد الجزئي الكلاسيكي حيث يقوم على تعظيم منفعة كل مستثمر، عكس نموذج التسعير بالمراجحة **(APT)** الذي يعتمد على منطق المراجحة[10].

تقوم نظرية التسعير بالمراجحة على نفس مبادئ نماذج العوامل، إلا أن الاختلاف الموجود يتمثل في أن نظرية تسعير المراجحة تدرج التوازن بين اهتماماتها على عكس نماذج العوامل.

1-2:التعريف بنظرية التسعير بالمراجحة:

تعد نظرية التسعير بالمراجحة نظرية للتوازن تحكم العلاقة بين عائد الورقة المالية والمتغيرات المؤثرة في ذلك العائد، تم عرضها من طرف ستيفن روس **(Ross)** سنة **1976**، وهي تعتبر بمثابة بديل لنموذج تسعير الأصول الرأسمالية[11]، بمعمى أدق فإن نموذج تسعير الأصول الرأسمالية هو حالة خاصة من نظرية تسعير المراجحة[12].

إن مكونات نظرية تسعير المراجحة لا تختلف عن مكونات نماذج العوامل، إلا أن الاختلاف الأساسي يكمن في أن نظرية التسعير بالمراجحة هي نظرية توازن شأنها في ذلك شأن نموذج تسعير الأصول الرأسمالية، أي أنها تحكم العلاقة بين عائد الورقة المالية والعوامل المؤثرة على هذا العائد كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$E(R_i) = i + {}_{I1}'I_1 + {}_{I2}'I_2 + {}_{I2}'I_2 + {}_{In}'I_n + i \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(04)$$

حيث تمثل:

$E(R_i)$: معدل العائد المتوقع على الورقة المالية (**i**).

i:العائد المتوقع على الورقة المالية غير المرتبط بالعوامل.

$I_1, I_2, \ldots, I_n$:العوامل المشتركة لكل الأوراق المالية وعددها n .

i:العائد المتوقع على الورقة الإضافي المرتبط بها.

$I'_{I1}, I'_{I2}, \ldots, I'_{In}$:معاملات حساسية العائد المتوقع للورقة (**i**) للعوامل.

من خلال ما سبق، ووفقا لنظرية تسعير المراجحة فإن العائد ينقسم إلى جزئين جزء غير منتظم، وجزء منتظم يتأثر فيه العائد بمجموعة من العوامل المشتركة وكل عامل مرتبط بعامل الحساسية، هذا الأخير الذي يلعب بالنسبة للعامل نفس الدور الذي يلعبه بالنسبة لنموذج تسعير الأصول الرأسمالية، إلا أن العامل هنا هو السوق[13].

1-3: افتراضات نظرية التسعير بالمراجحة:

قام روس "Stiven Ross " سنة 1976 بتقديم مقاربة مختلفة لتسعير الأصول الرأسمالية تعتمد على منطق المراجحة[14]، حيث حدد من خلالها الفروض الثلاث التي بنيت عليها النظرية:

- اتسام سوق المال بالمنافسة الكاملة، ما يعني عدم وجود تكلفة للمعاملات، أو تكلفة للإفلاس، أو تكلفة في شكل ضرائب كما لا توجد قيود على البيع المكشوف؛
- محصلة عائد الورقة المالية يخضع لعدد من العوامل؛
- يسعى المستثمر دائما إلى تعظيم ثروته.

وقد أضاف هارنجتن "Haringtonٍ " وإلتون وجربر "Gruber "et "Elton " ثلاث فروض أخرى[15]:

- تجانس توقعات المستثمرين بشأن عدد وماهية العوامل المؤثرة في عائد الورقة المالية؛
- لا توجد مخاطر تحيط بفرص المراجحة؛
- تساوي بين معدل الإقراض ومعدل الاقتراض.

2- تفسير التوازن في نظرية التسعير بالمراجحة:

حسب نظرية التسعير بالمراجحة فإن الأوراق المالية التي تتعرض لنفس العوامل تحقق نفس العائد وهذا ما يسمى بقانون السعر الواحد، وعند عدم حدوث هذا القانون تبدأ عملية المراجحة، حيث يقوم المرجحون باندفاع الورقة ذات العائد المتوقع أن يرتفع وبيع الورقة ذات العائد المتوقع أن ينخفض، والنتيجة هي ارتفاع سعر الورقة المالية

الأولى وبالتالي انخفاض عائدها، وانخفاض سعر الورقة الثانية وبالتالي ارتفاع عائدها، وتستمر العملية إل أن يتساوى عائد الورقتين أي تختفي أرباح المراجحة وذلك بتساوي عائد الورقتين، وفي الأخير يصبح عائد الورقة المالية عبارة عن عائد يعوض عن المخاطر المصاحبة للعوامل، بالإضافة إلى عائد مقابل الزمن أي عائد على استثمار خالي من المخاطر[16]، وعلية فنظرية تسعير المراجحة هي نظرية توازن[17].

إن اعتماد قانون السعر الواحد في نظرية تسعير المراجحة يجعل المستثمرين أصحاب المحافظ المالية يقومون بعملية مراجحة لا تنطوي على أية مخاطرة، وهذا نتيجة قيامهم ببيع وشراء المحافظ المالية دون اللجوء إلى استخدام مواردهم الذاتية، ولعل الطريق الملائم للقيام بعملية المراجحة هو البيع على المكشوف، أي قيام المراجح ببيع المحفظة مثلا: الخاصة بالمستثمر (أ) إلى المستثمر (ب) وهذا بعد أن توقع أن سعرها سينخفض في المستقبل، فإذا صحت التوقعات فإن هذا المراجح سوف يقوم بشراء محفظة المستثمر (أ) مما يجعل المرجح يربح الفرق بين السعر القديم والسعر الجديد المنخفض دون أن يستعمل موارده الخاصة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن المحافظ التي كان متوقعا أن ينخفض سعرها والتي تم بيعها سوف يرتفع عائدها بانخفاض سعرها فعلا، على عكس المحافظ التي تم شرائها، حيث يرتفع سعرها وبالتالي ينخفض عائدها، وبهذه الطريقة يحدث توازن في السوق يتحقق بزوال فرص المراجحة أي عندما تختفي أرباحها، وهذا ما يؤدي إلى وجود علاقة خطية بين العائد المتوقع من الاستثمار ومعامل حساسية ذلك العائد للعوامل المؤثرة فيه.

وتجدر الإشارة على أ ن المرجح يقوم ببيع محفظة لا يملكها أي يقوم بتمويل شراء المحفظة البديلة للمحفظة الأولى، مما يجعله يتفادى كليا المخاطر ويحقق عائد ناجم عن الفرق بين عائدي المحفظتين وهو عائد خالي من المخاطر وهذا ما يطلق عليه في ظل هذه النظرية بالمحفظة ذات المعامل بيتا المساوي للصفر (β =0).

3: اختبار نظرية التسعير بالمراجحة APT

إن اختبار النظرية يتطلب معامل حساسية كل عامل، ولكي يقوم بهذا الأمر لابد من تحديد العوامل (I) الملائمة وفي مقدمة الطرق التي تحظى بقبول عام وهو ذلك المدخل الذي يتم فيه تقدير قيمة كل من β_I، في آن واحد. إن اختبار نظرية تسعير المراجحة وفق هذا المدخل يعني الاعتماد على أسلوب للتحليل الإحصائي يطلق عليه التحليل العاملي وبالاعتماد على هذا التحليل يتم تصنيف المتغيرات التي تؤثر على عائد المحفظة المالية في مجموعات يطلق عليها عوامل، وهذا التحليل يتوصل إلى تحديد عدد العوامل وأيضا إلى تحديد معاملات الحساسية.

ومن أبرز الدراسات التطبيقية لهذا المدخل تلك التي أجراها رول و روس (Roll & Ross) وخرجا من التحليل العاملي بأربعة عوامل تؤثر على عوائد الأوراق المالية، وهذا خلال الفترة الممتدة بين (1980-1984)[18]، وقد تمثلت هذه العوامل في التغيرات غير المتوقعة في كل من التضخم المتوقع وغير المتوقع، معدل نمو الإنتاج الصناعي، هيكل الأجل لأسعار الفائدة، والتي تقاس بالفرق بين معدل فوائد السندات طويلة الأجل وقصيرة الأجل، ومكافأة مخاطر تثير السداد ، وتقاس بالفرق بين عائد السندات مرتفعة الجودة ومنخفضة الجودة ، حيث يؤثران العاملان الأول والثاني على التدفقات النقدية وبالتالي على التوزيعات ومعدل نموها، أما العامل الثالث والعامل الرابع فيؤثران على المعدل الذي تخصم به تلك المكاسب[19].

هذا وتجدر الإشارة إلى أن التحليل العاملي يتم وفقا لمراحل، ففي المرحلة الأولى يتم تعيين العوامل التي تؤثر على حركة العوائد ويتعلق الأمر بالعوامل الإحصائية، أما المرحلة الثانية فيتم من خلالها البحث عن إمكانية قياس قوة تأثير العامل أو ما يطلق عليه بمعامل الحساسية، كما تجد الإشارة إلى أن (Ross &Roll) رول و روس لم يقدما هذه الدراسة فقط بل قدما دراسة أخرى في نفس السياق سنة 1986 وهذا بالاشتراك مع شين "chen"، بالإضافة إلى اختبار آخر أجراه كلا من براون " Brown" و وينستان " Weinstein" سنة 1980 وشين " chen " سنة 1983[20].

2- مبررات تحديد العوامل وفقا نموذج التسعير بالماجحة APT :

إن أول انتقاد وجه إلى طريقة الاختبار السابقة هو أن تحديد العوامل لم يتم وفقا للفكر النظري، بل هي نتائج تجربة عدد من العوامل حددها لنا التحليل العاملي وهذا اعتمادا على علاقات إحصائية بين مختلف مكونات كل عامل، وهذا يقودنا إلى الوصول إلى عوامل من الصعب تفسير كيفية تأثيرها على العائد، لذا اقترح فرنسيس Francis سنة 1986 عدة عوامل عن طريق الاستعانة بفكر نظري وفي مقدمة هذه العوامل:

- مخاطر تأجيل السداد،خاطر سعر الفائدة؛ مخاطر السوق؛مخاطر القوة الشرائية؛مخاطر الإدارة؛
- مخاطر استدعاء الورقة المالية؛مخاطر تحويل الورقة المالية؛مخاطر تسويق الورقة المالية؛المخاطر السياسية؛
- مخاطر الصناعة[21].

ومن الملاحظة أن مجمل هذه المخاطر تنقسم إلى مخاطر منتظمة، ومخاطر غير منتظمة، إلا أن هذا الأمر غير وارد في نظرية تسعير المراجحة وهذا لأنها تعتبرها مخاطر تؤثر في كافة الأوراق المالية.

إلا أن تحديد العوامل بهذه الطريقة لا يعد اختبار للنظرية بل لابد من تحويلها إلى صفات مع أنة يمكن قياسها ومن أمثلة ذلك معدل التوزيعات النقدية، معامل بيتا (β)، مستوى جودة الأوراق المالية ، يستخرج من المنشورات الصادرة عن البورصة، حيث يمكن اعتبار كل مثال من هذه الأمثلة على أنها معاملات حساسية عائد المحفظة، و بالتالي لاختبار أي محفظة مالية مستخدمة كعينة للنموذج لابد من توفر كلا من معامل حساسية عائدها لكل صفة معينة، وأيضا متوسط معدل العائد على الاستثمار في كل ورقة مالية، ثم يتم تقدير تسعير السوق لكل وحدة من وحدات المخاطر التي تنطوي عليها تلك الصفقة وهذا اعتمادا على معادلة النظرية (APT) .

وهكذا يبدو أن نظرية التسعير بالمراجحة هي نظرية شاملة جاءت لتجيب على الانتقادات التي وجهت إلى نظرية المحفظة المالية ونموذج تسعير الأصول المالية، فهي من جهة تؤيد ما جاء به ماركويتز في نظريته أي تساند رأيه القائل بأن الخطر غير المنتظم هو عبارة عن محصلة نوعين من المخاطر، خطر غير منتظم يمكن تجنبه بالتنويع، وخطر منتظم لا يمكن تجنبه بالتنويع، ويمكن تقديره بالانحراف المعياري عن العائد المتوقع، ومن جهة أخرى يؤيد التعديلات التي طرأت على تحليل ماركويتز والتي قادت إلى الوصول إلى نموذج تسعي الأصول الرأسمالية، هذه الأخيرة التي توصلت إلى أن الخطر المنتظم للمحفظة المالية هو دالة للعائد المتوقع ولعوامل أخرى، وبهذا تصبح هذه النظرية هي النظرية الشاملة والجامعة للنماذج والنظريات التي سبقتها.

ثالثا: قياس العائد والمخاطر وفق نموذج التسعير بالمراجحة APT

1: اختبار استقرارية سلسلة الأسعار أسهم المحافظ وعوائدها ببورصة الكويت

نهدف من هذا المبحث اختبار استقرارية أسعار أسهم والعوائد لمحافظ القطاعات ومحفظة السوق في الكويت، خلال فترة الممتدة مابين. 2012 و2017 الشهرية.

1-1: اختبار جدر الوحدة

بورصة الكويت:من خلال الجدول: رقم (01) ، تميزت بورصة الكويت بعدم استقرارية سلسلة أسعار الأسهم المحافظ، تميزت سلسلة عوائد جميع محافظ القطاعات ومحفظة السوق بالاستقرار، حسب ما أشارت إليه إحصائيتي ديكي فلر المطور التي كانت القيمة المحسوبة أقل من المجدولة عن نسب المعنوية الشهيرة 1، 5 و10%، ومن ثمة يمكن القول أن سلسلة العوائد عشوائية وبالتالي تحققت فرضية المشي العشوائي لجميع القطاعات ببورصة الكويت.

يبين الشكل رقم(02)، ان حسب اختبار دالة لارتباط الذاتي للسلسلة غير مستقرة، وبالنظر لمعالات الارتباط الذاتي الجزئي نلاحظ أنها تختلف معنويا عن الصفر ، وذلك على مستوى محفظة السوق في بورصة الكويت، وهذا يدل على أن سلسلة أسعار محفظة السوق لبورصة الكويت غير مستقرة.

2- تقدير معالم نموذج التسعير بالمراجحة APT لبورصة الكويت

يتم تقدير معلمات نموذج التسعير بالمراجحة لمحافظ قطاعات بورصة الكويت والمتمثل في قطاع التأمينات، البنوك، العقار، الصناعة، المواد الأساسية.

يتضح من النتائج التي يعرضها الجدول رقم (03) بأن معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة غير معدومة وبالتالي نظريا يفسر كل من مؤشر البورصة الكويت، معدل سعر الفائدة، معدل التضخم، معدل عرض النقود بمعناه الواسع ومعدل سعر الصرف التغيرات الحاصلة في عوائد قطاعات بورصة الكويت خلال فترة الدراسة، حيث أن مؤشر بورصة الكويت له تأثير طردي على عوائد كل قطاعات بورصة الكويت، كذلك معدل سعر الفائدة بالنسبة لقطاعين هما: الصناعية، المواد الاساسية، أما باقي القطاعات فكانت علاقة سلبية، أما عن معدل التضخم فكانت علاقة طردية على مستوى ثلات قطاعات وهي : التأمين، البنوك، المواد الأساسية، وعلاقة عكسية مع باقي القطاعات، أما بالنسبة لمعدل سعر الصرف فكانت علاقة طردية مع كل القطاعات.أما فيما يخص معدل عرض النقود بمفهومه الواسع، فكانت العلاقة مع كل القطاعات بورصة الكويت.

تشير نتائج التقدير في الجدول رقم (03) أن نموذج تسعير بالمراجحة له معنوية إحصائية كلية تختلف عن الصفر على مستوى كل القطاعات عند نسبة معنوية 5% حسب إحصائية فيشر، كما تبين من خلال نفس الجدول بان معلمتا كل من مؤشر البورصة الكويت كانت معنوية إحصائية لكون قيمة الاحتمال لاختبار t الخاصة بهما أقل من مستوى المعنوية 5% وهذا بالنسبة لكل القطاعات، أما بالنسبة لمعدل الفائدة اتضح بأن له معنوية إحصائية لكل قطاعات وهم: التأمين، البنك، العقار، الصناعية مواد أساسية، ، لان قيمة الاحتمال لاختبار t الخاصة بهما كانت أقل من مستوى المعنوية 5في المائة، أما بالنسبة لمعدل التضخم فكانت له معنوية إحصائية عند قطاع وحد : الصناعية،، أما معدل عرض النقود بمفهومه الواسع،فكان قيمة الاحتمال لاختبار t الخاصة بها

أقل من مستوى معنوية 5 في المائة عند قطاع وهو: البنوك ، كما كان معدل سعر الصرف له دلالة إحصائية لt عند مستوى معنوية 5% في ثلاث قطاعين وهما: التأمينات، ومواد أساسية .

من خلال ما سبق نستنتج انه لا يوجد نموذج يتميز بكون جميع معالمه معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 5%.

تراوحت القدرة التفسيرية للنموذج والمعبرة عنها بمعامل التحديد المصحح مابين 98% في قطاع الصناعة و58% في قطاع التأمين كحد أدنى.

2-1: تقدير معلمات نموذج تسعير بالمراحجة الشرطي APT-GARCH لبورصة الكويت

يتبين من الجدول رقم (04) أنه يوجد أثر ل ARCH على مستوى ثلاث قطاعات وهذا ما بينته إحصائية فيشر

2-2-نتائج تقدير لنموذج APT GARCH لمحافظ قطاعات بورصة الكويت

نلاحظ من الجدول رقم (04) أن بعض معاملات تقدير نموذج GARCH(1.1) لها معنوية عند 5% وذلك في القطاعات بورصة الكويت التي فيها أثر ARCH باستثناء معامل الثابت ومعملات الأخرى فقد كان غير معنوي.أما عند مقارنة المعاملين ARCH وGARCH فنلاحظ كبر قيمة ARCH وصغر قيمة معامل التقلب GARCH في القطاعين ، وبما إن معامل التقلب الشرطي يعبر في كثير من الأحيان مؤشرا عن مدى تأثير الأخبار الماضية على التقلب فانخفاضه يفسر بان الأخبار الماضية تؤدي إلى تقلبات أقل مما هي عليه في القطاعات التي بها معامل التقلب GARCH أكبر من معامل ARCH، باستثناء قطاع: الصناعة .تبين وجود تدبدب منخفض في عوائد حسب معامل GARCH، كما تميزت العلاقة بين العائد والمخاطرة بالطردية وليست وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5بالمائة، كما نلاحظ أن معامل ARCH أكبر من معامل GARCH في قطاعين التي بها اثر ARCH وهذا دليل على أن المعلومات الحديثة أكبر تأثيرا من المعلومات القديمة، مما يعني أن المتعاملين في السوق يأخذون في الحسبان المعلومات الجديدة أكثر من المعلومات القديمة أو التاريخية في هاذين القطاعين

3- الاختبار التشخيصية النماذج المقترحة لنموذج التسعير بالمراجحة لبورصة الكويت

3-1- النماذج المقترحة لنموذج التسعير بالمراجحة لبورصة الكويت

انطلاقا من الجدول رقم(05)الذي يوضح النماذج المقترحة لنموذج التسعير بالمراجحة والذي اختير على أساس المتغيرات المفسرة للعوائد قطاعات بورصة الكويت والتي لم تكن مجتمعة في تفسير العائد لكل قطاع .

ثانيًا: الاختبارات الشخصية للنماذج المقترحة لبورصة الكويت لنموذج التسعير المراجحة

3-2-اختبار استقرارية البواقي عند المستوى:

بين الجدول رقم 06 أعلاه، أن سلسلة البواقي لا تحتوي على جدر الوحدة أي هي مستقرة، وذلك لكون القيمة المحسوبة لمضاعف لاكرانج أكبر من القيمة الحرجة عند المستويات 1% و5% و10% على مستوى النماذج المقترحة لنموذج التسعير بالمراجحة وهذا بالنسبة لبورصة الكويت.

3-3-اختبار التوزيع الطبيعي: يتبين من الجدول رقم (07) أعلاه أن احصائية Jarque-Bera لكل النماذج المقترحة أقل من قيمة 5.991 وعلية نقبل فرضية العدم القائلة بأن سلسلة البواقي موزعة طبيعيا عند مستوى معنوية 5%، وهو ما أكدته القيمة الاحتمالية (p-value) لاحصائية Jarque-Bera والتي كانت أكبر من مستوى معنوية 5%.

3-4-اختبار وجود الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة

توضح جدول رقم (08) نتائج اختبار معامل تضخم التباين VIF، أن قيم معامل تضخم التباين للمتغيرات المستقلة أقل من 5 إذن لا يوجد مشكلة ازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة المكونة للنماذج المقدرة.

3-5- اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية : جدول رقم (09) يوضح نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية لنماذج بورصة كويت،تبين إحصائية مضاعف لاغرانج أنها أصغر تمامًا من القيمة الجدولة لتوزيع والمقدرة ب 3.841 عند معنوية 5% ودرجة حرية q=1 ومنه نقبل الفرضية الصفرية عند مستوى معنوية 5%، والتي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء من الدرجة الأولى بمعنى أن الأخطاء العشوائية مستقلة عن بعضها البعض من الدرجة الأولى، وهو ما أكدته نتيجة الاحتمال الحرج لاختبار فيشر التي كانت أكبر من 5%.

5- اختبار الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين: جدول رقم(10) يوضح اختبار الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين ARCH- LM لنماذج المقترحة لبورصة الكويت

إن نتائج اختبار ARCH-LM الموضحة في الجدول أعلاه وبالرجوع إلى جدول كاي تربيع نجد أن القيمة تساوي 3.841 وهي أصغر تماما من القيمة 3.841 بنسبة لمعنوية 5% ودرجة ابطاء q=1 إذن نقبل الفرضية الصفرية وهذا يعني أن التباين الشرطي للبواقي متجانس، وهو ما أوضحه الاحتمال الحرج لاختبار فيشر الذي كان أكبر من مستوى المعنوية 5%.

رابعا: خلاصة واستنتاجات:

حاولت هذه الدراسة اقتراح نموذج لقياس العائد والمخاطرة وفق نموذج التسعير بالمراجحة على مستوى محافظ قطاعات بورصة والكويت،حيث أستطاع أن يقدر العائد والمخاطرة لمحافظ قطاعات بورصة الكويت باستخدام عدة عوامل منها عامل السوق ومتغيرات الاقتصادية متمتلة في عرض النقود ، معدل سعر الفائدة، معدل التضخم أعطت تفسير لتغيرات عوائد محافظ القطاعات، كما تعتبر هذه النتيجة طريقة توجه قرارات المستثمر في بورصة الدراسة من اجل مساعدته في تقدير العائد والمخاطرة لكل محفظة قطاع لوحد وعلى اثر دلك استخلصنا النتائج التالية:

- مؤشر العائد والمخاطرة هو همزة وصل بين الاستثمار والتمويل، وهو بمثابة الفاصل عند المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية ؛
- تعتبر البورصة أهم مصدر لتمويل الاقتصاد من خلال ترتيب القطاعات الاقتصادية ومحاولة توجيه الاستثمار المالي.

قائمة الجداول:

جدول رقم 01: يبرز نتائج اختبار الاستقرارية الأسعار وعوائد محافظ القطاعات لبورصة الكويت:

	درجة التأخير	سلسلة أسعار الأسهم	سلسلة أسعار عوائد			
	P	ADF Statistic	ADF Statistic	1%	5%	10%
مؤشر السوق	1	-2.528759	-11.73079	-4.121303	-3.487845	-3.172314
التأمين	1	-4.500537	-13.96201	-4.121303	-3.487845	-3.172314
البنوك	1	-2.021656	-9.962931	-4.121304	-3.487846	-3.172315
العقار	1	-2.388508	-9.831814	-4.121306	-3.487848	-3.172317
الصناعة	1	-2.578348	-21.28419	-4.121310	-3.487852	-3.172321
المواد الاساسية	1	-3.544971	-8.998365	-4.121311	-3.487853	-3.172322

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

شكل رقم (02) دالتي الارتباط البسيط والجزئي لأسعار الأسهم الشهرية لمحفظة السوق لبورصة الكويت

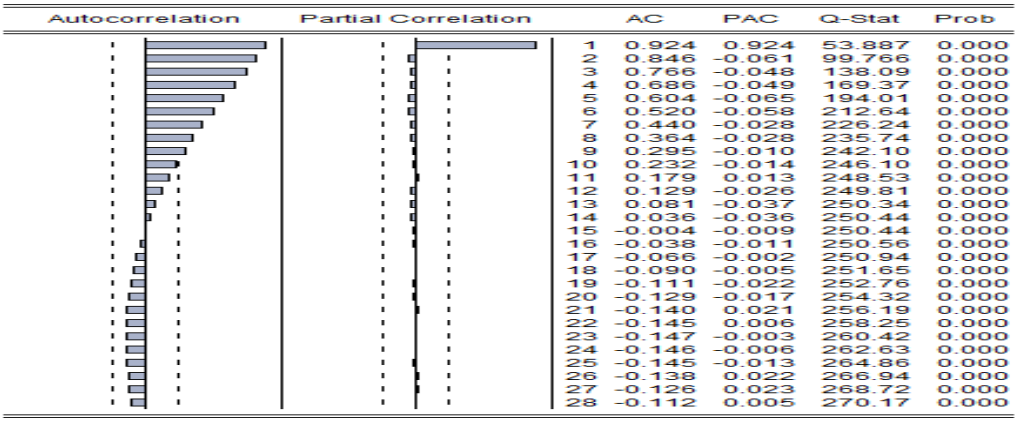

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.924	0.924	53.887	0.000
2	0.846	-0.061	99.766	0.000
3	0.766	-0.048	138.09	0.000
4	0.686	-0.049	169.37	0.000
5	0.604	-0.065	194.01	0.000
6	0.520	-0.058	212.64	0.000
7	0.440	-0.028	226.24	0.000
8	0.364	-0.028	235.74	0.000
9	0.295	-0.010	242.10	0.000
10	0.232	-0.014	246.10	0.000
11	0.179	0.013	248.53	0.000
12	0.129	-0.026	249.81	0.000
13	0.081	-0.037	250.34	0.000
14	0.036	-0.036	250.44	0.000
15	-0.004	-0.009	250.44	0.000
16	-0.038	-0.011	250.56	0.000
17	-0.066	-0.002	250.94	0.000
18	-0.090	-0.005	251.65	0.000
19	-0.111	-0.022	252.76	0.000
20	-0.129	-0.017	254.32	0.000
21	-0.140	0.021	256.19	0.000
22	-0.145	0.006	258.25	0.000
23	-0.147	-0.003	260.42	0.000
24	-0.146	-0.006	262.63	0.000
25	-0.145	-0.013	264.86	0.000
26	-0.138	0.022	266.94	0.000
27	-0.126	0.023	268.72	0.000
28	-0.112	0.005	270.17	0.000

جدول رقم (03) المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

Akkaik	sig	F	Adj R	Ex	M2	If	In
4.411780	0.000000	16.71293	0.571111	0.427401*	-0.060585	0.032621	-16.83542*

2.053587	0.000000	248.2272	0.954445	0.068084	-0.05458*	0.003921	-2.517293*
	Ex	m2	if	In	index mazi	C	اسم القطاع
1.755237	0.000000	346.9639	0.967017	-0.158568	0.025550	-0.000322	-5.103320*
0.715196	0.000000	908.9035	0.987170	-0.027505	0.004904	-0.00785*	2.796481*
2.767550	0.000000	156.1785	0.929332	0.153573*	-0.110159	0.004939	-9.859278*
2.892208	0.000000	155.3103	0.928963	-0.044579	-0.019821	-0.015558	-0.998822

جدول رقم (04) نتائج اختبار وجود أثر ARCH لبواقي نموذج APT في بورصة الكويت

Proba,	ObsR-squared	Proba,	F-statistic	محفظة القطاع
0.0001	15.11154	0.0000	19.62606	الصناعة
0.0000	38.51959	0.0000	107.2057	المواد الاساسية

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews 9.

جدول رقم (05) نتائج تقدير لنموذج APT GARCH ببورصة الكويث

ARCH+GARCH	GARCH(1)	ARCH(1)	C	EX	M2	IF	IN	INDEXoazni	القطاع
0,916003	0,045051	0,870952	0,000184	-0,009161	0,002687	0,000467*	-0,071016	0,935281*	الصناعة
1,329248	0,083483	1,245765	0,00051	0,003002	0,003968	-0,000171	-0,321563	1,083188*	مواد اساسية

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

جدول رقم (06) النمادج المقترحة لبورصة الكويت

التأمينات	-0.005127	0.761784	-18.01638		0.476084
البنوك	0.002791	0.976261	-2.698278		-0.050754
العقار	0.099212	0.990845	-5.100909		
الصناعة	0.013015	0.956589	2.792259	-0.007872	
مواد أساسية	-0.025985	1.093434	-9.756483		0.138157

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

جدول رقم (06)

اسم القطاع	درجة التأخير P	LM Statisti	1%	5%	10%
التأمينات	1	-7.672847	-4.121303	-3.487845	-3.172314
البنوك	1	-9.465521	-4.121304	-3.487845	-3.172314
العقار	1	-4.881786	-4.121305	-3.487845	-3.172314
الصناعة	1	-4.875671	-4.121306	-3.487845	-3.172314
مواد أساسية	1	-8.543434	-4.121307	-3.487845	-3.172314

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

جدول رقم(07) يوضح اختبار التوزيع الطبيعي للنماذج المقترحة لبورصة الكويت لنموذج التسعير بالمراجحة

اسم القطاع	Normalty(JB)	Probabilite
التأمينات	3,237416	0,198155
البنوك	4,352268	0,113479
العقار	0,684114	0,710308
الصناعة	1,384624	0,500418

مواد أساسية	1,200301	0,548729

جدول رقم (08)

	Ex	m2	if	in	index mazi	C
VIF	1.013942	1.015233	1.061250	1.028647	1.058604	NA

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

جدول رقم (09)

اسم القطاع	F-statistic	Proba,
التأمينات	0.168857	0.6827
البنوك	0.090717	0.7644
العقار	2.366775	0.1295
الصناعة	0.133843	0.7158
مواد أساسية	0.767488	0.3847

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

[11]– زياد رمضان، مروان شموط، الأسواق المالية، الشركة العربية المتحدة لتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008، ص 250.

[2] -J.Hamon, **Bourse Et Gestion De Portefeuille**, Edition Economica, 2004,P27

[3]- voire :

- Pierre Ramage, Finance De Marché, Edition D'organisation, Paris, 2002, P 62.
- Pierre Demarzo Et Jonathan Berk, Finance d'entreprise, Pearson Education, Paris, 2008, P 300.

[4]- زياد رمضان، مروان الشموط، مرجع سبق ذكره، ص ص 250، 251.

- Pierre Ramage, op. cit. p 64.

[5]- أنظر:

- زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل للنشر، ط2، عمان، 2002، ص316.
- محمد صالح الحناوي، وآخرون، **الاستثمار في الأوراق المالية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003، ص 185.

[6]- قاسم نايف علوان، إبراهيم محمد الزعلوك، **أثر تغير العائد المتحقق على العائد المطلوب في ظل نموذج (CAPM)**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة التحدي، سرت، ليبيا، العدد 05، سنة 2005، ص 6.

[7]- أرشد فؤاد التميمي، أسامة عزمي سلام، **الاستثمار بالأوراق المالية**، دار الميسرة لنشر والتوزيع، ط1، عمان، ص ص166-167

[8]- محمد صالح جابر، **الاستثمار بالأسهم والسندات وإدارة المحافظ**، دار وائل للنشر، عمان، ط3، 2005،ص ص80-81.

[9]- زياد رمضان، **مرجع سبق ذكره**، ص 333.

[10] بوزيد سارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 84.

[11]- منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في مجال الاستثمار**، مرجع سبق ذكره، ص515.

[12]- محمد صالح الحناوي ، **مرجع سبق ذكره**، ص321.

[13]- Christian Hurson , Constantain Zopounidis , OP cit , P 12.

[14]-Mondher Bellalah , OP cit , P 92.

[15]- إيهاب دسوقي، **اقتصاديات كفاءة البورصة:المفاهيم الأساسية للاستثمار في البورصة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص28.

[16]- منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في مجال الاستثمار**، مرجع سبق ذكره ، ص516.

[17] بوزيد سارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 87

[18]- Bertrand Jacquillat, Bruno Solnik ,OPcit , p 139.

[19] -منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في مجال الاستثمار**، مرجع سبق ذكره، ص615 .

[20]- Bertrand Jacquillat, Bruno Solnik ,OP. cit , p 140.

[21]- منير إبراهيم هندي، **مرجع سبق ذكره**، ص553 .

[22]- عبد اللطيف مصيطفى، عبد الله عنيشل،العلاقة بين العائد والمخاطرة النظامية في بورصة المغرب، مجلة الدراسات الكمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد3، ديسمبر 2017.

قيادة الإبداع (مفاهيم، مبادئ وسمات) –دراسة حالة مؤشر الإبداع في الأردن–

الأستاذ: حبيش علي، أستاذ محاضر "أ"
جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة.
ali_habiche@yahoo.fr

الأستاذ: بوبكر مصطفى، أستاذ محاضر "أ"
جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة.
boubakeurmustapha2@gmail.com

الملخص:
تُعنى هذه الورقة البحثية بدراسة قيادة الإبداع مع دراسة حالة مؤشر الإبداع في الأردن، وخلُصت إلى أن الإبداع أضحى مطلب رئيسي لأي مؤسسة تسعى للريادة في مجال تخصصها خاصة في ظل التغيرات العالمية المتسارعة والتحديات التي تفرض عليها قادة مبادرون ومشجعون على الإبداع من أجل مواكبة هذه التغيرات، وحتى يتسنى لنا معرفة درجة ممارسة قيادة الإبداع لابد من المثيرات التالية: الحرية في كيفية إنجاز العمل المطلوب، توفير الموارد التي يتطلبها الإنجاز وتحدي صعوبات العمل في المشروعات الضرورية، ناهيك عن استعمال البراعة للوصول إلى حل أفضل وليس التوصل إلى حل ما، وعدم التكبر والغرور تجاه أي من الأفكار.

الكلمات المفتاحية: القيادة، الإبداع، قيادة الإبداع
تصنيف جال: J3, J4, J7, J8

Abstract:
This paper to study the leadership of creativity with the state of creativity index in Jordan study, concluded that the innovation has become a key requirement for any organization seeking to pioneer in the field of private specialization in light of global changes rapidly and challenges imposed by the entrepreneurs, leaders and supporters to be creative in order to keep up with these changes, and so that we know the degree of command of creativity has to be of the following stimuli: freedom in how to accomplish the work required, to provide the resources required by the achievement and the challenge of the difficulties of working in the necessary projects, not to mention the use ingenuity to get to the best solution, not a solution to what, and lack of arrogance and arrogance toward any of the ideas.
Key words: leadership, creativity, leadership creativity
Classification Jel : J3, J4, J7, J8

مقدمة:

إن التعامل مع معطيات القرن الواحد والعشرون تتطلب أن يتوجه الباحثون إلى دراسة القيادة الإبداعية باعتبارها من العوامل الأساسية للتنمية، وأداة مهمة لنمو المؤسسات وبنائها وتعزيز مقدرتها على التكيف مع الظروف البيئية المتغيرة في ظل التدفقات التكنولوجية، ويرجع الاهتمام بمتغير الإبداع كونه يتطلب الحرص على نمو المقدرات الإبداعية لدى قادتها وإداريها وكافة مدخلاتها البشرية، ونظرا لما تتعرض له المؤسسات من عواقب وخيمة تتخللها روح البيروقراطية، وتسلب العاملين قدرتهم على الإبداع والتفكير تم التركيز على القيادة الإبداعية للدفع بالمؤسسات نحو التميز من خلال تشجيع أفرادها على الإبداع.

ومن خلال ما سبق تبرز معالم **إشكالية البحث** التي يمكن صياغتها في السؤال الجوهري التالي:

ما هي أهم مبادئ وسمات قيادة الإبداع؟ وعلى أي أساس يتم احتساب قيمة هذا المؤشر؟

أما عن هيكل الدراسة فتضمن **المحاور** التالية:

المحور الأول: مفاهيم عامة حول القيادة والإبداع

المحور الثاني: قيادة الإبداع (مفهوم، مبادئ، سمات)

المحور الثالث: مؤشر الإبداع العالمي –دراسة حالة الأردن–

المحور الأول: مفاهيم عامة حول القيادة والإبداع

أضحى موضوع القيادة والإبداع من الموضوعات الجديرة بالاهتمام، وقد تزايدت بشكل كبير في العصر الحديث بسبب ما تشهده المنظمات من تحديات ومتغيرات معقدة ومترابطة تفرض عليها مواكبتها، فضلا عن المنافسة الشديدة في الأسواق، ومن هذا المنطلق أصبح نجاح أي منظمة في تحقيق أهدافها واستمراريتا ونموها يتوقف على القيادة والإبداع الناجحين وعليه يمكن تعريف القيادة على أنها:

أولا: تعريف القيادة

القيادة هي عملية رشيدة أحد طرفيها شخص (القائد) يرشد ويوجه، والآخر(المرؤوس) المتلقي لهذا الإرشاد، وتُبنى هذه العملية على التأثير الذي يحدثه الطرف الأول في الطرف الثاني، فالقيادة بهذا المفهوم تُعنى بالتكيف والتعامل مع الآخرين من خلال تطوير رؤية واضحة وتوصيلها إلى المتلقين وتحفيزهم للتغلب على الصعوبات التي تواجههم وتحقيق أهداف مشتركة للطرفين[1].

1- أنماط القيادة:

يمكن استخلاص أربع أنماط للقيادة نوجزها فيما يلي[2]:

- **القيادة الموجهة**: القائد هنا يعطي التوجيهات والتعليمات حول طرق القيام بالأعمال لإنجازها وتحقيق الأهداف؛
- **القيادة المشاركة**: أي أن القائد يستشير العاملين ويأخذ بآرائهم ويشاركهم في اتخاذ القرار، ويفوض لهم بعض الصلاحيات؛
- **القيادة الداعمة**: تتسم باهتمام القائد بالعاملين، ويركز على بناء علاقات جديدة مع العاملين ويهتم بقضاياهم؛
- **القيادة المهتمة بالإنجاز**: يضع القائد أهداف طموحة، يبدي ثقة في أن العاملين سيحققون درجة عالية في الأداء.

ثانيا: تعريف الإبداع أو الابتكار

في غالبية الأحيان تدل الأدبيات على أن مصطلح الابتكار والإبداع لهم نفس المعنى، إلا أن بعض الكتاب المتخصصين يميلون إلى التفريق بين المصطلحين، فالابتكار يتعلق باكتشاف فكرة جديدة مميزة، أما الإبداع فيتعلق بوضع هذه الفكرة موضع التنفيذ على شكل عملية أو سلعة أو خدمة تقدمها المنظمة لزبائنها، إذا كان الابتكار عام متعلق بالأشخاص فإن الإبداع يتعلق بالمنظمة وبنشاطها الإنتاجي والتسويقي، من هذا المنطلق يمكن القول أن معظم الأشخاص يمكن أن يكونوا مبتكرين إذا توفرت لديهم الظروف المناسبة لذلك، من بين الفروق الموجودة بين المصطلحين نجد أن التفكير الابتكاري يمكن تعلمه والتدريب عليه وهو بصفة عامة يسبق الإبداع ويقف كأحد شروط نجاحه، إذن حتى ولو كان لكل مصطلح مدلوله الخاص فإننا نعتقد أنهما متلازمان ونعتبر أنه من الخطأ فصلهما[3].

الإبداع: هو النتيجة الناجمة من إنشاء طريقة أو أسلوب جديد في الإنتاج وكذا التغير في جميع مكونات المنتوج أو كيفية تصميمه[4].

1- عناصر الإبداع:

تتمثل عناصر الإبداع على وجه الاختصار فيما يلي[5]:

- التفاعل مع المشكلة بدقة والإحساس بها من منطلق النظرة الواقعية البعيدة عن السراب مع وضوح الرؤية والتحديد الدقيق؛
- المرونة في استيعاب الجوانب المحيطة بالمشكلة؛

- ❖ الوفرة والتنوع في الأفكار، وتجنب التقليد والاقتباس غير الأمين مع الحرص على الإثراء والتجديد وإظهار الطابع الشخصي المميز.

2- مسلمات الإبداع

يمكن حصرها في النقاط التالية[6]:

- ❖ لدى كل الناس قدرات إبداعية لكن بمستويات مختلفة؛
- ❖ المكون الغالب على الإبداع هو المثابرة وليس الإلهام؛
- ❖ الإبداع قابل للتنمية؛
- ❖ الإبداع جزء من حياتنا اليومية؛
- ❖ الكم يولد الكيف على مستوى الفكر؛
- ❖ يمكن انتقال آثار التدريب على الإبداع من مجال لآخر؛
- ❖ قد لايحب البعض القائد المبدع، ولكن الجميع يحتاجون إليه.

3- فوائد الإبداع

للإبداع فوائد عديدة نذكر منها[7]:

- ❖ تحسين خدمة الزبائن من خلال عدد الأفكار الجديدة للتطوير وعدد الخدمات الجديدة التي تلبي احتياجاتهم؛
- ❖ ازدياد حدة المنافسة بين المؤسسات؛
- ❖ تحسن جودة الخدمة من خلال تجنب المشاكل التي تم الوقوع فيها سابقا...إلخ.

4- مقاييس الإبداع

يستعمل عادة ثلاثة أنواع من القياسات الكمية للنشاط الإبداعي وتتمثل هذه القياسات في[8]:

- ❖ **نفقات البحث والتطوير**: تمثل إجمالي المبالغ المنفقة على البحث والتطوير سواء على مستوى المؤسسات أو الدولة ككل، وتستعمل بشكل واسع كمقياس للاستثمارات في الإبداع لكن هذه المعطيات ليست دوما متوفرة وبالدقة المطلوبة في العديد من الدول؛
- ❖ **تعداد الإبداعات**: وهي عبارة عن قائمة الإبداعات المتأتية من مختلف المؤسسات وتكون مستخلصة من تحقيق شامل، ويجب أن يمثل أحسن مصدر للمعلومات لأنها تقيس بوضوح الإنتاج ويستطيع القائمون على التحقيق وضع قواعد إعداد مجمل المعطيات ويستهدفون المؤسسات، الصناعات أو

الدول، وفي الواقع يوجه انتقاد لهذا التعداد بسبب طابع العشوائية الذي يميزه، فيجب على القائمين بالتحقيق أن يحددوا ماذا يمثل إبداع ومالا يمثل، ونشير إلى أن تعداد الإبداعات معلومة غير متوفرة في معظم الدول، وهي أرقام يصعب تحديدها نظرا لتعدد الفاعلين في عملية الإبداع؛

- **تعداد براءة الاختراع**: يمكن قياس الكثافة الإبداعية لدولة ما من خلال عدد طلبات البراءة المودعة من طرف المقيمين في هذه الدولة، وهي شهادة تمنحها الدولة بواسطة هيئة عمومية مختصة للمخترع كي يثبت له حق احتكار استغلال احتكاره ماليا، ولمدة محدودة وفي ظروف معينة، وبذلك في تمثل المقابل الذي تقدمه الدولة والمجتمع ككل للمخترع تقديرا لجهوده ويصبح له حق خاص ومطلق قانونا على الاختراع، ويستطيع الاستفادة منه ماليا بنفسه مباشرة أو يتنازل عنه لغيره.

المحور الثاني:قيادة الإبداع (مفهوم، مبادئ، سمات)

رأينا سابقا أن القيادة هي التأثير في الآخرين وحتى يصبح هذا التأثير فاعلا لابد أن تكون القيادة مبنية على الإبداع في إعدادها واختيارها، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

أولا: تعريف قيادة الإبداع

هي نمط القيادة الذي يتصف بسمات الحساسية للمشكلات والمثابرة والمرح والمبادرة والطرافة والغرابة[9].

أو يمكن القول أن **قيادة الإبداع** هي: قدرة القائد على أن يستخدم الأشياء المألوفة بطريقة غير مألوفة، وأن يطرح أفكارا وحلولا مبتكرة للمشكلات والقضايا التي يتناولها تتصف بالجدة والجودة والجدوى.لذلك يتبادر في أذهاننا طرح السؤال التالي: **لماذا قيادة الإبداع؟**

- القائد المبدع قاطرة لحضارة أمته؛
- القائد المبدع قادر على حل مشكلات وصراعات العمل بطرق متنوعة وبأقل تكلفة؛
- القائد المبدع متحدي ومطور لقدراته وقدرات مرؤوسيه؛
- قيادة الإبداع أحد أعمدة الحضارة الإسلامية[10].

ثانيا: أهمية القيادة الإبداعية

للقيادة المبدعة أهمية كبيرة يمكن حصرها في النقاط التالية[11]:

- العمل على التطور والتحسن المستمر، من خلال تشجيع وتدعيم طرح الأفكار الإبداعية؛
- تحفيز وتشجيع المبادرات الإبداعية للأفراد المختلفة بالمؤسسة؛

- ❖ تسهيل عمل المؤسسة مع الجهات الخارجية على اعتبار أن القائد له مهارات تمكنه من الاتصال والتفاهم مع مختلف الأطراف التي تتعامل معها المؤسسة، وكذا الاستفادة من الخبرات واكتساب معارف جديدة؛
- ❖ قراءة التوقعات بشكل متميز عن المنافسين وامتلاك رؤية داعمة للإبداع، والقدرة على اكتشاف منتج جديد أو خدمة جديدة تخلق طلب فعال أو اكتشاف سوق جديد لم يكن موجود.

ثالثا: خصائص القائد المبدع

هناك مجموعة من الخصائص التي لابد من توفرها في القائد المبدع نذكر منها:

جدول رقم (01): خصائص القائد المبدع

خصائص القيادة	القائد المبدع
التعلم	يصل إلى مجموعة متنوعة من الموضوعات ويتفاعل مع مجموعات العمل والموظفين
الاستماع	يستمع جيدا لجميع الأفكار
الأسلوب الشخصي	يتولى المخاطر وينفذ المهام بأسلوب جيد
التفاعل مع العاملين	يشجع العمل بأسلوب مختلف وأفضل
التفاعل مع الموردين	يطلب المشاركة في وضع حلول إبداعية
التفاعل مع حاملي الأسهم	يطلب الدعم من أجل أداء طويل المدى
توفير التغذية الراجحة	يكافئ على النجاح ويتفهم مراحل الفشل ويشجع إجراء التجارب
السلوك	يقدم نفسه كقدوة وكشخص نشيط متحمس وإيجابي من خلال عمله

المصدر: برافين جوفيا، ترجمة أحمد المغربي، **الإبداع في القرن الواحد والعشرين**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر 2008، ص 340.

رابعا: مبادئ القيادة المبدعة

يقوم القائد المبدع وفق مبادئ القيادة الإبداعية ويمكن تحديدها في[12]:

- **المحبة:** وتعتبر أداة البناء الأساسية والهامة للقائد في التوجيه نحو الإبداع وتتضمن حب القيادة والأهداف والرغبة في التفوق، حب المنتج والعاملين كل هذا يؤدي إلى بيئة إبداعية؛
- **وضع النفس مكان الآخرين:** أي وضع القائد نفسه مكان الآخرين مما يساعد على إزالة الكثير من العوائق التي تعترض العمل القيادي ومنه الإبداع، ومثال ذلك عائق الاتصال وما ينطوي عليه من حوافز سلبية كالتشدد بالرأي، عدم الإصغاء وغير ذلك...
- **الاهتمام بالعاملين:** إن اهتمام القائد الإداري بكل العاملين معه بغض النظر عن وضعهم الوظيفي يعتبر ركيزة أساسية لبيئة العمل السليمة ودافعا للإنجاز والإبداع؛
- **التفاني:** وذلك بترسيخ القيم التنظيمية والالتزام بمبادئ التفوق وعدم المساومة والمشاركة والعمل الجماعي واحترام العاملين وتحقيق أهداف مشتركة؛
- **التفكير الجماعي:** جوهر الفشل في الكثير من المؤسسات هو اعتماد مفهوم السلطة والطاعة القائم على الفردية في اتخاذ القرار وتحديد الأهداف وفرضها كأمر واقع وهذا يتعارض مع قناعة العامل؛
- **الالتزام:** لابد من الالتزام بمبادئ القيادة القائمة على الإبداع، والتي تعزز وتحفز العاملين على تنمية قدراتهم الإبداعية فهي مبادئ قائمة على المعاملة الحسنة والقيم.

خامسا: سمات القيادة الإبداعية

- **الحساسية للمشكلة:** سمة الحساسية للمشكلة من أهم سمات القيادة الإبداعية، لان القائد المبدع لديه القدرة على مواجهة موقف ينطوي على مشكلة أو عدة مشكلات تحتاج إلى حل، وهذا الموقف يكتنفه الغموض ويحتاج إلى حل أو إحداث تغيير، وقد تكون هذه المشكلة أدبية أو علمية أو منطقية أو مواقف اجتماعية؛
- **المثابرة:** هي قوة العزيمة والإصرار على الانجاز، وتحمل المسؤولية، والزيادة في النضج الانفعالي والاستمرار في العمل للوصول إلى حلول مبتكرة جديدة للمشكلات؛
- **الأصالة:** هي قدرة الفرد على توليد أفكار جديدة أو مدهشة أو نادرة لم يسبقه أحد إليها وهي إنتاج ما هو غير مألوف، وكلما قل شيوع الفكرة زادت درجة أصالتها[13].

المحور الثالث: مؤشر الإبداع العالمي –دراسة حالة الأردن–

أولا: نبذة عن المؤشر

هو مؤشر مركب يصنف الدول بحسب قدرات الإبداع والمخرجات المحققة منها.

1- **الجهة التي تصدر المؤشر:** يصدر هذا المؤشر في تقرير سنوي عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

2- **معايير المؤشر وآلية احتسابه:** يتم احتساب مؤشر الإبداع العالمي من خلال دراسات إحصائية تقوم بها مراكز متخصصة تابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية بتحديد متوسط مؤشرين فرعيين:

- **أولهما مؤشر المدخلات:** وهو يقيس عناصر الاقتصاد الوطني التي تجسد الأنشطة المبتكرة ويتم جمعها حسب خمسة ركائز هي: المؤسسات، رأس المال البشري، البنية التحتية، تطور السوق،تطور الأعمال.
- **ثانيهما فهو المؤشر الفرعي للمخرجات:** ويندرج ضمن مجموعتين أساسيتين هما: مخرجات المعرفة والتكنولوجيا، والمخرجات الإبداعية التي تبرز الأدلة الفعلية لمخرجات الابتكار، ويعطى درجة (100)كأعلى درجة للابتكار.

ويقيس مؤشر الإبداع العالمي لسنة 2015 أداء 141 دولة حول العالم استنادا إلى 79 مؤشر، ويستعرض تأثير السياسات الموجهة نحو الابتكار على النمو الاقتصادي والتنمية، فالبلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان النامية على حد سواء تسعى لتحقيق النمو القائم على الابتكار عبر استراتيجيات مختلفة، وقد نجحت بعض الدول في تحسين القدرة على الابتكار في حين لا يزال البعض الآخر يكافح للوصول.

ثانيا: وضع الأردن في المؤشر

واصلت مرتبة الأردن على مؤشر الابتكار بالتراجع للعام الرابع على التوالي ليصل ترتيبها 75 عالميا، والسابعة عربيا، حيث تراجعت 34 مرتبة منذ عام 2011.

جدول رقم (02): ترتيب الأردن في مؤشر الإبداع

السنة	الترتيب عالميا	الترتيب عربيا	الدرجة	الأول عربيا
2015	75	7	33.78	السعودية
2014	64	4	36.2	الإمارات

2013	61	5	37.3	الإمارات
2012	56	7	37.1	قطر
2011	41	3	38.43	قطر

المصدر: وزارة تطوير القطاع العام، أبرز المؤشرات الدولية وواقع حال الأردن فيها، التقرير السنوي الثاني، 2016، ص 67.

أسباب تراجع قيمة المؤشر:

يعزى تقرير 2015 سبب التراجع المتواصل خلال السنوات الأربع الماضية إلى عدم وجود تسهيلات فعالة للحصول على ائتمان وانخفاض مستويات حماية المستثمرين ورؤوس الأموال في السوق الأردنية، معتبرا أن الأنظمة جامدة وغير مريحة للاستثمار في السنوات الماضية مع تداركها في العام 2015 بحسب التقرير[14].

ثالثا: تقييم قيادة الإبداع

- ❖ التنبؤ بالمبدعين القياديين؛
- ❖ اختيار القادة المبدعين؛
- ❖ محاكات تقدير كفاءة القادة المبدعين؛
- ❖ قياس آثار برامج التدريب للقياديين المبدعين؛
- ❖ مؤشرات ارتقاء القدرات القيادية الابداعية[15].

خاتمة:

من خلال كل ما سبق نستنتج أن التغيرات التي يشهدها العالم اليوم في جميع التخصصات تتطلب من قادتها قدرا من الإبداع للتكيف مع هذه المتغيرات والوصول إلى حلول جديدة للمشكلات المتنوعة التي تواجهه؛ وعليه يمكن القول أن قيادة الإبداع ما هي إلا مجموعة الأفكار والممارسات التي يقدمها القادة والتي تقتضي إيجاد عمليات إدارية وطرق وأساليب أكثر فاعلية في إنجاز أهداف الشركات، المؤسسات، الدوائر الحكومية...إلخ

ومن جملة **النتائج** المتوصل إليها ما يلي:

- الإبداع هو حلقة وصل بين التغيرات السريعة في المجتمع، وبين إشباع الحاجات المتغيرة وحلول المشكلات المتغيرة أيضا؛
- الإبداع في الغالب لا يتطلب تكنولوجيا جديدة لتحقيقه بقدر ما يتطلب أفكار جديدة أو غير مألوفة؛
- قيادة الإبداع تساهم في تهيئة المناخ التنظيمي المحفز للعمل المبدع من خلال إتباع الأساليب الحديثة والمشاركة في اتخاذ القرار؛
- تراجع قيمة مؤشر الإبداع في الأردن راجع لعدم توفر أو نقص الموارد اللازمة التي يتطلبها المشروع الإبداعي.

وعليه **نوصي** بـ:

- الاهتمام باختيار القادة تبعا لما يتمتعون به من سمات إبداعية أعلى؛
- ضرورة عقد دورات تدريبية بهدف تنمية مهارات القيادة لإتباع أساليب إدارية فعالة لاسيما خصائص القيادة الديمقراطية؛
- ضرورة وضع نظام شفاف للحوافز مبني على أسس تتضمن التميز والإبداع في الأداء ومكافأة المبدعين، فضلا عن توفير المصادر المالية ووضع المعايير والأنظمة الخاصة بتقييم الإبداع والأفكار الإبداعية؛
- تفعيل مبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات لضمان مشاركة جميع القادة لإبراز قدراتهم الإبداعية؛
- الاهتمام بكفاءة العنصر البشري في مجال القيادة الإبداعية.

قائمة المراجع:

[1] محمود حسن جمعة، حيدر شاكر نوري، **تأثير القيادة الإدارية الناجحة في تحقيق الإبداع الإداري** (دراسة تطبيقية لآراء القيادات العليا في جامعة ديالي)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد90، 2011، ص305.

[2] حسين حريم، السلوك التنظيمي، **سلوك الأفراد والجماعات في منظمات الأعمال**، ط4، دار الحامد للنشر، الأردن،2013، ص 215.

[3] زين الدين بروش، عبد الوهاب بالمهدي، **إدارة الابتكار في المنظمة: من منظور إدارة الموارد البشرية**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات 08-08 مارس 2005، جامعة ورقلة، ص 259.

[4] Jean lachman , **Le Financement Des Stratégies De l'innovation**, Economeca, 1993, P22 .

[5] عبد الرحمان بن عنتر، **واقع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر– دراسة ميدانية–**، مجلة جامعة دمشق العلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 24، العدد01، 2008، ص 149.

[6] طريف شوقي، **الإبداع القيادي**، برنامج تنمية المهارات القيادية، مركز تطوير الدراسات والبحوث، كلية الهندسة جامعة القاهرة، ص 5.

[7] غسان قاسم اللامي، يسرى محمد حسين، **قياس مؤشرات الإبداع في الإدارات الفندقية فلسطين** ، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 74، 2009، ص 244.

[8] محمد الطيب دويس، إبراهيم بختي، **تقييم عملية الإبداع في الجزائر خلال الفترة 1996–2007**، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص ص 286-287.

[9] فهد نجيم راجح السلمي، **القيادة الإبداعية وعلاقتها بالمناخ التنظيمي في المدارس الحكومية المتوسطة بمدينة جدة**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في الإدارة التربوية والتخطيط، المملكة العربية السعودية، جامعة ام القرى، ص 42.

[10] طريف شوقي، مرجع سبق ذكره، ص ص 3-4.

[11] حسين مصطفى الهلالي وآخرون، **التخطيط الاستراتيجي لتطوير أداء المنظمات**، ط1، دار السحاب للنشر والتوزيع، مصر،2009 ، ص 60.

[12] موسى خليل، **الإدارة المعاصرة، المبادئ، الوظائف، الممارسة**، ط1، مجد المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان 2005، ص ص 220-225.

[13] فهد نجيم راجح السلمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 49-52.

[14] وزارة تطوير القطاع العام، مرجع سبق ذكره، ص 68.

[15] طريف شوقي، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[16] برافين جوفيا، ترجمة أحمد المغربي، **الإبداع في القرن الواحد والعشرين**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر 2008، ص 340.

[17] وزارة تطوير القطاع العام، **أبرز المؤشرات الدولية وواقع حال الأردن فيها**، التقرير السنوي الثاني، 2016، ص 67.

فاعلية برامج الإنقاذ الاقتصادية في الحد من أزمة منطقة اليورو

The effectiveness of economic rescue programs in reducing the euro zone crisis

أ. محمد مداحي

جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة .

meddahi26@gmail.com

الملخص:

لم يكد ينتهي العقد الأول من زمن الوحدة النقدية الأوروبية "الأورو" والتي كان من المنتظر أن تُتوج نجاحاً تحقق على مدى عشرات السنين، حتى وجدت منطقة الأورو نفسها أمام أزمة حادة ومفاجئة اصطلح على تسميتها بأزمة الديون السيادية الأوروبية، والتي اعتبرت الأسوأ في تاريخها ووُصفت بأنها أخطر مشكلة تواجه المنطقة، فبَعد أن كان التركيز طوال عام 2010 على أزمة الديون السيادية اليونانية وبحكم نظرية الدومينو انتقلت العدوى لتمس باقي دول المنطقة، فقد عُدّ ذلك بمثابة تحدٍ كبير لمدى صُمود اقتصاديات دول منطقة الأورو السبعة عشر أمام تداعيات وإفرازات الأزمة المالية العالمية 2008، وكذا مدى قدرة الحكومات على مواصلة دعم الاقتصادات المتعثرة.

الكلمات المفتاحية : الأزمات المالية، منطقة الأورو، برامج الإنقاذ.

تصنيف **JEL: F0 ; F3 ; F4 ; F5**

Abstract :

No sooner ends the first decade of the time of European monetary integration "Euro", which was expected to culminate in success achieved over the decades, until I found the Euro itself faced a severe crisis and sudden termed the crisis of European sovereign debt, which was considered the worst in its history and described as most serious problem facing the region, after the focus throughout 2010 on the sovereign debt crisis of Greek and by virtue of the domino theory has moved the infection to affect the rest of the region, counting this as a great challenge to the resilience of the economies of the countries of the Euro seventeen in front of the repercussions and discharge the global financial crisis, 2008, as well as the ability of governments to continue to support struggling economies**.**

Key words: financial crises, euro area, rescue programs.

JEL classification codes: F0 ; F3 ; F4 ; F5

تمهيد:

بعد أن شهد العالم أزمة مالية بلغت أوجها سبتمبر 2008 وصفت بأنها هي الأسوأ من نوعها منذ الكساد العالمي الكبير في عشرينيات القرن الماضي، وبدأت تلك الأزمة في سبتمبر 2007 بتعثر ملايين المقترضين الأمريكيين بنظام الرهن العقاري عن السداد، وعللت على نحو سطحي بتوسع المؤسسات المالية الأمريكية في منح قروض إسكان عالية المخاطرة لكثير من أصحاب الملاءة المالية الضعيفة.

وما إن بدأ جليد الأزمة المالية العالمية 2008 في الذوبان حتى أخذ يلوح في الأفق الأوروبي خطر قائم مهدداً العالم بالوقوع مرة أخرى في أزمة جديدة ذات بعد إقليمي ومن نوع مختلف، هذه الأزمة اصطلح على تسميتها بأزمة الديون اليونانية بحكم انطلاق الشرارة علناً عام 2010، لتتطور وتتوسع فيما بعد إلى أزمة الديون السيادية الأوروبية باعتبارها أخطر مشكلة تواجه منطقة الأورو في عقدها الأول.

إن ما يشهده الاقتصاد العالمي حالياً من تباطؤ سريع للنمو الاقتصادي يُعد سبباً ونتيجة في نفس الوقت لأزمة الديون السيادية الأوروبية، ونتيجة للمشاكل المالية لدى مناطق أخرى وبالرغم من الخطوات الجريئة من قبل حكومات منطقة الأورو في إطار محاولتها التوصل إلى حلول منظمة لمشكلة ديون اليونان، قوبلت تلك الخطوات باستمرار حالة الاضطراب في سوق المال وتزايد المخاوف بشأن العجز عن الوفاء بالتزامات الديون لدى بعض اقتصاديات الدول الكبرى داخل منطقة الأورو وبصفة خاصة الاقتصاد الايطالي.

مشكلة الدراسة: في هذا السياق أدت السياسات المالية التقشفية المتبعة للتعامل مع هذا الوضع إلى المزيد من الإضعاف لفرص النمو الاقتصادي والتوظيف، الأمر الذي أدى بالتالي إلى خلق المزيد من الصعوبات والتحديات فيما يتعلق بعمليات الضبط المالي وعملية إصلاح وتحقيق التوازن في كشوف حسابات القطاع المصرفي، ومن هنا تتجلى إشكالية ورقتنا البحثية هذه في طرح السؤال الجوهري التالي: **فيما تتمثل أسباب وتداعيات أزمة منطقة الأورو ؟ وما هي برامج الإنقاذ المتخذة للحد من مخاطر هذه الأزمة؟**

أهمية الدراسة: تكمن أهمية البحث في أنه يلقى الضوء على أسباب وتداعيات أزمة منطقة الأورو الراهنة، و برامج الإنقاذ المتخذة للحد من مخاطر الأزمة.

الهدف من البحث: يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في استخلاص الدور الذي تلعبه **برامج الإنقاذ المتخذة للحد من مخاطر الأزمة**، ولمعالجة الموضوع ارتأينا إلى تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور:

المحور الأول: التأصيل النظري والتاريخي للأزمات المالية العالمية.

المحور الثاني: أزمة منطقة الأورو: أبعادها وتداعياتها.

المحور الثالث: برامج الإنقاذ المتخذة للحد من تداعيات أزمة منطقة الأورو.

المحور الأول: التأصيل النظري والتاريخي للأزمات المالية العالمية.

تعد الأزمات المالية العالمية من أكثر المواضيع الاقتصادية تداولاً نظراً لطبيعتها، وارتباطها بدورات الأعمال، لذا سيتم التطرق إلى مفهوم الأزمات المالية وأهم مراحل ظهورها، إضافة إلى الخلفية التاريخية للأزمات المالية العالمية.

أولاً- مفهوم الأزمات المالية:

1- المفهوم الاصطلاحي للأزمة: تعرف الأزمة المالية على أنها اضطراب مفاجئ يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد ما، وقد تأخذ الأزمة المالية صورة انهيار مفاجئ يحدث في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، وهذه الأصول إما أن تكون في صورة رأسمال مادي، وإما في صورة أصول مالية[1].

يعرّف السيد عليوة الأزمة بصفة عامة من الناحية الاجتماعية على أنها " توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة، واضطراب العادات والعرف، مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن لتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة "[2].

ويعّرفها محسن أحمد الخضيري على أنها " لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها مشكلة بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرار تجعله في حيرة بالغة، وبذلك فهي تتعلق ببعدين هما[3]: التهديد الخطير للمصالح والأهداف الحالية والمستقبلية، والوقت المحدد المتاح لاتخاذ القرار المناسب لحل الأزمة.

من الناحية الاقتصادية يقصد بالأزمة بأنها " ظاهرة تعرف بنتائجها، ومن مظاهرها انهيار البورصة وحدوث مضاربات نقدية كبيرة ومتقاربة، وبطالة دائمة".[4]

وتُعرف الأزمة المالية بشكل خاص بأنها " انهيار النظام المالي برمته مصحوباً بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي".[5]

تعرف الأزمة بأنها "تهديد خطير وغير متوقع لأهداف وقيم ومعتقدات وممتلكات الأفراد والمنظمات والدول والتي تحد من عملية اتخاذ القرار"، والأزمة هي فترة حرجة أو حالة غير مستقرة يترتب عليها حدوث نتيجة مؤثرة، وتنطوي في الغالب على أحداث سريعة وتهديد للقيم والأهداف التي يؤمن بها من يتأثر بالأزمة.[6]

من مجمل المفاهيم المقدمة نستخلص التعريف التالي للأزمة المالية: هي تلك الاضطرابات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية (أسعار السندات والأسهم، الودائع، أسعار الصرف) والتي تؤشر على هشاشة وسوء أداء النظام المالي، كونها تمثل اختلالاً عميقاً وإظطراباً حاداً ومفاجئاً في بعض التوازنات المالية، يتبعها انهيار في المؤسسات المالية ومؤشرات أدائها.

☑ توجد إسهامات فكرية مختلفة حاولت تحديد ماهية الأزمة المالية، من بينها أن الأزمة هي ":حالة تمس أسواق البورصة وأسواق الائتمان لبلد معين أو مجموعة من البلدان، وتكمن خطورتها في آثارها على الاقتصاد مسببة بدورها أزمة اقتصادية تم انكماش اقتصادي عادة ما يصاحبها انحصار القروض أزمات السيولة والنقدية وانخفاض في الاستثمار وحالة من الذعر والحذر في أسواق المال.[7]

☑ تعبر الأزمة الاقتصادية عن العودة المفاجئة لظرف اقتصادي (انتكاسة اقتصادية) فإن اقتصاديين يعتبرون الآن الأزمة كجمود أو ركود اقتصادي حيث أن الجمود الاقتصادي هو ظاهرة اقتصادية يميزها انخفاض في مستوى الإنتاج. أما الركود الاقتصادي فهو عكس الجمود الاقتصادي فيتميز بانخفاض في معدل نمو الناتج المحلي للخام موجبا ولكنه ضعيف ومعدل البطالة مرتفع.

كما يعرف الأزمة " *j.dfond* " على أنها موقف يتصف بصفتين أساسيتين:[8] التهديد الخطير للمصالح والأهداف الجوهرية التي يسعى المسيرون إلى تحقيقها ويشمل هذا التهديد حجم وقيمة الخسارة المحتملة بالإضافة إلى احتمال تعقد هذه الخسارة وطالما زاد حجم الخسارة وقيمتها واحتمال تحقيقها زاد تهديدا.

ضغط الوقت: بمعنى الوقت المتاح محدود أمام المسير أو المدير للقيام بالبحث واتخاذ القرارات قبل وقوع الخسائر المحتملة أو تصاعدها.

2- مفهوم الأزمات المالية في الدول النامية: إن الآثار السلبية للأزمات المالية في دول العالم النامي كانت مكلفة خصوصا مع تزايد أهمية الدول النامية في حركة التجارة الدولية، و تدفقات رؤوس الأموال، فقد قدر بنك التسويات الدولي أن ما يزيد عن 40% من التدفقات المالية لرؤوس الأموال في نطاق حركة الاستثمار الأجنبي المباشر قد ذهب إلى الدول النامية و خصوصا ذات الأسواق الناشئة مثل جنوب شرق آسيا و دول أوربا الشرقية خلال حقبة التسعينيات، و أظهرت تقارير منظمة التجارة العالمية أن أكثر من تجارة الدول الصناعية هي مع الدول النامية، إذ شكلت الأزمات المالية المتكررة في الدول النامية تهديدا لاستقرارها الاقتصادي و السياسي إضافة إلى انتقال عدوى الأزمات إلى الدول الأخرى.[9]

ثانياً- مراحل تطور الأزمة: للأزمة مراحل أو دورة حياة تتمثل أولا في الاحتكاك أو مرحلة التحذيرية، حيث تمثل ولادة أو بداية الأزمة والتصادم يمثل حدوث الأزمة وظهورها وعندما يتحول الاحتكاك إلى تصادم يعني بداية التدهور السريع للأمور نتيجة لرفض أو صعوبة الاستجابة وينتج عن هذا النوع من عدم الاتزان وكذلك الزيادة المستمرة في حجم الخسارة المادية وحتى البشرية، ونتيجة لفقدان السيطرة على الأمور سوف يحدث نوع من التخطيط في القرارات وتفكك الوحدات والأجزاء المكونة للمؤسسة، ويصبح من الضروري إعادة النظر في الحسابات كل طرف في المؤسسة وتظهر أفق الرغبة في تجاوز الموقف والخروج من الأزمة.

وسيأتي بالتفصيل المراحل التي تمر بها الأزمة كما يلي:

☑ **مرحلة الاحتكاك أو التحذيرية:** وتسمى أيضا بمرحلة ما قبل الأزمة، وفي هذه المرحلة تحدث بعض الاختلافات الغير متوقعة فهذا يعني أن هناك مقاومة ظهرت في طريق الحركة المعتادة للمؤسسة، فالاحتكاك يعني تعارض الآراء واختلاف الأمزجة، وينتج عنه بعض النتائج الغير مألوفة أو المتوقعة وهنا تظهر مهارة المدير أو المسير في اكتشاف هذه الاحتكاك، وعندما يعرف مصدره يستطيع أن يتفاعل معه بما يملك من خبرات وقدرات وإمكانيات ويمثل الشعور بالقلق مؤشرا ذاتيا داخليا على أن هناك شيئا صعبا قادما وذلك على مستوى الفرد والجماعة والمؤسسة.[10]

☑ **المواقف الساخنة:** تظهر المواقف الساخنة بعدما يستمر الاحتكاك وتتراكم الآثار الناتجة عن هذا الاحتكاك، ونتيجة لهذا التراكم يتضخم التأثير مما يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الموقف أو الظروف المحيطة، وغالبا ما يؤدي هذا التغير في المحيط إلى تغير سلوك الأفراد المشاركين في الموقف بدرجات متفاوتة حسب درجة اقترابهم من الموقف.

☑ **اشتعال الموقف:** عندما تشتد سخونة الموقف دون اتخاذ إجراءات محددة فإن زيادة التراكم وتضخم الخسائر سوف يؤدي إلى انفجار الأزمة، يبقى السبب الرئيسي في انفجار الأزمة أو اشتعال الموقف من تجاهل المديرين أو المسؤولين إلى التغيرات التي تحددت وتؤدي إلى اشتعال الموقف، وعدم الاهتمام بالمرحلة تعني تهيئة الظروف لحدوث صدام بين الأطراف التي يعمل اشتعال الموقف على تحريكها نحو التصادم.

☑ **التصادم:** عندما يزداد الموقف تأزماً تدخل الأزمة مرحلة جديدة حيث يصعب على الأطراف المختلفة المتواجدة في الهيكل التنظيمي تحمل التغيرات الحادثة، وبصفة خاصة الارتفاع الحاد والمتزايد في درجة تأزم الموقف مما يفقدها القدرة على السيطرة في حركتها.

☑ **التدهور:** يمثل التدهور في حياة الأزمة النتيجة التي تحققت نتيجة للصدام بين القوى البشرية أو التنظيمية المتعارضة أو الصدمة الناتجة عن تأثير عنصر المفاجأة في الأحداث والكوارث الطبيعية والبيئية.

☑ **التخطيط لاتخاذ القرارات:** يمثل القرار القلب النابض لتسيير الأزمة وتمثل مجموعة القرارات التي اتخذها وقت الأزمة وهي عملية بث الروح إلى الكيان التنظيمي.[11]

ثالثا- أسباب الأزمات المالية: لا يمكن إرجاع الأزمات المالية إلى سبب واحد أو سببين فهناك جملة من الأسباب تتضافر في آن واحد لإحداث أزمة مالية و يمكن تلخيص أهم الأسباب فيما يلي:[12]

1- عدم استقرار الاقتصاد الكلي: من أهم مصادر الأزمات المالية هو التقلبات في شروط التبادل الدولي، إضافة إلى تقلبات أسعار الفائدة العالمية إذ تعتبر أحد أهم المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية في الدول النامية، فالتغيرات الكبيرة في أسعار الفائدة لا تؤثر فقط على تكلفة الاقتراض بل و الأهم من ذلك على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، كما أن تقلبات أسعار الصرف الحقيقية ثالث الأسباب إذ أظهرت 22 دولة نامية في أمريكا الجنوبية أنها عانت من اضطرابات في أسعار الصرف الحقيقية بمعدل أعلى من أي إقليم في العالم.

أما في الجانب المحلي فهناك معدل التضخم الذي يعتبر عنصرا حاسما في مقدرة القطاع المصرفي عل القيام بدور الوساطة المالية، إضافة إلى أن الركود الاقتصادي الناتج عن ارتفاع مستويات الأسعار سبباً مباشراً في حدوث الصدمات المالية.

2- اضطرابات القطاع المالي: لقد كانت انتكاسة سوق الأوراق المالية هي القاسم المشترك في العديد من الأزمات المصرفية في الدول النامية، وكانت الانتكاسة أكبر في الدول النامية مقارنة بالدول الصناعية

خلال حقبة الثمانينات والتسعينات ودلت دراسة (*Michkin* 1994) أنه من الدلالات الظاهرة والقوية التي تسبق حدوث الأزمات المالية انهيار سوق الأوراق المالية بصورة متكررة كما حدث في فنزويلا في بداية التسعينات.

3- تشوه نظام الحوافز: إذ أن ملاك المصارف والإدارات العليا فيها لا يتأثرون ماليا جراء الأزمات المالية التي ساهموا في حدوثها، فلا يتم مثلا إنهاء خدماتهم أو تحميلهم الخسائر التي حدثت من جراء الأزمة خصوصا عند تحمل المصارف مخاطر زائدة عن مقدرتها كما حدث مثلا في كوريا و كولومبيا و الأرجنتين وسنغافورة وهونغ كونغ.

4- سياسات سعر الصرف: يلاحظ أن الدول التي انتهجت سياسة سعر الصرف الثابت كانت أكثر عرضة للصدمات الخارجية إذ يصعب على السلطات النقدية القيام بدور مصرف الملاذ الأخير للإقراض، فتفقد احتياطاتها من النقد الأجنبي كما حدث في المكسيك والأرجنتين، وفي المقابل عند انتهاج سياسة سعر الصرف المرن فإن حدوث الأزمة سوف يؤدي فورا إلى تخفيض قيمة العملة وزيادة في الأسعار المحلية.

5- نقص الشفافية: ويقصد بها عدم دقة المعلومات عن أداء الكثير من الشركات والمؤسسات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالكشف عن الحجم الحقيقي للاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية، مما يؤدي إلى فقدان الثقة وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج.[13]

6- تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل، والتي يرافقها توسع مفرط وسريع في الإقراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقترضين، مما يعمل على زيادة حجم القروض المشكوك في تحصيلها لدى البنوك المحلية .وعندها يحدث انخفاض اسمي في قيمة العملة المحلية إزاء العملات القيادية. وهذا ما يؤدي إلى موجة من التدفقات الرأسمالية نحو الخارج.[14]

7- ضعف الإشراف والرقابة الحكومية، مما يؤدي إلى تصاعد الشكوك السياسية حول التزامات الحكومة وقدرتها على القيام بالإصلاحات المناسبة لمواجهة الأزمة.

8- وجود خلل في تطبيق السياسات النقدية والمالية الكلية الملائمة، خاصة إذا تزامن ذلك مع انعدام الشفافية والفساد والتلاعب في البيانات والقوائم المالية في المؤسسات التي تكون المبعث الأولي للاضطراب.[15]

9- الطبيعة الدورية للاقتصاد الرأسمالي: يمر الاقتصاد بالمراحل المعروفة للدورة الاقتصادية، فبعد مرور الاقتصاد بمرحلة كساد، تفضل الشركات تمويل أنشطتها بحرص وعدم تحمل مخاطر كبيرة في

تعاملها مع القطاع المالي، وهو ما يسمى"التمويل المتحوط". في إبان مرحلة النمو، تتوقع الشركات ارتفاع الأرباح، ومن ثم تبدأ في الحصول على التمويل والتوسع في الاقتراض بافتراض القدرة المستقبلية على سداد القروض، ويبدأ المقرضون في التوسع في إقراض الشركات دون تحوط كاف أو التحقق من قابلية استرداد القروض مجددا، ولكن بنا ء على قدرة تلك الشركات على الحصول على تمويل مستقبلي نظرا لأرباحها المتوقعة.وفى ذلك الوقت يكون الاقتصاد قد تحمل مخاطرة بشكل معنوي في نظام الائتمان. وفى حال حدوث مشكلة مادية أو أزمة مالية لكيان اقتصادي كبير يبدأ القطاع المالي في الإحساس بالخطر مما يؤثر على قابليته للإقراض، الأمر الذي يؤثر بدوره على قدرة معظم الكيانات الاقتصادية على سداد التزاماتها، وتبدأ الأزمة المالية التي قد لا يتمكن ضخ أموال في الاقتصاد من حلها، وتتحول إلى أزمة اقتصادية تؤدى لحدوث كساد ويعود الاقتصاد لنقطة البداية مجددا.[16]

10- الانفصام المتزايد بين الاقتصاد العيني والنقدي، العيني المتمثل في تدفقات السلع والخدمات والاقتصاد المالي والنقدي المتمثل في تدفقات النقود والائتمان، حيث أخذت هذه التدفقات الأخيرة تكتسب استقلالية متزايدة منذ النصف الأول من السبعينات، وقد أصبح هناك انفصام متزايد بين رأس المال المنتج ورأس المال النقدي, أي بين الاقتصاد الحقيقي وما يسمى بالاقتصاد الرمزي، وأصبحت هناك مفاضلة متصاعدة بين استخدام رأس المال في الديون واستخدامه في الإنتاج, وأيضا بين المضاربة والاستثمار. وهو تطور خطير يكشف عن ازدياد الطابع الطفيلي للرأسمالية المعاصرة.[17]

11- أسباب أخرى: إضافة إلى ما سبق هناك أسباب أخرى كالمديونية الخارجية وتفاقمها وضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي والتحرير المالي غير الوقائي وتخصيص الائتمان وعدم تلاؤم أصول وخصوم المصارف....إلخ.

رابعا- أنواع الأزمة الاقتصادية:

1- أزمة الركود: حيث أن الركود مرحلة من مراحل الدورات الاقتصادية حيث تتسم هذه المرحلة بانخفاض الإنتاج وقلت الطلب بالإضافة إلى زيادة عرض العمل وقلة الطلب عليه (قلة الاستثمارات) ومن هنا تنشأ ما تسمى بالبطالة، حيث تعد البطالة كمظهر من مظاهر الركود الاقتصادي، حيث تصاحب مرحلة الركود الاقتصادي البطالة في غالب الأحيان بل في كل الأوقات، أي أن البطالة تتزامن مع الركود الاقتصادي وتعدمن أكبر المشاكل الاقتصادية إلى جانب التضخم.

2- أزمة الرواج: في الغالب ما يصاحب مرحلة الرواج زيادة في الأسعار، حيث تتسم هذه المرحلة بارتفاع مطرد في الأسعار وزيادة حجم الإنتاج الكلي بمعدل سريع، وكذلك حجم الدخل ومستوى التوظيف وتصبح الطاقة مستغلة بالكامل أو شبه الكامل ويؤدي إلى نقص البطالة مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع وهذا يؤدي إلى التضخم.

3- أزمة الركود التضخمي: وفي هذه الحالة يصاحب التضخم البطالة ويسران جنبا إلى جنب ويرجع هذا إلى ارتفاع الأسعار وزيادة البطالة وانخفاض الإنتاج وزيادة تكاليف عناصر الإنتاج حيث أن ارتفاع سعر البترول في عام 1973 أدى إلى زيادة أسعار السلع والخدمات وهذا بدوره أدى إلى انخفاض الطلب، كما أن انخفاض الطلب يؤدي إلى انخفاض الإنتاج وبالتالي انخفاض الاستثمار وهذا يؤدي إلى انخفاض نسبة التوظيف، أي أن البطالة ارتفعت في نفس الوقت الذي ارتفعت فيه الأسعار أي ارتفاع التضخم .

خامسا- خلفية تاريخية للأزمات الاقتصادية والمالية: في عصرنا شكل تكرار الأزمات ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام، وترجع أسباب ذلك إلى أن آثارها السلبية كانت حادةً وخطيرة وهددت الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول المعنية، فضلاً على انتشار هذه الآثار وعدوى الأزمات لتشمل دولا أخرى نامية ومتقدمة كنتيجة للانفتاح الاقتصادي والمالي الذي تشهده هذه الدول واندماجها في منظومة التجارة العالمية، وسنحاول فيما يلي تعداد أغلب الأزمات الاقتصادية والمالية منذ ظهور الأزمة الاقتصادية لعام 1929:

الجدول رقم (01): التسلسل الزمني للأزمات المالية والاقتصادية.

الأزمة	الأسباب والمظاهر
أزمة أكتوبر 1929	فقد مؤشر "داو جونز" ثلث قيمته، وتبعه ركود وانحسار في الإنتاج العالمي بـ 50 بالمئة، وتُعد الأزمة أشهر الأزمات المالية التي شهدها الاقتصاد العالمي وأقواها أثراً، إذ هبطت أسعار الأسهم في سوق المال الأمريكية بمعدل 13 بالمئة، التي انعكست على الانهيارات المتوالية في أسواق المال الدولية، وقد استمر أثر هذه الأزمة عشر سنوات.
أزمة 1944	إقامة نظام نقدي دولي جديد " بريتون ووتز " يعتمد على قاعدة الذهب والدولار، بخلاف رأي كينز الذي أراد قطع العلاقة بين إصدار النقود والذهب وربطه بآلية حقوق سحب خاصة.
أزمة 1971	نهاية قابلية التحويل الثابت بين الدولار والذهب، ليحدد سعره وفق السوق، وأصبحت أسعار الصرف مرنة، وفي السنوات التي تلت، وبسبب غياب القوانين المنظمة، أزيلت الحواجز بين الأسواق المالية، وخضعت معدلات الفائدة لاضطرابات قوية.
أزمة 1974	إفلاس البنك الألماني " هيرستات " بسبب التفاوت في التوقيت بين ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وهي أول مرة يتم من خلالها التعرف على الخطر النظامي.
أزمة 1982	أزمة الديون العالمية التي نشأت إثر توسع البنوك التجارية العالمية في الإقراض لحكومات دول العالم النامي نتيجة تحرير القطاع المالي والمصرفي وحرية حركة رؤوس الأموال، وقد اقترنت حركة التوسع في الإقراض بإعلان الدول المدينة عدم قدرتها على الوفاء

	بأعباء الديون وخدمتها، مثلما حدث في المكسيك عام 1988.
أزمة 1985	توقف نظام التشغيل في بنك نيويورك لمدة 28 ساعة أدى إلى التوقف الكلي لعمليات السحب والدفع للقروض الحكومية، وهو ما استدعى تدخل البنك المركزي سريعا ب20 مليار دولار
أزمة أكتوبر 1987	انخفاض قيمة الدولار كسعر صرف وارتفاع أسعار الفائدة بالمدى الطويل لغاية 400 نقطة، أديا إلى انهيار في بورصة الأسهم في لندن وأمريكا، الأمر الذي استدعى تدخل البنك المركزي الأمريكي.
سبتمبر 1992	تعرض الجنيه الإسترليني لموجة مضاربات أغرقته، وهو ما تسبب في تشويه النظام النقدي الأوروبي.
أزمة 1994	تسمى الأزمة الاقتصادية المكسيكية، وذلك لأن ارتباط عملة البلد بالدولار الأمريكي شكل ضمانة وهمية شجعت على الاستدانة الأجنبية، مما سبب عجزا في ميزان المدفوعات واستدعى تدخل الولايات المتحدة لكونها أقرب جيران المكسيك.
أزمة 1997	الأزمة الآسيوية لتصبح تايلاند وكوريا الجنوبية على حافة الانهيار المالي، وتم اتخاذ إجراءات تعديل عنيفة، أدخلت الاقتصاد في مرحلة ركود قاس، دفع ثمنها من أجور العمال التي انخفضت أكثر من 30 بالمائة.
سبتمبر 1998	تم إنقاذ السوق المالية من كارثة محققة بفضل مبادرة الاحتياطي الفدرالي بمساهمة 100 أكبر بنك في العالم، وذلك بسبب المشتقات المالية التي سببت انهيارا كبيرا في بنوك دول الاتحاد السوفياتي سابقا، وهددت النظام المالي العالمي .
أزمة مايو 2000	أزمة الانترنت (أزمة مؤشر ناسداك)، ضعف النمو الاقتصادي الأمريكي، ليبقى مدعوماً بالاستهلاك العائلي المرتبط بمعدلات الفائدة المنخفضة جداً، وارتفاع قيمة العقارات والقروض السهلة، نتيجة إدراج أسهم شركات الانترنت في سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة، وهو ما يعرف بمؤشر ناسداك، حيث ارتفعت أسعار أسهم تلك الشركات بشكل كبير فأدت في عام 2000 إلى انفجار تلك الفقاعة .
سبتمبر 2001	ما نتج منها من انهيارات كبيرة في أسواق المال الأمريكية وتضرر شبكات ما عرف باسم هجمات تنظيم القاعدة على برجي نيويورك اتصال حيوية كأنظمة المقاصة.
أزمة 2007	بداية انخفاض العقارات في بعض مناطق الولايات المتحدة، واستمرار انهيار البورصة، وإفلاس أكبر البنوك في العالم، مع توالي العديد من الفضائح في الميدان المالي، وتوالى انهيار أكبر المصارف وإفلاسها في ما بات يُعرف بأزمة الرهن العقاري.
أزمة 2010*	انفجار فقاعة الديون السيادية الأوروبية وانتقال العدوى إلى بعض دول منطقة الأورو مهددة بذلك مصير العملة الأوروبية الموحدة.

المصدر: - طالب دليلة وآخرون، **الأزمة المالية الراهنة وآثارها على الاقتصاد العالمي**، مؤتمر حول الأزمة المالية: تباطؤ الاقتصاد العالمي وآثارها على الاقتصاديات الأورو مغاربية، 12/11 أكتوبر 2009، ص ص 03-06.

* الخانة الأخيرة مدرجة من طرف الباحث.

خامسا- قنوات انتشار الأزمات المالية: توجد مجموعة من القنوات تساهم في انتشار وتوسع الأزمة المالية، فقد تنتشر الأزمة المالية من أحد أقسام النظام المالي إلى باقي الأقسام الأخرى، كما يمكن أن تتسع لتشمل دول أخرى.

1- الانتقال عبر أقسام النظام المالي الواحد: تمثل الأزمة المالية حالة من الاضطراب المالي تظهر في أحد أقسام النظام المالي الواحد والمتمثل في سوق الاستدانة، سوق الصرف، سوق الودائع والسوق المالية لكن سرعان ما تنتقل إلى الأسواق الأخرى عبر قنوات انتشار يمكن توضيحها في الشكل التالي:

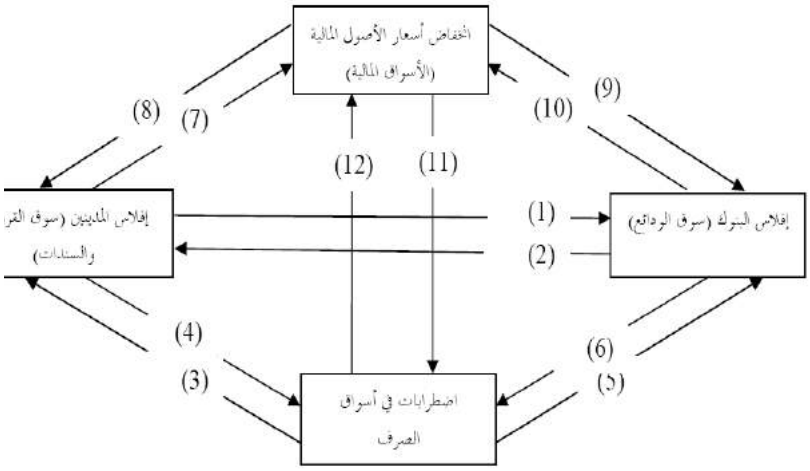

المصدر: كمال رزيق، حسن توفيق: "**الجوانب النظرية للأزمة المالية، المؤتمر العلمي حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال**"، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن يومي 11 .10 نوفمبر 2009 ، ص - 12

يوضح هذا الشكل مختلف قنوات انتقال الأزمة المالية عبر أقسام النظام المالي الواحد وذلك على النحو التالي:

القناة الأولى: تمثل انتقال أزمة المديونية من سوق القروض والسندات نحو الجهاز المصرفي فالانقطاع عن دفع خدمة الديون الخاصة من طرف بعض الدول، قد يؤثر سلبا احتمال إفلاسها.

القناة الثانية: توضح الحالة العكسية للقناة الأولى، حيث أن ظهور حالات إفلاس لدى البنوك سيؤدي إلى انخفاض تقديم القروض إلي المدينين وبالتالي احتمالات إفلاسهم كذلك.

القناة الثالثة: أزمة في سعر الصرف من شأنها أن تؤدي إلى اضطرابات في أسعار السندات نتيجة تخلي المستثمرين عنها والتحول إلى سندات بعملة أخرى.

القناة الرابعة: إفلاس المدينين من شأنه أن يحدث تخوف لدى المستثمرين، وبالأخص المستثمرين الأجانب فيقومون بالتخلي عن تلك السندات فيحدث هناك اضطراب في سعر صرف عملتها نتيجة كميات البيع الكبيرة المعروضة.

القناة الخامسة: قد يؤدي تخفيض قيمة العملة أو مجرد توقعات بذلك إلى ظهور موجة من سحب الودائع لدى البنوك قصد تحويلها إلى عملات أجنبية لتفادي خسائر الصرف وهو ما يؤدي إلى أزمة مصرفية لدى البنوك.

القناة السادسة: إذا تم إفلاس العديد من البنوك ذات التزامات مع الخارج خاصة، سيؤدي ذلك إلى تسجيل خسائر في الصرف من طرف الأعوان الذين يقومون بعمليات مع الخارج.

القناة السابعة والثامنة: تمثل القناتين الانتقال من الأزمة في أسواق الأسهم إلى أزمة في أسواق السندات وهي غالبة الحدوث بالنظر إلى أن الاستثمار في السندات هو بديل عن الاستثمار في الأسهم.

القناتين التاسعة والعاشرة: وتعبر عن انتقال الأزمة من أسواق المال إلى أسواق الودائع والعكس، حيث أن عدد كبير من البنوك تعتبر كمتعاملين في السوق المالية، سواء كوسطاء ماليين أو تجار أو راق مالية كما أن البنوك في الدول المتقدمة تمتلك حصة كبيرة من رسملة السوق المالية، فقد تضطر بعض البنوك عند إفلاسها إلى بيع حصص أسهمها في السوق المالي ما ينتج عنه انخفاض في أسعار الأسهم وبالتالي حدوث أزمة في سوق رأس المال، كما أن الانخفاض الحاد في مؤشرات البورصة قد يؤدي إلى حدوث أزمة بنكية بإمكانية تعرض عدد كبير من البنوك للإفلاس باعتبارها متعامل في السوق المالي.

القناة الحادية عشرة: قد يؤدي انخفاض مؤشرات البورصة إلى طرح الأصول المالية من قبل المتعاملين في السوق المالي وحصولهم على السيولة مما يعني سحب العملة النقدية من السوق وبالتالي حدوث أزمة في سوق الصرف.

القناة الثانية عشرة: قد يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى حدوث هلع كبير لدى المستثمرين الأجانب فيقومون بالتخلي عن أصولهم المالية المقيمة بتلك العملة والذي ينجم عنه انخفاض في أسعار الأصول المالية في السوق المالي.

2- الانتقال من دولة إلى دول أخرى: حتى الآن نكون قد تطرقنا إلى قنوات انتشار الأزمة المالية من قسم من أقسام النظام المالي إلى باقي الأقسام، غير أن الأزمة المالية لا تكتفي بمس كافة النظام المالي بل تتسع لتنتقل إلى نظم مالية في دول أخرى غير الدولة المتعرضة للأزمة وذلك بالطرق والقنوات التالية:[18]

☑ الاتفاقيات التجارية وما قد ينجم عنها من ضغوطات على سعر الصرف.

☑ الانخفاض السريع والمعتبر لسعر صرف العملة المحلية لبلد ما الذي يدفع بالمستثمرين إلى إعادة النظر في تقييمهم للمخاطر المرتبطة بالاستثمار في بلدان أخرى وهو الأمر الذي يؤثر سلبا على الثقة التي يضعها هؤلاء المستثمرين في هذه البلدان.

☑ وجود علاقات وروابط مالية بين مختلف البلدان التي تؤدي إلى انتشار الانعكاسات السلبية وانتقال الصعوبات المالية الظاهرة في بلد ما إلى باقي البلدان الأخرى.

المحور الثاني: أزمة منطقة الأورو: أبعادها وتداعياتها.

لا شك أن هناك أهمية لتحليل الجوانب المختلفة لأزمة الديون السيادية الأوروبية وخاصة فيما يتعلق بالتعرف على الأبعاد وأهم الأسباب وكذا إبراز أهم التداعيات.

أولاً- أزمة الدين الحكومي اليوناني: هي أزمة مالية عصفت بالاقتصاد اليوناني في أبريل 2010 حينما طلبت الحكومة اليونانية من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي تفعيل خطة إنقاذ تتضمن قروضا لمساعدة اليونان على تجنب خطر الإفلاس والتخلف عن السداد وكانت معدلات الفائدة على السندات اليونانية قد ارتفعت إلى معدلات عالية نتيجة مخاوف بين المستثمرين من عدم قدرة اليونان على الوفاء بديونها لاسيما مع ارتفاع معدل عجز الموازنة وتصاعد حجم الدين العام. هددت الأزمة اليونانية استقرار منطقة اليورو وطرحت فكرة خروج اليونان من المنطقة الاقتصادية إلا أن أوروبا قررت تقديم المساعدة إلى اليونان مقابل تنفيذها لإصلاحات اقتصادية وإجراءات تقشف تهدف إلى خفض العجز بالموازنة العامة.[19]

ثانياً- جذور أزمة الديون السيادية اليونانية: خلال شهر أفريل 2010 بدأ الحديث عن انتقال تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 لتصيب الأوضاع المالية السيادية لبعض الدول في الاتحاد الأوروبي، حيث بدأت تظهر مشكلة تفاقم الديون العامة والعجز في الموازنات العامة في معظم دول الاتحاد الأوروبي وخصوصا دول منطقة الأورو، ونخص بالذكر هنا اليونان التي تفاقمت ديونها العامة وأصبحت تهدد استقرارها الاقتصادي بل وتهدد الاستقرار الاقتصادي الأوروبي وتضع علامات استفهام علة مستقبل العملة الأوروبية الموحّدة، وتنذر بأزمة مالية عالمية جديدة وكبيرة، وذلك قبل أن يتأكد خروج الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية الناجمة عن عمليات الإقراض الواسعة لأصحاب الملاءات المالية الضعيفة في مجال الرهن العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية.

في ظل هذه الظروف وصل تفاقم أزمة الديون اليونانية والخلاف بين الدول الأعضاء بمنطقة الأورو قبل الاتفاق على برنامج لإنقاذ اليونان من الإفلاس إلى درجة جعلت بعض الكتابات تتوقع أن تؤدي هذه الأزمة إلى انهيار الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (الأورو)، حتى بعد الاتفاق على برنامج لمساعدة اليونان ومساعدة الدول الأعضاء الأخرى التي تعاني من خلل مالي في ميزانياتها وفي نسبة ديونها بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، مازالت هناك تخوفات من امتداد الأزمة إلى دول أخرى، ومن فشل برنامج الإنقاذ مما سيكون له تداعيات خطيرة على الاقتصاد العالمي، ومن ثم مازالت السيناريوهات المستقبلية لهذه الأزمة مفتوحة على كل الاحتمالات.

إن ما يحدث في الاقتصاد اليوناني باعتباره أكثر دول العالم التي تواجه حاليا مصاعب اقتصادية تضعها في أعلى قائمة أكثر دول العالم تعرضاً للإفلاس، وتتعدد جوانب الخلل التي يواجهها الاقتصاد اليوناني والتي أدت إلى خلق قلق عام بين شركائها في الاتحاد النقدي من جانب والمستثمرين في الأسواق المالية على وجه الخصوص من جانب آخر.

الجدول رقم 01: البيانات الاقتصادية لليونان "2001–2011"

البيانات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الدين العام [20] "مليار يورو"[21]	151.9	159.2	168.0	183.2	195.4	224.2	239.3	263.3	299.7	329.5	355.6
[22](%) ن.م.إ الدين نسبة إلى	103.7	101.7	97.4	98.6	100.0	106.1	107.4	113.0	129.4	145.0	165.3
[23](%) "سنوي" التضخم	3.7	3.9	3.4	3.0	3.5	3.3	3.0	4.2	1.3	4.7	3.1

النمو الحقيقي في ن.م.إ "سنوي" (%)[24]	4.2	3.4	5.9	4.4	2.3	5.5	3.0	−0.2	−3.3	−3.5	−6.9
"من ن.م.إ" عجز الموازنة (%)[25]	−4.5	−4.8	−5.6	−7.5	−5.2	−5.7	−6.5	−9.8	−15.6	−10.3	−9.1

Source: The Economic Adjustment Programme for Greece: Fifth Review – October 2011 (Draft

وللوقوف على درجة خطورة ما آل إليه أداء الاقتصاد اليوناني من الأهمية بمكان أن يتم التطرق إلى أهم مظاهر الخلل التي تعتريه، وفي مجملها ما يلي:

☑ عدم توازن القطاعات الاقتصادية، فالقطاع الخدمي يشكل وحده نسبة 75.7% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، ويستوعب 68% من قوة العمل مقارنة بالقطاعين الصناعي والزراعي مما يعني أن قطاع الخدمات يستحوذ على النصيب الأكبر مقارنة بقطاع الإنتاج الحقيقي؛[26]

☑ يواجه الاقتصاد اليوناني تحدياً مزدوجاً، فهو يشهد أزمة حادة في المالية العامة على نحو ينذر بالخطر تتسم بمستوى شديد من تزايد العجز ونسبة الدين العام التي تراكمت على مدار عشرة سنوات، حيث بلغ عجز الموازنة نسبة 13.6% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ووصلت نسبة الدين العام إلى الناتج 115% عام 2009، ما يعني أن هذه الأرقام هي أعلى بكثير من تلك المسموح بها وفقاً لميثاق الاستقرار والنمو والتي تنص على وضع سقف لعجز الموازنة لا يتعدى 03%، وسقف لنسبة الدين العام لا يزيد عن 60% من الناتج المحلي الإجمالي؛

☑ انخفاض تنافسية الاقتصاد اليوناني، حيث يصنف في أوروبا على أنه اقتصاد غير تنافسي، ويعزى ذلك إلى ارتفاع مستويات الأجور والذي لا يصاحبه زيادات مماثلة في الإنتاجية للعامل اليوناني، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع تكاليف السلع اليونانية بالنسبة لغير اليونانيين، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على الصادرات اليونانية، ومن ثم تصاعد عجز الكيزان الخارجي بها والذي يحتاج هو الآخر إلى تمويل[27]؛

☑ حالة الكساد التي يتعرض لها الاقتصاد اليوناني، مثله مثل باقي دول العالم وذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية السيئة التي صاحبت ظروف الأزمة المالية العالمية، وهو ما تسبب في استمرار ارتفاع عجز الموازنة وارتفاع معدلات البطالة؛

☑ التهرب الضريبي الذي تفقد من خلاله الخزينة اليونانية ما يربو عن 20 مليار أورو سنوياً، ناهيك عن التوسع في الإنفاق الحكومي بأكثر مما تسمح به طاقة الاقتصاد اليوناني خاصة فيما يتعلق بالأجور والمعاشات؛[28]

☑ إن مشكلة الديون السيادية في اليونان مصحوبة بارتفاع في معدل البطالة وارتفاع في نسبة العجز في الموازنة العامة، حيث وصل معدل البطالة شهر فيفري 2012 حوالي 21.7%، وعجز الموازنة لحوالي 09% عام 2011.

ثالثاً- أسباب تفاقم أزمة الديون بمنطقة الأورو: بالنظر إلى الوضع الاقتصادي غير السليم الذي تميزت به الدول صاحبة الديون فإن منطقة الأورو عرفت تفاقماً لأزمة ديونها السيادية، ولعل ذلك يعود إلى جملة من الأسباب أهمها:

☑ عُرف عن الاقتصاد اليوناني خلال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى غاية 2007 بأنه اقتصاد أكثر ديناميكية في المنطقة الأوروبية بمعدل نمو سنوي قدر بنحو 4.2%، لكن مع تشكل الحكومة الجديدة شهر أكتوبر 2009 اتضح أن الحكومة اليونانية السابقة قدمت معلومات غير صحيحة وملفقة عن أداء الاقتصاد اليوناني للاتحاد الأوروبي، فقامت بالإفراط في الاقتراض من أجل رفع معدلات النمو وتحسين الأداء الاقتصادي بهدف استيفاء شروط الانضمام إلى منطقة الأورو، وهو ما جعل اليونان تعلن في وقت متأخر حقيقة عن وضعها المالي، فكانت المؤشرات الحقيقية مفاجئة خصوصاً عندما حان وقت السداد كان الارتباك وحلت الأزمة؛

☑ تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 عندما قامت بعمليات الإقراض الواسعة للحيلولة دون إفلاس العديد من بنوكها والمؤسسات المالية، ففي إيطاليا مثلا قامت الحكومة بتوفير تمويل بقيمة 20 مليار يورو لقطاع البنوك ومن دون ضمانات، وهي إجراءات قامت بها الدول للحد من آثار الأزمة المالية العالمية التي هددت بالفعل استقرار الاقتصاد العالمي، فما كان من هذه الدول صاحبة الملاءات المالية الضعيفة إلا اللجوء إلى المديونية الخارجية لتمويلها بالأموال اللازمة لذلك، وهو ما أدى إلى تفاقم ديونها والاتجاه نحو الصعود،[29] والملحق رقم (01) يوضح ذلك؛

☑ قوة الصدمة وهشاشة الوحدة النقدية الأوروبية، حيث أوضح *Michel Aglietta*[*] في هذا الصدد أن ما حدث لمنطقة الأورو غير مفاجئ لأنها وحدة غير كاملة وهشّة، مُرجعا ذلك بشكل رئيسي إلى ضعف فعّالية التنسيق في السياسات الكلية للدول الأعضاء خاصة في حالات عدم الاستقرار الناجم عن الصدمات الخارجية، فمنذ عام 2008 زادت شدة هذه الصدمات وتناقصت قدرة السلطات العمومية على التصدي لها، كما أن جل التدابير المتخذة ليست متجانسة وتعتبر إلى حد بعيد غير كافية مقارنة بقوة الصدمة وشدة الأزمة؛[30]

☑ أيضا من أسباب تفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية زيادة عدم اليقين بشأن أوضاع المالية العامة والقطاع المالي، فالاحتمال كبير بأن يكون التأثير متبادل بين معدلات النمو وروابط المالية العامة والقطاع المالي وهنا مكمن الخطر، فالنمو المنخفض يتسبب في صعوبة الوصول بالمديونية إلى مستويات يمكن الاستمرار في تحملها، كما يجعل الأسواق المالية تشعر بقلق أكبر اتجاه إمكانية استقرار المالية العامة، كذلك يؤدي النمو المنخفض إلى زيادة القروض المتعثرة وضعف البنوك، وفي المقابل قد يؤدي تركيز إجراءات التقشف المالي من خلال رفع معدلات الضرائب وخفض مستويات الرواتب وتقليل الإنفاق الحكومي لمعالجة الأوضاع الحادة للميزانية العامة إلى تراجع في معدلات النمو، الأمر الذي يزيد من حدة الأزمة تعقيداً وتفاقماً قد لا يتيح خيارات متعددة لعلاجها[31]؛

☑ قرار مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية بتخفيض التصنيف الائتماني للسندات الحكومية وكذلك لدول أخرى في منطقة الأورو، حيث خفضت وكالة ستاندارد آند بورز للتصنيف الائتماني بتاريخ 13 جانفي 2012 التصنيف طويل الأجل لتسع دول أوروبية، وهو ما جعل الأسواق العالمية تدرك عمق الأزمة بشأن انتقال العدوى بين دول الاتحاد الأوروبي خاصة في ظل تفاقم الديون في عدد من دول منطقة الأورو؛

☑ وجود تصريحات وتحليلات اقتصادية تذهب إلى طرح مقترحات بانسحاب اليونان من الأورو وعودتها إلى استخدام عملتها الوطنية السابقة (الدراخمة) وامتداد ذلك بالتبعية إلى احتمالات انهيار وتفكك الاتحاد النقدي الأوروبي؛

☑ الخلافات بين دول الاتحاد الأوروبي حول ضرورة التدخل لإنقاذ دول منطقة الأورو المدينة من الإفلاس، وكذلك حول دعوة صندوق النقد الدولي للمشاركة في برنامج الإنقاذ حيث أدى هذا الخلاف والتأخر في معالجة الأزمة إلى زيادة التخوفات من احتمالات ترك اليونان لمصير الإفلاس كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية مع بنك ليمان براذرز عند اندلاع الأزمة المالية العالمية 2008.

رابعاً- تداعيات أزمة منطقة الأورو على أسواق المال والسلع العالمية: منذ ظهور أزمة الديون اليونانية وامتداد تداعياتها إلى بقية دول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي تزايد الحديث عن مشكلة الديون السيادية وعجز الموازنات العامة لدى عدد من دول الاتحاد الأوروبي وخطورة ذلك على الاقتصادات الأوروبية واحتمالات انتقال عدواها إلى الاقتصاد العالمي في شكل أزمة مالية جديدة، وقد ظهرت بالفعل آثار أزمة الديون اليونانية على الاقتصاد العالمي وخاصة في أسواق المال وأسواق النقد وأسواق الذهب وأسواق النفط، وكان من أهم هذه الآثار ما يلي:

☑ تراجعت أسواق المال العالمية وشهدت تقلبات حادة، حيث تراجعت التعاملات في أسواق الأسهم في معظم دول العالم، وأدى هذا الاهتزاز في أسواق الأسهم العالمية إلى تراجع مبيعات السندات وتعطيل كثير من الإصدارات التي كانت تعتزم كثير من الدول والشركات إصدارها خوفاً من تداعيات هذه الأزمة وكذا ضعف النشاط الاقتصادي والقطاعات المالية في الدول المتقدمة[32]؛

☑ تأثير الأزمة على أسعار العملات الرئيسية في العالم حيث طال عدم الاستقرار كثير من العملات الدولية كالدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني والين الياباني والوون الكوري الجنوبي، وهو ما فرض مزيد من المخاطر على التعاملات المالية والنقدية والتجارية الدولية، وبخصوص العملة الأوروبية (الأورو) فقد تراجعت الثقة فيه حيث وصل متوسط سعر صرف الأورو أمام الدولار لأدنى مستوياته ليصل 1.22 دولار شهر جوان عام 2010، ليرتفع مجدداً شهر أكتوبر من نفس السنة حيث وصل 1.38 دولار؛

☑ تأثير الأزمة على فرص الحصول على التمويل في العالم نتيجة ارتفاع تكلفة التمويل الذي يمكن أن يضعف البنوك المحلية ومن ثم تعطل كثير من المشروعات التي تعتمد على الاقتراض من أسواق المال، خاصة أن الأزمة إلى مزيد من التحفظ في منح الائتمان وارتفاع أسعار الفائدة مما رفع من تكلفة الاقتراض في العالم[33]؛

☑ تزايد التوقعات بشأن تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية العالمية مدفوعاً بمخاوف التطورات في منطقة الأورو وقوة النشاط العالمي، وتزايد الشكوك المتجددة بشأن احتمالات معالجة المشكلات في بلدان منطقة الأورو على الرغم من التدابير القوية التي جرى الاتفاق بشأنها خلال قمة الاتحاد الأوروبي في 21 جويلية 2011، والأمر المثير للقلق دفع المستثمرين رفع علاوات المخاطر السيادية بقدر كبير في بلجيكا وإيطاليا واسبانيا وبقدر أقل في فرنسا، الأمر الذي قد يؤدي إلى أزمة مالية أخرى أشد من أزمة عام 2008 خاصة في حالة انتقال العدوى اليونانية إلى دول مثل اسبانيا والبرتغال وايطاليا وغيرها من دول الاتحاد الأوروبي[34]؛

☑ نجح الأورو منذ ظهوره في أن يستحوذ على حوالي 27.6% عام 2009 من احتياطيات البنوك المركزية النقدية لدول العالم والبالغة حوالي 7500 مليار دولار، وذلك على حساب تراجع حصة الدولار من هذه الاحتياطيات الدولية، ولكن بعد اندلاع الأزمة اليونانية عام 2010 وتزايد فجوة الثقة بين المستثمرين والأورو بدأت هذه النسب تتغير لصالح باقي العملات الرئيسية، حيث تراجع نصيب الأورو من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية ليصبح 26.2% عام 2010، والملحق رقم (02) يوضح ذلك.

☑ تذبذب أسعار النفط الدولية نتيجة التخوفات من تأثير الأزمة على الأداء والانتعاش الاقتصادي العالمي وتراجع حجم الطلب على النفط، وكذلك تزايد التوقعات بمزيد من الانخفاض في أسعار النفط في حال استمرار الأزمة أو تأخر معالجتها أو فشل برامج الإنقاذ والإصلاح التي اتفق عليها مع اليونان أو امتداد الأزمة لدول أخرى في الاتحاد الأوروبي.

المحور الثالث: برامج الإنقاذ المتخذة للحد من تداعيات أزمة منطقة الأورو.

تكاتفت جهود الهيئات الرسمية الدولية والإقليمية في وضع برنامج يقوم على إنقاذ دول منطقة الأورو من الوضع الذي آلت إليه اقتصاديات هذه الدول في أزمة خانقة تكاد تعصف بالعملة الأوروبية الموحدة.

أولاً- الجهود الإقليمية والدولية لعلاج الأزمة: اندلعت هذه الأزمة باعتبارها من أخطر المشاكل التي تعرضت لها منطقة الأورو في عقدها الأول فصل الربيع من عام 2010،[35] فقد اهتزت منطقة الأورو قبل أن يتمكن الانتعاش من اكتساب الفعالية اللازمة وانتشرت الأزمة على الصعيد الدولي مهددة النظام المالي والتعافي الإقليمي والعالمي من آثار الأزمة المالية 2008،[36] الأمر الذي دفع كلاً من اليونان وايرلندا لطلب مساعدات من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي وفق برنامج يلزم الدولتين بتطبيق حزمة من السياسات الاقتصادية التقشفية، والتي تتضمن وقف أية تعيينات للعمالة والموظفين في القطاع الحكومي وتجميد الأجور لمدة ثلاث سنوات، كذلك زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة من 21% إلى 23%، بالإضافة إلى تنفيذ اقتطاعات من الأجور والمعاشات ووقف صرف آية مكافآت على الرواتب ورفع سن التقاعد من 62 سنة إلى 67 سنة.[37]

كما اتفق وزراء مالية دول الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي شهر ماي عام 2010 على منح اليونان المثقلة بالديون قرضاً بقيمة 110 مليار أورو بشرط الالتزام بخطة تقشف صارمة، وفي الشهر نفسه أقر الاتحاد الأوروبي خطة إنقاذ بقيمة 750 مليار أورو، والأمر نفسه وقع مع ايرلندا حينما قاما البنك المركزي الأوروبي والصندوق بتقديم قرض بقيمة 85 مليار أورو مقابل تنفيذ خطة تقشف حازمة.[38]

وقد تزايد القلق بشأن انتقال عدوى الأزمة لدول أوروبية أخرى وفي مقدمتها البرتغال واسبانيا وايطاليا في ظل تفاقم ديونها متجاوزة بذلك أحد معايير اتفاقية ماستريخت التي تحدد نسبة 60% كحد

أقصى للدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى حدوث اضطرابات في بعض أسواق التمويل وفي بعض الحالات وصلت فروق أسعار الفائدة على السندات الحكومية إلى مستويات مرتفعة قياسية تفوق كثيراً المستويات العادية لها[39].

على ضوء ما سبق يمكن لدول منطقة الأورو أن تخرج أقوى من مختلف التحديات إذا جرت الاختيارات الصحيحة، فقد كان تكامل اقتصاديات أوروبا بمثابة قصة نجاح قد يتعرض هذا النجاح للخطر، وتكمن البراعة في إدارة الأزمة والحفاظ على التقدم الذي تحقق وتجديد أطر أوروبا وجدول الأعمال فيها، وسيقتضي التغلب على هذه التحديات تنسيقاً أقوى وبدرجة أكبر لتخرج المنطقة بمؤسسات أقوى واقتصاد أكثر حيوية وأشد قدرة على مواجهة ليس التحديات التي تشهدها فحسب، بل تحديات المستقبل أيضا[40].

ثانياً- الخيارات المحتملة للحد من التداعيات السلبية لأزمة منطقة الأورو:من الناحية النظرية حسب الاقتصادي محمد إبراهيم السقا* والذي نؤيّده فيما ذهب إليه أن هناك على الأقل ثلاثة طرق لتخفيف عبء الدين هي:[41]

1- التعديل المالي: ويقصد بالتعديل المالي محاولة الدولة تعديل هيكل النفقات أو الإيرادات بهدف تخفيض عجز الميزانية العامة للدولة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي وضمان استدامة الدين العام من خلال التأكد من تحقيق فوائض في الميزانية العامة للدول الأوروبية التي يمكن أن تساعد هذه الدول على تثبيت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي أو على الأقل تخفيضها، ووفقا للبرامج المعلنة من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي الأوروبي حاليا، فإن الدول الأوروبية كافة ملتزمة بتخفيض نسبة العجز إلى الناتج عند مستوى 3% بحلول عام 2013، وهو أحد الشروط الأساسية لاتفاقية ماستريخت بإنشاء الاتحاد النقدي الأوروبي.

2- خلق التضخم: وذلك من خلال لجوء الدولة إلى التمويل التضخمي أي بزيادة عرض النقود التي تستخدم في خدمة الدين العام، وهو ما يمكن الدولة من التخلص من جانب من عبء الدين من خلال زيادة عرض النقود من ناحية وتخفيف عبء الدين من خلال تخفيض قوته الشرائية في المستقبل من ناحية أخرى.

3- إعلان التوقف عن السداد: والذي يعني ضمنا الإعلان عن إفلاس الدولة، وذلك تمهيدا لإعادة هيكلة الدين السيادي لتلك الدولة، والتي تشمل عدة إجراءات منها شطب جزء من الدين أو إعادة جدولة الدين السيادي للدولة على فترات زمنية أطول، أي من خلال إطالة أمد السداد أو من خلال خفض معدلات الفائدة على تلك الديون.

ثالثاً- حزم الإنقاذ و إجراءات التقشف:

حزمة الإنقاذ الأولى (مايو 2010 - يونيو 2011): قدمت الحكومة اليونانية طلبا رسميا في 23 يونيو 2010 إلى دول منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي بتفعيل خطة الإنقاذ المالي التي اتفق عليها قبل 10 أيام مع المفوضية الأوروبية، وتتضمن الخطة قروضا من دول الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد بقيمة 45 مليار يورو تحتاجها الحكومة اليونانية للنفقات المالية خلال السنة الجارية إضافة إلى حاجة اليونان لتسديد 16 مليار يورو لسندات يحل أجل سدادها مع نهاية شهر مايو وبسبب ارتفاع معدلات الفائدة إلى 8.3% فإن اليونان غير قادرة على إعادة تمويل هذه السندات.[42]

وردت المفوضية الأوروبية على الطلب اليوناني بأنها سوف تقوم بتفعيل الآلية في أسرع وقت ممكن، فيما صرح مدير عام صندوق النقد الدولي دومينيك شتروس "نحن مستعدون للتحرك سريعا لتلبية هذا الطلب وتقديم المساعدة لليونان والبالغة قيمتها 60 مليار دولار". وأضاف "كنا نعمل بشكل وثيق مع السلطات اليونانية منذ أسابيع لبحث المساعدة التقنية ولدينا فريق على الأرض في أثينا يعمل منذ أيام مع السلطات والاتحاد الأوروبي"، ويتعين على المفوضية والبنك المركزي الأوروبي أولاً تقييم أحقية اليونان بالطلب، وبعد ذلك ستقرر الدول الـ 15 الأخرى الأعضاء في "منطقة اليورو" ما إذا كانت ستدعم اليونان مالياً. وقالت المفوضية الأوروبية إن قروضاً طارئة ستصرف لليونان في أقرب وقت ممكن.[43]

في 2 مايو وافقت جميع دول الاتحاد الأوروبي إضافة إلى صندوق النقد الدولي على منح اليونان سلسة من القروض المالية بمجموع 110 مليار يورو على مدى 3 سنوات خلال الفترة من مايو 2010 حتى يونيو 2013. [44] منها 80 مليار يورور مقدمة دول الاتحاد الأوروبي فيما قدم صندوق النقد الدولي 30 مليار يورو، وتبلغ الفائدة على هذه القروض نحو 5.2% وفترة سداد 3 سنوات[45] وقد خفضت الفائدة في قمة بروكسل لقادة الاتحاد الأوروبي في مارس 2011 حيث تقرر تخفيض الفائدة بنحو 1% لتصبح 4.2% فيما

زيدت فترة السداد لتبلغ 7 سنوات ونصف، [46] وقد اشترط على اليونان للحصول على القروض القيام بإجراءات تقشف تهدف إلى خفض الإنفاق.

وبحسب الخطة يتعين على اليونان على خفض العجز في ميزانيتها إلى 8.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام الحالي و7.6 في المائة في عام 2011 و6.5 في عام 2012، ويتوقع أن ينخفض العجز إلى أقل من 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وهو الحد الأقصى بحلول عام 2014. في حين سيرتفع الدين العام إلى نحو 150 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في 2013 قبل أن يبدأ تراجعه بداية من عام 2014. [47]

الجدول رقم 02: القروض الممنوحة لليونان حتى ديسمبر 2011 "بالمليار يورو"

الدفعات	التاريخ	منطقة اليورو	صندوق النقد	المجموع
الدفعة الأولى	مايو 2010	14.5	5.5	20.0
الدفعة الثانية	سبتمبر 2010	6.5	2.6	9.1
الدفعة الثالثة	ديسمبر 2010، ويناير 2011	6.5	2.5	9.0
الدفعة الرابعة	مارس 2011	10.9	4.1	15.0
الدفعة الخامسة	يوليو 2011	8.7	3.2	11.9
الدفعة السادسة	ديسمبر 2011	5.8	2.2	8.0
المجموع	-	52.9	20.1	73.0

المصدر: محمد إبراهيم السقا، **أزمة الديون السيادية الأوروبية تزداد عمقاً**، مدونة اقتصاديات ودول مجلس التعاون، 2011/03/04. مزيد من التفاصيل على الموقع:

http://economyofkuwait.blogspot.com/2011/03/blog-post 04.html

حزمة الإنقاذ الثانية (فبراير 2012): أقرت دول منطقة اليورو في 21 فبراير 2012 الحزمة الثانية لإنقاذ اليونان، وتتضمن الحزمة جملة إجراءات خصصت لها 130 مليار يورو، فضلا عن اتفاق لتبادل سندات ديون أثينا مع دائنيها من القطاع الخاص ينص على شطب 107 مليارات يورو. من خلال اتفاق مبادلة مع المؤسسات المالية الخاصة ينص على شطب 53.5% من قيمة سندات الدين اليوناني التي تحوزها تلك المؤسسات أي ما يعادل 107 مليارات يورو عن طريق تبديل السندات القديمة بأخرى

جديدة بتاريخ استحقاق يحل بعد ثلاثين سنة وبنسبة فائدة متغيرة، تتراوح بين 2% حتى 2015، و3% حتى 2020، و4.3% في السنوات الموالية، إلى أن تنتهي آجال استحقاق الديون اليونانية في 2042. وأما القروض التي سيقدمها الدائنون الدوليون فتصل في مجموعها إلى 130 مليار يورو، تسدد تدريجيا إلى غاية 2014.[48]

وتهدف خطة الإنقاذ إلى إعادة هيكلة ديون اليونان التي تناهز 350 مليار يورو ، ومن المتوقع أن تقلص إجراءات الحزمة الثانية ديون اليونان من 160% من ناتجها المحلي الإجمالي إلى 120.5% في 2020، وهي النسبة الأقصى للدين التي يمكن أن تتحملها البلاد على المدى البعيد.

1- إجراءات التقشف:

حزمة التقشف الأولى - فبراير 2010: اتخذت الحكومة اليونانية حزمة إجراءات تقشفية في 9 فبراير 2010 من أجل كبح جماح عجز الميزانية، واستهدفت الإجراءات الحكومية خفض إجمالي النفقات العامة على الأجور والرواتب من 1% إلى 5.5% عبر تجميد رواتب الموظفين الحكوميين وتقليص مكافأت العمل الإضافي وبدلات السفر.

حزمة التقشف الثانية - مارس 2010: وافق البرلمان اليوناني في 5 مارس 2010 على مشروع قانوني يهدف إلى توفير 4.8 مليار يورو على إثر مخاوف من إفلاس الحكومة اليونانية وتخلفها عن السداد، تضمن القانون رفع الضرائب على القيمة المضافة وعلى السيارات المستوردة وعلى المحروقات وخفض رواتب القطاع العام وتقليص المكافأت والبدلات الممنوحة للموظفين الحكوميين.

الخاتمة:

لقد كان للأزمات المالية وقع و أثر كبيرين على اقتصاديات البلدان، إذ أنها غالبا ما سببت تدهورا حادا في الأسواق المالية، نظرا لفشل الأنظمة المصرفية المحلية في أداء مهامها الرئيسية و الذي ينعكس في تدهور كبير في قيمة العملة و في أسعار الأسهم، وبالتالي التأثير السلبي على قطاعات الإنتاج والعمالة، وما ينتج عنه من إعادة توزيع للدخول والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية ككل.

وعلى الرغم من الإجراءات التقشفية التي قامت بها اليونان، فإن المشكلة تحتاج إلى تشدد أكثر من قبل الاتحاد الأوروبي من أجل إيجاد حل لمشكلة الديون اليونانية والتحكم في تأثيرات هذا العجز للسنين المقبلة من أجل الوصول بذلك العجز إلى الحد المسموح فيه في منطقة اليورو وهو 3% من الناتج المحلي لليونان، وقد يكون الأمر أن أزمة اليونان قد تكون بداية شراره لدول أخرى تعاني في عجز في ميزانياتها وهي كثيرة وعلى رأسها اسبانيا والبرتغال، إذن لا بد أن تعامل مسالة اليونان بحسم وخاصة أن الدائنين هم من الاتحاد الأوروبي ممثل بالاقتصاديين القويين ألمانيا وفرنسا، وأن أي إهمال يلحق ضررا سياسيا واقتصاديا داخل الاتحاد.

النتائج:

بعد الوقوف الموجز على حيثيات أزمة الديون السيادية الأوروبية الراهنة وأهم الآليات المتخذة لعلاجها أو الحد منها، تم التوصل إلى جملة من النتائج أهمها:

☑ أثبتت أزمة الديون السيادية الأوروبية الراهنة أن هناك صعوبة كبيرة لمواجهة المشكلة من خلال السياسات الاقتصادية التقليدية المتعارف عليها لأنها سياسات لن تلقى شعبية لدى دول منطقة الأورو المدينة وستؤثر على الاستقرار السياسي والاجتماعي؛

☑ من إفرازات الأزمة المالية العالمية بروز وبشكل غير متوقع لأزمة جديدة كان مسرحها دول منطقة الأورو عام 2010، حيث كشفت الأزمة المالية النقاب على أزمة الأورو التي لا تزال تهدد كيان الاتحاد النقدي الأوروبي واضعة إياه أمام أكبر وأشد اختبار عرفه خلال مسيرته التكاملية؛

☑ منطقة الأورو تواجه ثلاثة سيناريوهات محتملة أساسية، السيناريو الأول والمتمثل في انهيار الأورو من خلال خروج دولة أو أكثر وهذا مستبعد، السيناريو الثاني يتمثل في تعافي منطقة الأورو، السيناريو الثالث وهو أن تصبح المنطقة أكثر تكاملا وقوة ومدعاة للتماسك بفضل استعادة عجلة النمو الاقتصادي وعلاج مشكل التوظيف وعجز الموازنات العامة؛

☑ قيام البنوك بالإفراط في الإقراض بدون ضمانات كافية؛

☑ ضعف الإشراف والرقابة الحكومية مما يؤدي إلى تصاعد الشكوك السياسية حول التزامات الحكومات وقدرتها على القيام بالإصلاحات المناسبة لمواجهة الأزمات.

التوصيات:

☑ ضرورة ضمان الاستقرار الاقتصادي لجميع الدول الأعضاء في التكتل وسرعة موجهة أي هزات قد تضعف أي اقتصاد أية دولة عضو .وذلك لأن التكتل الاقتصادي الذي يضم اقتصادات قوية وأخرى ضعيفة يكون تكتل هش وعرضة لانتشار العدوى بين أعضائه ومن ثم انفرط عقدة في نهاية الأمر؛

☑ إن تحقيق الاستقرار والنجاح لأي تكتل له عملة موحدة لا يتم فقط من خلال سياسة نقدية موحدة يرسمها ذا التكتل في ظل ترك السياسة المالية بين السلطات الوطنية لدول الأعضاء .ولكن الأمر يتطلب u البنك المركزي التنسيق بين الدول الأعضاء في مجال السياسة المالية تحت اشراف المركزي لتكتل وذلك لتجنب الاختلال المالي في منطقة العملة الواحدة.

☑ إن انضمام أي دولة لتكتل اقتصادي قوي لا يعني اعتبار ذلك وثيقة تأمين لاستقرارها ونمو اقتصادها ،أو وثيقة تأمين ضد فقر شعبها ومن ثم يجب على الحكومات مواصلة عملها بجد لتحسين الاداء الاقتصادي الوطني ومحاربة الفقر وتحسين جودة الحياة لمواطنيها حتى بعد الانضمام لتكتل اقتصادي قوي.

☑ إن رغبة أية دولة في الانضمام لتكتل اقتصادي يسعى لعملة موحدة يتطلب من هذه الدولة أن تدرك حقيقة ما هو مطلوب منها من مؤشرات اللأداء الاقتصادي، وأن لا تلجأ لتجميل أو تلفيق هذه المؤشرات من أجل الانضمام لهذه الوحدة النقدية وذلك لأنها لو تفعل ذلك ستدفع الثمن من استقرارها الاقتصادي وستلحق الضرر بغيرها من الدول في التكتل .

☑ إن الحكومات قد تضطر إلى الاقراض من السوق المحلي والدولي لتمويل خطط الاستثمار وتنمية ولتمويل الانفاق العام الذي يعد ركي زة أساسي لنمو .لكن في المقابل تحتاج الضبط المالي للحكومة إلى تشجيع المواطنين على الادخال لكي تعتمد الحكومة على القروض الداخلية وتبتعد عن وضع الاقتصاد الوطني تحت رحمة دول أو مؤسسات مالية أجنبية عند اقتراضها من الخارج.

☑ إن الاقراض من الداخل أو الخارج يشكل خطورة على الاستقرار الاقتصادي الوطني طالما كان هذا الاقراض يفوق امكانيات الدولة على السداد وذلك حتى لو كانت تلك الدولة تحت مظلة تكتل اقتصاد قوي.

الملاحق:

الملحق رقم (01): نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في عدد من دول منطقة الأورو خلال الفترة (2007-2010)

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	اليونان	ايرلندا	اسبانيا	البرتغال
2007	95.6	28.8	36.1	63.6
2008	99.2	49.6	39.7	66.3
2009	120.2	72.7	62.4	86.3
2010	129.2	104.9	72.2	92.9

Source: *- Année(2007/2008): Département Des Etudes Economiques De La Société Générale, Les Risques En Europe Du Sud Et La Spécificité Italienne, Juin 2010, P 24.*

- Year(2009/2010): Adrian Blundell-Wignall & Patrick Slovik, A Market Perspective on the European Sovereign Debt and Banking Crisis, OECD Journal, February 2011, p 08.

الملحق رقم (02): نصيب الدولار والأورو من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية 2005-2010

(الوحدة: نسبة مئوية)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الدولار الأمريكي	66,9	65,5	64,1	64,1	62,1	61,5
الأورو الأوروبي	24,0	25,1	26,3	26,4	27,6	26,2
باقي العملات الرئيسية	9,1	9,4	9,6	9,5	10,3	12,3

Source: *International Monetary Fund (IMF), International Financial Statistics, Annual Report, 2010.*

الهوامش:

[1]– جيهان جمال: "**بركان الأزمة المالية العالمية – إلى متى؟**"، دون ذكر دار النشر، القاهرة، مصر، 2009، ص ص: 34-35.

[2]– السيد عليوة: "**إدارة الأزمات والكوارث – مخاطر العولمة والإرهاب الدولي**"، مركز القرار للاستشارات، الطبعة 03، القاهرة، 2004، ص: 13.

[3]– محمد أحسن الخضيري: "**إدارة الأزمات**"، مكتبة مدبولي، الإسكندرية، سنة النشر مجهولة، ص: 54.

[4]– دنيال أرنولد: "**تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم**"، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1992، ص ص: 11-12.

[5]– السيد البدوي عبد الحافظ: "**إدارة الأسواق المالية – نظرة معاصرة**"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص: 39.

[6]– محمد جاد الله: " **الأزمات**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، سنة 2007، ص ص: 7-9.

[7]- *Le groupe wikipedia, Crise financière,[Online], dans : wikipedia : the free encyclopedia, disponible sur http://fr.wikipedia.org/wiki/Crise_financiÃ¨re#Typologie_des_m.C3.A9canismes_de_crise_financi.C3.A8re, (08/02/2009).*

[8]– السيد عليوة : "**دار الأزمات والكوارث**"، حلول العملية-أساليب وقائية، سلسلة دليل صنع القرار، سنة 1997، ص: 06 .

[9]– ناجي التوني: "**الأزمات المالية**"، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، مجلة جسر التنمية، على الموقع: *www.arab-api.org*

[10]– السيد عليوة : "**مرجع سابق**"، ص: 17.

[11]– سعيد ياسين عامر وآخرون :"**إستراتجيات التغيير**"، مركز الدراسات الإستراتجية، مصر، سنة 1992، ص: 270.

[12]– ناجي التوني: " **المرجع السابق**"، ص ص: 4- 8.

[13]– عرفان الحسني: "**الاقتصاد السياسي لأزمة أسواق المال الدولية**"، مجلة المال والصناعة، الصادرة عن بنك الكويت الصناعي، العدد 25 ،سنة 2007، ص: 15.

[14]– قدي عبد المجيد: "**الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية**"، مقال معد للنشر.

[15]– بلوافي أحمد: "**أزمة عقار.. أم أزمة نظام؟**"، حوار الأربعاء بمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي جدة، 22 أكتوبر2008 .

[16]– عبد الله شحاتة، "**الأزمة المالية: المفهوم والأسباب**"، على الرابط:

www.pidegypt.org/arabic/azma.doc

[17]– فؤاد مرسي: "**الرأسمالية تجدد نفسها**"، سلسلة كتب عالم المعرفة رقم 147 ، سنة 1990، ص: 02.

[18]– كمال رزيق، حسن توفيق: "**الجوانب النظرية للأزمة المالية، المؤتمر العلمي حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال**"، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن يومي 10. 11 نوفمبر 2009 ، ص: 14.

[19]- *The Economic Adjustment Programme for Greece: Fifth Review – October 2011 (Draft.*

[20] -*European Commission. accessed 22 October 2011.PDF*

[21] -*General government gross debt .Eurostat. 23April 2012.*

[22] -*HICP inflation rate .Eurostat .18 April 2012.*

[23] -*Real GDP growth rate – volume: Percentage change on previous year .Eurostat. April 2012.*

[24] -*Government deficit/surplus, debt and associated data .Eurostat.*

[25] -*Government deficit/surplus, debt and associated data. Eurostat23 .April 2012.*

[26] – رديف مصطفى وإسماعيل مراد: "**أزمة اليونان وتداعياتها على دول منطقة الأورو**"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي 26 و27 فيفري 2012، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، ص: 14.

[27] – محمد إبراهيم السقا: "**ماذا يمكن أن يحدث لو أفلست اليونان؟**"، شوهد بتاريخ 2012/05/15 على الموقع التالي:
.http://www.aleqt.com/2010/05/09/article_390249.html

[28] – برهوم أسماء وبرهوم هاجر: "**أزمة اليونان**"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي 26 و27 فيفري 2012، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، ص: 03.

[29] – معزوز لقمان وشريف بودري: "**المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي**"، مجلة الباحث، العدد 09، 2011، ص ص: 82-83.

[*] – أستاذ العلوم الاقتصادية بجامعة باريس ومتخصص في المالية الدولية.

[30] - *Michel Aglietta, **la longue crise de l'europe**, in le Monde,* 17/05/2010.

[31] – أوليفييه بلانشار: "**آفاق الاقتصاد العالمي: تباطؤ في النمو وتصاعد في المخاطر**"، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2011، ص: 13.

[32]– "**تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي**"، صندوق النقد الدولي، جوان 2011، ص: 05.

[33]– "**تقرير الاستقرار المالي العالمي**"، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2011، ص: 02.

[34]– "**تقرير آفاق الاقتصاد العالمي: تباطؤ في النمو وتصاعد في المخاطر**"، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2011، ص: 01.

[35]– باري ايشنجرين، **اختبار إجهاد لليورو**، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 46، العدد 02، جوان 2009، ص: 19.

[36]– دراسة أجراها خبراء صندوق النقد الدولي: "**آفاق الاقتصاد العالمي: التعافي والمخاطر واستعادة التوازن**"، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2010، ص: 72.

[37]– التقرير الاقتصادي الصادر عن مجلس الغرف السعودية: "**الديون اليونانية وأزمة اليورو: الدروس المستفادة لدول مجلس التعاون الخليجي**"، المملكة العربية السعودية، العدد 19، جويلية 2010، ، ص: 18.

[38] – *Commission Européenne, Procès-verbal de la mille neuf cent trente-huitième réunion de la Commission tenue à Bruxelles, PV(2010) 1938 final, Strasbourg, le 14 décembre 2010, P 13.*

[39]– تقرير الاستقرار المالي: "**الاستقرار المالي العالمي لا يزال معرضا للخطر**"، صندوق النقد الدولي، جانفي 2011، ص: 02.

[40]– ماريك بيلكا: "**أوروبا في شدة**"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 46، العدد 02، جوان 2009، ص: 08.

[*]– أستاذ الاقتصاد بجامعة الكويت مختص في الاقتصاد الدولي.

[41]– محمد إبراهيم السقا، **أزمة الديون السيادية الأوروبية تزداد عمقاً**، مدونة اقتصاديات ودول مجلس التعاون، 2011/03/04. مزيد من التفاصيل على الموقع:
http://economyofkuwait.blogspot.com/2011/03/blog-post 04.html

[42]– *Greece activates €45bn EU/IMF loans .*

[43]– جريدة الاتحاد، يونان تطلب تفعيل خطة الإنقاذ المالي.

[44]– المفوضية الأوروبية، قروض اليونان.

[45] *http://setimes.com/cocoon/setimes/xhtml/en_GB/newsbriefs/setimes/newsbriefs/2011/03/13/nb-12*
Eurozone leaders lower Greek bailout interest rate, extend maturity]

[46]– جريدة الاتحاد، يونان تطلب تفعيل خطة الإنقاذ المالي.

[47]– جريدة الاتحاد، يونان تطلب تفعيل خطة الإنقاذ المالي.

[48]– المفوضية الأوروبية، قروض اليونان.

تعليم المقاولين لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

L’apprentissage des prom EntrepreneurialLearning at ANSEJ

oteurs au niveau de l’ANSEJ

HimraneMohammed
Maître de conférences (A)
Université de Jijel
Chercheur associé au CREAD
Mail :himranemohamed@yahoo.fr

Keddam Djamel
Maître de Conférences (B)
Université de Jijel
Mail: keddam_djamel2002@yahoo.fr

Résumé

L’entrepreneuriat suscite un intérêt de plus en plus très fort en raison de ses bienfaits sur l’emploi et la croissance économique. En fait, la PME devient un moteur de croissance économique et se place au cœur des politiques économiques.

Notre recherche a pour objectif d’explorer le rôle de l'organisme d’accompagnement ANSEJ dans l’apprentissage entrepreneurial en Algérie. Nous avons mené une enquête du terrain sur l'apprentissage des entrepreneurs auprès des promoteurs de l'ANSEJ. Les résultats montrent que les créateurs éprouvent des besoins immenses en formation dans le monde des affaires.

Mots clés : Entrepreneuriat, accompagnement, apprentissage.création,ANSEJ.

Codes jel: M19, L 29, O57

الملخص:

تجذب المقاولة المزيد من الاهتمام بسبب فوائدها في الشغيل والنمو الاقتصادي. في الواقع ، اصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محركًا للنمو الاقتصادي وتشكّل قلب السياسات الاقتصادية.

يهدف بحثنا إلى استكشاف دور جهاز دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تعليم ريادة الأعمال في الجزائر. أجرينا مسحا ميدانيا لتعلم أصحاب المشاريع مع بعض مقاولي الوكالة. تُظهر نتائج البحث أن المقاولين لديهم احتياجات تدريب هائلة في عالم الأعمال.

الكلمات المفتاحية: المقاولة، المرافقة، التعلم، الانشاء، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الرمزJEL : M19, L 29, O57

Introduction

Le niveau d’instruction très faible de la plupart des bénéficiaires du programme de L’ANSEJ et leur méconnaissance des techniques de gestion a incité l’ANSEJ à lancer un programme pilote de formation de courte durée en gestion des entreprises. Cette formation a pour but de donner à ces jeunes entrepreneurs quelques notions de gestion indispensables pour mener à bien leurs affaires. Leprogramme de formation des porteurs de projet a été ainsi mis en œuvre par l’ANSEJ en 2007 afin de contribuer à l’enrichissement des compétences et connaissances entrepreneuriales.

Les entrepreneurs qui réussissent sont des apprenants exceptionnels. Ils apprennent en toutes circonstances. Ils apprennent de leurs clients, de leurs fournisseurs et tout particulièrement de leurs concurrents. Ils apprennent de leurs collaborateurs et de leurs associés. Ils apprennent des autres entrepreneurs. Ils apprennent par l’expérience. Ils apprennent par l’action. Le fait que l’entrepreneur soit capable d’apprendre signifie qu’il sait s’adapter aux situations les plus diverses qui se présentent à lui, y compris les situations inattendues. Pour y parvenir, il fait évoluer ses idées ou ses croyances en fonction des expériences vécues au cours de la conduite de son projet d’affaires.

Cette étude s’inscrit dans le cadre de l’apprentissage entrepreneurial. Elle est centrée sur les compétences des porteurs de projets accompagnés au sein d'un accompagnateur Algérien: l'agence National de Soutien à l'emploi des jeunes (Ansej). Notre but est d’explorer le niveau d’importance des compétences entrepreneuriales chez les promoteurs ainsi que d’identifier les besoins en apprentissage entrepreneurial des porteurs de projets de l'organisme d’accompagnement ANSEJ.

A ce stade, notre problématique principale se situe ainsi :

Comment les compétences requises pour l’entrepreneuriat sont-elles perçues par les promoteurs de l’Ansejet quel est leurniveau de maitrise ?

A ce titre, la question d'apprentissage entrepreneurial assurée par l’ANSEJ peut être traitée à partir de trois hypothèses:

1. Lescompétences entrepreneurialessont perçues comme importantes pour les promoteurs et leur niveau de maitrise est appréciable.

2. Les compétences commerciales sont perçues comme importantes pour les promoteurs et leur niveau de maitrise est appréciable.

3. Les compétences de gestion financière sont perçues comme importantes pour les promoteurs et leur niveau de maitrise est appréciable.

Dans cet ordre d'idée, nous allons discuter de l'apprentissage qui est partie intégrante du la mission d'accompagnement. Pour ce faire, nous allons voir dans la première partie une

présentation théorique de l'accompagnement et de l'apprentissage entrepreneurial. Dans la seconde partie, nous exposons les résultats de notre étude de terrain auprès des jeunes porteurs de projets dans le cadre de l'ANSEJ.

1. L’apprentissage par l’accompagnement entrepreneurial

1.1 Définition de l'accompagnement entrepreneurial

L’accompagnement entrepreneurial s’agit souvent d’un accompagnement qui permet un apprentissage facilitant les premières fonctions de l’entrepreneur. Il peut être ante ou post création en fonction des structures d’accompagnement telles que les incubateurs, les pépinières d’entreprises, les couveuses, les accélérateurs, etc(1).

La notion d’accompagnement entrepreneurial recouvre un ensemble de relations et/ou de médiations visant à apporter des ressources financières, matérielles et immatérielles nécessaires au créateur ou au repreneur d’entreprise (2).

En outre, il existe deux dimensions fondamentales de l’accompagnement : la dimension organisationnelle et la dimension relationnelle(3).Ces deux dimensions mettent en relation l’un des quatre figures archétypiques : le mentor, l’expert, le conseil et le coach(accompagnant), et le novice (accompagné)(4).Le défi consiste donc à mettre au service de l’autre ses savoirs, son expertise et son unicité, en s’assurant toutefois de ne jamais se substituer à l’autre(5).

En général, l’accompagnement est un processus qui permet à l’accompagnateur de mettre à disposition de l’accompagné des moyens, des savoirs, des compétences et des qualités entrepreneuriales en vue de lui développer son potentiel de gestion.

1.2. L'accompagnement entrepreneurial en Algérie

Dans le cadre de la lutte contre le chômage et la promotion de la petite entreprise privée, le gouvernement a mis en place quatre dispositifs d'appui à la création d'entreprises au travers d'agences publiques à savoir : l'ANGEM (Agence Nationale de Gestion du Microcrédit) , l'ANSEJ (Agence Nationale pour le Soutien à l’Emploi des Jeunes) , et la CNAC (Caisse Nationale d'Allocation Chômage). Ces structures sont censées apporter un appui important en matière d’accompagnement de promoteurs et de formalisation de leurs activités.

L'ANSEJ est chargée de mettre en œuvre des solutions pratiques pour lutter contre le chômage et de favoriser l’insertion économique dans le cadre de la dynamisation du secteur privé. Elle est une agence gouvernementale d’aide à la création d’entreprises; présentée sur l’ensemble du territoire algérien à travers un réseau de 48 antennes(6) :

1.3.L'apprentissage entrepreneurial

Le créateur d'entreprise entendant créer une entreprise dans le cadre de l'ANSEJ doit savoir que le taux de survie est de 60 % dans les 5 ans qui suivent la création[7]. A ce titre, il lui est exigé de se former sur ses lacunes et de se faire accompagner par un spécialiste de la création d'entreprises.

Afin de mener à bien son projet, l'entrepreneur doit acquérir des compétences particulières[8] et de dans ce sens, le concept de compétence sera vitalaux activités entrepreneuriales. A ce stade, sur la base d'une recherche auprès de 134 propriétaires - dirigeants de PME, Chandler et Jansen[9]proposent une typologie à trois catégories : les compétences entrepreneuriales, les compétences managériales et les compétences technico-fonctionnelles.

Par ailleurs, Bayad M et al [10] ont répertorié 15 habiletés qu'attribuent les multiples recherches à l'entrepreneur. Ces types d'habiletés se regroupent en trois catégories à l'instar de Chandler et Jansen. Les auteurs montrent que la compétence est constituée d'aptitudes, d'habiletés et de connaissances [11]. Les aptitudes font référence aux capacités potentielles qui influencent les apprentissages des comportements en général tandis que les habiletés sont des capacités apprises par formation ou par expérience à partir des aptitudes spécifiquement pour exécuter des tâches ou des fonctions professionnelles à un emploi donné.En d'autres termes, Les compétences sont des capacités particulières de mise en œuvre d'actifs de façon organisée dans le but d'atteindre des objectifs. Elles sont exploitées dans des actions intentionnelles et finalisées où elles se construisent et s'enrichissent par apprentissage [12].

Par ailleurs, sur la base d'un référentiel théorique de compétences pour le dirigeant d'entreprise, Loué C et al[13]ont validé certain nombre de compétences auprès d'une population des entrepreneurs. Ces chercheurs introduisent l'idée d'un référentiel de compétences entrepreneuriales avec des visées opératoires. Les auteurs proposent au-delà d'une liste de compétences techniques (managériales, gestion des ressources humaines, commerciales-marketing et gestion financière) des compétences entrepreneuriales dont la liste est érigée sur la base d'une dynamique temporelle à trois temps : émergence de l'idée, élaboration du projet et lancement de l'activité[14]. Notons que d'un point de vue théorique, ce phasage est en accord avec les trois conceptions majeures de l'entrepreneuriat : création d'une opportunité d'affaire par un entrepreneur qui impulse une organisation dans l'espoir de créer de la valeur[15].

Diverses approches décomposent les compétences en trois savoirs : des savoirs (connaissances), des savoir-faire (pratique professionnelle, expérience) et des savoir être (comportements, capacité d'adaptation). Cette décomposition va nous servir de cadre conceptuel pour définir notre travail, construire le questionnaire et présenter les résultats de la recherche.

1.4. Les principaux axes d'apprentissage entrepreneurial

Le service d'apprentissage chez l'ANSEJ est assuré par trois activités à savoir la formation, le montage du plan d'affaires, et le capital social (accompagnateurs).

1.4.1. La formation

Devenir entrepreneur nécessite des qualités et des compétences. En effet, l'entrepreneur requiert des connaissances sur la nature de l'adéquation entre l’offre et la demande du marché, sur les différentes approches de fixation du prix de vente, sur le calcul des couts de revient, et sur l'assimilation des notions essentielles du marketing.

Les organismes d’accompagnement pourraient certainement combler à certain degré les lacunes des individus en matière de gestion des affaires.L’usage d’outils tels que la simulation, la pédagogie projet, ou encore le jeu de rôle, en mettant en application des méthodes telles que « problem-basedapproach » et « learning by doing » continue à occuper une place privilégiée dans la conception des programmes pédagogiques(16). Le formateur devient donc le facilitateur où l’apprenant inventeur de ses propres problèmes qu’il tente de résoudre tout en contribuant à la construction de connaissances.

1.4.2.Le plan d’affaires

Le plan d'affaires doit être préparé par la personne qui entre dans la démarche entrepreneuriale, c'est-à-dire par le porteur de projet. Toutefois, le rôle de l’accompagnateur demeure incontournable.

En fait, la préparation d'un plan d’affaires est une occasion pour le créateur de bien réfléchir à tous les aspects de son entreprise, d'envisager les conséquences de différents axes de marketing, d'évaluer plusieurs stratégies financières et opérationnelles, de se fixer des objectifs et de déterminer les ressources humaines, physiques et financières nécessaires pour les atteindre(17).

Cependant, il faut plusieurs semaines pour achever la préparation d'un bon plan. La plupart de ce temps sera consacré à la recherche et à la formulation d'idées et d’hypothèses. La longueur moyenne d'un plan d’affaires ést de 20 à 50 pages(18).

1.4.3. Le capital social

Les relations humaines pour un entrepreneur avec des amis, des collègues et des clients représentent des ressources sociales (un capital social) qui participent à l'apparition d'opportunités et de compétences.

L’accompagnement est basé sur la relation interpersonnelle entre l’accompagnateur et le créateur. Il permet de développer des compétences entrepreneuriales à l'aide d'apprentissages individuels et collectifs. A ce stade, Cuzin et Fayolle(19) ont identifié cinq notions clés sur lesquelles s’appuie l’accompagnement : la relation interpersonnelle, la

durée, la fréquence des rencontres, l’apprentissage et l’accès aux ressources matérielles et immatérielles.

2. L’étude de terrain

2.1. Méthodologie

Dans cette partie consacrée à la présentation de nos résultats, nous allons aborder dans un premier temps, l’évaluation générale des compétences entrepreneuriales, et dans un second temps, l’effet de l'organisme d’accompagnement Ansej sur l’apprentissage entrepreneurial.

La population cible est les jeunes entrepreneurs qui ont créé des entreprises dans le cadre de l’ANSEJ (Agence nationale de soutien à l’emploi des jeunes), nous avons opté pour la population de deux wilayas, Alger et Jijel.

Un questionnaire a fait l’objet d’un test auprès de 05 entrepreneurs choisis au hasard des antennes ANSEJ de la wilaya d’Alger. Ce test nous a permis de revoir le questionnaire dans sa forme et dans son contenu, plusieurs modifications ont été apportées sur la base des remarques et des observations recueillies.

Dans sa forme finale le questionnaire compte 25 questions. Dans la présenteétude, nous allons examiner les résultats de deux questions: qui évaluent, d’une part, le niveau d’importance des compétences par rapport à l’activité exercée et d’autre part le niveau de maitrise de ces compétences.

L’échantillon de la recherche a été défini à partir de la base des données de l’ANSEJ. Nous avons tiré notre échantillon sur la base de la représentativité de l’ensemble des activités crées et contenues dans les fichiers de l’agence. A ce stade, nous avons proportionnellement sélectionnée toutes les activités. Ainsi, l’échantillon global se compose de 104 entreprises : Soit :

1- Antenne Alger : annexe de Birtouta : 25 entreprises.

2- Antenne Alger : annexe de Draria : 19 entreprises.

3- Antenne Alger : annexe de Zéralda : 29 entreprises.

4- Antenne Jijel : 31entreprises.

L’enquête de terrain a été réalisée durant le mois de Décembre 2017 et Janvier 2018.

En plus du guide d’entretien avec les promoteurs suivis par l'Ansej (31 promoteurs), un questionnaire a été distribué auprès d'autre échantillon de 73 porteurs dans les annexes de l’Ansej suscitées. Soit, un échantillon total de 104 promoteurs.

Dans l’échantillon de l’Ansej, il y a 84% d’hommes et 16% de femmes.

Figure 1 : Répartition selon le sexe

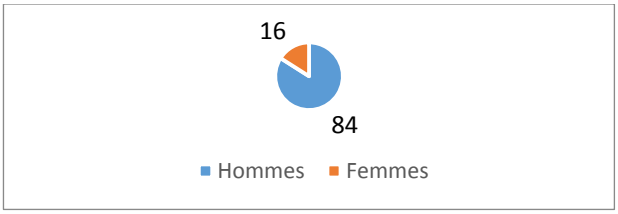

Concernant l’âge des entreprises, la durée d’existence ne dépasse pas 05 mois d’activité depuis le début d’activité de toutes les entreprises. Et le secteur le plus demandé par les promoteurs est le secteur des services.

Tableau 1 : Les secteurs d’activités

Secteur d'activité	Nombre d'entreprise
Services	26
Transport	20
Artisanat	19
Agriculture	3
Industrie	13
bâtiments et travaux publics	7
professions libérales	7
Maintenance	6
Pèche	3

Dans cet esprit, la majorité des créateurs d’entreprises ont un niveau d’enseignement secondaire (53%), suivi par un niveau moyen (33%). Les universitaires sont encore minoritaires dans le dispositif de l’Ansej.

Tableau 2: Niveau intellectuel

Niveau intellectuel	**%**
Enseignement Moyen	33
Enseignement secondaire	53
Universitaire	14

Enfin, l'âge des entrepreneurs varie entre 19 ans et 40 ans. Ils sont pour la plus part entre l'âge de 28 et 33 ans, et 50% sont âgés moins de 29 ans.

Figure 2 : Tranches d'âges

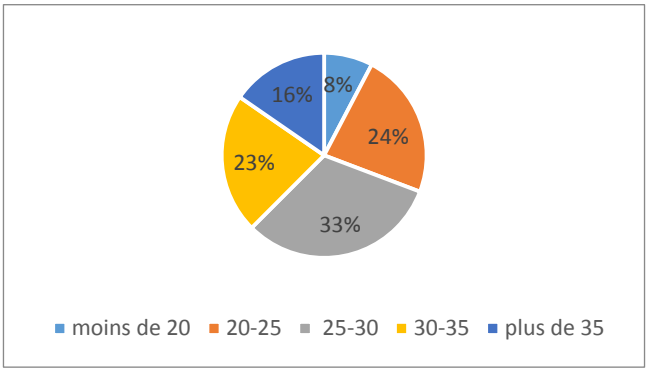

Loué et al.,(2010)[20]ont identifié six axes de compétences. De notre part, nous avons retenu celles que nous estimons adaptées au contexte algérien. Ainsi, trois axes de compétences ont été sélectionnés: l'axe de compétences entrepreneuriales, l'axe de compétences commerciales et l'axe de compétences en gestion financière *(voir annexe1)*. Deux questions ont été posées afin d'évaluer d'une part, le niveau d'importance des compétences par rapport à l'activité exercée et d'autre part le niveau de maitrise de ces compétences.

La première question : Quel est le degré d'importance de chaque compétence pour votre activité ? Selon une échelle de type Likert variant de « pas du tout importante » à« absolument importante » à l'activité exercée, il a été question de mesurer l'importance de chacun des trois axes de compétences vis-à-vis de l'activité exercée de chaque porteur de projet.

5	4	3	2	1
Absolument importante	Importante	Plutôt importante	Plutôt pas importante	Pas importante

La seconde question : Quel est le niveau de maîtrise de chaque compétence ?

Nous rappelons que l'objectif principal de cet instrument est de permettre de savoir le niveau de compétences actuelles des chefs de petites entreprises interrogés. Ainsi, chaque dirigeant doit juger le niveau de maîtrise des aptitudes et capacités managériales

présentées selon une échelle de 5 niveaux variant de «pas du tout maîtrisée » à « absolument maîtrisée ».

5	4	3	2	1
Absolument Maîtrisée	Maîtrisée	Plutôt Maîtrisée	Plutôt pas Maîtrisée	Pas maitrisée

Le résultat obtenu dépend de la manière dont le dirigeant s'auto-évalue, de sa réponse aux autres questions ayant de liens avec cette question d'auto-évaluation, et de l'estimation de la validité de sa réponse par son accompagnateur. Chaque type de compétences a été expliqué d'une manière détaillée afin de permettre au porteur de projet de se situer et répondre facilement aux questions. Par ailleurs, nous avons pris soin du langage employé en tenant compte du niveau d'instruction des porteurs .C'est ainsi que notre questionnaire a été rédigé en deux langues en l'occurrence l'arabe et le français.

Comme il est déjà évoqué, c'est à l'aide du référentiel de Loué et ail (2010) que nous avons retenu trois axes de compétences jugées adaptées au contexte algérien à savoir l'axe de compétences entrepreneuriales, l'axe de compétences commerciales et l'axe de compétences en gestion financière.

2.2. Les compétences entrepreneuriales

Le tableau suivant montre que cette compétence est moins importante pour les transporteurs (de voyageurs et de marchandises) car ils sont généralement des transporteurs de lignes courtes. Selon eux, les stratégies, la vision et l'innovation, tous cela ne les intéressent pas, car ces notions ne font partie de leur management. Par contre, ils donnent de l'importance à la détection d'opportunités (une nouvelle ligne, etc.) afin de contourner la forte concurrence que connait le secteur. Le même constat est signalé auprès des professions libérales (avocat, pharmacien, etc) .

Force est de constater un manque flagrant des projets innovants, du moins à court terme. Pis encore, les entreprises créées sont, dans la plus part du temps, évoluent dans des secteurs saturés ou la concurrence fait rage, tels que: le transport, les bâtiments, la restauration et cafeteria. Cela confirme malheureusement la volonté de l'Etat de financer des projets sans se soucier de la qualité. Aussi, le plus frappant est que plus de 90% des promoteurs n'ont jamais entendu parler de plan d'affaires .Ceci s'explique par le fait que les formateurs ont un programmes standard qui n'est pas adapté aux besoins des entrepreneurs et des secteurs d'activité car ils font un travail routinier, qui est loin d'être efficace. Par ailleurs, les porteurs de projets productifs signalent l'importance de la vision stratégique et de l'innovation pour leurs activités.

Par ailleurs, il est remarque que les universitaires comme ils se sont dans des activités innovantes et productives, ils éprouvent plus d'intérêt à ce type de compétences, d'autant plus ils ont déjà l'intention d'étendre leur activité.

Tableau 04 : Importance des compétences entrepreneuriales

	Pas importante (1)	Plutôt pas importante (2)	Plutôt importante (3)	Importante (4)	Absolument importante (5)	TOTAL
Services		6	14	3	3	26
Artisanat		3	6	10		19
Transport	2	8	10			20
Agriculture				3		3
Production			3	4	6	13
B T P			7			7
professions libérales	4	3				7
Maintenance			6			6
Pèche				2	1	3
Total	6	20	46	22	10	104

Les artisans et les producteurs se considèrent disposant d'une vision lointaine de leurs projets et sont aussi capables d'innover. De même, certains porteurs de projets dans le domaine de services tels que l'attraction et loisir, restauration ….etc, estiment avoir acquis des habilités commerciales à partir de leurs expériences antérieures.

Tableau 05 : maitrise des compétences entrepreneuriales :

	Pas maitrisée (1)	Plutôt pas maitrisée (2)	Plutôt maitrisée (3)	Maitrisée (4)	Absolument maitrisée (5)	TOTAL
Services	7	10	9			26
Artisanat		8	3	8		19

transport de marchandises	14	6				20
Agriculture		3				3
Producteurs			9	4		13
B T P		7				7
professions libérales		1	6			7
Maintenance		3	3			6
Pèche			3			3
Total	21	38	33	12	0	104

Le niveau moyen de l’importance de cet axe de compétence se situe à 3,32 ; entre importante et plutôt importante. Ceci signifie que le degré d’importance est bien requis pour des activités comme : les artisans, les prestataires de services et les producteurs. Néanmoins, le niveau de maitrise générale des compétences entrepreneuriales est seulement de 48% (2,41/5) et le niveau de maitrise par rapport à l’importance s’évalue à 72% (2,41/3,32).

Tableau 06:Le besoin de compétences entrepreneuriales :

Compétences entrepreneuriales	
Importance Moyenne	Maitrise Moyenne
3,32/5	2,41/5
Besoin moyen= 0,90/5	

2.3. Les compétences commerciales et marketing

Il est constaté une faible demande de ces compétences par les artisans et les transporteurs les considérant très souvent comme non intéressantes: Ceux qui ont investi des secteurs tels que : les fast- food, les cafés maures, les salons de thé, le transport, croient qu’ils ne nécessitent pas une grande maîtrise de mécanismes du marché. A vrai dire, cette catégorie de compétences est la moins importante par rapport aux deux autres compétences. Ceci est essentiellement attribué à deux facteurs à savoir : la taille et la nature des entreprises.

Tableau 07: Importance des compétences commerciales et marketing

	Pas importante	Plutôt pas importante	Plutôt importante	importante	Absolument importante	TOTAL
Services	3	9	10	4		26
Artisanat	7	4	8			19
transport de marchandises	5	11	2	2		20
Agriculture			3			3
Industrie			3	10		13
BTP		5	2			7
professions libérales	3	4				7
Maintenance		3	3			6
Pèche			3			3
Total	18	36	34	16		104

Force est de constater que le secteur de transport représente la catégorie la moins compétente en matière de gestion commerciale car il suffit de posséder un permis de conduire pour devenir un chef d’une entreprise de transport (voyageurs ou de marchandises) dans le cadre du dispositif Ansej !!. Ces transporteurs sont aussi caractérisés par un très bas niveau par rapport aux autres activités. Pour les artisans, ils ne sont pas en reste, ils gèrent quotidiennement leurs affaires en satisfaisant les commandes des clients. Seuls les producteurs affichent des compétences dans le domaine commerciale et de marketing, en raison de la nature de leur activité, ils sont appelés à connaitre tous les détails sur l’évolution du marché et de la concurrence.

En outre, il est observé que les promoteurs ayant un niveau moyen et secondaire éprouvent plus d’intérêt à cause des lacunes subies en ce qui concerne les compétences commerciales.

Tableau 8 : Maitrise des compétences commerciales et marketing

	Pas maitrisée	Plutôt pas maitrisée	Plutôt maitrisée	maitrisée	Absolument maitrisée	TOTAL
Services	3	9	8	6		26
Artisanat		7	9	3		19

Transport	8	12				20
Agriculture		3				3
Producteur		4	4	4	1	13
BTP	4	3				7
professions libérales		1	6			7
Maintenance			3	3		6
Pèche			3			3
Total	15	39	33	16	1	104

Le niveau moyenne de l'importance de cette compétence se situe bien au milieu, en l'occurrence 2,5 soit, entre plutôt important et plutôt pas important, ceci s'explique par le fait que les activités sont dans la plupart des cas des activités qui ne nécessitent pas beaucoup de connaissances et de qualités relatives aux marchés. En effet, la création d'une micro-entreprise de menuiserie par exemple, dont le porteur jouissait d'une expérience, il se considérait comme étant compétant pour gérer ladite entreprise. Il en est de même pour les transporteurs et les activités estimées non innovantes. Néanmoins, le niveau de maitrise générale des compétences entrepreneuriales est seulement de 43% (2,19/5) et le niveau de maitrise par rapport à l'importance s'évalue à 88% (2,19/2,58) .

Tableau 9: Le besoin de compétences commerciales et marketing

compétences commerciales	
importance moyenne	maitrise moyenne
2,580/5	2,19 / 5
Besoin moyen= 0,387 / 5	

2.4. Les compétences en gestion financière

La quasi-totalité des porteurs manifestent un intérêt pour ce type de compétences. A titre d'exemple, il faut bien savoir déclarer une G50 et lire des bilans car dans les premières années, les jeunes promoteurs sont tenus de déposer des bilans auprès des services fiscaux dans la mesure où ils sont suivis au régime du réel .Par ailleurs, une bonne gestion financière des affaires est fondamentale pour les affaires.

Tableau 10: Importance des compétences en gestion financière

	Pas importante	Plutôt pas importante	Plutôt importante	Importante	Absolument importante	TOTAL

Services		1	12	9	4	26
Artisanat		3	3	13		19
transport de marchandises	0	15	5			20
Agriculture	1			2		3
Industrie		2	3	5	3	13
bâtiments et travaux publics			3	1	3	7
professions libérales				4	3	7
Maintenance			2	4		6
Pèche		1	1		1	3
Total	1	22	29	38	14	104

Cependant, pour ce domaine de compétences, il est relevé une faiblesse de connaissances en matière comptable, fiscale et parafiscale. En effet, sur 104 entreprises, seulement 22 chefs d'entreprise s'évaluent comme étant maitrisant ou plutôt maitrisant des compétences en gestion financière. Donc, un grand besoin en apprentissage est signalé dans cet ensemble de compétences.

Par ailleurs, il est observé que les promoteurs non universitaires souffrent plus de faiblesses au niveau de ce type de compétences. Les universitaires se sentent mieux connaitre certains aspects financiers surtout ceux qui ont fait une spécialité économique oufinancière à l'université. De même, pour les non bacheliers qui ont eu des cours soit au lycée, soit après une formation professionnelle.

Tableau 11: Maitrise des compétences en gestion financière

	Pas maitrisée	Plutôt pas maitrisée	Plutôt maitrisée	Maitrisée	Absolument maitrisée	TOTAL
Services	13	8	2	3		26
Artisanat	9	7	3			19
transport	5	15				20

Agriculture		3				3
Production	4	9				13
bâtiments et travaux publics	7					7
professions libérales	7					7
Maintenance	3	3				6
Pèche			3			3
Total	48	45	8	3	0	

La moyenne des 104 réponses des entrepreneurs donnent par ailleurs les résultats suivants sur les compétences en gestion financière. Le plus fort besoin de compétence chez les porteurs était observé dans cet axe de compétences. Le niveau de maitrise moyenne des entrepreneurs se situe au milieu entre pas maitrisée et plutôt pas maitrisée, or, le niveau d'importance est supérieur à « plutôt importante » et moins que « importante ». Cette faiblesse dans la maitrise est essentiellement du à l'absence d'une formation antérieure en gestion et un impact très faible de l'Ansej sur la gestion financière des petites entreprises. En fait, la formation technique dispensée par l'Ansej est loin d'être suffisante. En effet, une durée de trois heures consacrée pour le cours de la comptabilité est très courte.

Donc, un pourcentage avoisinant les 50% (1,58/3,35) n'est pas maitrisé par les entrepreneurs par rapport à l'importance de ces compétences pour les activités. Cependant, le pourcentage de maitrise des compétences est de 30% (1 ,58/5) par rapport au contexte général algérien.

Tableau 12:Le besoin de compétences en gestion financière

compétences en gestion financière	
Moyenne importance	Moyenne maitrise
3,35	1,58
Ecart moyen =1,7741	

Conclusion

Les jeunes éprouvent des besoins immenses en formation dans le monde des affaires, notamment pour les non bacheliers. Encore, il est insuffisant, voire impossible de prodiguer des compétences en trois jours comme c'est le cas pour l'Ansej. Pour comprendre des cours de gestion d'entreprise (comptabilité, fiscalité, etc), il est conseillé de consentir une durée minimum d'environ d'un mois pour la formation afin d'acquérir des compétences de base.

En Algérie, il semble très nécessaire de se pencher sur l'instauration d'un système d'information national, de banques de données et d'organismes professionnels capables de mener de véritables études de marché et des étude technico-économiques, qui vont renforcer et enrichir les connaissances des entrepreneurs sur l'environnement économique d'une façon générale et leurs marchés d'une façon particulière.

De même, une spécialisation sectorielle des accompagnateurs est préconisée afin de mieux accompagner et servir les porteurs de projets.

Il est par ailleurs proposé, la création d'un fond bibliothèque réservé aux porteurs de projets (dans le domaine de fiscalité, d'assurances, de stratégie, de ressources humaines, de comptabilité…etc), et l'encouragement des porteurs de projets à suivre des formations dans des écoles et instituts de gestion.

Les entrepreneurs peuvent par le biais de mentors, de conseillers ou de brainstorming parvenir à identifier des opportunités d'affaires qu'ils n'auraient pu identifier autrement. Les organismes d'accompagnement des porteurs de projets doivent recourir à des sessions pour créativité.

En plus, il faut définir une forme de projet dont une cohérence entre le porteur et son projet est recherchée. Pour y arriver, nous proposons de prendre appui sur les compétences du porteur de projet par rapport à son projet, de définir ses buts et ses motivations dans la création de l'entreprise puis de définir ses domaines de compétences et ses potentialités.

Une autre préconisation vise la définition des objectifs d'apprentissage durant la période d'accompagnement du projet, et donc la définition des compétences à développer en priorité. Il convient de définir un processus d'évaluation sur la période d'accompagnement pour mesurer sa progression par rapport aux objectifs d'apprentissage préalablement définis.

Bibliographie

1-ElamraniA,LemtaouiM,KabbaM, El ouazzani K,(2016), **Etude exploratoire de l’écosystème d’accompagnement à l’entrepreneuriat social au maroc**. 13e Congrès International Francophone en Entrepreneuriat et PME CIFEPME2016, 23-26 Oct,TroisRivieres-Canada.

2-Pluchart ,J.*(2012).* **L'accompagnement entrepreneurial. Quels biais psychologiques ?**, Revue internationale de psychosociologie et de gestion des comportements organisationnels *45/2012 (Vol. XVIII) , p. 217-238* .

3-Taktak-Kallel, I.(2018).« **De la pertinence de l’éthique professionnelle dans la régulation de l’accompagnement entrepreneurial. Une étude exploratoire en Tunisie** ». *Marché et organisations*, 33(3).

4-Philippart, P. (2017). « **L’accompagnement de l’entrepreneur en difficulté : questions autour d’un phénomène complexe** ». *Projectics / Proyéctica / Projectique*, 16(1), 11-29.

5- Charpentier, C. Duchène, M.(2009). « **L’accompagnement, un certain rapport des hommes entre eux** », sciences croisées, numero5,http://www.sciences-croisees.com/articles-2/numro-5-contributions-libres.

6- www.ansej.org.dz.(date d'accès :17-03-2019).

7-Berg G, LindeboomM, Lissdaniels.J,Sundquist.JSundquist K (2017), “**Mortality and the business cycle: Evidence from individual and aggregated data**”, *Journal of Health Economics*, Volume 56,2.2017,

8- SirelkhatimF.GangiY., (2015), “**Entrepreneurship education: A systematic literature review of curricula contents and teaching methods**”, *Cogent Business & Management*,2:1

9- Chandler,G.N.Jansen,E. (1992).”**The founder's self-assessed competence and venture performance***”*, Journal of Business Venturing, Vol 7, pp 223-236.

10- Bayad,M.Boughattas,Y.Schmitt,C.(2007). « **Démarche d’identification et évaluation : approche par référentiel de compétences** » ,5 congres international de l’académie de l’entrepreneuriat.Canada.

11- Bayad,M.Boughattas,Y. Schmitt,C.(2006). « **Le métier de l’entrepreneur : le processus d’acquisition des compétences** », 8 ème CIFEPME, Fribourg.

12-TARONDEAU J C. (1998). ***Analyse de Le management des savoirs***, Paris, Puf- Collection Que sais- je.

13-Loué C, Baronet J, Laviolette E, (2010). **Les compétences de l’entrepreneur, validation qualitative d’un référentiel auprès d’un échantillon de 29 entrepreneurs: France, Québec,Algérie** ; Colloque GRH, PME et entrepreneuriat : regards croisés 1er avril 2010, Montpellier, France.

14-Verstraete T. Saporta B. (2006), ***Création d'entreprise et Entrepreneuriat***, éditions de l'ADREG.

15-Fayolle A. &Verstraete T. (2005). ***Paradigmes et entrepreneuriat***, Revue del’entrepreneuriat, vol. 4, n° 1.

16-Toutain,O.Salgado,M.(2012).**Comment améliorer la performance des pédagogies entrepreneuriales par la mise en action.** 11 Congrès International Francophone en Entrepreneuriat et PME (CIFEPME), Oct 2012, BREST, France.

17- Françoise Sigot(2013).***Comment établir un bon business plan***, La Semaine Vétérinaire n° 1541 du 24/05/2013,France.

18- Verstraete T., Saporta B.(2006). ***Création d’Entreprise et Entrepreneuriat***, Éditions de l’ADREG ((http :// www. adreg. net).

19-Masmoudi M , (2007).**Etude exploratoire des processus et des modèles d’incubation en entrepreneuriat :cas des pépinières tunisiennes**. Thèse de doctorat,Université du Sud Toulon-Var.

20- Loué C, Baronet J, Laviolette E, (2010). **Les compétences de l’entrepreneur, validation qualitative d’un référentiel auprès d’un échantillon de 29 entrepreneurs: France, Québec,Algérie** ; Colloque GRH, PME et entrepreneuriat : regards croisés 1er avril 2010, Montpellier, France.

Annexe : Le référentiel de compétences :

1- Compétences entrepreneuriales

- Impulser une organisation en mobilisant des ressources humaines, matérielles etfinancières

- Détecter une opportunité d’affaire

- Avoir une vision stratégique, déterminer les axes stratégiques les plus porteurs pourl’entreprise

- Formaliser un business plan

- Innover, faire preuve de vision entrepreneuriale, positionner son entreprise parrapport à la concurrence en concevant de nouveaux produits

- Connaître et appréhender le marché

- Etre visionnaire, avoir du flair, du feeling, de l’instinct

2- Compétences commerciales et marketing

- Déployer un argumentaire de vente dans le but de convaincre un client

- Démarcher, prospecter lors de salons, faire du e-mailing, du phoning, utiliser desportails professionnels sur internet.

- Développer une stratégie commerciale, des moyens pour attirer des nouveaux clients (plans d’action hebdomadaires, mensuels…).

- Adapter les produits à la demande du client, « cibler », le bon produit pour le bonClient.

- Faire une étude de marché, une analyse SWOT, analyser les prix pratiqués parl’entreprise et les comparer à ceux de la concurrence.

- Faire du benchmarking, une veille concurrentielle.

3- Compétences en gestion financière

- Savoir lire un bilan, le décrypter, l’analyser et en tirer des pistes d’action, des

conclusions.

- Savoir lire un compte de résultat, un compte de résultat prévisionnel, le décrypter,l’analyser et en tirer des pistes d’action, des conclusions.

- Utiliser des ratios, des indicateurs, des tableaux de bord pour analyser, diagnostiquer l’entreprise, faire un audit qualitatif et quantitatif de l’entreprise.

- Calculer les coûts, les prix de revient, la marge- Remplir un état déclaratif : fiscal, parafiscal, social.

THE ATTITUDES TOWARDS THE USE OF SOCIAL MEDIA TECHNOLOGIES IN LEARNING ENGLISH LANGUAGE AMONG COLLEG OF ENGINEERING STUDENTS: EVIDENCE FROM HADHRMAOUT UNIVERSITY

وجهات النظر حول استخدام تكنولوجيات التواصل الاجتماعي في تعلم اللغة الانجليزية بين طلاب كلية الهندسة : دراسة تطبيقية على طلاب جامعة حضرموت

THE ATTITUDES TOWARDS THE USE OF SOCIAL MEDIA TECHNOLOGIES IN LEARNING ENGLISH LANGUAGE AMONG COLLEG OF ENGINEERING STUDENTS: EVIDENCE FROM HADHRMAOUT UNIVERSITY

KhaledSalmenAljaaidi

Hadhramout University
Email: k.aljaaidi@psau.edu.sa

Saeed Ali Omer Bahaj

Hadhramout University
Email: drsaeedbahaj@gmail.com

Abstract

This study aims at examining the association of using social media technologies, namely; Whatsapp application, as a learning tool for English Language learning among College of Engineering's students at Hahdramout University for the academic year 2018-2019. This study uses a survey-based methodology to collect data from 50 enrolled students for the considered academic year regarding their attitudes towards the use of WhatsApp in learning English Language. Using the descriptive analysis, the results show that there is a positive satisfaction in the attitudes of the students towards the use of WhatsApp in improving their learning performance inside and outside the classroom. Further, the students indicated to the fact that the WhatsApp is an easy application that can be used anywhere and anytime as well as it can enhance students' interaction and learning experiences in English Language. The results of this study can benefit decision and policy makers at the University level.

Keywords: WhatsApp application, English Language, Hadhramout University.
JEL: N70

THE ATTITUDES TOWARDS THE USE OF SOCIAL MEDIA TECHNOLOGIES IN LEARNING ENGLISH LANGUAGE AMONG COLLEG OF ENGINEERING STUDENTS: EVIDENCE FROM HADHRMAOUT UNIVERSITY

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة اختبار علاقة استخدام تكنولوجيا التواصل الاجتماعي (تطبيقات الواتس آب) كأداة لتعلم اللغة الانجليزية بين طلاب كلية الهندسة في جامعة حضرموت للسنة الاكاديمية 2018-2019م . استخدم هذا البحث منهجية الاستبانة في جمع بيانات الدراسة ، وقد تمثلت عينة الدراسة النهائية بعدد 50 طالب . وأظهرت نتائج التحليل الوصفي لهذه الدراسة أن هناك درجة رضا ايجابية في مواقف الطلاب تجاه استخدام تطبيقات الواتس آب في تعلم اللغة الانجليزية وذلك من خلال تحسين أدائهم التعليمي داخل وخارج الفصول الدراسة . كما اشارت النتائج الى أن الطلاب ينظرون لتطبيقات الواتس آب على أنها من البرامج السهلة الاستخدام في كل مكان وفي اي وقت ، وأنها تعزز من مستوى تفاعلهم وزيادة خبراتهم التعليمية في اللغة الانجليزية . نتائج هذه الدراسة مفيدة لمتخذي القرارات وواضعي السياسات على مستوى الجامعة .

الكلمات المفتاحية : تطبيقات الواتس آب ، اللغة الانجليزية ، جامعة حضرموت

THE ATTITUDES TOWARDS THE USE OF SOCIAL MEDIA TECHNOLOGIES IN LEARNING ENGLISH LANGUAGE AMONG COLLEG OF ENGINEERING STUDENTS: EVIDENCE FROM HADHRMAOUT UNIVERSITY

1.0 Introduction

Education is one of the most critical pillar of a nation's development, especially in this day and age. The education sector and systems have undergone significant shifts in the last few decades, particularly in approaches from traditional methods (teacher-centered methods) where the teacher is the center of learning to learner-centered methods, where the learner plays a crucial role in the learning process. The teacher, therefore, has become a facilitator of learning. This shift has been made more pronounced by the several technological innovations and other applications that have been employed in the education systems.

In the 21st century, there has been a robust development in technologies within the education paradigm. It must be noted that technology has become the core driver of several activities in the life of a human being. Several applications have been develop to help man discharge a number of functions as well as communicate with little barriers of space and distance. With a smart phone, a person can use such applications as WhatsApp, Telegram, Instagram, Twitter, Facebook etc. It is undeniable that the current generation is one breed of techno savvy individuals whose interest and use of these gadgets are unstoppable. Therefore, educationist as well as other stakeholders must take cognizance of this fact and begin thinking and planning appropriately. The teaching approaches utilized in the past has changed significantly and any conscious comparison between the past five decades and today would reveal great shifts in terms of teaching aids, the role of a teacher as well as motivational strategies. However, in spite of these changes, today's student has challenges in attention and motivation to learn when compared with the yesteryears student.

According to Ho (2011), WhatsApp or WhatsApp Messenger is one of the social media platforms that allow users to send and receive instant messages between individuals and groups. Users having Android tablets and smartphones can only access these applications. The undergraduates in a university setup use these applications more than any other group. Initially, WhatsApp only allowed no more than ten members but now, the membership has been extended to larger numbers. Language teachers often leverage on this technology to form groups for their

classes. The purpose of this research is to explore the use of WhatsApp as a language-learning tool in regards to Mandarin Language teaching and learning.

This study aims at examining the association of using social media technologies, namely; Whatsapp application, as a learning tool for English Language learning among College of Engineering's students at Hahdramout University for the academic year 2018-2019.

2.0 Literature Review

Communicative competence is effectively enhanced through realistic interaction by using contextualized and meaningful language (Oxford, 1991). However, it has been noted that the time in a lesson is not enough to effectively practice the four language skills (reading, writing, speaking and listening). Consequently, WhatsApp has played a crucial role in filling this gap. Hani's (2014) study indicated a significant difference between the journaling participants' pre-test and post-test writing scores. Moreover, the individual item scores' test showed a statistically significant development both in voice and vocabulary choice, which are the two key characteristics of writing. In this connection, this study is very important because it provide insights that would help a teacher stretch for the impossible. This is a view supported by Zurrita and Nussbaum (2004) in their argument that mobile technology is very crucial in teaching and learning. On the other hand, Wood (2003) asserted that the employment of wireless technology within the education system is very beneficial in reducing the challenges of the digital world such as phones and personal digital assistants (PDA) in developing countries. These devices are both inexpensive and readily available when compared to laptops. This is a proposition supported by Metcalf, Milrad, Cheek, Raasch& Hamilton (2008) in their assertion that the use of mobile phones greatly enhances the students' performance of science and mathematics in class.

Maria (2016) postulates that the use of WhatsApp is very helpful in motivating learners to improve on their writing skills; a skill considered the most difficult of the four language skills. This is because a learner responds better when they use technology such as the internet due to its interactive nature. The internet is accessible with mobile phones and thus students can be highly motivated to learn L2.

The students have been found to have positive attitude towards social media platforms such as Facebook because they are engagement tool (Tze Ying Sim et al, 2014). These engagements are also very important in bolstering the class interactions and participation as well as boosting the interest on content being learned in class. In this study, the distinguishing features that affect this

engagement are also examined. In their study, Abraham Gert van der Vyver et al (2015) although WhatsApp is considered informal platform, it has been proven that it is the best means of enhancing managerial communication on any project. In the education system such as the university, lecturers can use smartphones to teach interactively outside the classroom setting with significant effect. According to Laurillard, (2002), the dissemination of information and learning resources can be sent and received anywhere at any time. Today, a bigger percentage of students possesses a smartphone, and can thus easily access and spent a lot of time in these social media platforms. These platforms allow both the students and the lecturers to communicate in real-time thus sharing a wider amount of material online.

In a study by Andújar-Vaca et al., (2017), titled "WhatsApp and its Potential to Develop oral Skills" it is clear that social media can greatly boost language competence and production as well as negotiation of meaning as exhibited by the experimental group. therefore, it can be said that mobile learning affords learners an opportunity to negotiate meaning, reflect and evaluate their own performance in various interactive contexts as well as through feedback, making mobile learning one of the most powerful learning tool for L2 development. On the other hand, GhadaAwada (2016) in their study indicated that the use of WhatsApp mediation was more effective in improving critique writing competency of the participants than it does regular instruction. It also increases the participants' motivation levels to learn language.

In Nedal's (2014) study titled "Impact of WhatsApp Group's Utilization on EFL student's Vocabulary Writing Amelioration," there is significant difference between the journaling participants' overall pre-test and post-test writing scores. In addition, the individual item scores' test showed a statistically significant development both in voice and vocabulary choice, which are the two key characteristics of writing. In this regard, this study is very helpful, especially in assisting teachers to understand the advantages of WhatsApp electronic dialogue journaling in the development of voice writing skills, word choice and vocabulary of the students.

Man's (2014) study "The Utilization of Instant Messaging in raising of Awareness of Academic Vocabulary" results indicated that it led to the increase in the scores of the participants. From the interview data, it is evident that the participants positively look at the use of IM because it helped them more aware of the wide range of academic words. This view is supported by AburezeqandFawzi Fayez Ishtaiwa's (2013) study "The Impact of WhatsApp in Interaction and Arabic Language Teaching Course" in which the findings showed that WhatsApp platform provides the learners with space for expressing ideas, exchanging information as well as communicating in real-time. However, the use of WhatsApp platform is not devoid of challenges related to learning such as cost or expenses, distraction to learning, extra workload and lack of commitment to effective use of the platform by the learners.

In a study conducted by BasmaIssa Ahmad Alsaleem (2013), the results indicated that the students who journaled showed a significant difference in overall pre-test and post-test writing scores. The results also showed a statistically significant improvement in both word choice and voice, which are important writing factors. Therefore, this study will offer crucial insights that would help teachers utilize effectively the WhatsApp electronic dialogue journaling in improving their students' word choice, vocabulary and writing skills.

Additionally, a study by AichaBlehchAmry (2014) "The Impact of WhatsApp Mobile Social Learning of The achievement and Attitudes of Females Students and Compared with Face to Face Learning in the Classroom" showed that real differences exist (0.05 alpha level) in the experimental group's achievement and attitudes as aided by WhatsApp mobile. Without WhatsApp mobile learning activities, face-to-face learning may not be very effective in this century.

3.0 Methodology and Data Collection

In this section, a survey instrument was used and data collection procedures are discussed. This survey isadopted and adapted from Kumar, Lian&Vasudevan (2016). The questionnaire is divided into two sections (referred to assections A and B). Section A consisted of eighteen (18) statements. Using a five- point Likert scale, respondents were asked to indicate their agreement or disagreement with

each statement (1 as strongly disagree to 5as strongly agree). The survey was distributed in Arabic language.Section B of the questionnaire is designed to obtain demographic characteristics of the respondents. Questionsasked in this part relate to age, gender, and level of study.Initially, the questionnaire was pre-tested on a total of 15 students, studying at Hadhramout Universitywith a view to refine the questionnaire. Every step was taken to ensure that the final questionnaire was clearlyand easily understood by the respondents.All questionnaires were personally distributed to a group of 110 undergraduate students of computer engineering at Hadhramout University enrolled for the academic year 2018/2019. 51 usable responses werereceived with a response rate of 46%. A descriptive analysis is used to analyze the questionnaire.

4.0 Results and Discussions

4.1 Respondents Profile

Table 1: Summary of the demographic makeup of the sample

Demographic	Frequency (n=51)	Percent (%)
Gender		
Male	31	60.8
Female	20	39.2
Age		
Less than 19	49	96.1
19 – 25	2	3.9
26 – 30	0	0
31 – 35	0	0
Above 35	0	0
Level of Study		
Freshmen	5	10.2
Sophomore	40	78
Junior	6	11.8
Senior	0	0

A total of 51 questionnaires were gathered from the survey. As shown in Table 1, the majority of therespondents (60.8.4%) were male, and (39.2%) were female. The largest group (96.1.0%), in terms of age, was thoseaged less than 19. Specifically,

(3.9%) were aged between 19 and 25. Regarding the level of study, the largest group (78%) was sophomore, (11.8 %)was junior, and (10.2%) was a freshmen.

4.2 Findings and Discussions

The findings of the study illustrate that the respondents, in general, have a positive perception on the use of WhatsApp application in learning English language. Tables from 2 to 19 list the 18 statements and show the level of agreements for each statement.

Table 2: The use of WhatsApp in enriching English Vocabulary

No.	Statements	The Scale				
		Strongly Disagree	Disagree	Neutral	Agree	Strongly Agree
1	The use of WhatsApp has help enrich my English vocabulary	7 (14%)	5 (10%)	9 (18%)	19 (38%)	10 (20%)

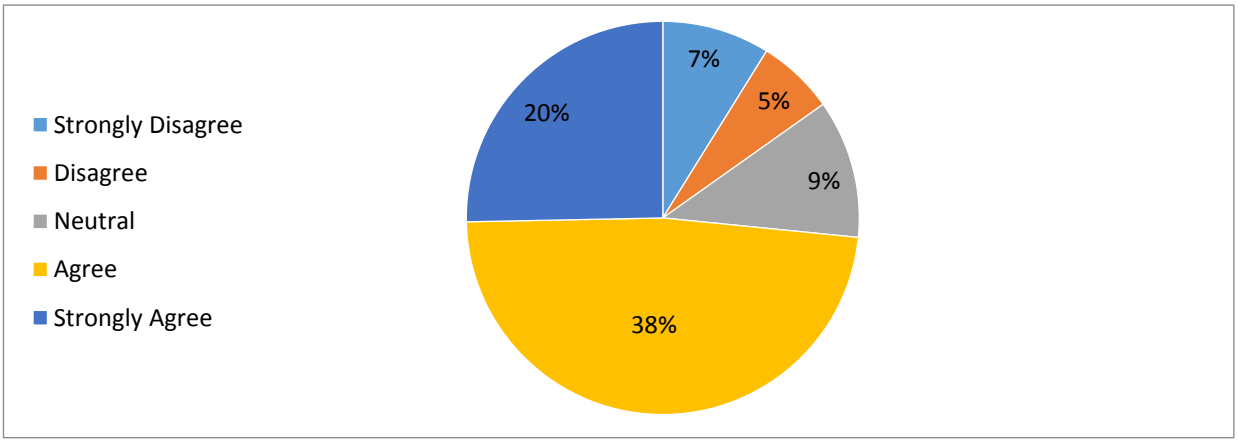

Figure (1): The use of WhatsApp in enriching English Vocabulary

Table 2 and Figure 1 depict that the majority of the respondents 30 (58%) agreed that the use of WhatsApp has helped them enriching their English vocabulary.

Table 3: The use of WhatsApp in improving listening skills

No.	Statements	The Scale				
		Strongly Disagree	Disagree	Neutral	Agree	Strongly Agree
2	The use of WhatsApp has helped improve my English listening skills	6 (12%)	11 (22%)	12 (24%)	15 (30%)	6 (12%)

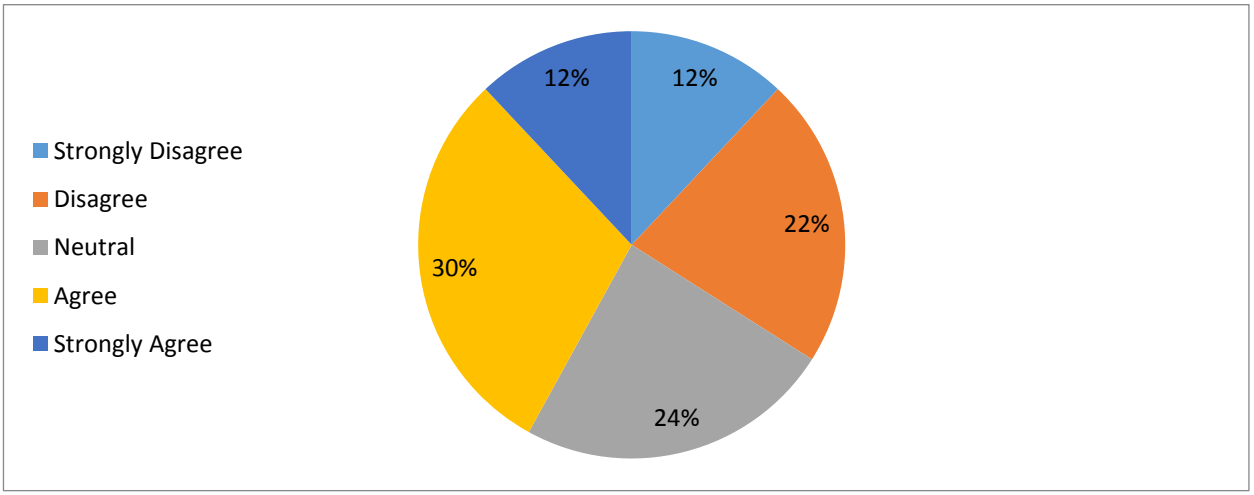

Figure (2): The use of WhatsApp in improving listening skills

Table 3 and Figure 2 show that 21 (42%) of the respondents agreed that the use of WhatsApp has helped them to improve their English listening skills. On the other hand, a number of 17 (34%) of the respondents were disagree with this statement and the rest was in a neutral position. This gives an indication of the general agreement of the respondents towards the usefulness of WhatsApp application in improving their listening skills.

Table 4: The use of WhatsApp in improving grammar skills

No.	Statements	The Scale				
		Strongly Disagree	Disagree	Neutral	Agree	Strongly Agree
3	The use of WhatsApp has helped improve my English grammar skills	6 (12%)	13 (26%)	13 (26%)	15 (30%)	3 (6%)

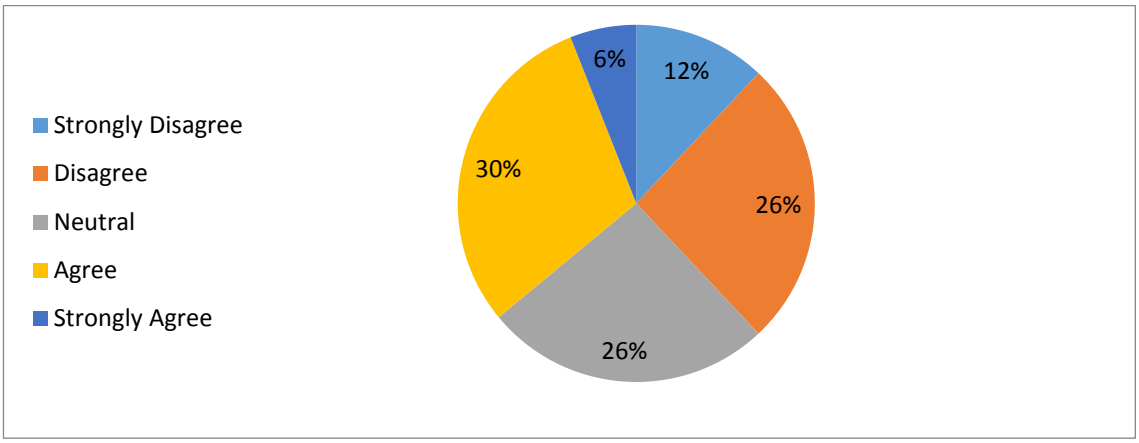

Figure (3): The use of WhatsApp in improving grammar skills

Table 4 and Figure 3 revealed that 18 (36%) of the respondents agreed that the use of WhatsApp has helped them to improve their grammar skills. Conversely, a number of 19 (38%) of the respondents were disagree with this statement and the rest was in a neutral position. This gives an indication of a moderate agreement of the respondents towards the usefulness of WhatsApp application in improving their grammar skills.

Table 5: The use of WhatsApp in improving reading skills

No.	Statements	The Scale				
		Strongly Disagree	Disagree	Neutral	Agree	Strongly Agree
4	The use of WhatsApp has helped improve my English reading skills	6 (12%)	9 (18%)	8 (16%)	15 (30%)	12 (24%)

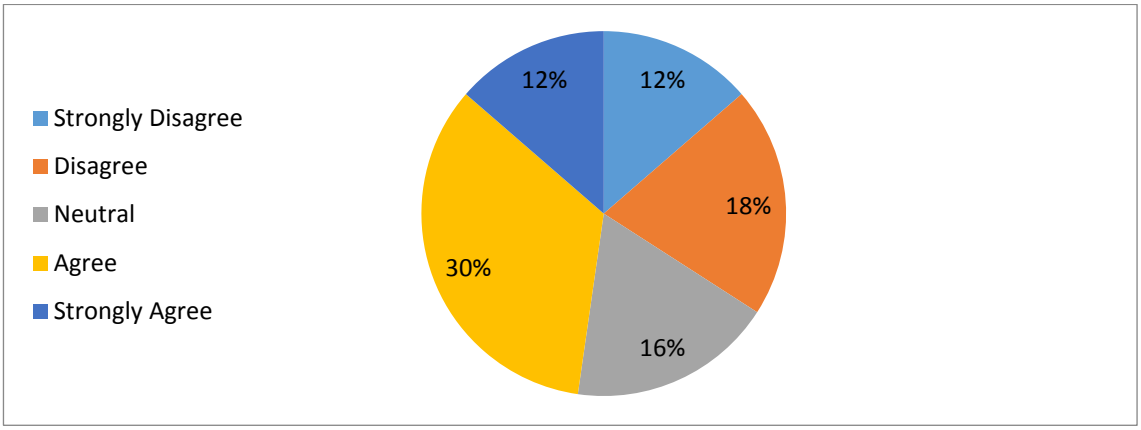

Figure (4): The use of WhatsApp in improving reading skills

Table 5 and Figure 4 depict that the majority of the respondents 27 (54%) agreed that the use of WhatsApp has helped them improving their reading skills.

Table 6: The use of WhatsApp in improving reading skills

No.	Statements	The Scale				
		Strongly Disagree	Disagree	Neutral	Agree	Strongly Agree
5	The use of WhatsApp has helped improve my English writing skills	6 (12%)	5 (10%)	14 (28%)	15 (30%)	10 (20%)

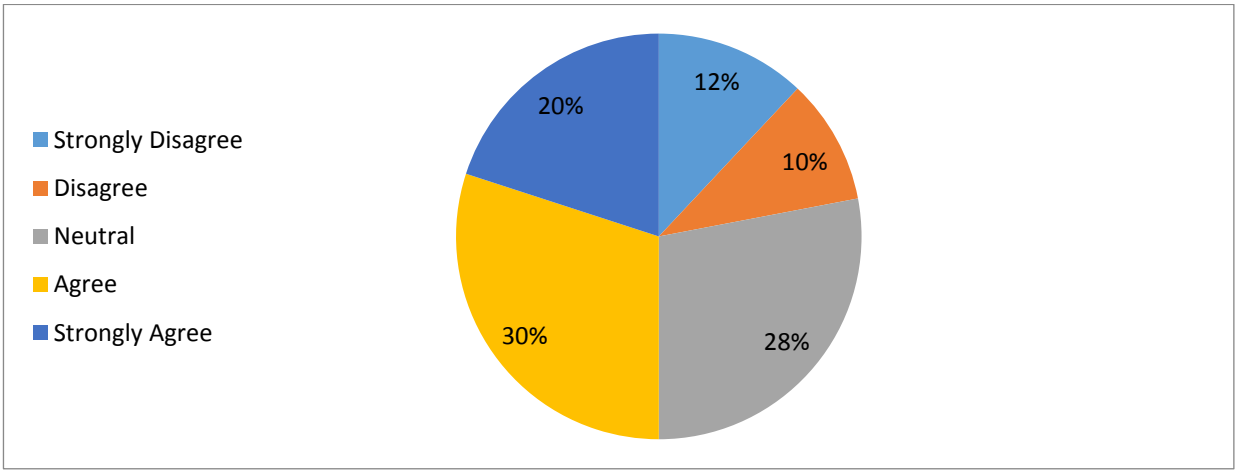

Figure (5): The use of WhatsApp in improving writing skills

Table 6 and Figure 5 illustrate that an approximately of 25 (50%) agreed that the use of WhatsApp has helped them improving their writing skills.

Table 7: The use of WhatsApp in improving reading skills

No.	Statements	The Scale				
		Strongly Disagree	Disagree	Neutral	Agree	Strongly Agree
6	The use of WhatsApp has helped improve my English speaking skills	6 (12%)	14 (28%)	11 (22%)	17 (34%)	2 (4%)

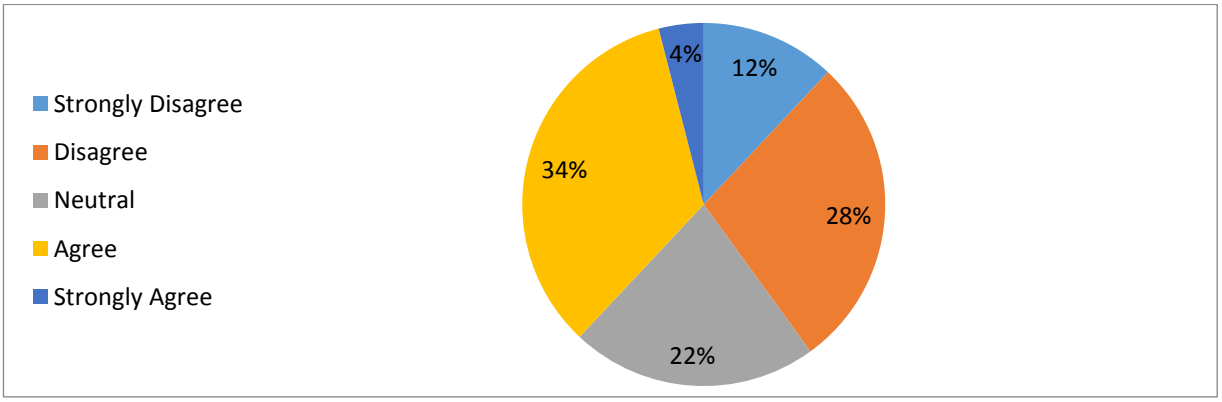

Figure (6): The use of WhatsApp in improving speaking skills

Table 7 and Figure 6 indicate that 19 (38%) of the respondents agreed that the use of WhatsApp has helped them to improve their speaking skills. Conversely, a number of 20 (40%) of the respondents were disagree with this statement and the rest was in a neutral position. This gives an indication of a reasonable agreement of the respondents towards the usefulness of WhatsApp application in improving their speaking skills.

Table 8: The use of WhatsApp in creating a platform to use English

No.	Statements	The Scale				
		Strongly Disagree	Disagree	Neutral	Agree	Strongly Agree
7	The use of WhatsApp has created a platform for me to use English	5 (10%)	7 (14%)	19 (38%)	17 (34%)	2 (4%)

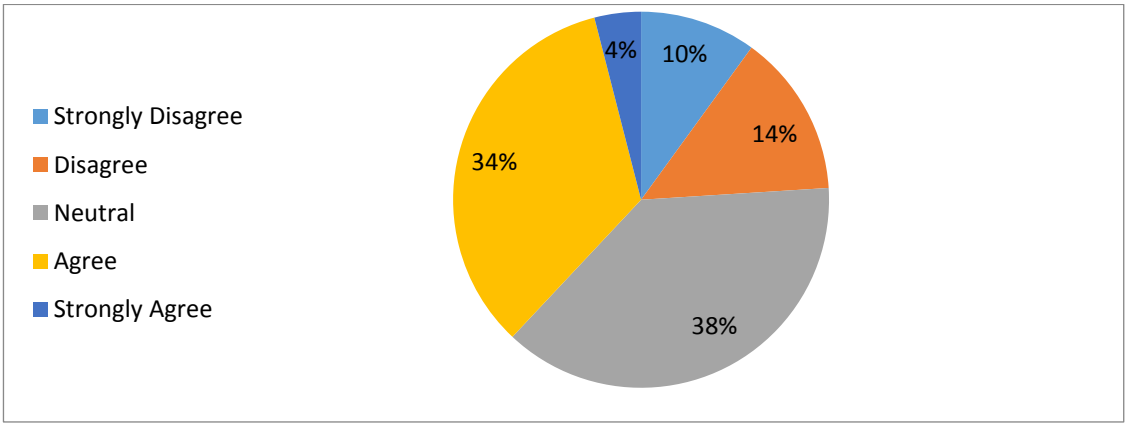

Figure (7): The use of WhatsApp in creating a platform to use English

Table 8 and Figure 7 reveal that the number of respondents 19 (38%) agreed on the use of WhatsApp in creating a platform to use English outweighs the number of respondents 12 (24%) who disagreed. This gives a signal that there is a satisfaction expressed by the respondents towards the usefulness of WhatsApp application in using English.

Table 9: The use of WhatsApp in improving conversation skills

No.	Statements	The Scale				
		Strongly Disagree	Disagree	Neutral	Agree	Strongly Agree
8	The use of WhatsApp has helped improve my English conversations skills	2 (4%)	6 (12%)	28 (56%)	12 (24%)	2 (4%)

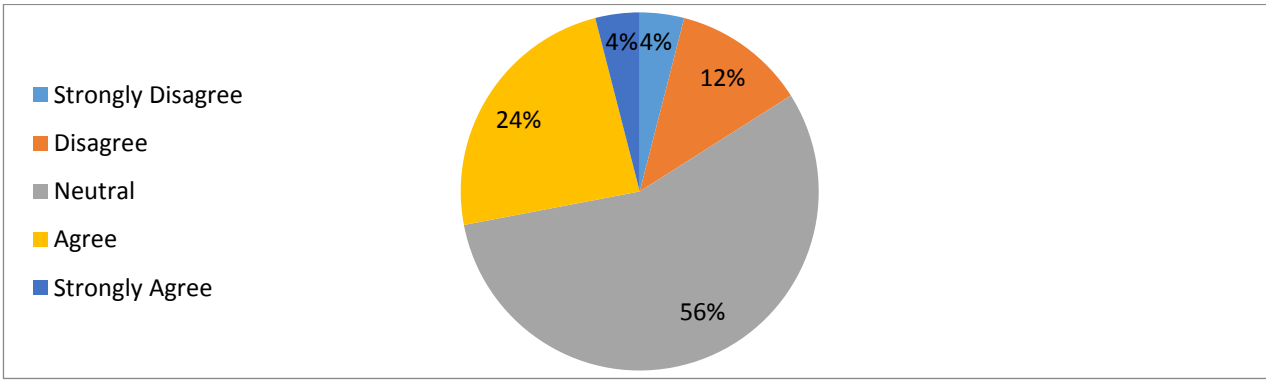

Figure (8): The use of WhatsApp in improving conversation skills

Table 9 and Figure 8 reveal that the number of respondents 14 (28%) agreed on the use of WhatsApp in improving their conversation skills outweighs the number of respondents 8 (16%) who disagreed. This gives a signal that there is a satisfaction expressed by the respondents towards the use of WhatsApp application in improving their conversation skills.

Table 10: The use of WhatsApp in obtaining information of learning English

No.	Statements	The Scale				
		Strongly Disagree	Disagree	Neutral	Agree	Strongly Agree
9	The use of WhatsApp has allowed me to get instant information of learning English	4 (8%)	8 (16%)	27 (54%)	6 (12%)	5 (10%)

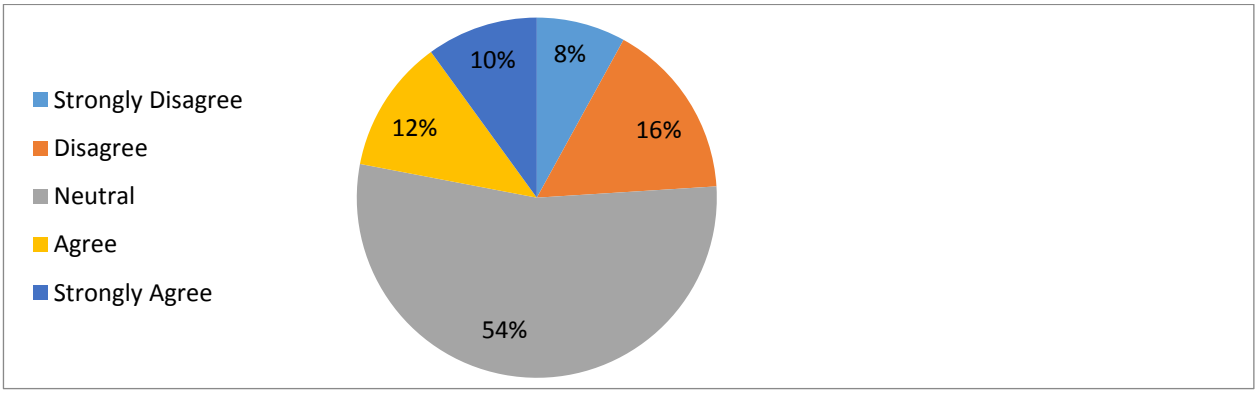

Figure (9): The use of WhatsApp in obtaining information of learning English

Table 10 and Figure 9 report that 11 (22%) of the respondents agreed that the use of WhatsApp has allowed them to get instant information of learning English. Contradictory, a number of 12 (24%) of the respondents were disagree with this statement and the rest was in a neutral position. This gives an indication of a reasonable agreement of the respondents towards the usefulness of WhatsApp in proving them an instant information of learning English.

Table 11: The use of WhatsApp in allowing to take a great control on language learning

No.	Statements	The Scale				
		Strongly Disagree	Disagree	Neutral	Agree	Strongly Agree
10	The use of WhatsApp has allowed me to take great control on my language learning	6 (12%)	5 (10%)	20 (40%)	16 (32%)	3 (6%)

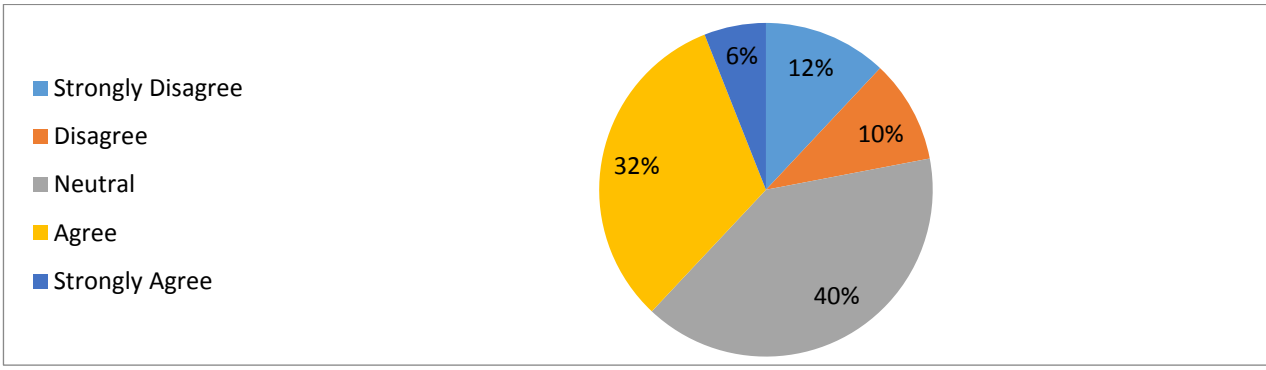

Figure (10): The use of WhatsApp in allowing to take a great control on language learning

Table 11 and Figure 10 revealed that 19 (38%) of the respondents agreed that the use of WhatsApp has allowed them to take great control on their language learning. Conversely, a number of 11 (22%) of the respondents were disagree with this statement and the rest was in a neutral position. This gives an indication of a moderate agreement of the respondents towards the usefulness of WhatsApp application in controlling language learning.

Table 12: The use of WhatsApp in increasing the motivation to learn and use English

No.	Statements	The Scale				
		Strongly Disagree	Disagree	Neutral	Agree	Strongly Agree
11	The use of WhatsApp has increased my motivation to learn and use English	8 (16%)	5 (10%)	12 (24%)	18 (36%)	7 (14%)

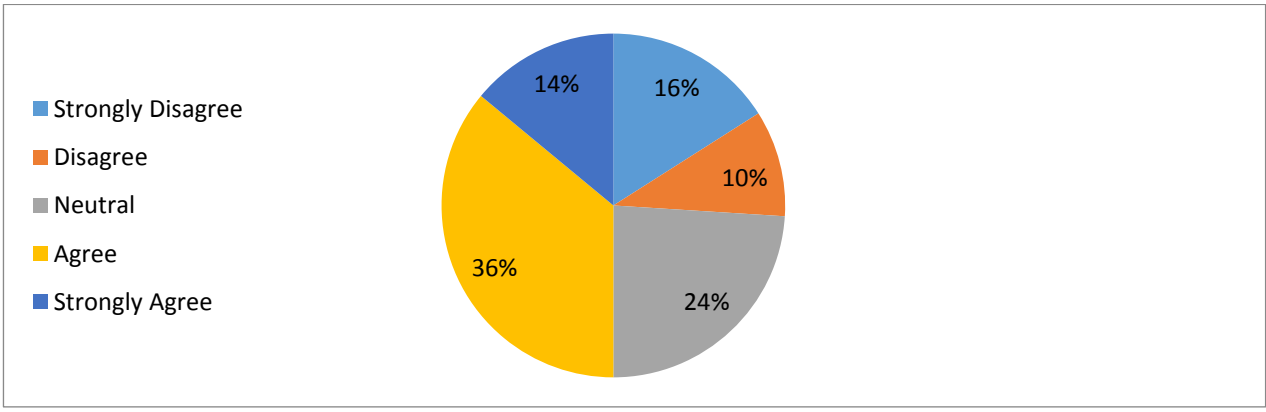

Figure (11): The use of WhatsApp in increasing the motivation to learn and use English

Table 12 and Figure 11 show that 25 (50%) of the respondents agreed that the use of WhatsApp has increased their motivation to learn and use English. Conversely, a number of 13 (26%) of the respondents were disagree with this statement and the rest was in a neutral position. This gives an indication the majority of the respondents agreed towards the usefulness of WhatsApp application in increasing their motivation to learn and use English.

Table 13: The use of WhatsApp in enhancing the ability in using English Language

No.	Statements	The Scale				
		Strongly Disagree	Disagree	Neutral	Agree	Strongly Agree
12	The use of WhatsApp has enhanced my ability in using English language	2 (4%)	7 (14%)	23 (46%)	15 (30%)	3 (6%)

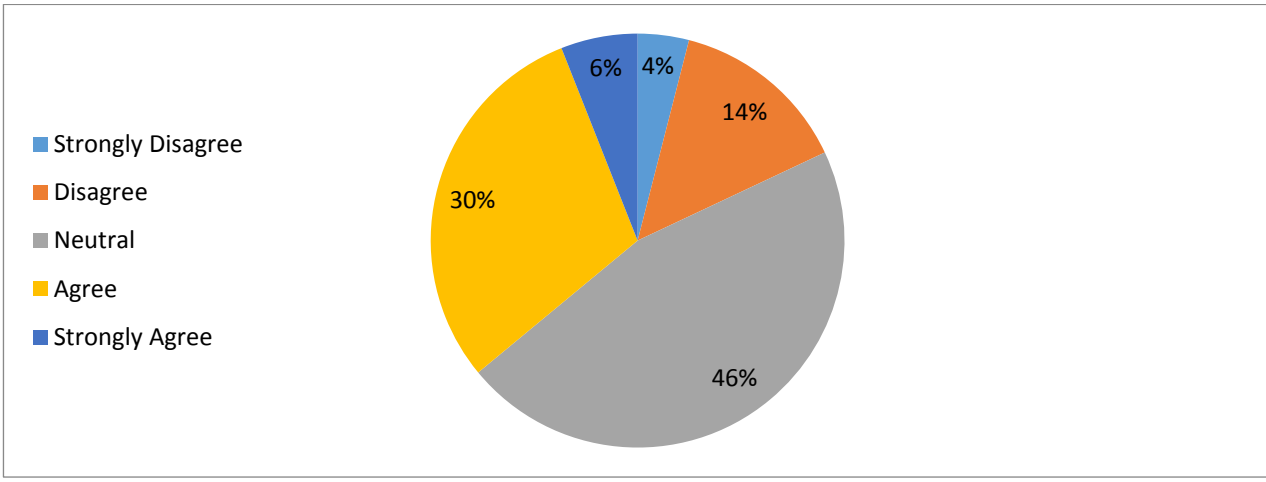

Figure (12): The use of WhatsApp in enhancing the ability in using English Language

Table 13 and Figure 12 explicit that 18 (36%) of the respondents agreed that the use of WhatsApp has enhanced their ability in using English language. Conversely, a number of 9 (18%) of the respondents were disagree with this statement and the rest was in a neutral position. This gives an indication that there is an acceptable agreement of the respondents towards the usefulness of WhatsApp application in enhancing their ability in using English language.

Table 14: The interesting of learning English using WhatsApp

No.	Statements	The Scale				
		Strongly Disagree	Disagree	Neutral	Agree	Strongly Agree
13	The use of WhatsApp in learning English is interesting	7 (14%)	8 (16%)	17 (34%)	9 (18%)	9 (18%)

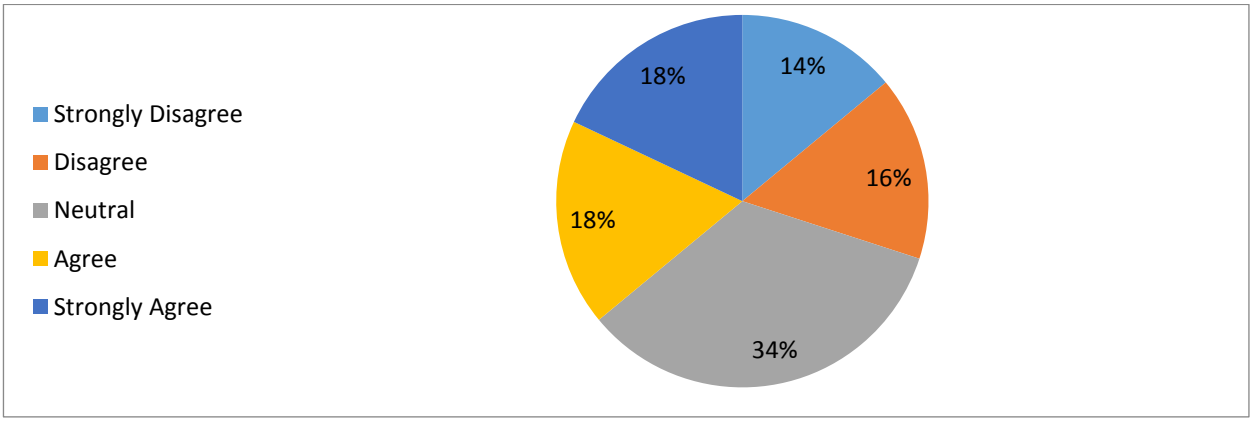

Figure (13): The interesting of learning English using WhatsApp

Table 14 and Figure 13 display that 18 (36%) of the respondents agreed that the use of WhatsApp in learning English is interesting. Conversely, a number of 15 (30%) of the respondents were disagree with this statement and the rest was in a neutral position. This gives an indication that there is an acceptable agreement of the respondents towards the usefulness of WhatsApp application as an interesting tool in learning English language.

Table 15: The fun of learning English using WhatsApp

No.	Statements	The Scale				
		Strongly Disagree	Disagree	Neutral	Agree	Strongly Agree
14	The use of WhatsApp to learn English is fun	8 (16%)	5 (10%)	18 (36%)	11 (22%)	8 (16)

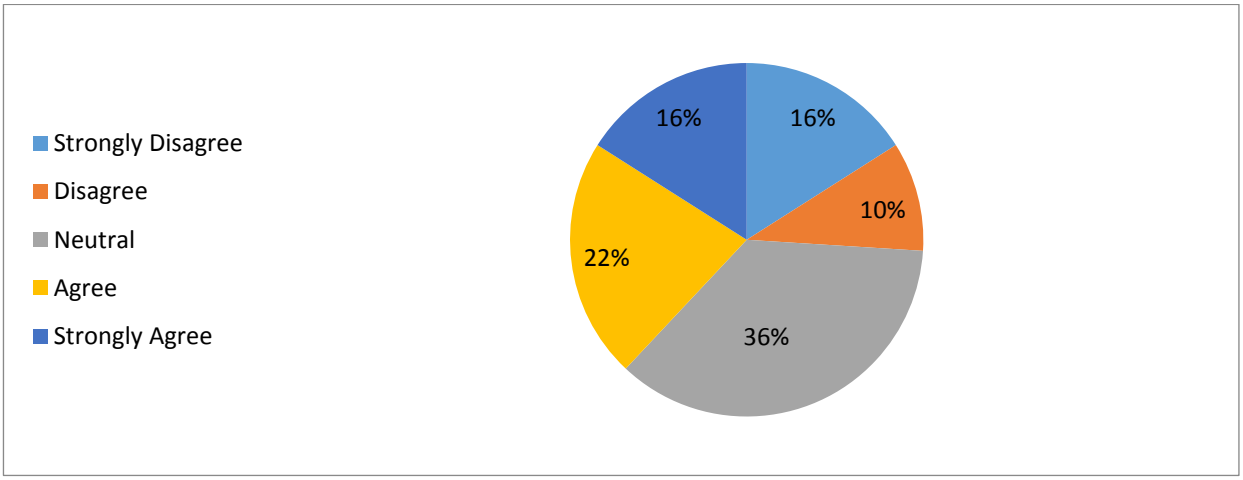

Figure (14): The fun of learning English using WhatsApp

Table 15 and Figure 14 exhibit that 19 (38%) of the respondents agreed that the use of WhatsApp in learning English is fun. Conversely, a number of 13 (26%) of the respondents were disagree with this statement and the rest was in a neutral position. This gives an indication that there is an acceptable agreement of the respondents towards the usefulness of WhatsApp application as a fun tool in learning English language.

Table 16: The help of WhatsApp in reminding what I learned in the English class

No.	Statements	The Scale				
		Strongly Disagree	Disagree	Neutral	Agree	Strongly Agree
15	The use of WhatsApp has helped me remember what I learned in my English class	9 (18%)	5 (10%)	20 (40%)	10 (20%)	6 (12%)

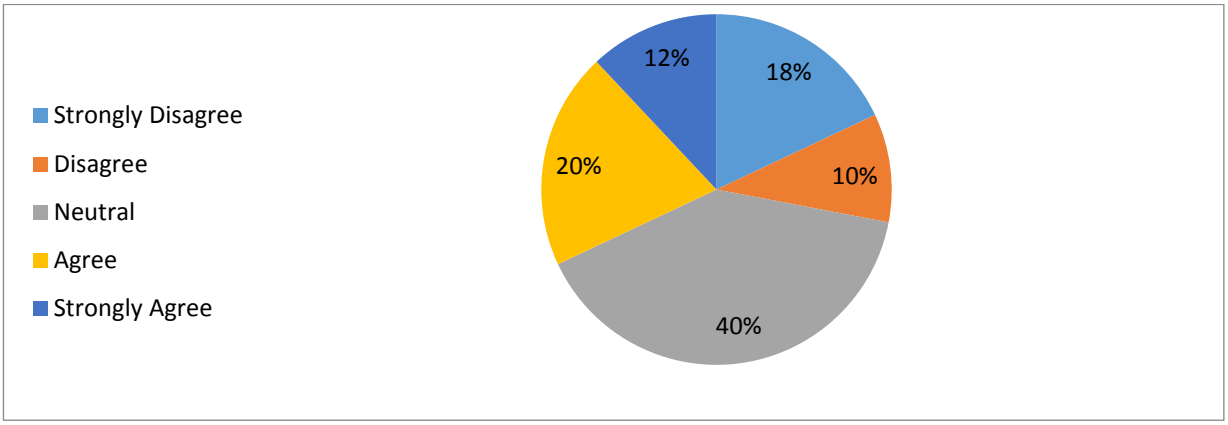

Figure (15): The help of WhatsApp in reminding what I learned in the English class

Table 16 and Figure 15 exhibit that 16 (32%) of the respondents agreed that the use of WhatsApp has helped them remembering what they have learned in their English class. Conversely, a number of 14 (28%) of the respondents were disagree with this statement and the rest was in a neutral position. This gives an indication that there is an acceptable agreement of the respondents towards the usefulness of WhatsApp application in reminding them what they have studied in their English class.

Table 17: The use of WhatsApp in increasing the interaction with classmates

No.	Statements	The Scale				
		Strongly Disagree	Disagree	Neutral	Agree	Strongly Agree
16	The use of WhatsApp to learn English has increased my interaction with my lecturer and classmates.	9 (18%)	7 (14%)	23 (46%)	7 (14%)	4 (8%)

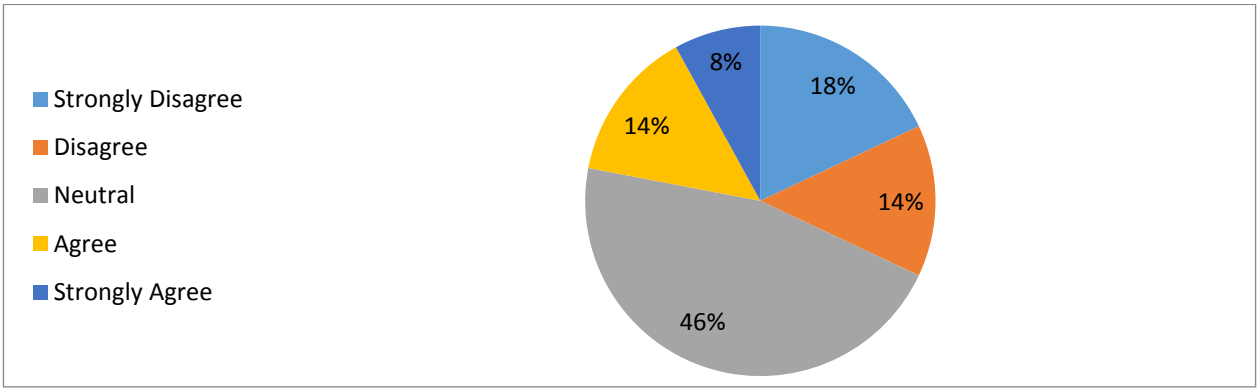

Figure (16): The use of WhatsApp in increasing the interaction with classmates

Table 17 and Figure 16 exhibit that 11 (22%) of the respondents agreed that the use of WhatsApp has increased their interaction with their lecturer and classmates. Conversely, a number of 16 (32%) of the respondents were disagree with this statement and the rest was in a neutral position. This gives an indication that there is an inacceptable agreement of the respondents towards the usefulness of WhatsApp application in increasing their interaction with their lecturer and classmates.

Table 18: The use Voice notes in WhatsApp in speaking English

No.	Statements	The Scale				
		Strongly Disagree	Disagree	Neutral	Agree	Strongly Agree
17	Using the Voice notes feature in WhatsApp to speak in English is easy	9 (18%)	7 (14%)	23 (46%)	7 (14%)	4 (8%)

Table 19: The challenge of using WhatsApp in learning English

No.	Statements	The Scale				
		Strongly Disagree	Disagree	Neutral	Agree	Strongly Agree
18	I feel it was challenging to use WhatApp to learn English	8 (16%)	11 (22%)	17 (34%)	10 (20%)	4 (8%)

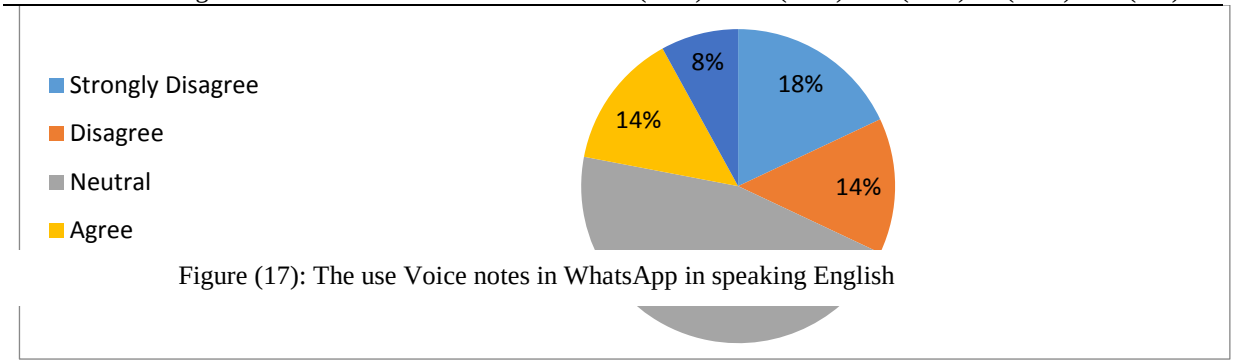

Figure (17): The use Voice notes in WhatsApp in speaking English

Table 18 and Figure 17 display that 11 (22%) of the respondents agreed that the use of WhatsApp especially the feature of voice notes to speak in English is easy. Conversely, a number of 16 (32%) of the respondents were disagree with this statement and the rest was in a neutral position. This gives an indication that there is an inacceptable agreement of the respondents towards the usefulness of using voice notes feature in WhatsApp to speak in English is easy.

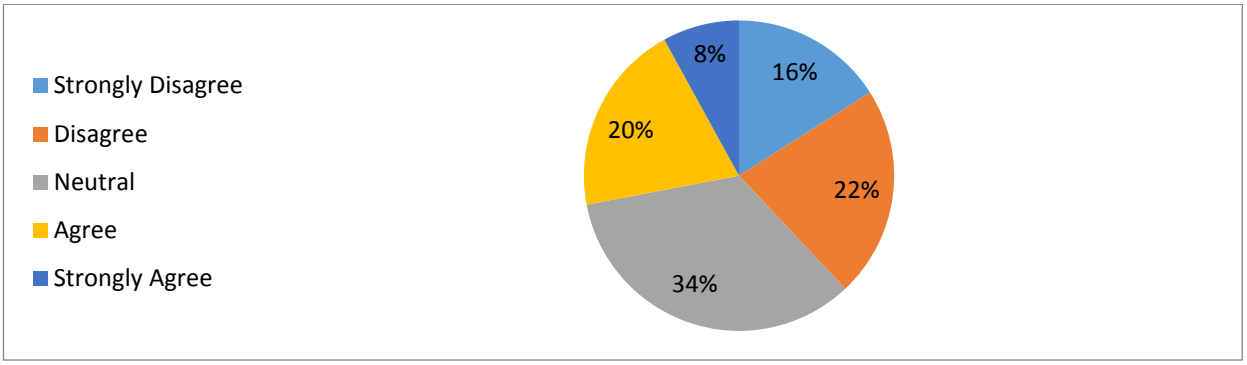

Figure (18): The challenge of using WhatsApp in learning English

Table 19 and Figure 18 display that 14 (28%) of the respondents agreed that the use of WhatsApp in learning English is a challenge. Conversely, a number of 19 (38%) of the respondents were disagree with this statement and the rest was in a neutral position. This gives an indication that there is an inacceptable agreement of the respondents towards the usefulness of WhatsApp application a challenge tool in learning English.

5.0 Conclusions and Implications

The objective of this study is to investigate the association of using Whatsapp application as a learning tool for English Language learning among College of Engineering's students at Hahdramout University for the academic year 2018-2019. A survey questionnaire is distributed out to 50 enrolled students for the considered academic year regarding their attitudes towards the use of WhatsApp in learning English Language.The majority of the respondents agree to the view that WhatsApp application is a useful learning tool for learning English language in the College of Engineering. In other words, as for now it is possible to say that College of Engineering's undergraduates have a positive notion on using WhatsApp in learning the language English as it enables them to learn English in a more independent, fun and interesting way. Moreover, it also helps them gain knowledge faster and also motivates them to interact more confidently among themselves as well as with their teacher.

More research is needed to determine the issues of WhatsApp in English language learning among other Colleges and universities. Thesefindings have policy implications if the College in particular and the university in general want to enhance learning English. This way, the policymakers at the university level should involve these technologies into learning process.

REFERENCES

Abraham Gert van der Vyver, B. W., & Marais, M. A. (2015). Using Social Media as a Managerial Platform for an Educational Development Project: Cofimvaba. *International Journal of Information and Education Technology*, *5*(12), 910-913. https://doi.org/10.7763/IJIET.2015.V5.636

Aicha, B. A. (2014). The Impact of WhatsApp Mobile Social Learning of The achievement and Attitudes of Females Students and Compared with Face to Face Learning in the classroom. *European Scientific Journal*, *10*(22), 116-136.

Andújar-Vaca, A., & Cruz-Martínez, M. S. (2017). Mobile Instant Messaging: Whatsapp and its Potential to Develop Oral Skills. *Media Education Research Journal*, *25*(50), 43-52. https://doi.org/10.3916/C50-2017-04

BasmaIssa, A. A. (2013). The Effect of "WhatsApp" Electronic Dialogue Journaling on Improving Writing Vocabulary Word Choice and Voice of EFL Undergraduate Saudi Students. *Arab World English Journal*, *4*(3), 213-223.

Beger, G., & Sinha, A. (2012). *South African mobile generation Study on South African young people on mobiles* (pp. 1–47). unicef.

Davies G. & Hewer S. (2011) Introduction to new technologies and how they can contribute to language learning and teaching. Module 1.1 in Davies G. (ed.) *Information and Communications Technology for Language Teachers (ICT4LT)*, Slough, Thames Valley University [Online]: http://www.ict4lt.org/en/en_mod1-1.htm Mahmoudi, elham (June 30, 2012). *"Attitude and student's performance in Computer Assisted English Language Learning (CALL) for Learning Vocabulary". procedia social and behavioral science 66: 489–498. doi:10.1016/j.sbspro.2012.11.293.*

Davies G., Walker R., Rendall H. & Hewer S. (2011) Introduction to Computer Assisted Language Learning (CALL). Module 1.4 in Davies G. (ed.) *Information and Communications Technology for Language Teachers (ICT4LT)*, Slough, Thames Valley University [Online]: http://www.ict4lt.org/en/en_mod1-4.htm

Ghada, A. (2016). Effect of WhatsApp on critique writing proficiency and perceptions toward learning. *CogentEducation*, 1-26.

Hani, N. A. B. (2014). The Impact of WhatsApp Group's Utilaizition of EFL Students' Vocabulary Writing Amelioration. *International Journal of University Teaching and Faculty Development*, *5*(2), 73-87.

Hani, N. A. B. (2014). The Impact of WhatsApp Group's Utilaizition of EFL Students' Vocabulary Writing Amelioration. *International Journal of University Teaching and Faculty Development*, *5*(2), 73-87.

Hardisty D. &Windeatt S. (1989) *CALL*, Oxford: Oxford University Press

HO, W. S. Y. (2011). New Literacies and Popular Cultural Practices of University Students in Hong Kong. In International Conference ICT for Language Learning (pp. 1.5).

Hrastinski, S., &Aghaee, N. (2012). How are campus students using social media to support their studies? An explorative interview study - ProQuest. *Education and Information Technologies*, *17*(4), 451–464.

Ibtehal, M. A., &Fawzi, F. I. (2013). The Impact of WhatsApp in Interaction an Arabic LanguageTeaching Course. *International Journal of Arts & Sciences*, *6*(3), 165-180.

Jones C. & Fortescue S. (1987) *Using computers in the language classroom*, Harlow: Longman.

Kumar, V. S., Lian, T. Y., &Vasudevan, H. (2016). UNiKL RCMP Undergraduates Perception on Using WhatsApp as a Tool for Mandarin Language Teaching and Learning.

Laurillard, D. (2002). Rethinking Teaching for the Knowledge Society. *EDUCAUSE review*, *37*(1), 16–27.

Man, C. (2014). Word's Up with WhatsApp: *The Use of Instant Messaging in Consciousness raising of Academic Vocabulary*. 23rd MELTA and 12th Asia TEFL International Conference 28-30 August 2014, at Borneo Convention Centre, Kuching.

Maria, J. (2016). Use of Whatsapp to Enhance Reading and Writing Skills at Undergraduate College Level. *Language in India*, *16*(11).

Middleton, C. a, &Cukier, W. (2006). Is mobile email functional or dysfunctional? Two perspectives on mobile email usage. *European Journal of Information Systems*, *15*(3), 252–260.

Murray D. (2013) "A Case for Online English Language Teacher Education", The International Research Foundation for English Language Education

Nedal, A., &Bani, H. (2014). The Impact of WhatsApp Group's Utilization on EFL Students' Vocabulary writing Amelioration. *International Journal of University Teaching and Faculty Development*, *5*(2), 73-87.

O'Malley, Vavoula, G., Glew, J. P., Taylor, J., Sharples, M., Lefrere, P., Lonsdale, P., et al. (2005).

Guidelines for learning/teaching/tutoring in a mobile environment. MOBIlearn (pp. 1–57).

Oxford, R. L. (1991). What every teacher should know. In *Language learning*. Boston, MA: Heinle and Heinle Publishers.

Rajasingham,L(2009). "Breaking Boundaries:QualityElearning for Global Knowedge Society".*International Journal of Emerging Technologies in Learning*, Vol 5(2), pp 58-65

Renataphelps, A. G. (n.d.). Technology Together, Whole School Professional Development for capability and Confidence. In *International Society for Technology in Education* (1st ed., p. 99). Washington DC.

Sharples, M., Taylor, J., &Vavoula, G. (2007). A Theory of Learning for the Mobile Age. In C. Andrews & R. Haythornthwaite (Eds.), *The Sage Handbook of Elearning Research*

Shield L. &Kukulska-Hulme A. (eds.) (2008) Special edition of *ReCALL*(20, 3) on *Mobile Assisted Language Learning*.

Traxler, J., & Leach, J. (2006). Innovative and Sustainable Mobile Learning in Africa. *Fourth IEEE International Workshop on Wireless, Mobile and Ubiquitous Technology in Education (WMTE'06)* (pp. 98–102).

Tze, Y. S., Dewika, N., &Devandran, A. (2014). Improving Students Engagement through Social Media: A Case Study of a Private University in Malaysia Using Facebook. *International Journal of e-Education,e-Business, e-Management and e-Learning, 4*(6), 396-409.

CORPORATE SOCIAL AND ENVIRONMENTAL RESPONSIBILITIES AND CORPORATE PERFORMANCE IN MANUFACTURING SECTOR: EVIDENCE FROM SAUDI ARABIA

المسؤولية الاجتماعية وأداء الشركات في القطاع الصناعي: دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية

CORPORATE SOCIAL AND ENVIRONMENTAL RESPONSIBILITIES AND CORPORATE PERFORMANCE IN MANUFACTURING SECTOR: EVIDENCE FROM SAUDI ARABIA

KhaledSalmenAljaaidi
Hadhramout University

Abdullah Mohammed Alzharani
Riyadh Technology College, Saudi Arabia

Salim Mohammed Bafaqeer
Hadhramout University

ABSTRACT
This study examines the associations of corporate social and environmental responsibilities with corporate performance in Saudi Arabia for the period of 2007-2011. A pooled OLS regression analysis is used to estimate the associations proposed in the hypothesis. The final sample consists of 164 listed companies in Tadawul. The study finds that corporate social and environmental responsibilities are negatively associated with corporate performance in a form of return on equity. Additionally, this study reports insignificant associations between corporate social and environmental responsibilities and corporate performance in forms of Tobin's Q and ROA. Importantly, the study suggests that regulators, especially Saudi stock exchange, should mandate companies to disclose all relevant information related to corporate social responsibility in a transparent and timely manner, and increase law enforcement to enhance good corporate governance practices. For companies, this study proposes that they should emphasize more on enhancing the role and the quality of their social and environmental responsibilities, board of directors and the audit committee members, as this enhancement may positively influence their performance.
KEYWORDS: CSR, CS, Saudi Arabia

CORPORATE SOCIAL AND ENVIRONMENTAL RESPONSIBILITIES AND CORPORATE PERFORMANCE IN MANUFACTURING SECTOR: EVIDENCE FROM SAUDI ARABIA

ملخص:

تتناول هذه الدراسة اختبار علاقة المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات مع أداء الشركات (باستخدام العائد على الاصول ومقياس تبنس كيو) في المملكة العربية السعودية للفترة من 2007 وحتى 2011. تم استخدام تحليل انحدار المربعات الصغرى الاعتيادي المجمع لتقدير هذه العلاقة المفترضة. العينة النهائية تمثلت بعدد 164 شركة مسجلة في السوق المالي السعودي (تداول). اوجدت هذه الدراسة بان هناك علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات وأداء الشركات. تقترح هذه الدراسة بانه يجب على المشرعين في المملكة العربية السعودية وخاصة السوق المالي السعودي بان يلزموا الشركات المسجلة بالإفصاح بشفافية عالية وبالتوقيت المناسب على المعلومات الملائمة ذات العلاقة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية وذلك للتعرف على درجة الالتزام بهذه المسؤوليات. تقترح هذه الدراسة على الشركات بان تشدد على تعزيز وجودة دور المسؤولية الاجتماعية والبيئية بما لذلك من تأثير ربما يكون ايجابي على أداء الشركات.

كلمات البحث الاساسية: المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات، أداء الشركات، السعودية.

CORPORATE SOCIAL AND ENVIRONMENTAL RESPONSIBILITIES AND CORPORATE PERFORMANCE IN MANUFACTURING SECTOR: EVIDENCE FROM SAUDI ARABIA

INTRODUCTION

Our planet faces several threats related to global climate changes and socioeconomic issues (Barrio, 2010). Based on the indicators, the earth's ability to serve as reservoir of pollution and as a source of resources is declining due to the rapid increase of humanity's environmental footprint (Milton, 2010). corporation leaders are seeing themselves obliged to become involved with corporate social responsibility (CSR) and sustainable business practices (Pomoni, 2009). CSR advocates believe that businesses, governments, and other stakeholders can work together to develop a better world (Pava, 2008). These advocates ask companies to go beyond addressing their commercial activities in their decision-making processes and address their impact on their local communities and society (Kermani, 2006). Freeman and Hasnaoui (2011) indicate that CSR proponents make a call for business models with triple bottom lines that take into consideration the satisfaction of the shareholders" needs with the social and environmental needs of societal stakeholders. Companies incorporate corporate social and environmental responsibilities into their marketing strategies to sustain and grow competitive advantage. Consequently, they obtain greater levels of financial performance. CSR is considered an expensive investment through which organization can ensure a high intrinsic value and build a strong foundation within a community. As a result, they achieve a greater degree of financial performance and performance (Husted & Allen, 2007). In general, justifying the expenditures, including the CSR activities, the incorporation of CSR activities into the existing business structures is considered as a concern for corporate leaders. This is because business executives are the agents of shareholders aiming at strengthen the financial and competitive positions of their firms (Yuan et al., 2011; Karnani, 2011).

Although much research, based on stakeholder theory, has been conducted on the topic of CSR documenting that there is a positive association between CSR level and firm performance, concerns still exist regarding how companies in Saudi Arabia sustain and grow competitive advantages in their businesses using corporate social and environmental responsibility activities. In a broad sense, the topic of CSR and CS is expected to influence the whole aspects of life in the country since there is a concern empirically evidenced that CSR does not necessarily contribute to the financial performance of the organizations or compromises return on

investment (Husted & Allen, 2007). Furthermore and in particular, different industries may vary in their view of CSR because of different CSR requirements. This study is distinct from the previous studies in a manner that it examines the association of CRS and firm performance in petrochemical cement, retail, energy and utilities, agriculture and food, IT and telecommunications industries. These industries represent a prototype for studying the link between CSR and financial performance. The research problem involves identifying the significance of a relationship, or lack of significance of a relationship, of CSR and CS in these industries in Saudi Arabia based on stakeholder theory.

The rest of the paper continues as follows. The next section briefly discusses the literature review and the hypotheses development. The third section describes the research design and methodology. The empirical results and discussions of the study are reported in the fourth section while in the final section, conclusions and implications are drawn.

LITERATURE REVIEW AND HYPOTHESIS DEVELOPMENT

Although the majority of the studies examining the association of CSR and CS found a positive relationship (Pava & Krausz, 1996), still the extant scholarly researches remains mixed (Aras et al., 2010; Baird et al., 2012; Baron et al., 2011; Callado-Munos & UtreroGonzalez, 2011; Fu & Jia, 2012; Mishra & Suar, 2010; Robinson, Kleffner, & Bertels, 2011; Schreck, 2011; Surroca et al., 2010). It is worth to highpoint that the prior research on corporate performance has been examined in different regulatory business environments and audit markets with more focus on Anglo-Saxon countries, several methodological weaknesses such as omission of important variables, population definition; and sample size and type; weak empirical tests, different typical statistical analysis, and weak theoretical constructs. Particularly, the aforementioned reasons cause contradictory and limited results in the previous studies of CS. While studies on the relationship between CSR and Corporate Financial Performance have grown in the past two decades, study results vary (De Bakker, Groenewegen, & Den Hond 2005). Several meta-analysis studies found positive correlation between CSR and companies' financial performances (Orlitky, Schmidt, & Rynes, 2003; Allouche & Laroche, 2005; Margolis, Elfenbein, & Walsh 2007).

Researches carried out previously have utilized ROE as an accounting-based performance which has centered on historical results, such as earnings, operating profits, and operating revenues. It is described as net income divided by the equity of the shareholder (Alzharani et al., 2011; Anderson & Reeb, 2003; Arslan, Karan & Eksi, 2010; Maury, 2006). This is an all-inclusive measure of performance, highlighting expropriation in the income statement as well as the balance sheet. The view is posed that accounting-based performance tool is more efficient than market-based ones (Sun & Tong, 2003). This is owing to the fact that, when the share market displayed a lack of efficiency, share prices are less likely to reflect all data available. On the other hand, however, the accounting-based performance measure is more keenly linked with financial survivability as opposed to share market value, thus enabling the performance assessment of publicly-traded organizations.

In the context of Saudi Arabia, issues of CSR and CS are unknown due to lack of studies in this discipline. In addition, Saudi setting of regulatory framework, audit market, and unique culture compared to those of the prior studies are different. Therefore, the hypothesis of this study is developed based on the suggestions of the stakeholder theory and the empirical studies' findings. In specific, Kanji and Chopra (2010) report that CSR failures cost firms too much of their resources. Examples of this failure is the case of Bhopal Gas Tragedy, General Electric failure to clean up Hudson River of organic pollutants, Exxon Valdez incident in Alaska, recall of millions of toys globally by toy giant Mattel for using lead poisoning paint, etc. Societies look at CSR as a strategy that have to be included into the corporate planning which thus influence the triple bottom line (3Ps): People (social bottom line), Planet (ecological bottom line), and Profit (economic bottom line). Importantly, CSR is seen as a direct and indirect contribution to business' bottom line and it can guarantee the long run performance (Bihari & Pradhan, 2011; Kanji & Chopra, 2010). They provide evidence that firms incorporating CSR activities in their business strategies live longer than those who do not. In the same vein, Raghubir et al. (2010) report that firms are continually explore the association between their CSR activities and performance. Kapoor and Sandhu (2010) document that CSR is a detrimental variable influencing the firm's performance. In addition, several studies find that there is a positive association between CSR and firm value (Sharma, 2011; Pava & Krausz, 1996; Preston & O'Bannon, 1997).

The foregoing arguments are summarized in expecting direct evidence on the association between CSR and CS. The testable hypothesis is stated in a direct form:

H_1: Ceteris paribus, there is a positive association between corporate social responsibility and corporate performance.

RESEARCH DESIGN AND METHODOLOGY

Sample and Data

The data regarding the CSR and CS are hand-collected from the annual reports of the listed companies in Saudi Stock Exchange (Tadawul) for the period of 2007-2011. The sample of the corporate performance models comprises petrochemical, cement, retail, energy and utilities, agriculture and food, IT and telecommunications companies. Samples selected for the five years are depicted in Table 1. For the other financial data, they are retrieved from annual reports and DATASTREAM. Excluding outliers and incomplete data, the sample size was reduced to 164 companies as a final sample eligible for inclusion in the analysis of corporate performance model.

Table 1: Analysis of the sample

No.	Sectors	Number of companies per year				
		2007	2008	2009	2010	2011
1	Petrochemical Industries	10	13	14	14	14
3	Cement	8	8	8	9	10
4	Retail	7	8	9	9	10
5	Energy and Utilities	2	2	2	2	2
6	Agriculture and Food Industries	12	13	13	14	14
7	IT and Telecommunications	2	3	3	4	4
	Total	41	47	49	52	54
Total observation						243
Observations discarded (outliers) and						(79)

incomplete data	
Final sample	164

Model Specification

The economic model is used to develop a model of CSR and CS. The variables proposed for inclusion in the model captures differences in the costs of agency relationships. Since the dependent variable is a continuous, metric scale measurement, to estimate this model, Multivariate Analysis is applied using pooled OLS regression. The functional equation of the pooled OLS regression model is utilized to determine the extent of the association of each of the independent variables on the CS.

$$CS = \beta 0 + \beta 1\ CSR + Control\ Variables + e \quad \ldots\ldots(1)$$

Where:

CS	=	Corporate Performance (Tobins Q, & ROA),
CSR	=	Corporate Social and Environmental Responsibilities,
Control Variables	=	Board of directors effectiveness, audit committee effectiveness, firm size, leverage, and firm age, and
e	=	error term.

Since the pooled OLS regression is used to test the hypothesis, outliers are detected and handled, assumptions of multicollinearity, normality, heteroscedasticity, linearity and autocorrelation are also evaluated.

We also control for the effect of five agency-related variables found by related literature for their potential confounding effect on the CS. It is expected that CS to be positively associated with board of directors effectiveness *BDE_SCORE*, audit committee effectiveness *ACE_SCORE*, firm size *LASSET*, firm leverage *LEV*, and the firm age *FIRM_AGE*. As for the board of directors' effectiveness, previous studies in the firm performance discipline have examined board of directors'

characteristics as individual determinants associated with firm performance. For example, Alexander et al. (1993); Birnbaum (1984); Cicero et al. (2010); Goodstein et al. (1994); Pfeifer (1972, 1973) found a positive link between firm performance and board size. With regard to audit committee effectiveness, according to agency theory, the role of the audit committee is assumed to be centered on supervising and monitoring financial reporting integrity, which enhances the overall value of the firm. The studies carried out thus far in the field of audit committees have provided a link between audit committee characteristics and the performance of the firm through individual tests. For example, Raghunandan and Rama (2007) found a positive link between firm performance and audit committee size.

Concerning firm size, in the empirical literature of CG, firm size has been adopted as a control variable impacting the performance of the firm (Aljifri & Moustafa, 2007; Alzharani et al., 2011). Ghosh (2001) suggests that larger firms perform better than smaller ones owing to their capacity to achieve risk diversification. In this same regard, it is held by Helmich (1977) and Kumar (2004) that larger entities are more effective than smaller ones due to skills of staff, economies of scale, and market power. Regarding firm leverage, debt or leverage is the utilization of borrowed funds in an attempt to enhance firm performance. This could decrease agency costs by lessening the cash flows available for the expropriation of negative net present value projects and opening the business to greater supervision by the market. This could increase management pressure in terms of enhancing firm performance as it decreases the moral risk through lessening free cash flow at the disposal of management (Alzharani et al., 2011; Jensen, 1986; Harris & Raviv, 1991; Myers, 1990). For instance, Grossman and Hart (1982) detailed the fact that debt financing means management is more aware of consuming fewer perks, and ultimately become more effective in circumventing bankruptcy, and thus the loss of reputation and control. As for the firm age, the age of the firm is a critical factor in firm development, firm dissolution likelihood, and the variability of business growth (Evans, 1987a). The link between firm performance and firm age has been detailed well, with some research utilizing age as a proxy for the experience a firm has gained through its business (Geroski, 1995). With the increase of firm age, management garners much more insight into their abilities and skills over time (Stinchcombe, 1965; Evans, 1987b). Younger firms are more vulnerable with firm age expected to last only between five and 10 years, as noted by Ward and Mendoza (1996).

As for the measurements of the variables, Table 2 exhibits the dependent, test and control variables measurements**.**

Table 2: Summary of the Operationalization and the Expected Sign of the Research Variables

Variables	Acronym	Operationalization	Coefficient Predictions
			Pooled OLS
Dependent Variable			
Corporate Performance	*Tobin's Q*	The d.v market value of equity plus the book value of the debt divided by the book value of the total assets.	d.v
Corporate Performance	*ROA*	Net income divided by book value of total assets	d.v
Test Variable			
Corporate Social and Environmental Responsibilities	*CSR*	An index score	+
Control Variables			
Board of Directors' Effectiveness Score	*BDE_SCORE*	Proportion of board of directors effectiveness,	
Audit committee's effectiveness score	*ACE_SCORE*	Proportion of audit committee effectiveness,	
Firm Size	LASSET	$\log_{10}$ of total assets	
Firm Leverage	LEV	long term debt-to-total asset ratio	
Firm Age	AGE	the number of years since the company was established	

Note: d.v – dependent variable

EMPIRICAL RESULTS AND DISCUSSIONS

Table 3 shows the descriptive statistics of the variables. It depicts the mean, standard deviation, minimum and maximum of each variable in the sample data set.

Table 3: Descriptive statistics (*N* = 164)

Variables	Mean	Minimum	Maximum	Std.Deviation
TOBINS_Q	1.70	0.44	4.95	0.92
ROA	8.19	-11.99	29.80	8.15
CSR	0.36	0.05	0.67	0.17
Control variables				
BDE_SCORE	0.52	0.00	1.00	0.26
ACE_SCORE	0.58	0.00	1.00	0.26
LASSET	23018687.03659	65319.00	332783648.00	56485091.838744
LEV	22.45	0.00	69.170	19.34
FIRM_AGE (years)	23.69	0.80	56.99	14.77

Table 3 displays that there is a significant range of variation among the considered sample of this study. It is shown that the range of *Tobin's Q* is from 0.44 to 4.95 with an average of 1.70 and a standard deviation of 0.92. The mean of *ROA* is 8.19 with a maximum of 29.80 and a minimum of -11.99 and a standard deviation of 8.15. As the for hypothesized variables, Table 3 illustrates that the mean of *CSR* is 0.36 with a maximum of .67 and a minimum of 0.05 and a standard deviation of 0.17. The range of *BDE_SCORE* is from 0.00 to 1.00 with an average of 0.52 and a standard deviation of 0.26. The mean of *ACE_SCORE* is 0.58 with a maximum of 0.00 and a minimum of 1.00 and a standard deviation of 0.26. With respect to the control variables, Table 4.2 exhibits that the mean of *LASSET* is *S.R* 23018687.03659 with a maximum of *S.R* 332783648.00 and a minimum of *S.R* 65319.00 and a standard deviation of *S.R* 56485091.838744.. The *LEV* ranges from 0.000 to 69.170 with an average of 22.45 and a standard deviation of 19.34. The

range of *FIRM_AGE* is from 0.80 to 56.99 with a mean of 23.69 and standard deviation of 14.77.

Table 4: Correlation matrix of independent variables (*N* = 164)

	CSR	BDE_SCOR	ACE_SCOR	LASSE	LEV	FIRM_AG
CSR	1					
BDE_SCOR	-	1				
ACE_SCOR	-.077	.065	1			
LASSET	.230*	.012	.112	1		
LEV	.309*	-.266**	-.080	.231**	1	
FIRM_AGE	-.031	.247**	.111	-.130	-	1

As shown by Table 4, the correlation matrixes verify that no multicollinearity exists among the variables, as none of the variables correlates above 0.90. All the variables have a correlation of equal to or less than .416.

Pooled Ordinary-Least Square (*OLS*) was used to evaluate the level of effect of the hypothesized variable on the corporate performance using SPSS. Tables 5, 6 and 7 report the estimated model coefficients, the associated significant test results, the adjusted R^2s and the *F*-values for the corporate performance models. In particular, Tables 5, 6 and 7 portray the results of the Pooled *OLS* regressions for each of the three corporate performance models. The *F*-values for each of the three models are statistically significant at the 1% level, indicating that the overall model can be interpreted. The adjusted R^2s for the *ROA* and Tobin's Q models are 21.50% and 18.80, respectively. The statistics show that the *ROA* model has explained 21.50% of this variance and the Tobin's Q model has explained 18.80% of the total variance in the corporate performance. This indicates a moderately good fit of the each of the three corporate performance models.

Table 5: *Pooled OLS Analysis Results–Tobin's Q Model*

Variables	**Expected Sign**	**Coef.**	***t***	***P*> |t|**
Hypothesized Variables				
CSR	+	-0.001	-0.008	0.993

Control Variables				
BDE_SCORE	+	-0.078	-0.994	0.322
ACE_SCORE	+	-0.242	-3.374	**0.001**
LASSET		-0.208	-2.052	**0.042**
LEV		-2.011	-2.011	**0.046**
FIRM_AGE		0.050	0.576	0.565
Adjusted R^2			18.80	
Model *F*-stat.			7.286	
P-value			0.000	
No. of Observations			164	

Bold = significance at 1%, 5% and 10%

Table 5 displays that *ACE_SCORE* was associated with corporate performance in a form of *Tobin's Q* (*p*-value = 0.000, one-tailed significance). *LASSET* and *LEV* (*p*-values = 0.021 and 0.023, respectively, one-tailed significance) were significantly associated with corporate performance in a form of *Tobin's Q*. The largest *t*-statistics in the corporate performance in a form of *Tobin's Q* were *ACE_SCORE* (*p*-value < 0.00), *LASSET* (*p*-value < 0.00), and *LEV* (*p*-value < 0.00), suggesting that these variables among others in the model have significant associations with corporate performance in a form of *Tobin's Q*.

Table 6
Pooled OLS Analysis Results–ROA Model

Variables	**Expected Sign**	**Coef.**	***t***	***P*> |t|**
Hypothesized Variables				
CSR	+	-0.068	-0.848	0.398
Control Variables				
BDE_SCORE	+	0.049	0.630	0.530
ACE_SCORE	+	-0.076	-1.081	0.282
LASSET		0.355	3.554.	**0.001**
LEV		-0.302	-2.925	**0.004**
FIRM_AGE		0.400	4.687	**0.000**

Adjusted R^2	21.50
Model *F*-stat.	8.453
P-value	0.000
No. of Observations	164

Bold = significance at 1%, 5% and 10%

Table 6 exhibits that *LASSET*, *LEV* and *FIRM_AGE* were significantly associated with corporate performance in a form of *ROA* (*p*-values = 0.000, 0.002 and 0.000; respectively, one-tailed significance). The largest *t*-statistics in the corporate performance in a form of *ROA* were *FIRM_AGE* (*p*-value < 0.00), *LASSET* (*p*-value < 0.00), and *LEV* (*p*-value < 0.00), suggesting that these variables among others in the model have significant associations with corporate performance in a form of *ROA*.

In particular, inconsistent with expectations, *CSR* is insignificantly related to *CS* in forms of *ROA* and *Tobin's* Q (*p*-values = 0.119 and 0.4965; respectively, one-tailed significance). Thus, hypothesis H_1 is rejected. This implies that corporate social and environmental responsibilities has either a negative or no impact on the degree of corporate performance in Saudi setting. Although these results are inconsistent with stakeholder theory, several previous empirical studies have supported these findings (Pava & Krausz, 1996; Iskyan, 2010; Brammer, Brooks, and Pavelin, 2006; Makni, Francoeur, and Bellavance; Cardebat and Sirven, 2009; Bello, 2005; Nelling and Webb, 2009; Demacarty, 2009; Chih et al., 2010; López, Garcia, and Rodiquez). As for the negative association, Iskyan (2010) argued that it would be very difficult for companies to achieve growth if they decide to always be socially and environmentally responsible. By the same token, Moore (2001) argued that this positive relationship between financial performance and subsequent social performance could distract companies from the business and therefore lead them to poor financial performance in the future. Moreover, López, Garcia, and Rodiquez (2007) found that *CSR* expenses incurred by responsible organizations put them at a short-term financial disadvantage. As for the no association of corporate social and environmental responsibilities with corporate performance, Nelling and Webb (2009) argued that companies *CSR* activities do not affect their financial performance. Demacarty (2009) argued that in imperfect measures of *CSR*, more skillful managers can lead companies to generate higher profits and better credits whether or not these companies are socially responsible. In the vein, Aupperle,

Carrol, and Hatfield (1985) argued that much of the research addressing the relationship between *CSR* and profitability have been incomplete and frequently characterized by lack of adequacy measuring *CSR*, and either ideological bias or limited methodology procedures.

With regard to the association between *BDE_SCORE* and *CS* in forms of *ROA* and *Tobin's Q*, an insignificant relationship has been reported. This suggests that there is no association between board of directors' effectiveness and corporate performance. The role of the effective controlling and monitoring functions of the board of directors has no impact on corporate performance in Saudi Arabia. One possible explanation is that the board's ability to perform its governance role by being effective in controlling, monitoring and addressing the various agency problems is weaken due to the dominance of concentrated ownership that are often affected by political ties and family involvement. So that, the control of the company's board of directors and its ownership structure is closely aligned as the same corporate owners occupy seats on the board. Hence, the board is vulnerable to the effects of Arab culture and historical legacies; more particularly, the bureaucracy of its colonial status and the Bedouin culture. This is evident in the hierarchical authority and patriarchal method employed by Arab managers who practice nepotism in their selection of upper-level managers (Ali, 1990; Chahine & Tohme, 2009). This type of environment is underpinned by the "hegemony theory" where the board is considered as a passive mechanism that depends on top executives for their information (Kosnik, 1987; Demb & Neubauer, 1992) or owing to their other important commitments, the members of the board are not free to effectively carry out their duties (Lin *et al*., 2003). Along a similar line, according to Aljifri and Moustafa (2007), a typical Arab firm does not select their board members optimally which often results in lack of coordination, communication and decision making issues. These are barriers to internal improvements in the effectiveness of corporate governance practices.

An alternative explanation is that mechanisms of corporate governance (i.e. board vs. ownership) substitute each other in Saudi context. The reason lies in the fact that Arab owners who are also board members exercise their power to indicate their monitoring objectives. Moreover, this may be related to Arab financial markets that are characterized by under development when compared to their Western developed countries based on many aspects such as regulatory frameworks, regulatory enforcement, and markets for corporate control (Chahine & Tohme,

2009). This is owing to the novelty of the code of corporate governance in Saudi Arabia and hence, its full implementation in the business markets is impossible. Its implementation takes time and experience. Additionally, the attitudes and practices encouraged by Saudi government is still confined by legislations and government decrees. Saudi government views the situation in light of their tribal system and consider it invaluable for their political stability where tribal attitudes and loyalty are highly valued (Abdel-Halim & Ashour, 1995; Ali & Azim, 1996; Helms, 1991).

As for the association between *ACE_SCORE* and *CS* in forms of *ROA*, and *Tobin's Q*, an significant association has been reported between *ACE_SCORE* and *CS* in form of *ROA*. And, a significantly negative relationship has been documented between *ACE_SCORE* and *CS* in a form of *Tobin's Q* (*p*-value = 0.000, one-tailed significance), suggesting that there is either a negative or no relationship between the effectiveness of audit committee and corporate performance. This result implies that one of the most effective monitoring roles of the audit committee which is enhancing the CS of the company is deteriorated. This finding is inconsistent with the suggestions of agency theory.

A justification may well lie in the audit committee's newness in Saudi business environment and the absent of serious penalties for non-implementation of the codes. Additionally, the audit committee's duties, objectives, their concept of independence and scope are still ambiguous. In this regard, there is still lack of academic and professional qualifications among the members of the committee in a sense that it hinders them from keeping abreast with increasing developments. Also, in Saudi Arabia, some firms are unable to establish detailed rules and regulations identifying the audit committee's function (Al-Qarni, 2010; SCOPA, 2004). Another explanation for the lack of association between audit committee and corporate performance is the reflection of support for the substitution hypothesis. Concentrated ownership generally takes over the decision making involving the selection of the degree of audit quality to complement the monitoring needs.

CONCLUSIONS AND IMPLICATIONS

The main objective of this study is to examine the association between corporate social and environmental responsibilities and corporate performance in Saudi Arabia. A total of 164 non-financial companies listed on Tadawul stock exchange, over the period 2007–2011, were selected. A quantitative approach was adopted to answer 1 specific hypothesis developed for the corporate performance three models.

From the analyses conducted, no association has been documented with corporate performance in forms of ROA and Tobin's Q. These results are inconsistent with the stakeholder theory, but they are in line with what has been empirically reported by the extant empirical research (Pava & Krausz, 1996; Iskyan, 2010; Brammer, Brooks, and Pavelin, 2006; Makni, Francoeur, and Bellavance; Cardebat and Sirven, 2009; Bello, 2005; Nelling and Webb, 2009; Demacarty, 2009; Chih et al., 2010). As for the negative association, Iskyan (2010) argued that it would be very difficult for companies to achieve growth if they decide to always be socially and environmentally responsible. By the same token, Moore (2001) argued that this positive relationship between financial performance and subsequent social performance could distract companies from the business and therefore lead them to poor financial performance in the future. Moreover, López, Garcia, and Rodiquez (2007) found that CSR expenses incurred by responsible organizations put them at a short-term financial disadvantage. As for the no association of corporate social and environmental responsibilities with corporate performance, Nelling and Webb (2009) argued that companies CSR activities do not affect their financial performance. Demacarty (2009) argued that in imperfect measures of CSR, more skillful managers can lead companies to generate higher profits and better credits whether or not these companies are socially responsible. In the vein, Aupperle, Carrol, and Hatfield (1985) argued that much of the research addressing the relationship between CSR and profitability have been incomplete and frequently characterized by lack of adequacy measuring CSR, and either ideological bias or limited methodology procedures.

With regard to other control variables related to corporate governance, the board of directors effectiveness, the results indicate to an insignificant association between board of directors effectiveness and corporate performance in forms of ROA and Tobin's Q. The main reason for this insignificant relationship could be attributed to the fact that the role of the effective controlling and monitoring functions of the board of directors has no impact on corporate performance in Saudi Arabia. One

possible explanation is that the board's ability to perform its governance role by being effective in controlling, monitoring and addressing the various agency problems is weaken due to the dominance of concentrated ownership that are often affected by political ties and family involvement. So that, the control of the company's board of directors and its ownership structure is closely aligned as the same corporate owners occupy seats on the board. Hence, the board is vulnerable to the effects of Arab culture and historical legacies; more particularly, the bureaucracy of its colonial status and the Bedouin culture. This is evident in the hierarchical authority and patriarchal method employed by Arab managers who practice nepotism in their selection of upper-level managers.

In terms of the association of audit committee effectiveness with corporate performance in forms of ROA and Tobin's Q, no association has been found. This result could be justified as audit committees are new in Saudi business environment and there is an absent of serious penalties for non-implementation of the codes. Additionally, the audit committee's duties, objectives, their concept of independence and scope are still ambiguous. In this regard, there is still lack of academic and professional qualifications among the members of the committee in a sense that it hinders them from keeping abreast with increasing developments. Also, in Saudi Arabia, some firms are unable to establish detailed rules and regulations identifying the audit committee's function. The main limitations of the study lie on the measurement of CSR and the proxy for corporate performance. Future line of research should put an effort to introduce these issues. Further research should replicate this model to determine its validity in different contexts of GCC countries, in different time periods, and with different sample size. These limitations may motivate more future research in the GCC market.

One important implication of these findings relates to the issue of corporate performance in Saudi Arabia. Saudi government, stock market, and accounting and auditing regulators would gain new insights from this study in terms of the extent to which regulations, laws, codes of corporate governance, decrees, and resolutions are implemented by companies especially those related to social and environmental issues. Further, the findings of this study will be useful to regulators in deliberating policies on issues related to corporate social and environmental and corporate governance issues in order to preventing the society and environment impair. One possibility is to make it mandatory for companies incorporating in Saudi Arabia to disclose in their annual reports their CSR activities and corporate governance

information in a manner to determine the direction of future governance policies for Saudi corporations. Thus, regulators would be able to decide when and how CSR, corporate governance, accounting, and auditing practices are being carried out in Saudi setting. Moreover, the findings of this study may serve to enhance the financial performance, practices of CSR, corporate governance by the management and shareholders. The significance of enhancing financial performance by CSR activities and better practices of corporate governance. It has not been considered a suitable practice for listed firms which have lower CSR activities and weak internal system of corporate governance to enhance the financial performance. In this environment, the shareholders who control the listed firms have the tendency of depriving the private benefits of exploiting small shareholders. The results of this study would benefit societal and environmental agencies in the way they assess the level of social and environmental protection of incorporating companies in Saudi Arabia. Investors and financial analysts depend on audited financial statements to make decisions related to social and environmental, bond rating, and all other decisions related to investments in Saudi market. Accordingly, increased understanding and prediction of companies' events are important to this user group. Furthermore, the results of this study will be of interest to researchers and the academic community, due to a lack of a formal research body addressing the issues of CSR activities and corporate performance in the Saudi Arabia. Therefore, this study will provide them with substantial information about issues in the market of the Saudi Arabia, as well as premise data in the future. This study contributes to the body of knowledge and the growing empirical literature about CSR and CS, and encourages further research on such association.

REFERENCES

Alexander, J. A., Fennell, M. L., & Halpern, M. T. (1993). Leadership instability in hospitals: The influence of board-CEO relations and organizational growth and decline. *Administrative Science Quarterly*, 74-99.

Alexander, J. A., Fennell, M. L., & Halpern, M. T. (1993). Leadership instability in hospitals: The influence of board-CEO relations and organizational growth and decline. *Administrative Science Quarterly*, 74-99.

Aljifri, K., & Moustafa, M. (2007). The impact of corporate governance mechanisms on the performance of UAE firms: an empirical analysis. *Journal of Economic and Administrative Sciences*, *23*(2), 71-93.

Allouche, J., & Laroche, P. (2005). Corporate Social Responsibility and Corporate Financial Performance: a Survey. *2005), Corporate Social Responsibility. Performances and Stakeholders*.

Alzharani, A. M., Che Ahmad, A. B., & Aljaaidi, K., S. (2011). An empirical investigation of factors associated with firm performance: evidence from kingdom of Saudi Arabia. *International Conference on E-business, Management and Economics,25*, 30-36.

Anderson, B. S., & Eshima, Y. (2013). The influence of firm age and intangible resources on the relationship between entrepreneurial orientation and firm growth among Japanese SMEs. *Journal of Business* Venturing. *28*, 413–429.

Anderson, R. C., & Reeb, D. M. (2003). Founding-family ownership and firm performance: evidence from the S&P 500. *The journal of finance*, *58*(3), 1301-1327.

Anderson, R. C., Mansi, S. A., & Reeb, D. M. (2004). Board characteristics, accounting report integrity, and the cost of debt. *Journal of Accounting and Economics*, *37*(3), 315-342.

Anderson, R. C., Mansi, S. A., & Reeb, D. M. (2004). Board characteristics, accounting report integrity, and the cost of debt. *Journal of Accounting and Economics*, *37*(3), 315-342.

Aras, G., Aybars, A., & Kutlu, O. (2010). Managing corporate performance: Investigating the relationship between corporate social responsibility and financial performance in emerging markets. *International Journal of Productivity and Performance Management, 59*, 229-254.

Arslan, O., Karan, M. B., & Eksi, C. (2010). Board structure and corporate performance. *Managing Global Transitions*, *8*(1), 3-22.

Baird, P. L., Geylani, P. C., & Roberts, J. A. (2012). Corporate social and financial performance re-examined:
Industry effects in a linear mixed model analysis. *Journal of Business Ethics, 109*, 367-388.

Baron, D. P., Harjoto, M. A., & Jo, H. (2011). The economics and politics of corporate social responsibility. *Business and Politics*, *13*(2), 1-46.

Birnbaum, P. H. (1984). The choice of strategic alternatives under increasing regulation in high technology companies. *Academy of Management Journal*, *27*(3), 489-510.

Callado-Munos, F. J., & Utrero-Gonzalez, N. (2011). Does it pay to be socially responsible? Evidence from Spain's retail banking sector. *European Financial Management, 17*, 755-787.

Cicero, D., Wintoki, M., & Yang, T. (2010). Do Firms Adjust to a Target Board Structure? In *CELS*

2009 4th Annual Conference on Empirical Legal Studies Paper, is available onlineat http://corporategovernancecenter.org/Research/ CirMay11.pdf.

De Bakker, G. Den Hond (2005) De Bakker, FGA, Groenewegen, P., & Den Hond, F.(2005). A bibliometric
analysis of 30 years of research and theory on corporate social responsibility and corporate social performance. *Business and Society Review*, *44*, 283-317.

Evans, D. S. (1987a). The relationships between firm growth, size and age: Estimates for 100 manufacturing industries. *Journal of Industrial Economics, 35*(A), 567-581.

Evans, D. S. (1987b). Tests of alternative theories of firm growth. *Journal of Political Economy, 95*(A), 657-674.

Freeman, I., & Hasnaoui, A. (2011). The meaning of corporate social responsibility: The vision of four nations. *Journal of Business Ethics, 100*, 419-443. doi:10.1007/s10551-010-0688-6.

Fu, G., & Jia, M. (2012). On the reasons for the vexing CSP-CFP relationship: Methodology, control variables, stakeholder groups, and measures: The review of 63 studies from 1990s. International Journal of Business and Management, 7(12), 130-137.

Geroski, P. A. (1995). What do we know about entry? *International Journal of Industrial Organization*, *13*(4), 421-440.

Ghosh, A. (2001). Does operating performance really improve following corporate acquisitions? *Journal of corporate finance*, *7*(2), 151-178.

Goodstein, J., Gautam, K., & Boeker, W. (1994). The effects of board size and diversity on strategic change. *Strategic management journal*, *15*(3), 241-250.

Harris, M., & Raviv, A. (1991). The theory of capital structure. *Journal of Finance, 46*(1), 297-355.

Helmich, D. (1977). Executive succession in the corporate organization: A current integration. *The Academy of Management Review, 2*(2), 252-266.

Husted, B.W. & Allen, D.B., (2007). Corporate social strategy in multinational enterprises: Antecedents and value creation. *Journal of Business Ethics, 74*, 345-361.

Jensen, M. C. (1986). Agency costs of free cash flow, corporate finance and takeovers. *The American Economic Review, 76(2),* 323-329.

Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. *Journal of financial economics*, *3*(4), 305-360.

Karnani, A. (2011). Doing well by doing good: The grand illusion. *California Management Review, 53*(2), 69-86. doi:10.1525/cmr.2011.53.2.69.

Margolis, J. D., Elfenbein, H. A., & Walsh, J. P. (2007). Does it pay to be good? A meta-analysis and redirection of research on the relationship between corporate social and financial performance. *Ann Arbor, 1001*, 48109-1234.

Maury, B. (2006). Family ownership and firm performance: Empirical evidence from Western European corporations. *Journal of Corporate Finance, 12*(2), 321-341.

Mishra, C. S., Randoy, T., & Jenssen, J. I. (2001). The effect of family influence on firm value and corporate governance. *Journal of International Financial Management and Accounting, 12*(3), 235-259.

Mishra, S., & Suar, D. (2010). Does corporate social responsibility influence firm performance of Indian companies? *Journal of Business Ethics, 95*, 571-601.

Myers, S. C., & Majluf, N. S. (1984). Corporate financing and investment decisions when firms have information that investors do not have. *Journal of Financial Economics, 13*(2), 187-221.

Orlitzky, M., Schmidt, F. L., & Rynes, S. L. (2003). Corporate social and financial performance: A meta-analysis. *Organization studies, 24*(3), 403-441.

Pava, M. (2008). Why corporations should not abandon social responsibility. *Journal of Business Ethics, 83*(4), 805-812.

Pava, M. L., & Krausz, J. (1996). The association between corporate social responsibility and financial performance: The paradox of social cost. *Journal of Business Ethics, 15*(3), 321-357.

Pomoni, C. (2009). How to solve social problems without becoming a non profit company. Retrieved March 21, 2010 from http://www.associatedcontent.com/ article/2431818/how_to_solve_social_problem s_without.html?cat=3

Raghunandan, K., & Rama, D. V. (2007). Determinants of audit committee diligence. *Accounting Horizons, 21*(3), 265-279.

Raghunandan, K., Rama, D. V., & Read, W. J. (2001). Audit committee composition,"gray

directors," and interaction with internal auditing. *Accounting Horizons*, *15*(2), 105-118.

Robinson, M., Kleffner, A., & Bertels, S. (2011). Signaling sustainability leadership: Empirical evidence of the value of DJSI membership. *Journal of Business Ethics, 101*, 493-505.

Schreck, P. (2011). Reviewing the business case for corporate social responsibility: New evidence and analysis.
Journal of Business Ethics, 103, 167-188.

Sharma, V. D. (2004). Board of director characteristics, institutional ownership, and fraud: Evidence from Australia. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, *23*(2), 105-117.

Sharma, V., Naiker, V., & Lee, B. (2009). Determinants of audit committee meeting frequency: evidence from a voluntary governance system. *Accounting Horizons*, *23*(3), 245-263.

Stinchcombe, A.L. (1965). Social structure and organizations. In J.G. March (Ed.), Handbook of organizations. Chicago, IL: Rand McNally,142–193.

Sun, Q., & Tong, W. H. (2003). China share issue privatization: the extent of its success. *Journal of financial economics*, *70*(2), 183-222.

Sun, Q., Tong, W. H., & Tong, J. (2002). How does government ownership affect firm performance? Evidence from China's privatization experience. *Journal of Business Finance & Accounting*, *29*(1-2), 1-27.

Surroca, J., Tribo, J. A., & Waddock, S. (2010). Corporate responsibility and financial performance: The role of intangible resources. *Strategic Management Journal, 31*, 463-490. doi:10.1002/smj.820

Ward, J., & Mendoza, D. (1996). Work in the family business. *Current Research Occupations and Professions, 9*, 167-188.

Yuan, W., Bao, Y., & Verbeke, A. (2011). Integrating *CSR* initiatives in business: An organizing framework. *Journal of Business Ethics, 101*, 75-92.